الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
المركز الجامعي آفلو

مجلة:
الدراسات الأكاديمية

مجلة دورية علمية دولية محكمة

العدد: 03
سبتمبر 2019

الترقيم الدولي: ISSN2676-1521

مجلة: الدراسات الأكاديمية

مجلّة دورية علميّة دوليّة مُحكّمّة تهتم **بنشر البحوث والدراسات العلمية** في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الإنسانية والاجتماعية الآداب واللغات.

تَصدر عن المركز الجامعي آفلو- الجمهورية الجزائرية

الترقيم الدولي: ISSN2676-1521

العدد: 03 سبتمبر 2019

مدير المجلة:

الدكتور: عبد الكريم طهاري

مدير المركز الجامعي

رئيس التحرير:

الدكتور: الجيلالي جقال

العنوان والمراسلات:

المركز الجامعي آفلو ص.ب 306

الهاتف :029.16.11.76

البريد الإلكتروني للمجلة:

Academic.studies.aflou@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.cu-aflou.dz

مجـلة: الدراسات الأكاديمية

مجلّة دورية دوليّة علميّة مُحكّمة نصف سنوية

مُتعددة التخصصات: تَصدر عن المركز الجامعي آفلو

الترقيم الدولي:ISSN2676-1521

مدير المجلة:

الدكتور طهاري عبد الكريم - مدير المركز الجامعي

رئيس التحرير:

الدكتور الجيلالي جقال

هيئة التـحرير:

الدكتور أبو بكر بوسالم

الأستاذة إيمان حمودي

الدكتورة أسيا براهيمي

الدكتور محمد الحبيب منادي

الدكتور عثماني بولرباح

الدكتور مصطفى شطة

الهيئة العلـمية والاستشارية للمجـلة:

من داخل الوطن:

الدكتورة فضيلة بلعالم .....المركز الجامعي آفلو
الدكتور فيصل قريشي .....المركز الجامعي آفلو
الدكتور شلالي لخضر .....المركز الجامعي آفلو
الدكتورة مريم سعداوي .....المركز الجامعي آفلو
الدكتور كمال محمد الأمين.....جامعة تيارت
الدكتور فتحي مولود .....المركز الجامعي آفلو
الدكتور عمار البشير .....المركز الجامعي آفلو
الدكتور قطاف عبد القادر .....المركز الجامعي آفلو
الدكتور أعمر شادلي .....المركز الجامعي آفلو
الدكتورة أسيا براهيمي.....المدرسة العليا إدارة الأعمال تلمسان
الدكتور عبد الباسط بن معمر.....جامعة تلمسان
الدكتور الدر محمد .....المركز الجامعي آفلو
الدكتور عمر حدوارة .....جامعة تيارت
الدكتور بحوصي المجدوب.....جامعة بشار
الدكتور محسن بن الحبيب.....جامعة ورقلة
الدكتور خنفوسي عبد العزيز.....جامعة سعيدة
الدكتور عطا الله بوسالمي..... المركز الجامعي آفلو
الدكتور قروج بوالفعة..... المركز الجامعي آفلو
الأستاذ أحميدة بن الساسي..... المركز الجامعي آفلو
الدكتور عيسى الزاوي..... المركز الجامعي آفلو
الأستاذ الدكتور كرزابي عبد اللطيف.....جامعة تلمسان
الدكتور طهاري عبد الكريم.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذ الدكتور الطاهر برأيك.....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور الهادي خضراوي.....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور عبد الوهاب مخلوفي.....جامعة باتنة1
الأستاذ الدكتور بن طاهر التجاني .....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور محمود علالي .....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور رزق الله العربي بن مهيدي.....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور لخضر زازة.....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور مقدم عبيرات .....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور لعلا رمضاني .....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور زوبير عياش.....جامعة أم البواقي
الدكتور محمد حدوارة .....جامعة تيارت
الدكتور الوكال زرارقة .....المركز الجامعي آفلو
الدكتور عبد المنعم بن أحمد.....جامعة الجلفة
الدكتور عثماني بولرباح .....جامعة الأغواط
الدكتور امحمد لخضاري ..... المركز الجامعي آفلو
الدكتور عيسى جعيرن .....المركز الجامعي آفلو
الدكتورة قسوري فهيمة .....جامعة باتنة 1
الدكتور شوقي النذير .....المركز الجامعي تمنراست
الدكتورة فاطمة الزهراء غريبي.....جامعة الأغواط
الدكتور لزهر عبد العزيز .....جامعة الأغواط
الدكتور الأمين سويقات .....جامعة ورقلة
الدكتور ميلق عبد القادر .....المركز الجامعي آفلو
الدكتور حمزة بوجمل .....المركز الجامعي آفلو

من خارج الوطن:

الدكتور مشاري خليفة عبد الله العيفان .....الكويت
الدكتور بدر محمد عادل .....البحرين
الدكتور محمد الهيتي.....البحرين
الأستاذ الدكتور عامر الكبيسي.... .....المملكة العربية السعودية
الدكتور فارس مناحي سعود المطيري.....الكويت
لطيفة حميد محمد ..... الإمارات العربية المتحدة

شروط وقواعد النشر:

*** ترّحب مجلة «الدراسات الأكاديمية «بجميع مُشاركات الأساتذة والباحثين الجامعيين في حقول الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الآداب واللغات قصد نشر بحوثهم ودراساتهم وفق الشروط المُحددة على النحو الآتي:**

- يجب أن يتسّم المقال بالجدية والأصالة والإسهام العلمي مُتبعًا صاحبه الخطوات المنهجيّة والعلميّة المُتعارف عليها في عمليّة تحريره للمقال، ولم يسبق نشره أو إرساله إلى مجلة أخرى وألا يكون المقال مقتطع من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه وذلك بتقديم تعهد كتابي.

- أن يُرسل صاحب المقال سيرته الذاتية باختصار تتضمن اسمه ولقبه ودرجته العلمية والجهة العلمية المنتسب إليها ورقم هاتفه والبريد الإلكتروني، مع إرفاق المقال بمخلص باللغة العربية وآخر بلغة أجنبية على ألا يتجاوز الملخص خمسة أسطر.

- أن يكون المقال محرر بآلة الكمبيوتر على صيغة ((Word نوع الخط Traditional Arabic حجم 18 باللغة العربية والهوامش خط Times New Roman حجم 12 باللغة العربية وحجم10 بالنسبة للغة الفرنسية وتحرير المقال باللغة الفرنسية يكون بنوع خط Times New Roman حجم 14. مع احترام حواف الصفحة (أعلى 2 سم). (أسفل 2 سم). (اليمين 3 سم). (اليسار 2 سم) مع اعتماد (01 سم) ما بين الأسطر على ألا يتجاوز عدد صفحات المقال 25 صفحة بما في ذلك المصادر والمراجع والجداول والملاحق وألا يقل عن 15 صفحة.

- هوامش المقال تكون في أسفل كل صفحة وترتب المصادر والمراجع في آخر المقال وفق القواعد المنهجية المتعارف عليها.

- يتم إرسال المقال الكترونيا عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة أو يُقدّم البحث مطبوعا في شكل ثلاث نسخ ورقية مرفوقة بقرص مضغوط cdإلى رئيس تحرير المجلة.

- تخضع جميع المقالات الواردة إلى المجلة للتقييم والتحكيم السري من قبل الهيئة العلمية للمجلة.

- لا يحق للباحث طلب عدم نشر المقال بعد إجازته وقبوله للنشر من قبل المحكمين.

- كل مقال مُرسل إلى المجلة ولم يحترم قواعد وشروط النشر لا يتم نشره.

المراسلات:

تُوجه جميع المراسلات باسم السيد رئيس تحرير مجلة الدراسات الأكاديمية.

على عنوان البريد الإلكتروني الآتي:

Academic.studies.aflou@gmail.com

ملاحظة:

- تخضع عملية ترتيب المقالات لاعتبارات فنية.
- المقالات المرسلة للمجلة تُعبّر عن آراء أصحابها ولا تُعبّر عن رأي المجلة أو هيئة التحرير

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم؛ الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آل البيت الطاهرين وعلى أصحابه الميامين الطيبين الكرام، أما بعد:

قراؤنا المحترمون؛ التزاما منا بالنشر الدوري المنتظم لمجلة **"الدراسات الأكاديمية"**، يشرفنا لقياكم بهذا العدد الجديد –العدد الثالث-، الذي تظافرت جهود الجميع في اتمامه بفضل الله عز وجل ومنه علينا، هذا العدد الذي تميز بعدة مواضيع ذات الصلة باهتمامات المجلة، التي نأمل ان يجد الجميع ضالتهم سواء كانوا أساتذة ام طلبة دراسات عليا ام غيرهم، كما لاحظنا أن مجلتنا أصبحت محل اهتمام العديد من الباحثين من داخل الوطن وخارجه الذين شرفونا بنشر أعمالهم ضمن صفحات المجلة، حيث تناولت إشكالياتهم جل المواضيع الراهنة في مجالات العلوم الانسانية، الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية التي تمت مناقشتها نظريا و تطبيقيا بل وحتى قياسيا، مما يتوقع ان ستزيد من مقروئية صفحاتها. وبدليل ذلك، وإلى غاية كتابة هذه الأسطر، مازالت أمانة المجلة تستقبل المقالات ومعالجتها لتحضيرها للتحكيم، لنأمل في الأخير أن تجد لنفسها مكانة مرموقة بين المجلات ذات الصيت العالمي.

يتقدم رئيس تحرير المجلة باسمه الخاص وباسم جميع الاسرة العلمية للمجلة الشكر الجزيل لكل المخلصين الذي يعملون بجهد وأداء راقي من اجل إنجاحها، كما يشكر كل الباحثين الأوفياء الذي جعلوا من مجلتنا مقصدا علميا يتطلع للكثير.

كما نجدد دعوتنا لجميع الباحثين للإسهام بأوراقهم البحثية، والعمل الدؤوب من أجل ترقية مستوى البحث العلمي والنهوض به تحقيقا لآمال الأمة وطموحها.

رئاسة تحرير المجلة

محتويات العدد الثالث سبتمبر 2019

اسم المؤلف(المؤلفين)	عنوان المقال	الصفحة
أد: عيسى خليفي جامعة بسكرة د: ربيحة قوادرية المركز الجامعي نور البشير البيض	دور التسيير التقديري للتشغيل والمهارات (GPEC) في تطوير المهارات	**15-01**
أ.سايبي أعدودة جامعة مولود معمري، تيزي وزو	الإعلام الجديد وإشكالية المحافظة على الهوية الثقافية	35-16
الاستاذة بوحفص روميلة ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة	الفاعلية الحزبية	54-36
ط.د. ناجي أمال جامعة الجزائر3	التنوع المعرفي في دراسة السيناريوهات : دراسة مقارنة	72-55
د.الفرفار العياشي جامعة القاضي عياض المغرب	الفردانية المنهجية و تقويض أسس التصورات الشمولية : سوسيولوجيا ريمون بودون أنموذجا	92-73
د. عبد الصمد سعودي جامعة محمد بوضياف المسيلة د. فاطمة طالب جامعة مستغانم	أثر التهريب الجمركي في انتشار الفساد وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري	116-93
د. سهيلة وصيف خالد	الأسباب النفسية والاجتماعية المؤدية للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الوادي)	127-117
أعبد القادر بلة، قاصدي مرباح ورقلة	الابستيمولوجيا ومجالات علوم المعرفة (إشكالية الموضوع والمجال)	136-128
ط.د جيلالي بن عوالي تلمسان أ.بوحفص سميحة جامعة عباس لغرور خنشلة ط.د بلمشري بشرى المركز الجامعي غليزان	الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية	155-137
ط. د شيماء عطايلية جامعة عباس لغرور ـ خنشلة ـ ط. د خديم مختار جامعة محمد بن أحمد ـ وهران 2	الحماية الاجتماعية للطفل في خطر في ظل القانون 15-12 ـ بين النص والتطبيق ـ	177-156
د. زهور شتوح ، جامعة باتنة1	الإصلاح التربوي الجزائري في ظل مناهج الجيل الثاني ـــ المزايا والمزالق ـــ	197-178
الدكتور بن الدين بخولة /المركز الجامعي آفلو الدكتور هواري ناصر	الأدب الجاهلي وجدلية السبق بين الشّعر والنثر	214-198

ISSN 2676-1521
مجلة الدراسات الأكاديمية
مجلة دَورية دوليّة محُكمّة تصدر عن المركز الجامعي آفلو

دور التسيير التقديري للتشغيل والمهارات (GPEC) في تطوير المهارات

أد: عيسى خليفي
جامعة بسكرة
khelifissa@yahoo.fr

د: ربيحة قوادرية
المركز الجامعي نور البشير البيض
kouadriarebiha@yahoo.fr

الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على دور التسيير التقديري للتشغيل والمهارات في تطوير المهارات(GPEC)، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التسيير التقديري للتشغيل والمهارات والتعرف على مبدأه ومراحله، إضافة إلى التطرق إلى تطوير المهارات من خلال التعرف على مفهوم المهارات، ثم التعرف على كيفية تطوير هذه المهارات، أما في الأخير فقد تم التطرق إلى علاقة التسيير التقديري للتشغيل والمهارات بتطوير المهارات. وتوصلت الدراسة إلى أن التسيير التقديري للتشغيل والمهارات يساهم في تطوير المهارات من خلال التكوين، هذا الأخير يعتبر الوسيلة الأساسية لتطوير المهارات عن طريق التقدير المسبق للاحتياجات التكوينية، وإتاحة الفرصة للمفاضلة بين طرق وأساليب التكوين لاختيار الأنسب منها من حيث التكلفة والجودة، كما يساهم التسيير التقديري للتشغيل والمهارات في تطوير المهارات من خلال تحديد الأجور وطريقة دفعها و تحديد الحوافز التي ستقدم للمهارات.

الكلمات المفتاحية: التسيير التقديري للتشغيل والمهارات، المهارات، تطوير المهارات.

Résumé: cette étude identifie le rôle de la gestion prévisionnelle d'emploi et des compétences (GPEC), en abordant le concept de la gestion prévisionnelle d'emploi et des compétences et à identifier son principe et ses étapes, en plus d'aborder le développement des compétences , grâce à l'identification du concept compétences, puis identifier comment développée ces compétences, a l'afin en parle du relation entre la gestion prévisionnelle d'emploi et des compétences et le développement des compétences. L'étude a révélé que la gestion prévisionnelle d'emploi et des compétences contribue à développement des compétences par la formation, ce dernier est considéré comme le principal moyen de développer les compétences en pré-estimant les besoins de formation, et Offrir la possibilité de choisir entre les méthodes de formation et les méthodes pour choisir les plus appropriées en termes de coût et de qualité, comme la gestion prévisionnelle d'emploi et des compétences contribue dans le développement des compétences en fixant les salaires, comment les payer et en définissant des incitations pour les compétences.

Mots clés: gestion prévisionnelle d'emploi et des compétences, les compétences, le développement des compétences.

تمهيد

يشهد العالم اليوم تغييرات وتحولات سريعة أدت إلى تحول المؤسسات إلى مؤسسات قائمة على المعرفة بحيث تضع العنصر البشري من أولى اهتماماتها لما يمتلكه من معارف ومهارات تمكنه من سرعة رد الفعل والإبداع والتميز، وبالتالي ضمان بقاء واستمرارية المؤسسات في ظل هذه التحولات.

ونظرا للأهمية المتزايدة التي تحتلها الموارد البشرية أصبح على المؤسسات تحديات كبيرة لتسييرها وهذا ما أدى إلى ظهور تسيير الموارد البشرية التي عرفت عدة تسميات منذ ظهورها إلى يومنا هذا فقد كانت تعرف بتسيير الأفراد ثم تسيير شؤون العاملين وغيرها من التسميات الأخرى ، وهذا راجع إلى التغييرات التي تشهدها المهام التي تؤديها هذه الوظيفة.

وبالتالي على المؤسسات أن تضع جميع إمكانياتها للحصول على الأفراد ذوي مهارات عالية، ثم تطوير هذه المهارات والحفاظ عليها من المنافسين ولتحقيق ذلك يجب عليها أن ترسم خطة أولية أو أن تقدر حجم المهارات التي يجب أن تحصل عليها كما ونوعا، وهذا ما يعرف بالتسيير التقديري للتشغيل والمهارات حيث يهدف هذا الأخير إلى إحداث التوازن النوعي والكمي للمهارات في الوقت و المكان المناسبين، كما يساهم في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمهارات كتحديدها وتطويرها وتقييمها.

ونظرا لكون تطوير المهارات أهم عنصر في تسيير المهارات لما له دور في تنمية وتطوير قدرات ومهارات الأفراد وبالتالي زيادة قدرتهم على الإبداع والابتكار، سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو دور التسيير التقديري للتشغيل والمهارات في تطوير المهارات؟**. وللإجابة على هذا الإشكالية سنتطرق في هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التسيير التقديري للتشغيل والمهارات؛

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول تطوير المهارات؛

المحور الثالث: علاقة التسيير التقديري للتشغيل والمهارات بتطوير المهارات.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التسيير التقديري للتشغيل والمهارات

إن فكرة التسيير التقديري تعود إلى فترة الستينات، ذلك أن التسيير التقديري للتشغيل والمهارات(**GPEC**)* لم يصل إلى النموذج الحالي والأسس القائمة عليه إلاّ بعد مروره بعدة مراحل وأشكال والتعرض لعدة تحولات خلال فترات زمنية متعاقبة، وتصنف هذه التطورات إلى أربعة مراحل تتمثل في التسيير التقديري للأفراد، ثم يليها التسيير التقديري للحياة المهنية، ثم الانتقال إلى التسيير التقديري للوظائف ثم المرحلة الأخيرة والتي تعرف بالتسيير التقديري للتشغيل والمهارات[1] هذا الأخير ظهر في بداية الثمانينات (1981)[2]، ويعتبر أحد الأشكال المعاصرة لتسيير التشغيل، وهو عبارة عن مجموعة من الطرق والممارسات التي تهدف إلى الأقلمة الكمية والنوعية للموارد البشرية المتوفرة مع الحاجات التقديرية للمؤسسة، بمعنى أن GPEC يسعى بطريقة تقديرية إلى إلغاء الانحراف بين ما هو متوفر من الموارد البشرية وبين ما يجب أن يتوفر منها مستقبلا[3]. ومنه فإن GPEC عبارة عن التوقع المستمر من أجل وضع سياسة وخطة عمل متماسكة وذلك من خلال: النظرة المتوقعة والمستقبلية لاحتياجات المؤسسة من الموارد البشرية (الحصول على المهارات في الوقت المناسب)[4].

وعليه فإن GPEC عبارة عن عملية التقدير أو التوقع للوظائف المستقبلية للمؤسسة وتغطية هذه الوظائف سواء عن طريق تطوير العاملين الحاليين أو من خلال الحصول عليهم من سوق العمل.

و يلعب GPEC أهمية بالغة في المؤسسات ذلك من خلال دوره في كونه حلقة وصل بين إستراتيجية المؤسسة وإستراتيجية الموارد البشرية ويمكن تلخيص أهمية التسيير التقديري للتشغيل والمهارات في النقاط التالية[5]:

- المساهمة في خلق التطابقية وتكييف المهارات مع التحديات والوظائف الجديدة؛
- تحديد التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة وأهدافها المستقبلية من 3 إلى 5 سنوات؛

---

* يطلق هذا الرمز اختصارا لـ: Gestion Prévisionnelle d'Emploi et des Compétences

[1]- benhabib A & Zahia Moussaoui, Gestion et développement des compétences: approche prévisionnelle et préventive», Revue Economie & de Management n° 3, Faculté des sciences économiques et de Gestion, Université de Tlemcen, Algérie,2004 , p01.

[2]- Cécile Dejoux , Anne Dietrick, Management les compétence le cas Manpower, Node & Pearson éducation, France, 2005, p78.

[3]– الهاشمي عبابسة، دور ومكانة تسيير الموارد البشرية في تحسين تنافسية المؤسسات، دراسة حالة مركب الملح الوطاية ومؤسسة المشروبات الغازية طولقة– بسكرة–، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2004، ص35.

[4]- Emmanuel Cristain, La Gestion prévisionnelle des emplois et des compétences, CREFOR Haute-Normandie, France, 2007, p04.

[5]– عبد المالك ججيق، سارة عبيدات، التسيير التوقعي للوظائف والكفاءات كآلية إستراتيجية في تفعيل دور إدارة الموارد البشرية، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير الموارد البشرية" التسيير التقديري للموارد البشرية ومخطط الحفاظ على مناصب العمل بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، يومي 28/27 فيفري2013، ص07.

– تحديد تطورات بيئة العمل والتغيرات التي تطرأ على مجال أعمال المؤسسة، والتي من الممكن أن تؤثر على مهاراتها؛

– إعداد مخططات مفصلة حول مناصب العمل على مستوى المؤسسة ككل وعلى مستوى كل مجال .

ويقوم GPEC على مبدأ أساسي وهو أن التسيير التقديري للتشغيل والمهارات يميز بين منطق المناصب ومنطق المهارات، بحيث يشير الأول إلى أن التنظيم والتسيير في المؤسسة يكون حسب هيكل تنظيمي (حسب تسلسل المناصب)، وهذا النوع من التمثيل أخذ من التنظيم التايلوري المؤسس على التقسيم التقني والاجتماعي للمهام، حيث أن كل منصب معرف بالمهام الموكلة إليه، ويحدد ذلك من المفروض في وثيقة المنصب (Fiche de poste)، ويفترض في الفرد الشاغل للمنصب امتلاك مهارات تمكنه من القيام بالمهام المتعلقة بهذا المنصب، ويدفع له أجره استنادا إلى مستوى تصنيف منصبه، ولا يفترض أن يقوم بمهام خارج منصبه، وإن كان لديه مهارات لم تستعمل في هذا المنصب ليس له إمكانية تثمينها إلا بتغيير المنصب ولا يستطيع تطوير مساره إلا إذا حصل على منصب أعلى يحرره. ووفق منطق المهارات فإن التنظيم في المؤسسة يحدد ليس على أساس المناصب ولكن على أساس مجموعة من التشغيل الخاص (emploi-type)، حيث كل تشغيل خاص يضم مجموعة مناصب لها نهاية مشتركة ومتقاربة من حيث متطلبات المهارات. وقد عرف التشغيل الخاص حسب (Cereq) مركز الدراسات والأبحاث حول التأهيل على أنه "تجميع المناصب أو وضعيات العمل ذات خصائص مشتركة يمكن أن يشغلها نفس الفرد". ويعد مفهوم التشغيل الخاص أساس مقاربة التسيير التقديري للتشغيل والمهارات، وعليه فإن التعامل معه يتطلب معرفة أنواعه[1]. وتتمثل أهم أنواعه في[2]:

–التشغيل الأساسي: يحمل أهمية بالغة في المؤسسة لأنه يرتبط بالمهام والعمليات الحاسمة لتطبيق الإستراتيجية و تحقيق الأهداف المنتظرة، لذلك فهو يتميّز بقلة عدد المناصب التي يتضمنها، وندرة المهارات التي يحتويها في سوق العمل.

– التشغيل الدارئة: يصف المحتوى من المهارات (للمهام أو الأنشطة) لمواجهة التطورات المستقبلية، يكون على مستوى وحدة معينة في المؤسسة.

[1]– صولح سماح، دور تسيير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص53.

[2]– فهيمة بوروبة، دور المهارات في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص24.

– **التشغيل الحساس**: هو تشغيل خاص يتغير جذريا (كميا و نوعيا) حسب التطورات التنظيمية، التكنولوجية، والأهداف الإنتاجية.

بالإضافة إلى هذا فإن GPEC لا يمكن تطويره دون الرجوع إلى مفهوم التشغيل الخاص الذي يسمح بجمع المناصب في المؤسسة.

ويمر GPEC بعدة مراحل كما هو مبين في الشكل رقم (01) إذ تمثل عناصره المفاهيم القاعدية للتسيير التقديري للتشغيل والمهارات:

– **الموارد البشرية الحالية والاحتياجات الحالية**: إن المؤسسة يجب أن تمتلك موارد بشرية التي تحتاجها بالكمية والنوعية، والتي يجب أن تكون مكيفة مع احتياجاتها الحالية، ويمكن الحصول عليها من جهتين: الجهة الخارجية (سوق العمل) والجهة الداخلية (حركية العمال)؛

– **الموارد البشرية المستقبلية**: يمكن توقعها من خلال دراسة تطور الموارد الحالية و تغيرها حسب هيكل الأعمار وظروف العمل ومستوى المهارات مقارنة بالمحيط، ومستوى الأمان في العمل والجو الاجتماعي وشروط العمل[1]؛

– **الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية**: بالنظر إلى المخططات الإستراتيجية من مشاريع الاستثمار والأهداف الإنتاجية وكل ما تستطيع تغييره تتوضح احتياجات المؤسسة من الأفراد والمواصفات المثلى التي تريدها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في المخطط الإستراتيجي وهذه الاحتياجات تمثل المهارات الواجب اكتسابها؛

–**الفوارق أو الانحرافات**: يتم في هذه المرحلة تحديد وقياس الفروق الكمية والنوعية وذلك من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال إسقاط الموارد البشرية والاحتياجات المحددة مسبقا[2]. وينتج عن هذا التحليل تحرير تقرير ملخص للانحرافات بين الاحتياجات المستقبلية والمهارات التي من المفروض أن توفرها المؤسسة ولتسهيل هذه العملية يجب عليها تحديد: نسبة الوظائف الحساسة التي سيتغير مضمونها؛ نسبة العمال الشاغلين لهذه الوظائف؛ نسبة العمال الشاغلين لوظائف سوف يرتفع المستوى المطلوب لإنجازها؛ نسبة العمال الشاغلين لوظائف سوف ينخفض مستوى المهارة المطلوب لإنجازها؛ نسبة العمالة الشاغلة لوظائف ستتطلب مستقبلا مهارات جديدة من نفس المستوى التي يمتلكونها حاليا[3].

–**السياسات التصحيحية**: من خلال تحليل الفوارق تستطيع المؤسسة إيجاد سياسات تصحيحية وقائية (كتحديد سياسة التوظيف لبعض العمال أو إعادة البعض إلى مناصبهم وتوجيه سياسات التكوين وتسهيل الحركية من جهة

[1]– صولح سماح، مرجع سابق، ص52.
[2]- benhabib A & Zahia Moussaoui, op.cit., P12.
[3]- Idem.

أخرى). ومنه فإنه على أساس الاحتياجات الحالية من الموارد البشرية يتوفر للمؤسسة عمالة معينة ونتيجة لمختلف التغيرات الداخلية والخارجية (حركية، خروج)، يمكن لها أن تتوقع مواردها البشرية المستقبلية ومن جهة أخرى تقوم المؤسسة بتخطيط الاحتياجات المستقبلية من المهارات المطلوبة، من خلال المخططات الإستراتيجية، وبالمقارنة بين هذه الأخيرة والموارد المستقبلية المتوقعة تحدد الفوارق في عدد الأفراد أو نوع المهارات، وعليه تتخذ الإجراءات اللازمة من تكوين أو نقل أو توظيف[1].

الشكل رقم(01): مراحل عمل التسيير التقديري للتشغيل والمهارات

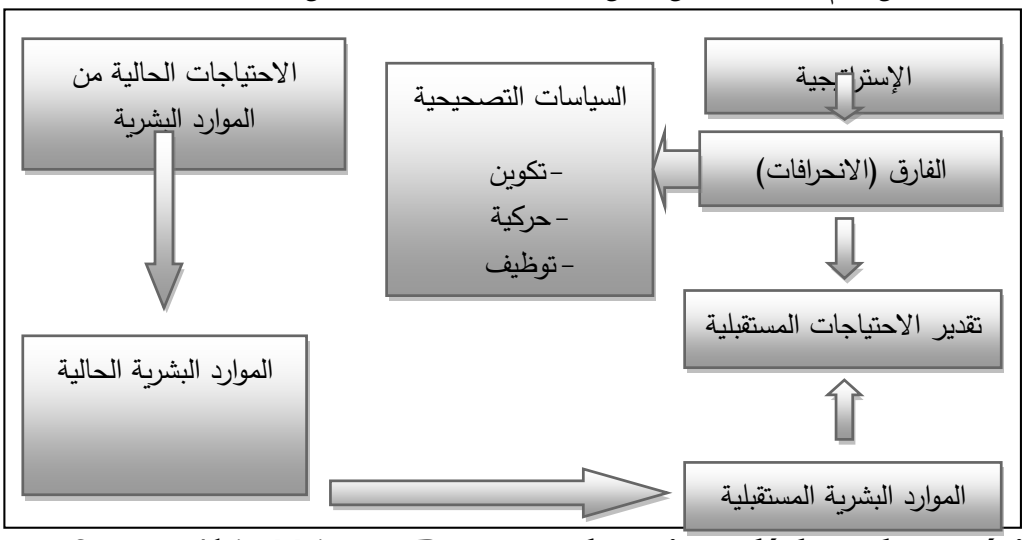

Source: Alain Meignant, **Ressources humaines**, **déployer la stratégie**, éditions Liaisons, Paris, 2000, p 121.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول تطوير المهارات

لقي موضوع المهارات عدة اهتمامات من قبل الباحثين وذلك نظرا لكونه أهم مورد من موارد المؤسسة التي أصبحت تعتمد عليها أكثر من الموارد الأخرى في الوقت الحالي، لذلك قبل التطرق إلى موضوع تطوير المهارات يجب علينا أولا التطرق إلى مفهوم المهارات.

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم مشترك للمهارات، رغم اتفاقهم في مكوناتها المتمثلة في المعارف (Savoirs) معارف الممارسات (Savoir-faire)، معارف التحلي (Savoirs- être) ، وهذا لأن المهارات تتميز بالتغير تبعا للزمن، وذلك إما بالإيجاب أو بالسلب من لحظة دخولها للمؤسسة إلى غاية مغادرتها لها[2]، فعرف G. Le Boterf المهارات بأنها "القدرة على تعبئة و مزج وتنسيق الموارد في إطار عملية محددة بغرض بلوغ نتيجة

[1] مرجع سابق، ص52. – صولح سماح،

[2] – إسماعيل حجازي، مساهمة في تطوير أداة لدراسة دورة حياة المهارات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد10 نوفمبر 2006، ص400.

محددة وتكون معترف بها وقابلة للتقييم كما يمكنها أن تكون فردية أو جماعية"[1]، و لقد تعددت الدراسات في تحليل كيفية تشكيل وتكوين المهارات ليأخذ مفهوم المهارات الفردية عدة أبعاد و قد استطاع T.Durand الجمع بين عدة دراسات وبحوث لاستخلاص أن هناك ثلاث أبعاد للمهارات وهي على النحو التالي[2]:

– **المعارف أو الدرايات (Savoirs)**: تتعلق بمجموع المعلومات المنظمة، المستوعبة والمدمجة في إطار مرجعي يسمح للمؤسسة بتوجيه نشاطاتها والعمل في ظروف خاصة، ويمكن تعبئتها من أجل تقديم تفسيرات مختلفة، جزئية وحتى متناقضة، كما ترتبط المعرفة أيضا بالمعطيات الخارجية وإمكانية استعمالها وتحويلها إلى معلومات مقبولة ويمكن إدماجها بسهولة في النماذج الموجودة مسبقا من أجل تطوير ليس فقط محتوى النشاط ولكن أيضا الهيكل وأسلوب الحصول عليها.

–**المعارف العملية (Savoirs faire)**: القدرة على التنفيذ والعمل بشكل ملموس وفق سيرورة وأهداف المهارة محددة مسبقا، لا تلغي هذه المهارة المعرفة لكن ليست شرط ضروري لتفسير المبررات في كيفية نجاح حركة اليد، وهذا ما يجعل المهارة أكثر ضمنية وفنية يصعب نقلها.

– **المعارف السلوكية (Savoirs être)**: قدرة الفرد على تنفيذ المهام وممارسة مهاراته بتفوق فهي ترتبط بهوية وإرادة الفرد وتحفزه لتأدية مهامه بأحسن ما يستطيع.

فالمهارات هي مزيج بين المعارف، المعارف العملية والمعارف السلوكية، وتختلف أهمية كل مهارة باختلاف مستوى مساهمة كل من هذه الأبعاد الثلاثة.

وتعتبر المهارات أهم مورد من موارد المؤسسة ذلك لما تمتلكه من معارف تمكنها من مواجهة التغيرات وسرعة رد الفعل والإبداع والتميز، وللمهارات مجموعة من الخصائص حيث قسمها J.Leplat إلى أربعة خصائص[3]:

– **عملية موجهة**: أي أنها مرتبطة بوضعية معينة أي عمل معين؛

– **عملية مهيكلة**: فهي تقوم بمزج مختلف العناصر المكونة لها، من معارف وممارسات؛

– **مفهوم مجرد**: إذ لا يمكن لمسها أو ملاحظتها وإنما يمكن ملاحظة نتائجها؛

– **مكتسبة**: فالمورد البشري يكتسب مهارات من خلال التعلم والتكوين والخبرة.

---

[1] المتميز الأداء حول الدولي العلمي الكفاءات، المؤتمر تقييم و الاحترافي المسار لمتابعة كأداة ببوسطن الاستشارات حجازي، مصفوفة – إسماعيل الاقتصادية، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005، ص119. والعلوم الحقوق الحكومات، كلية و للمنظمات

[2]– الحاج مداح عرايبي، البعد الإستراتيجي للموارد والكفاءات البشرية في إستراتيجية المؤسسة، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري ومنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 14/13 ديسمبر 2011، ص05.

[3]– بن بريكة عبد الوهاب وآخرون، دور القيادة الإستراتيجية في تجسيد مفهوم تسيير المهارات، الملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية، مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 22/21 فيفري 2012، ص05.

ويعتبر تطوير المهارات عملية من عمليات تسيير المهارات و تعني "سلسلة من التحولات لعناصر الانطلاق (مدخلات) إلى نتائج، ويمكننا القول أن تطوير المهارات هو تحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال أنشطة منسقة تنتج قيمة مضافة"[1]. كما يمكن تعريف تطوير المهارات على أنها "الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسة لتنمية قاعدة مهاراتها"[2]، بعبارة أخرى تطوير المهارات "هي ذلك المزيج من الطرق والوسائل والنشاطات التي تساهم في رفع مستوى أداء المهارات التي تتوفر عليها المؤسسة"[3].

وبالتالي فإن تطوير المهارات يهدف إلى[4]:

- زيادة درجة التنافسية للمؤسسة القائمة على الإبداع؛
- اكتشاف المهارات الخفية والغير الظاهرة ومحاولة استغلالها لأقصى الحدود؛
- تهيئة الأفراد وتحفيزهم لتولي مناصب مستقبلية لتفادي الاصطدام بالتغيرات البيئة المتسارعة (خاصة منها المعلوماتية والتكنولوجيا)؛
- في حالة امتلاك المؤسسة التنوع البشري وتعدد ثقافي بين الأفراد فإن عملية تطوير المهارات تهدف إلى الاستفادة من مزايا هذا التنوع والتعدد الثقافي عن طريق إيجاد نوع من التعاون والتوافق بين الأفراد.

وتعتبر عملية تطوير المهارات من أولى اهتمامات المؤسسات، و قد زادت أهميتها أكثر في وقتنا الحالي و ذلك راجع إلى عدة عوامل و التي يمكن أن نقسمها إلى عوامل خاصة بالبيئة، وعوامل خاصة بالمؤسسة و أخرى خاصة بالعمال[5]:

1- عوامل متعلقة بالبيئة: وهي عديدة ونذكر منها:

-التطورات السريعة للتكنولوجيا رفعت من إيقاع الإحتياجات للمهارات. و تنمية و تطوير المعارف إضافة إلى الإيقاع المتزايد للتغيرات في النشاط التي تعكس هي نفسها التغيرات الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية التي تحتم

[1]- يمينة محبوب، رياض عيشوش، تسيير المهارات كمدخل لتعزيز فعالية تسيير الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية: مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 22/21 فيفري 2012، ص16.

[2] مهديد محمد، قبايلي فاطمة - الملتقى المتميز الأداء تحقيق في المهارات وتنمية الكفاءات تطوير أمال، دور الزهراء، الوطني بالمؤسسة الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة التجارية الاقتصادية و العلوم المؤسسات، كلية تنافسية في المهارات تسيير البشرية: مساهمة الموارد تسيير حول الأول ص13. بسكرة، الجزائر، 22/21 فيفري 2012، خيضر،

[3] - المرجع نفسه، ص13.

[4] - يمينة محبوب، رياض عيشوش، مرجع سابق، ص16.

[5] بمؤسسة المعلومات اختصاصي مع ميدانية الجزائرية: دراسة بالمؤسسات المعرفة إدارة في ودورها بالكفاءات شارف، التسيير بن - عذراء سوناطراك، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علم المكتبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص302.

تكيف أكثر من جانب العمال فحسب راي ستراتا (Strata Ray)، بأن السرعة التي تتعلم بها المؤسسة تصبح المصدر الوحيد للتنافسية التي يمكن أن تخفضها؛

– التغيرات السريعة في الطريقة التي ينجز بها العمل تستدعي تعلم مهارات جديدة في كل المستويات؛

– التغيرات المستقبلية تجبر على التكوين و التطوير لتحسين الأداء و التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية؛

– اشتداد التنافس: أصبح السباق نحو حيازة مصادر التميز الشغل الشاغل للمؤسسات ومن أجل ذلك فهي تسعى إلى الاستحواذ على المهارات التي من شأنها أن تميزها وتحقق لها السبق على منافسيها.

2– **العوامل المتعلقة بالمؤسسة:** يعد تطوير مهارات العمال الموجودين بها رهانها و مطلبها الأساسي و ذلك لعدة أسباب أهمها:

– وجود المؤسسة في بيئة اقتصادية تتغير باستمرار تمتاز بالعولمة و اشتداد المنافسة، ارتفاع مستوى طلبات الزبائن (جودة الخدمات و المنتجات)؛

– التغيرات الحاصلة في التنظيمات وفي محتوى الوظائف كانت فيما مضى ثابتة نسبيا أما الآن فهي في تطور مستمر؛

– أوضاع العمل أكثر اتساعا و أكثر تعقيد ا"فالتغيرات السريعة في الطريقة التي ينجز بها العمل تستدعي تعلم مهارات جديدة في كل المستويات.

3– **العوامل المتعلقة بالعمال:** كل عامل يمتلك رأس مال المهارات و هذا منذ دخوله إلى الحياة الوظيفية و هو يعمل على تطوير هذه المهارات و ذلك لأن:

– رأس مال مهارات الفرد ليس جامد دائما، إنما هو يتطور ويزداد باستمرار و على الدوام مع تطوير المهارات الموجودة و اكتساب مهارات جديدة و مع فقدان بعض المهارات غير المستخدمة؛

– التغيرات السريعة في الطريقة التي ينجز بها العمل تستدعي تعلم مهارات جديدة في كل المستويات.

المحور الثالث: علاقة التسيير التقديري للتشغيل والمهارات بتطوير المهارات

بعد قيام المؤسسة بتحديد الانحرافات أو الفوارق بين احتياجاتها من المهارات وبين المهارات المتاحة لديها داخليا (المؤسسة) وخارجيا (سوق العمل)، تأتي المرحلة الأخيرة في التسيير التقديري للتشغيل والمهارات والمتمثلة في تحديد الإجراءات التصحيحية التي تقوم من خلالها المؤسسة باتخاذ القرارات المناسبة التي تخص مهاراتها. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن أهمية التسيير التقديري للتشغيل والمهارات تظهر من خلال إعطاء الأولوية للإجراءات

الداخلية على الإجراءات الخارجية خاصة فيما يتعلق ببناء المهارات وتطويرها[1]. وتتمثل الإجراءات التعديلية الداخلية في(التكوين، الترقية، النقل، الدوران الوظيفي. الخ)[2]، أما الإجراءات التعديلية الخارجية فتتمثل في (التوظيف، التعاقد من الباطن، التسريح، التقاعد المسبق، الإعارة. الخ). ويساهم التسيير التقديري للتشغيل والمهارات في تطوير المهارات، حيث يتم تطوير المهارات من خلال مجموعة من الأساليب تتمثل في[3]:

أولا: التكوين المرتكز على المهارات: هذا النوع من التكوين يهدف إلى إكساب سلوكيات خاصة، وقد يعتمد على تقنيات المقابلة وتحليل المشاكل والمرونة والإدارة المرتكزة على الفرد، كما يستعمل هذا النوع من التكوين من قبل مكونين ومشاركين قادرين على ملاحظة المهارات، حيث تتكون مجموعة المشاركين من مجموعة معاونين واجبهم هو تطوير نفس المهارات مثل (قدرة القرار)، أو تتكون من مجموعة معاونين واجبهم هو تطوير نقاط مختلفة، فمثلا يحاول البعض تطوير قدرة القرار والبعض الآخر يطور المرونة. وتشتمل عملية تطوير المهارات عن طريق التكوين على أربع خطوات هي[4]:

1- تحديد الاحتياجات التكوينية: تتمثل الاحتياجات التكوينية في مجموعة المعارف والمهارات التي يراد إكسابها للعامل أو تعديلها أو تنميتها لديه، وتتحدد بناء على ما تسفر عليه نتائج تقييم الأداء وكذلك بناء على توجهات المؤسسة وأهدافها المستقبلية، وتأخذ عملية تطوير المهارات حسب الاحتياجات ثلاثة أشكال تتمثل فيما يلي[5]:

-التطوير التداركي: يخص الأفراد الذين تنقصهم بعض المعارف والمهارات من أجل أداء وظائفهم بالفعالية اللازمة، بمعنى أن الهدف منها هو سد أو على الأقل تضييق الفجوة بين الأداء المحقق من طرف العامل والأداء المطلوب منه، وتأخذ في الغالب طابعا تدريبيا، ولأنها تهدف إلى سد الفجوة بين مؤهلات العامل الجديد ومتطلبات العمل، وبالتالي يمكن تصنيف عملية توجيه العامل الجديد ضمن التطوير التداركي؛

-تطوير الطاقات الكامنة: بالنظر إلى العامل على أنه مورد يجب استثماره بصفة مستمرة تقوم المؤسسة بإكسابه معلومات ومعارف عامة لا تتعلق بالضرورة بوظيفته ومجال تخصصه، والهدف من ذلك هو تدعيم قدراته في التحليل واتخاذ القرارات المناسبة، وعلى خلاف التطوير التداركي الذي يخص فقط العاملين الذين يظهرون أداء

---

[1]- عمر شريف، أهمية التسيير التقديري للوظائف والكفاءات في إدارة الموارد البشرية وتنميتها في المؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية، معهد العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 1-2 ديسمبر 2009، ص11.

[2]- شكري مدلس، دور التسيير التقديري للوظائف والكفاءات في فعالية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء فرع حاسي مسعود، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص85.

[3]- منصوري كمال، صولح سماح، **مرجع سابق**، ص63.

[4]- شكري مدلس، مرجع سابق، ص65.

[5]- المرجع نفسه، ص65.

منخفضا عن ما هو مطلوب منهم، نجد أن تطوير الطاقات الكامنة يشمل كافة العاملين بالمؤسسة ويأخذ في الغالب طابعا تعليميا مثل التكوين على بعض الممارسات الإدارية أو تعلم اللغات الأجنبية أو إكساب العامل مختلف المعارف المستحدثة في مجال تخصصه؛

– **التطوير الإستراتيجي**: يشكل القاعدة الأساسية للتسيير التقديري للتشغيل والمهارات حيث يتم من خلاله ترجمة الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة إلى أهداف تكوينية قد تكون تعليمية أو تدريبية وقد تشملهما معا.

2– تصميم البرامج التكوينية: بعد تحديد المؤسسة لاحتياجاتها من المهارات والتي تعكس نوع التكوين الذي تحتاجه تقوم باختيار مكان التكوين وأدواته، ويتوقف ذلك على إمكانياتها المالية والتكوينية من جهة، وعلى نتيجة مفاضلتها بين أماكن التكوين وأدواته من جهة أخرى، وينبغي عند تصميم البرامج التكوينية الأخذ بعين الاعتبار عدد المتكونين ومستواهم العلمي وطبيعة وظائفهم والبرامج التكوينية السابقة التي شاركوا فيها، ويتم التكوين داخل المؤسسة أو خارجها.

3– تنفيذ البرامج التكوينية: سواء كان برنامج التكوين داخل المؤسسة أو خارجها، والذي تقوم وظيفة تسيير الموارد البشرية بالإشراف على تنفيذه، وذلك بوضع الجدول الزمني الضروري للتنفيذ والمتابعة اليومية لسير البرنامج من حيث تهيئة وترتيب مكانه والتأكد من التزام المتكونين بحضور حصص التكوين، وكذا التأكد من السير الحسن لبرنامج التكوين والعمل على سلامة الاتصال بين المكونين وتسيير الموارد البشرية في المؤسسة، وبينهم والمتكونين، والاهتمام بانشغالات واقتراحات كل طرف منهم.

4– تقييم البرنامج التكويني: يعتبر تقييم البرنامج التكويني آخر خطوة في العملية التكوينية، والهدف منها هو معرفة مدى تحقق الأهداف التكوينية .

وبالتالي فإن نتائج التسيير التقديري للتشغيل والمهارات تساعد وظيفة التكوين من خلال توضيح المهارات والسلوكيات الواجب تنميتها وتطويرها ، وتوضح أيضا عدد ونوع المهارات المطلوبة لتحقيق إستراتيجية المؤسسة وعلى هذا الأساس يتم وضع برامج التكوين[1]. أي تحديد الإحتياجات التكوينية.

ثانيا: أجور المهارات: ترتبط الأجور حسب المهارات بـ[2]:

- الأجر مرتبط بقدرة التحكم في المؤهلات؛
- الزيادة في الأجور بناءا على المهارات؛
- حظوظ الترقية كبيرة؛
- مخطط الأجور يشجع على الحركية الأفقية.

[1]– عبد المالك جحيق، سارة عبيدات، مرجع سابق، ص12.

[2]أمال، مرجع سابق، ص07. الزهراء، قبايلي فاطمة - مهديد

ومن ناحية أخرى فإن منطق المهارة كما ذكرنا سابقا جاء ليعيد النظر في مجموع ممارسات تسيير الموارد البشرية، بحيث حل محل منصب العمل، الذي لعب دورا مركزيا لفترة من الزمن، فمنطق المهارة هو بمثابة آلية لتعزيز المساواة، حيث أن المؤسسات التي تعمل بهذا المنطق غالبا ما تهدف إلى إعادة التوازن للعلاقة (مساهمة/أجر)، أي أنها تهدف إلى تنقيح أنظمة أجورها، وتجاوز ميكانيكية الأقدمية، فلم يعد يتعلق الأمر بتقديم أجر على أساس المنصب أو الوظيفة، أو الدفع بالطريقة نفسها لكل الأفراد الشاغلين لنفس النوع من المناصب، وإنما أصبح من الضروري أن تأخذ المؤسسات في الحسبان الطريقة التي يشغل بها الفرد وظيفته، والأحسن من ذلك أنها تقوم بتقييم مساهمته في أداء المؤسسة، وتقييم للمهارات التي يمتلكها، وبذلك تتمكن المؤسسة من إعداد نظام للأجور بناءا على هذا التقييم[1].

ثالثا: تحفيز المهارات: التحفيز ظاهرة معقدة تناولها العديد من الباحثين أمثال Maslow (تصنيف الحاجات)، Herzberg (عوامل التحفيز)، Mc Gregor (نظريات التحفيز)، إذ يمكن القول أن لكل فرد تحفيز خاص به، ويشمل التحفيز جو العمل والعوامل المثمنة ومحتوى العمل حيث يمثل إثراء العمل والأنظمة محدد أساسي في عملية التحفيز. ويمثل التحفيز المحرك الذي يحرك المهارة حيث تعطي الثنائيات (مهارات/تحفيز) للعامل وعي جيد بكل الأوراق الرابحة في تطوير مساره وتحسين أدائه بدفعها للمهارات إلى زيادة تثبيت معارفها النظرية والعملية والسلوكية بالتكوين وغيرها من أساليب تطوير المهارات، كما تعمل على زيادة قابلية الشغل لديها ومن ثم محاولة تطبيق هذه المعارف وإبراز هذه المهارات في مجال العمل وهو ما ينعكس على الأداء[2].

وبالتالي فإن الوسيلة الأساسية لبناء المهارات وتطويرها هي التكوين، وهذا إلى جانب مختلف الأنماط الإدارية الأخرى وكذلك أنظمة الحوافز والأجور والتي يظهر دورها أكثر في حالة التنافس بين المؤسسات لاستقطاب واكتساب أحسن المهارات.

ومنه فإن دور التسيير التقديري للتشغيل والمهارات في تطوير المهارات يتمثل في كونه يوفر على المؤسسة تكاليف ومخاطر عديدة ناتجة عن الظهور المفاجئ للحاجة إلى التكوين، ويظهر ذلك من خلال التقدير المسبق للاحتياجات التكوينية وإتاحة الفرصة للمفاضلة بين طرق وأساليب التكوين لاختيار الأنسب منها سواء من حيث التكلفة أو من حيث الجودة خاصة وأن ظهور الاحتياجات التكوينية بصورة استعجالية قد يؤدي إلى الصعوبة في تحديد أسلوب التكوين ومكانه، بالإضافة إلى التكلفة الناتجة عن الوقت المستغرق في التكوين والذي قد يؤدي إلى إيقاف تشغيل النظام الإنتاجي[3]. كما أن نتائج التسيير التقديري للتشغيل والمهارات تحدد نطاق

[1] – يمينة محبوب، رياض عيشوش، مرجع سابق، ص13
[2] – صولح سماح، مرجع سابق، ص45-46.
[3] – المرجع نفسه، ص89- 90.

عمل وممارسة إدارة الأجور والتعويضات من خلال تحديد الأجور وطرق دفعها، وكذلك تحديد الحوافز والمزايا الوظيفية التي ستقدم للمهارات[1].

ويتضح مما سبق أن التسيير التقديري للتشغيل المهارات يلعب دورا مهما في تطوير المهارات في المؤسسة ويتم ذلك من خلال التحديد المسبق للاحتياجات التكوينية وإتاحة الفرصة للمفاضلة بين طرق وأساليب التكوين لاختيار الأنسب منها، كما يساعد إدارة الأجور والتعويضات في تحديد الأجور والحوافز التي ستقدم للمهارات وطريقة دفعها، والشكل التالي يبين علاقة التسيير التقديري للتشغيل والمهارات(GPEC) بتطوير المهارات.

الشكل رقم(02): علاقة التسيير التقديري للتشغيل والمهارات بتطوير المهارات

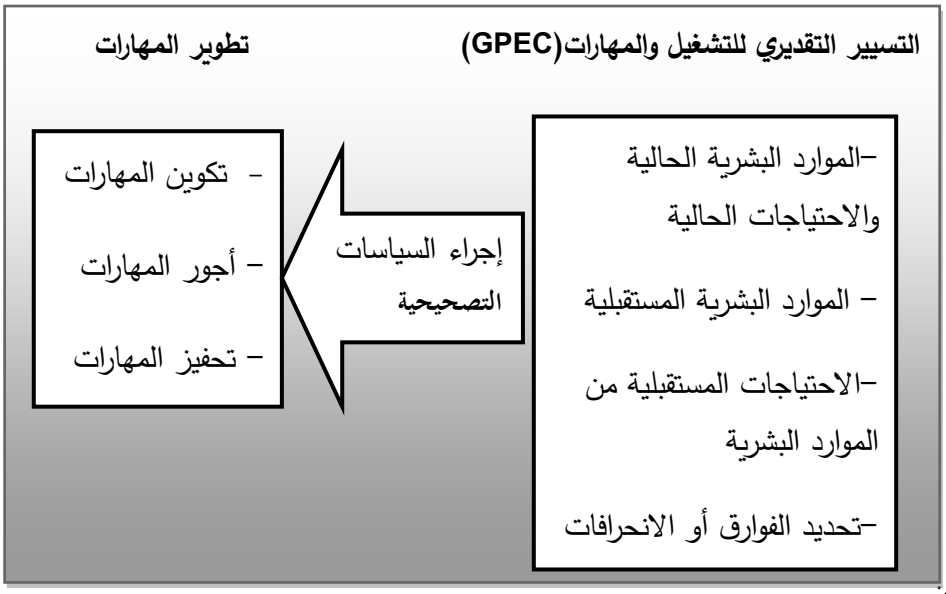

المصدر: من إعداد الباحثين.

خاتمة

من خلال العرض الذي تم يظهر لنا أن المهارات وطرق تسييرها أصبح من ضروريات العصر الحالي لكل مؤسسة تسعى للبقاء في بيئة تتميز بكثرة التحولات والتغييرات، ذلك أن المهارات مزيج من المعارف النظرية والعملية والسلوكية والتي تؤدي بدورها إلى الإبداع والابتكار وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية، لذلك تسعى المؤسسات جاهدة إلى تسييرها بأحسن الطرق، ومن مجالات تسييرها هو تحديدها وتطويرها وتقييمها والاعتراف بها من قبل المؤسسات، وقبل كل شيء يجب على هذه المؤسسات أن تقوم بتحديد احتياجاتها من المهارات وذلك من خلال التسيير التقديري للتشغيل والمهارات الذي يعتبر بدوره من أهم الطرق التي تعتمد عليها المؤسسات في إحداث التوازن الكمي والنوعي لمهاراتها، حيث يتم من خلاله تحديد الانحراف من خلال تحديد احتياجاتها من المهارات وبين المهارات المتاحة لديها، ثم يتم بعد ذلك إجراء السياسات التصحيحية واتخاذ القرارات سواء كان في حالة

[1]- عبد المالك جحيق، سارة عبيدات، مرجع سابق، ص12.

الفائض أو العجز، ويمكن أن تكون هذه الإجراءات داخلية (التكوين، والترقية، النقل، الدوران الوظيفي. الخ) أو الخارجية (التوظيف، التعاقد من الباطن، التسريح ،التقاعد المسبق، الإعارة .. الخ).

ويساهم التسيير التقديري للتشغيل والمهارات في تطوير المهارات من خلال التكوين، نظرا لكونه الوسيلة الأساسية لتطوير المهارات، وذلك من خلال التقدير المسبق للاحتياجات التكوينية، وإتاحة الفرصة للمفاضلة بين طرق وأساليب التكوين لاختيار الأنسب منها من حيث التكلفة والجودة وهذا ما يعمل على تقليل التكاليف والمخاطر الناتجة عن الظهور المفاجئ للحاجة إلى التكوين، كما يساهم التسيير التقديري للتشغيل والمهارات في تطوير المهارات من خلال تحديد الأجور وطريقة دفعها و تحديد الحوافز التي ستقدم للمهارات.

قائمة المراجع

1-قائمة المراجع باللغة العربية

- إسماعيل حجازي، مساهمة في تطوير أداة لدراسة دورة حياة المهارات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10نوفمبر 2006.

الأداء حول الدولي العلمي الكفاءات، المؤتمر تقييم و الاحترافي المسار لمتابعة كأداة ببوسطن الاستشارات حجازي، مصفوفة - إسماعيل الاقتصادية، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005. والعلوم الحقوق الحكومات، كلية و للمنظمات المتميز

- الحاج مداح عرابي، البعد الإستراتيجي للموارد والكفاءات البشرية في إستراتيجية المؤسسة، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري ومنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 14/13 ديسمبر 2011.

- الهاشمي عبابسة، دور ومكانة تسيير الموارد البشرية في تحسين تنافسية المؤسسات، دراسة حالة مركب الملح الوطاية ومؤسسة المشروبات الغازية طولقة- بسكرة-، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2004.

- بن بريكة عبد الوهاب وآخرون، دور القيادة الإستراتيجية في تجسيد مفهوم تسيير المهارات، الملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية، مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 22/21 فيفري 2012.

- شكري مدلس، دور التسيير التقديري للوظائف والكفاءات في فعالية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء فرع حاسي مسعود، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

- صولح سماح، دور تسيير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008.

– عبد المالك جحيق، سارة عبيدات، التسيير التوقعي للوظائف والكفاءات كآلية إستراتيجية في تفعيل دور إدارة الموارد البشرية، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير الموارد البشرية" التسيير التقديري للموارد البشرية ومخطط الحفاظ على مناصب العمل بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، يومي 28/27 فيفري2013.

بمؤسسة المعلومات اختصاصي مع ميدانية الجزائرية: دراسة بالمؤسسات المعرفة إدارة في ودورها بالكفاءات شارف، التسيير بن - عذراء سوناطراك، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علم المكتبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009/2008.

– عمر شريف، أهمية التسيير التقديري للوظائف والكفاءات في إدارة الموارد البشرية وتنميتها في المؤسسة، الملتقى الوطني الأول حول تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية، معهد العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 1-2 ديسمبر2009.

- فهيمة بوروبة، دور المهارات في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006.

– مهديد فاطمة الزهراء، قبايلي أمال، دور تطوير الكفاءات وتنمية المهارات في تحقيق الأداء المتميز بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية: مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 22/21 فيفري 2012.

– يمينة محبوب، رياض عيشوش، تسيير المهارات كمدخل لتعزيز فعالية تسيير الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الوطني الأول حول تسيير الموارد البشرية: مساهمة تسيير المهارات في تنافسية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 22/21 فيفري 2012.

2– المراجع باللغة الأجنبية

-Alain Meignant, Ressources humaines, déployer la stratégie, éditions Liaisons, Paris, 2000.

- benhabib A & Zahia Moussaoui, Gestion et développement des compétences: approche prévisionnelle et préventive», Revue Economie & de Management n° 3, Faculté des sciences économiques et de Gestion, Université de Tlemcen, Algérie, 2004.

- Cécile Dejoux , Anne Dietrick, Management les compétence le cas Manpower, Node & Pearson éducation, France, 2005.

-Emmanuel Cristain, La Gestion prévisionnelle des emplois et des compétences, CREFOR Haute-Normandie, France, 2007.

ISSN 2676-1521
مجلة الدراسات الأكاديمية
مجلة دَورية دوليّة محُكمّة تصدر عن المركز الجامعي آفلو

الإعلام الجديد وإشكالية المحافظة على الهوية الثقافية

أ.سايبي أعدودة

جامعة مولود معمري، تيزي وزو

adoudasaibi@gmail.com

ملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة واقع الهوية الثقافية في ظل جملة من التحديات المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم، خصوصا مع ظهور ما يعرف ب"التغريب الثقافي" وكيف تستطيع الدول النامية مواجهته مع أن هذا الأمر ليس هينا عليها نظرا للإمكانات المالية التي تتطلبها مسايرة هذا التطور السريع في مجال وسائل الإعلام، إضافة إن المحتوى الذي تتضمنه هذه الوسائل الإعلامية لا يتماشى عادة مع خصوصيات الثقافة المحلية لهذه الدول. مما أدى إلى بروز موضوع مهم يتعلق بالثقافة والتراث الثقافي في ظل هذا الإعلام. وسوف نسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة القائمة بين الهوية الثقافية والإعلام وأهم الجوانب التي أثرت عليها، ومستقبل هذه الهوية في ظل الإعلام.

Résumé

À travers cette étude, nous visons à connaître la réalité de l'identité culturelle à la lumière d'un certain nombre de défis d'information auxquels le monde est témoin aujourd'hui, en particulier avec l'émergence de ce qu'on appelle « l'aliénation culturelle » et comment les pays en développement peuvent y faire face, même si ce n'est pas un problème étant donné le potentiel financier nécessaire pour suivre cette situation. Le développement rapide des médias, en plus du contenu dans ces médias, n'est généralement pas en ligne avec les particularités de la culture locale de ces pays. Cela a conduit à l'émergence d'un sujet important lié à la culture et au patrimoine culturel à la lumière de ces médias. Grâce à cette étude, nous chercherons à en apprendre davantage sur la relation entre l'identité culturelle et les médias et sur les aspects les plus importants qui l'ont affectée, et sur l'avenir de cette identité dans les édias

المقدمة:

سكبت ظاهرة الإعلام الجديد الكثير من الحبر في الكتابات المعاصرة، وأوسعها المفكرون العرب دراسة وشرحا ونقدا، وقد استطاعت أن تفرض نفسها على الحياة المعاصرة على العديد من المستويات سياسيا، اقتصاديا، فكريا وعلميا، ثقافيا وتربويا جعلت من نفسها موضوع الساعة لما شهدته من تحولات كبرى في كل المجالات وكانت ثورة الاتصالات في مقدمة هذه التحولات التي ظهرت كمصطلح واسع النطاق في الجزء الأخير من القرن العشرين لتشمل دمج وسائل الإعلام التقليدية مثل الأفلام والصور والموسيقى والكلمة المنطوقة والمطبوعة مع القدرة التفاعلية للكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات وتطبيقات الثورة العلمية التي شهدها مجال الاتصال والإعلام. حيث ساهمت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال في التغلب على الحيز الجغرافي والحدود السياسية التي أحدثت تغيير بنيوي في نوعية الكم والكيف في وسائل الإعلام. حيث هناك من رأى أنها السبب الرئيسي والحاسم في إحداث التبادلات الهائلة في ميزان القوى الدولية وانهيار معادلة الحرب الباردة وتوازناتها. وساد اعتقاد أن الدولة الأقوى هي التي تقود ثورة الإعلام وهي التي تمتلك أدواتها المرئية والمسموعة والمقروءة، وليس غريبا في هذا المجال السيطرة الإعلامية على العالم إلى قناعات تفضي بشعوب العالم الثالث إلى الاستسلام والقنوط والامتثال لها كأنما يراد لإمبراطورية الصوت والصورة أن تعيد إنتاج الاستعمار الجديد التي ترمي إلى استلاب الشعوب، وتخليع سيادات الدول وتفكيك الهوية الوطنية الحضارية وفي مقدمتها الهوية الثقافية.

هذه الأخيرة التي تشكل نسقا فرعيا متميز ضمن النسق الاجتماعي العام، لكنه يتفاعل مع بقية الأنساق الفرعية الأخرى ويتطور معها وبها، وتقوم الثقافة بتكوين جملة الطرائق والمعايير التي تحكم رؤية الإنسان للواقع، لذلك فإن الثقافة هي مجموع القيم والقواعد والأعراف والتقاليد والخطط التي تبدع وتنظم الدلالات العقلية والروحية والحسية، وتعمل على الحفاظ على توازن النسق الاجتماعي واستقراره ووحدته وتوحيد الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي عن طريق توحيد الأنماط العقلية التي تحكمها فالثقافة تغذي الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي بقيم مماثلة فتخلق نسيجاً اجتماعياً واحداً قادراً على إعادة إنتاج نفسه. لذلك فإن الثقافة في الحقيقة ليست إلا المجتمع نفسه وقد أصبح مظهراً للوعي أو وعياً وهذا الوعي هو في ذات الوقت وعي للذات. ولكن هذه الهوية أصبحت اليوم في خضم هذه التكنولوجيا مهددة بالضباع والتفكيك رغم أنها ساهمت بشكل أو بآخر في توسيعها والتعريف بها وبالتالي إخراجها من حيزها الشعبي إلى العالمية. ولكن السؤال الذي يبقى يطرح نفسه هنا ما مصير الهوية الثقافية في ظل ثورة الإعلام الجديدة؟ ماذا فعلت ثورة الإعلام بالهوية الثقافية؟ ما أثرها في التحولات التي عصفت بالمجتمعات؟ ماهي إيجابياتها وسلبياتها عل الهوية الثقافية؟ هذه مجموعة من الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في ورقة بحثنا هذه.

1-الإعلام مصطلحات ومفاهيم:

يمثل الإعلام الجديد مظهرا جديدا كليا في مجمل ما يحيط به من مفاهيم خاصة و يكتسب صفاته من خلال سمات العصر الذي يولد فيه ليفرز بذلك نمطا إعلاميا جديدا يختلف في مفهومه و سماته و خصائصه عن الأنماط الإعلامية السابقة. كما يختلف في تأثيراته الإعلامية والسياسية والثقافية. والتربوية الواسعة النطاق لدرجة أطلق بعضهم على عصرنا عصر الإعلام بل عصر الصورة والكلمة معا ليس لأن الإعلام ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، بل لأن وسائله الحديثة قد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر وقوة التوجيه أدت إلى تغييرات جوهرية. جعلت منه محورا أساسيا في منظومة المجتمع.

1-1- مفهوم الإعلام:

- **لغة:**

مصدر الفعل الرباعي المزيد "أعلم" ومجرد الثلاثي "علم"، والعلم نقيض الجهل فالعلم هو الحصول على المعرفة بنقلها من ذهن إلى ذهن آخر، أو بنقلها من الواقع إلى الذهن مباشرة. وقد يدل العلم على المعرفة الأصلية التي لا تحتاج إلى تجربة ولا إلى نقل.

- **اصطلاحا:**

إذا أتينا إلى تعريف الإعلام نجد أنه مصطلح قديم قدم المجتمع البشري، فمنذ أن وجد الإنسان على هذا الكوكب استخدم بعض الحركات قبل أن يهتدي إلى اللغة. وقد وجد الإعلام بشكله البسيط على أنه" نقل الأخبار أو المعلومات بصورة موضوعية"[1]. فالإعلام من حيث اللغة نقصد به "إخبار أو إطلاع الآخرين" ويحوي معني التعليم وهو يعني بالإنكليزية information أي المعلومات[2].

أما اصطلاحا فلم يستقر على مفهوم واحد فقد عرفه "فولي" **"إنه تبادل للمعلومات والأفكار والآراء بين الأفراد"**[3] لكنه تعريف ناقص ذلك أن فولي ركز على تبادل المعلومات مهملا أهمية الوسيلة. فجاء الباحث "فرانسيس فعرف الإعلام بأنه تبادل للمعلومات بين الأفراد لكنه أضاف له عامل الوسيلة و التجهيزات التي تجعل هذا التبادل ممكنا، لكنه لم يحدد طبيعة هذه الوسائل ما يجعل منه تعريفا غير دقيق وغير كامل، ما جعل المدرسة الانجلوساكسونية تتدخل لتصحيح التعريف فتقول بأنها وسائل الاتصال على النطاق الجماهيري media .

---

1 - منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال، د-ط، سنة 2001- 2002 ص 173
2 - المرجع نفسه، ص 173
3 - بن مرسلي، مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال ص 73

أما المدرسة الفرنسية في تعريفها لوسائل الإعلام استخدمت ما يسمى ب entreprise de mass diffusion أي مؤسسات النشر المعلوماتي فهو وسيلة إعلامية[1] كما عرف بأنه " النقل الحر والموضوعي للأخبار والمعلومات بإحدى وسائل الإعلام...أو أنه نقل الأخبار والوقائع بصورة صحيحة"[2] كما يمكن تعريفه بأنه " التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت"[3]

من هنا يمكن تعريف الإعلام بطريقتين الاتصال عن طريق الوسائل، الاتصال بالجماهير مع ذلك لا يعني الاتصال بكل شخص فالوسائل تتجه نحو اختيار جماهيرها كما أن الجماهير تختار أيضا من بينها ما يلائمها. ويعد الإعلام بصفة عامة "عملية ديناميكية تهدف إلى توعية وتثقيف وتعليم وإقناع مختلف فئات الجماهير التي تستقبل مواده المختلفة" فالهدف منه التنوير والتثقيف، والإحاطة بالمعلومات الصادقة التي تخاطب عقول الأفراد لترفع من مستواهم وتدفعهم إلى العمل من أجل المصلحة العامة، كما تخلق فيهم مناخا صحيا يمكنهم من التوافق مع المجتمع وأهدافه. أب تلك العملية التي يترتب عنها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي ترتكز على الصدق والصراحة ومخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم السامية، والارتقاء بمستوى الرأي. فوظيفة الإعلام الحقيقية الإبلاغ، الشرح والتفسير والتثقيف والإمتاع فهو تعبير عملي لتكوين المعرفة والاطلاع والإحاطة لما يهم الإنسان في كل زاوية من زوايا محيطه، وفي كل مرفق من مرافق حياته.

فالإعلام شبيه بالشبكة العصبية الممتدة والمتفرعة والمتشعبة خلال الجسم والتي تنقل الإحساس وتستجيب لكل المؤثرات الخارجية والداخلية التي تطرأ على هذا الجسم الواحد. ويتضمن ميدان دراسته جميع أشكال الفن والاتصال بين الأحياء والتعليم المدرسي، والعلاج النفسي، وأعمال المجالس واللجان وعلم اللغات، البحث التاريخي...ويمكن القول أن "الإعلام في إمكاناته وفي دقته الكبيرة واختلاف طرق التعبير... هو أكثر أشكال السلوك ذات الصفة الإنسانية. من هنا يمكن القول ببساطة أنه عبارة عن مجموع الوسائل التقنية والمادية والإخبارية والفنية والأدبية والعلمية المؤدية للاتصال الجماعي بين الناس بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن إطار العملية التثقيفية والتعليمية والإرشادية للمجتمع. وسواء كانت هذه الوسائل سمعية أو بصرية مرئية فإن الغاية الإعلامية تتمثل في "المضمون الذي تقدمه هذه الوسائل ومدى مسايرته لروح العصر والفاعلة الموضوعية والأبعاد التثقيفية والشكل الفني الجميل والملائم فيه، ويتم نقد الجهاز الإعلامي وتقويمه إما سلبا أو إيجابا في الأساس على ضوء هذا المفهوم"

---

[1] - بن مرسلي المرجع السابق ص 8
[2] - منال طلعت محمد، المرجع نفسه، ص 173
[3] - المرجع نفسه، ص 174

مع ذلك تبقى عملية الإعلام في جوهرها "اتصال بين مرسل ومستقبل عن طريق وسيلة إعلامية تنتقل بواسطتها الرسالة الإعلامية من طرف لآخر"[1] الذي يمثل قطب الرحى في بناء المجتمع الإنساني. وقد استطاع الإعلام مع مرور الزمن أن يكسب مميزات ومهارات جديدة جعلته أكثر قوة وتأثيرا سواء على الفرد والمجتمع اطلق عليه "الإعلام الجديد" خلافا عن الإعلام القديم الذي يختلف معه من حيث الطريقة التي يتم بها بث المادة الإعلامية الجديدة والكيفية التي يتم من خلالها الوصول إلى خدماته، فهو يعتمد على اندماج النص و الصورة و الفيديو و الصوت مع بعضها البعض فضلا عن استخدام الكمبيوتر كآلية رئيسية له في عملية الإنتاج و العرض. أما التفاعلية فهي أهم ما يميزه. وقد اكتسب الإعلام عدة تسميات منها الرقمي، التفاعلي، الشبكي، المعلومات أو المعلوماتية...الخ

1-2- عناصر الإعلام الأساسية: للإعلام ثلاثة عناصر أساسية وهي[2]:

- عنصر المرسل
- عنصر المستقبل
- عنصر الأداة أو الوسيلة

المرسل: هو صاحب الرسالة الإعلامية أو الجهة التي تصدر عنها هذه الرسالة سواء كانت هذه الجهة هي الحكومة أو الشركة أو الهيئة أو النادي أو الفرد أو الجماعة.

المستقبل: هو من توجه إليه الرسالة الإعلامية.

الأداة أو الوسيلة: هي ما تؤدي به الرسالة الإعلامية سواء كانت هذه الأداة الصحيفة أو الإذاعة أو التلفزيون....[3]

1-3- أركان الإعلام :

- **الخبر والمعلومة:**

تعد المادة الأولية للإعلام ومن أهم وأكثرها جذبا للاهتمام الباحثين لأنه تشكل مضمونه. فأثر الرسالة الإعلامية في الجمهور واتجاهاته واهتماماته ومعتقداته يتوقف على "مدى وضوح الرسالة الإعلامية سواء من ناحية مناسبة الموضوع للجماهير ولعلمهم أو باستخدام الأدوات اللازمة التي تساعد على جذب أنظار الجماهير"[1]

---

[1] - نفس المرجع ص 178
- رشا أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجماعية، سنة 1990، ص 76[2]
- عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، دار المعارف، ط1، د- س، ص76 [3]

- **العنصر البشري:**

هو العنصر الفعال ويعبر عن المرسل في العملية الإعلامية ومن أهم العوامل اللازمة لنجاح أي عمل إعلامي.[2] والوصول إلى تحقيق الأهداف التي يسعى الإعلام إلى تحقيقها.

1-4- الأسلوب الإعلامي الجديد:

من أكثر الأساليب استخداما وانتشارا في العلاقات العامة لمواجهة الاحتياجات المتغيرة لفئات جماهيرية متنوعة، ويتميز بأنه سهل الانتشار لقطاعات كبيرة فضلا عن قلة تكاليفه إذا ما قورن بالأسلوب الاتصالي. ويؤثر الأسلوب العلمي في الجمهور على درجتين[3]:

- **الأولى:** بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أجهزة الإعلام الجماهيرية وتوجيهها إلى جميع الفئات دون تخصيص لفئة واحدة.
- **الثانية:** عن طريق التأثير المباشر **بالنسبة** للفئات الواعية من الجماهير.

1-5- خصائص وسيمات الإعلام الجديد:

على الرغم من أن وسائل الاتصال الجديدة التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة الراهنة تكاد تتشابه في عدد من السمات مع الوسائل التقليدية إلا أن هناك سمات مميزة للوسائل الإعلامية الراهنة من أبرز هذه السمات نجد:

- **رقمنه الوسائل:**

من أهم مميزات الإعلام الحديث التكنولوجية الرقمية. حيث أضحت اليوم جميع أنظمة الحواسب وآلات الطباعة المستخدمة في المؤسسات الصحفية وتقنيات أجهزة البث السمعي والبصري في المحطات الإذاعية والتلفزيونية وشبكات الهاتف الجوال والانترنت لا تقوم إلا على التكنولوجية الرقمية، التي أصبحت اليوم عنصرا يشكل واقع العصر. وأصبح حضورها طاغيا ومساهما في تطور الكثير من مجالات الحياة.

ولما كان الإعلام هو ديوان الحياة المعاصرة كان لابد أن يكون الرابح الأكبر في مضمار السياق نحو الأخذ بأساليب الحياة الحديثة. لما تتميز به من أساليب وتقنيات "لا ترهق العين أثناء قراءة النص أو تأمل تفاصيل

---

[1] - غريب محمد سيد أحمد، علم اجتماع الاتصال والإعلام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1985م، ص77
[2] - منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال، نفس المرجع، ص 186
[3] - هالة منصور، الاتصال الفعال، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2000م، ص 130

الصورة، كما يعنى بوضوح ونقاء الصورة في البث الإذاعي والصوت والصورة في البث التلفزيوني والجوال...طالما لم تجابه بعمليات تشويش متعمدة"[1]

- **التفاعلية:**

ونقصد بها قدرة وسائل الاتصال الحديثة الاستجابة لحديث المستخدم كما يحدث في عملية المحادثة بين شخصين. ففي الإعلام التقليدي كان المرسل لا يهتم كثيرا برد فعل المتلقي ولا تقيم لرأيه وزنا. فمثلا في الإذاعة والتلفزيون كان يقطع أي رأي على الهواء مباشرة إذا تعارض مع وجهة نظر المؤسسة. أما في المنظومة الإعلامية الجديدة نجد العكس حيث تعطي الأولوية الكبرى للرأي العام ولردود أفعال المتلقي باعتباره محور العملية الإعلامية. وذلك لا لشيء إلا لربح قاعدة جماهيرية كبيرة. خصوصا مع "دخول منظومة الإعلام في وسائل جديدة أوسع انتشارا وأكثر جذبا وأقوى تأثيرا وبأقل تكلفة، ومتاحة للقاصي والداني هي شبكة الانترنت بما تحويه من مواقع إخبارية وأخرى للتواصل الاجتماعي، وشبكات الهاتف المحمول الذي جمع خصائص بقية وسائل الإعلام"[2]

- **التحرر من سلطة الدولة:**

لم يعد للدولة أي قوة أو سلطة على الإعلام، فلم يعد لها الحرية المطلقة في منع أو منح التصاريح لممارسة الإعلام "إذ أصبح بمقدور كل مؤسسة أو جماعة أو حتى فرد أن يمارس الإعلام. وذلك بمجرد إنشاء موقع على الشبكة العنكبوتية دون الحاجة إلى الوقوف على أبواب مكاتب المسئولين للحصول على التصريح أو الرجوع إلى وزارات الإعلام للحصول على الموافقة"[3]

- **الحالية والفورية:**

أصبحت السرعة من أهم مميزات الإعلام الجديد فلم يعد المتلقي اليوم أن ينتظر مثلا نشرات الأخبار على المواقع التلفزيونية لمعرفة المستجدات ذلك لأن كل قناة تخصص اليوم شريط أنباء متحركا أسفل الشاشة يقد ما يجري من أحداث أول بأول "وإذا كان الحدث من الضخامة فإن القناة تقطع إرسالها المعتاد على الفور لتنقل الأحداث من مكانها على الهواء مباشرة متزامنا مع لحظة وقوعه، وتستضيف المتخصصين والمسئولين والمحللين لتحليل وتفسير ما يدور، وإلقاء الضوء على أسبابه وتطوراته وتداعياته. وقد سهل وجود الأقمار الصناعية

1 - سمر طاهر، الإعلام في عصر العولمة، القاهرة نهضة مصر، 2011م، ص 26
2 - إبراهيم إسماعيل، الإعلام المعاصر، وسائله، ومهاراته، وتأثيراته، وأخلاقياته، الدوحة، 2014م، ص 25
3 - إبراهيم اسماعيل،المرجع السابق، ص 25

والتكنولوجية الرقمية قيام وسائل الإعلام بهذه المهام حتى لو كان الحدث يقع في أقصى الغرب والمحطة التلفزيونية في أقصى الشرق، بينما كان النقل في الماضي يقتصر على ما يقع من أحداث داخل الدولة وفي أضيق الحدود"[1] ونفس الشيء ينطبق على الإعلام المطبوع.

- **المرونة:**

التطور الهائل لوسائل الإعلام ووجود الأقمار الصناعية وما ترتب عليه من إعداد القنوات الفضائية وشبكات الهواتف الخلوية والشبكة العنكبوتية بما تقدمه من خدمات خلق مرونة غير عادية في عمل الإعلام الجديد فأصبحت الوسيلة الواحدة تقدم المعلومة في أكثر من شكل أو قالب. إلى درجة أن أصبح توظيف أي مختص في الاتصال لا يتم إلا إذا كان "يستطيع أن يحرر ويذيع ويعرض وينشر ويرسل الأخبار والمعلومات في شكل نصي يتكون من كلمات وجمل وفقرات، أو مدعومة بالصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو أو في تسجيلات صوتية"[2] وهذا ما يجب على الطلاب الذين يدرسون الإعلام استيعابه وممارسته لأن أساليب عمل الوسائل الإعلامية قد تغير تغيرا جذريا. فالوسيلة الواحدة أصبحت تقدم المعلومة الواحدة في كل هذه القنوات مجتمعة. على عكس ما كان في الماضي القريب إذ كان التلفزيون لا يقدم المعلومات إلا مرئية مسموعة، والإذاعة لا تقدمها إلا مسموعة، والصحيفة مطبوعة.

- **الديمومة والاستمرارية:**

المقصود هنا بالديمومة والاستمرارية ديمومة واستمرار الإنتاج الإعلامي بأنواعه المطبوع، والمسموع، والمرئي لفترة أطول دون أن يلحقه الضرر والتلف. ففي السابق مثلا كانت محطات التلفزيون والإذاعة تخصص مكاتب لحفظ الأفلام والأشرطة وأعدادها...ولكنها لم تكن كافية لاستيعاب ذلك الكم الهائل ما أدى إلى التخلص من بعضها خاصة القديمة جدا التي ربما تشكل مخزونا وراثيا خاصة وأن "القديم هو الأكثر أهمية وقيمة وبمثابة كنز وثائقي ومعلوماتي ثمين لا يقدر بثمن"[3] وهو ما لا يدركه الكثيرين. على عكس اليوم بإمكان حفظها في وسائل صغيرة لكن ذا تكنولوجية عالية مثل hard disk التي لها إمكانية الحفظ لمئات السنين دون أن يتعرض لتلف والضياع ودون أن تفقد جودتها.

ونقصد بهما أيضا الاستمرار في تدفق المعلومات ليل ونهار دون توقف.

1- جمال محمد أبوشنب، السياسيات الإعلامية، الإسكندرية، المعرفة الجامعية، 2010م، ص 89
2- إبراهيم إسماعيل، الإعلام المعاصر، المرجع السابق، ص 27
3- على طاهر مبارك، الإدارة والتطوير في الإذاعة والتلفزيون، القاهرة العربية للتدريب، 2010م، ص 148

- **التخزين والاسترجاع بأقصى طاقة:**

هذه الخاصية تتسع لتشمل الحصول على المعلومات وعرضها وتحليلها وتخزينها واسترجاعها في أي وقت، مستفيدة بذلك من التقنيات والأساليب الفنية في الطباعة والتصوير ومؤثرات الحركة والصوت والضوء والصورة مازجة بين الأدوات التي يستخدمها المنتج للرسالة الإعلامية والأجهزة التي يصل من خلالها إلى جمهوره المستهدف حتى وصلت العملية كلها إلى المرحلة الإلكترونية الكاملة ثم التفاعلية.

- **اجتياز الحواجز السياسية والطبيعية:**

أصبح العالم في ظل الإعلام الجديد قرية صغيرة تجاوزت كل الحدود والعوائق الجغرافية، وأصبح كل واحد يعرف عن الآخر كل شيء. ومكن الناس من التعارف وتبادل المعلومات والمعارف، والاطلاع على ثقافة وعادات الآخرين مهما كان ذلك الشخص بعيدا. وذلك بفضل وجود وسائل وشبكات سهلت كل هذه الأمور على الإنسان أشهرها مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، تويتر، يويوب...

- **التنوع ألمعلوماتي وحرية الاستخدام:**

في ظل هذا الانفجار ألمعلوماتي يقدم الإعلام الجديد معلومات متنوعة تتسم بالضخامة في الكم والكيف غير مسبوقة، ويجعلها في متناول الجميع دون مقابل سواء كانوا فرادى أو جماعات ويتيح التعامل معها بالتفاعل من خلال إبداء الرأي أو حتى التحرير.

- **إتاحة حرية التلقي والاختيار:**

الانعتاق والتحرر من قيود الاحتكار الرسمي للمعلومات والأخبار أهم سمات وخصائص الإعلام الجديد فأصبح المتلقي قادرا على الاختيار بين الوسائل الإعلامية التي تقدم نفسها سواء كانت مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو إلكترونية كما أصبح قادرا على اختيار وانتقاء ما يريد. وترك ما لا يريد من المحتوى الإعلامي الذي تعرضه هذه الوسائل.[1]

- **اللا جماهيرية:**

ونقصد به الرسالة يمكن أن تتوجه إلى فرد أو إلى جماعة معينة، ونقصد بها أيضا قدرة التحكم في نظام الاتصال حيث تصل الرسالة مباشرة من منتج إلى مستهلك.

[1] - إبراهيم إسماعيل، المرجع السابق، ص 30

- **التنوع:**

أي التنوع في عناصر العملية الاتصالية.

- **التكامل:**

تعنى أن الفرد يمكن أن يختار ما يراه مطلوبا للتخزين الإلكتروني نظرا للأساليب التي يتيحها النظام الرقمي الجديد في أسلوب متكامل.

- **قابلية التحريك أو الحركة:**

أي أن هناك وسائل اتصالية يمكن لمستخدمها الاتصال في أي مكان مثل الهواتف الذكية...

أصبح دور وسائل الإعلام في المجتمع مهما وخطيرا جدا إلى درجة خصصت جميع الحكومات أقساما ودوائر ووزارات إعلام تتوالى تحقيق أهداف داخلية وخارجية عن طريق تلك الوسائل. من تلك الأهداف الداخلية "رفع مستوى الجماهير ثقافيا، وتطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، أما خارجيا فمن أهداف دوائر الإعلام تعريف العالم بحضارة الشعوب ووجهات نظر الحكومات في المسائل الدولية ولم يقتصر اهتمام الحكومات بوسائل الإعلام بل إن مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية اهتمت بها ووجدت أن تلك الوسائل تخدمها وتخدم أهدافها وتساعد في ازدهارها"[1].

وليس أدل على أهمية الإعلام ووسائله مما أصبح معروفا في العالم من أن الدولة ذات الإعلام القوي تعتبر قوية وقادرة، فلقد أصبح الإعلام عاملا رئيسيا في نفوذ بعض الدول وبخاصة تلك التي وجدت فيه إحدى دعائمها الرئيسية و قدمته على باقي دعائم الدولة. وسبب كل ذلك هو أن الإعلام مؤثرة في الجماهير وفاعلة سلبا أو إيجابا. ويمكن تحديد وظائف الإعلام في ستة وظائف[2]

- الوظيفة الإخبارية.
- التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات.
- زيادة الثقافة والمعلومات.
- تنمية العلاقات الإنسانية وزيادة التماسك الاجتماعي.
- الترفيه وتوفير سبل التسلية وقضاء أوقات الفراغ.

[1] - محمد جاسم فلحي الموسوي، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري "مقرر في الفصل الثاني مرحلة الماجستير- قسم الإعلام والاتصال" ص9
[2] - المرجع نفسه، ص10

- الإعلان والدعاية.

2- مفهوم الهوية الثقافية:

قبل أن تطرق إلى مفهوم الهوية الثقافية رأينا من الضروري الوقوف عند مفهوم الهوية.

2-1- مفهوم الهوية:

وردت كلمة هوية في معاجم اللغة العربة بمعنى بئر بعيد الهواة وقيل هي تصغير لكلمة هوة وهي كل وهدة عميقة.[1]

والهوية بالمعنى الفلسفي تعني حقيقة الشيء من حيث تمييزه عن غيره، وتسمى أيضا وحدة الذات.[2]

وهي بهذا المعنى تتساوى مع مصطلح "هو " الفلسفي الذي يشير إلى ثبات الشيء بالرغم مما يطرأ عليه من تغييرات فالجوهر "هو" وان تغيرت أغراضه.[3] أما في الأدبيات المعاصرة فتستعمل كلمة هوية في الأدبيات مقابل كلمة identité الفرنسية وIdentity الإنكليزية التي تعني "تماثل المقومات أو الصفات الأساسية في حالات مختلفة وظروف متباينة، وبذلك تشير إلي الشكل التجميعي أو الكل لمركب لمجموعة من الصفات التي تكون الحقيقة الموضوعية لشيء ما، والتي بواسطتها يمكن معرفة هذا الشيء وغيره على وجه التحديد"[4].أي هي تعبير عن خاصية مطابقة الشيء لنفسه أو مطابقة لمثيله وهي لا تخرج عن هذا المعنى في المعاجم الحديثة أي الهوية هي الشيء وهي التي تميزه عن غيره

وأما آراء المفكرين حول مفهوم الهوية فيلاحظ أن الأمر لا يختلف كثيراً، وإن كان يتصف بأنه أكثر تحديداً لأنه يرتبط بالبُعد الثقافي أو الاجتماعي للمصطلح، فقد عرَّفها سعيد إسماعيل علي بأنها "جملة المعالم المميزة لشيء التي تجعله هو، بحيث لا تخطئ في تمييزه عن غيره من الأشياء، ولكل إنسان شخصيته المميزة له، فله نسقه القيم ومعتقداته وعاداته السلوكية و ميوله واتجاهاته وثقافته، وهكذا الشأن بالنسبة للأمم والشعوب"[5]

أما محمد عمارة فيعرف الهوية بأنها "إن هوية الشيء ثوابته التي لا تتجدد ولا تتغير، وتتجلي وتفصح عن ذاتها دون أن تخلي مكانتها لنقيضها طالما بقيت الذات علي قيد الحياة، فهي كالبصمة بالنسبة للإنسان يتميز بها عن غيره وتتجدد فاعليتها، ويتجلى وجهها كلما أزيلت من فوقها طوارئ الطمس، إنها الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها

---

[1] - المعجم الفلسفي، معجم اللغة العربية، المطابع الأمرية القاهرة- 1403ه- 1983م، ص 208
[2] - ابن منظور،لسان العرب، دار صادر بيروت، ص375-376
[3] - ابن منظور، المرجع نفسه، ص 207
[4] - رشدي أحمد طعيمة، الثقافة العربية الإسلامية، ص 35

[5] - سعيد إسماعيل، التربية الإسلامية وتحديات القرن العشرين، ص95

أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتمياً لتلك الجماعة"[1]

في حين يرى محمود أمين: "أن الهوية ليست أحادية البنية، أي لا تتشكل من عنصر واحد، سواء كان الدين أو اللغة أو العرق أو الثقافة أو الوجدان أو الأخلاق، أو الخبرة الذاتية أو العلمية وحدها، وإنما هي محصلة تفاعل هذه العناصر كلها"[2] ومن جهة أخرى نجد إسماعيل الفقي يعرفها "أنها مجموعة من السمات الثقافية التي تتصف بها جماعة من الناس في فترة زمنية معينة، والتي تولد الإحساس لدي الأفراد بالانتماء لشعب معين، والارتباط بوطن معين، والتعبير عن مشاعر الاعتزاز، والفخر بالشعب الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد"[3] وبهذا تعد الهوية لمجتمع جزءا من الثقافة، وهي أحد مكونات الشخصية الوطنية. وهي تعني في الأساس التفرد والهوية الثقافية هي التفرد الثقافي بكل ما يتضمنه من معنى للثقافة من عادات وأنماط وسلوك وميول ونظرة إلى الكون والحياة.

2-2- مفهوم الهوية الثقافية:

من المفاهيم التي قدمت للهوية الثقافية ما تبنته منظمة اليونسكو بقولهم "أن الهوية الثقافية تعني أولاً وقبل كل شيء أننا أفراد ننتمي إلي جماعة لغوية محلية أو إقليمية أو وطنية، بما لها من قيم أخلاقية وجمالية تميزها، ويتضمن ذلك أيضًا الأسلوب الذي نستوعب به تاريخ الجماعة وتقاليدها وعاداتها وأسلوب حياتها، وإحساسنا بالخضوع له والمشاركة فيه، أو تشكيل قدر مشترك منه، وتعني الطريقة التي تظهر فيها أنفسنا في ذات كلية، وتعد بالنسبة لكل فرد منا نوعًا من المعادلة الأساسية التي تقرر- بطريقة إيجابية أو سلبية — الطريقة التي ننتسب بها إلي جماعتنا والعالم بصفة عامة"[4] ويلاحظ من هذا التعريف بأن الثقافة هي كل ما أنتجه مجتمع ما من ماديات ومعنويات ويتبين بأن الهوية الثقافية لمجتمع أو جماعة إنما تقوم في الجوانب الفكرية من الثقافة.

وهناك من يوسع من مفهوم الهوية الثقافية ليتطابق ومفهوم الحضارة حيث يرى "هيمنجتون" أن الحضارة هي هوية ثقافية أي أن حضارة أي مجتمع هي الهوية الثقافية لذلك المجتمع، وأن الحضارة عنده تعني أعلى تجمع ثقافي ومحدداتها هي اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات"[5]

ويتبين مما سبق أن المعنى العام للهوية لا يتغير وهو يعني الامتياز عن الغير، والمطابق للنفس، أي هي ما يتميز به الفرد والمجتمع عن غيره من خصائص ومميزات. فالهوية الثقافية لأمة من الأمم هي القدر الثابت والجوهري والمشترك

---

[1] - محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، ص 6
[2] - محمود أمين، الهوية مفهوم في طور التشكيل، ص 376
[3] - إسماعيل الفقي، مفهوم العولمة وعلاقته بالهوية، ص 205
[4] - عرسان علي، ثقافتنا والتحدي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق 2001م، ص 200
[5] - الجابري محمد عابد، قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م، ص 100

من السمات والقسمات العامة التي تميز ثقافة أمة عن غيرها من ثقافات الأمم الأخرى، أي أنها تميز الشخصية الوطنية والقومية الأخرى وهي الوعي بالذات على مستوى الفرد والجماعة. وتقوم الهوية الثقافية على ثلاثة أركان هي:

- **العقيدة**: هي التي توفر للإنسان الرؤية الكونية.
- **اللغة**: التي تجعل الفرد ينتمي لأمة ويتفاعل مع أفرادها.
- **التراث الثقافي**: هو منتج أمة ويزود الفرد بالذاكرة التاريخية والأدبية، ويتضمن الأخلاق والقيم والعادات والتقاليد والأعراف والنظم والفنون...الخ

وفي هذا الصدد يمكن القول طالما أن الهوية مركب من عناصر فهي بالضرورة متغيرة في الوقت ذاته تتميز بثبات معين، أن الشخص الواحد يولد ويشيب ويشيخ وتتغير ملامحه وتصرفاته وذوقه ولكنه يبقى هو ليس أحد آخر. أي أن الهوية الثقافية هي مجموعة من الملامح والأشكال الثقافية الأساسية الثابتة، إضافة لهذا فهي تعني التناسق بين العقل والهوية عن طريق نبذ التعصب والتطرف العرقي والطائفي في شتى صوره وأشكاله، وتعرف أيضا على أنها مركب متجانس من التصورات والذكريات والرموز والقيم والإبداعات والتعبيرات والتطلعات لشخص ما أو مجموعة ما وهذه المجموعة تشكل أمة بهويتها وحضارتها التي تختلف من مكان لآخر في العالم.

الهوية الثقافية هي المعبر الأساسي عن الخصوصية التاريخية لمجموعة ما أو أمة ما إضافة إلى نظرة هذه المجموعة أو الأمة إلى الكون والموت ومهامه وحدوده وقدراته، والمسموح له والممنوع عنه. إذن فإن الهوية الثقافية عبارة عن عدد من التراكمات الثقافية والمعرفية سواء كانت تلك المعارف تأتي انطلاقا من تقاليد وعادات في العائلة والمجتمع المحيط به، عاشها الفرد منذ لحظة ميلاده فكانت الأساس في تكوينه طيلة أيام حياته، وأصبحت جزءا من طبيعته. فالهوية الثقافية بشكل عام هي كيان يمكن أن يتطور ولا يمكن تحديدها كمعطي نهائي، حيث أنها يمكن أن تسير في اتجاه الانكماش والتقلص أو باتجاه الانتشار. وتمتاز هذه الهوية بغناها الناتج عن تجارب أصحابها وكم المعاناة التي مروا بها، ونجاحاتهم وانتصاراتهم وتطلعاتهم، إضافة التي تتداخل معها بشكل أو بآخر.

2-2-1- خصائص الهوية الثقافية:

تتميز الهوية الثقافية بخصائص التفرد والتعدد والاختلاف. فهناك ثلاث نماذج من الهويات الثقافية: هوية فردية داخل القبيلة أو الطائفة أو الحزب...تدافع عن الاستقلالية والتميز الفردي .ثم هناك هوية جماعية تدافع عن الخصوصيات المكونة للجماعة وان اختلفت عن باقي الجماعات الأخرى. ثم هناك الهوية الثقافية القومية أو الوطنية تفتخر بعناصرها الحضارية والثقافية المميزة لها عن باقي الأمم والقوميات الأخرى.

3- الهوية الثقافية في ظل الإعلام:

تدخل الثقافة في كل نواحي الحياة وشتى النظم الاجتماعية، إلا أن صيلتها وعلاقتها بالإعلام والاتصال أكثر وضوحا من النظم الأخرى، باعتبار أن الهوية الثقافية هي مجموعة من القيم التي تؤثر بالفرد منذ ولادته حتى موته فهي التي تربطه بمحيطه وبالبيئة التي يعيش فيها فهي التي تشكله من كل الجوانب طباعه، شخصيته، أخلاقه لذا فالاهتمام بها ينمي الحس النقدي والذوق السليم والقدرة على التقييم، من خلال اكتساب المعرفة المعمقة في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، العلمية، والثقافية...أما الإعلام بصفته ظاهرة العصر ونوعا مهما من الأنشطة الاتصالية فهو يستهدف تزويد الجمهور بمختلف المعارف والحقائق والموضوعات...بطريقة موضوعية تساهم في تنوير الرأي العام وتثقيف الأفراد كما تساعده عل تكوين فكرة عامة حول مختلف المسائل والمعضلات. غير أن الواقع اليوم قد تغير في "ظل عولمة وسائل الإعلام التي دفعت بقوة نحو العولمة الثقافية، حيث برزت في العالم سيمتان ثقافيتان هما "التعددية" و"التشابه" بمعنى التشابه في الدوائر الثقافية الخاصة لكل مجتمع أو جماعة، والتعددية في السمات العامة المشتركة المتعلقة بالقيم الإنسانية العليا كالحقوق والقوانين والحريات. وهذا ربما يجعل هذه القيم المشتركة لمعظم الثقافات في العالم شبيهة إلى حد كبير بالثقافة الغربية (ثقافة شعوب أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي نلحظ هيمنتها على وسائل الإعلام من خلال صناعة محتواها الخاص، وذلك نتيجة لتفوقها التقني والحضاري في هذا المجال وبالتالي محاولة منها لفرض ثقافتها على حساب ثقافات شعوب العالم الثالث"[1].

وهنا تبرز أهمية تفاعل الثقافة إيجابيا مع التأثير من حولها بشكل يشبه الانحناء للعاصفة كي لا تسهم محاولات التحصين المبالغ بها في نتيجة سلبية تجعل الهوية الثقافية منعزلة عن الثقافة الإنسانية برمتها في ظل النظام العالمي الجديد، وبالتالي لن تكون الثقافة قادرة على التفاعل والمشاركة في الثقافة الإنسانية. ونظرا لأهمية دور وسائل الإعلام في التثاقف الذي ينتج عن اتصال ثقافتين أو أكثر، حيث يؤدي الاحتكاك المتواصل إلى اقتباس الأفراد من ثقافة ما بعض السمات الثقافية أو الأنماط الاجتماعية من الثقافات الأخرى.

إن وسائل الإعلام بتقنياتها الهائلة دفعت بقوة في اتجاه التثاقف وتكريسه، فالشركات الضخمة لوسائل الإعلام لا تهدف إل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية فحسب بل تسعى أيضا إلى نشر الثقافات بين أوساط الشعوب لا سيما في ظل صعوبة فرض الرقابة والتحكم والانتقاء الإعلامي في ظل التطور الهائل لوسائل الإعلام. وبما أن عولمة الثقافة قد أصبحت ظاهرة وواقع حقيقي لا مفر منه لكل دول العالم، فإن المجتمعات اليوم تنخرط في هذا الواقع بنمطين أحدهما إيجابي أي التفاعل الإيجابي مع هذه الموجة والثاني سلبي والبقاء في ديناميكية التلقي دون التمكن

[1]- سعود البلوي، الثقافة والإعلام في ظل واقع جديد، 2016م "مقال"

من التأثير[1]. ولوسائل الإعلام دورا كبيرا في هذا التغير الثقافي الذي له أثر كبير على بنية المجتمعات وإن لم نقل عمودها الفقري الذي يشكل ركيزتها الأساسية واستمرارية. ونظرا لما تتميز بها وسائل الإعلام من تفاعلية بين المستخدمين وامكانية مشاركتهم واختيارهم للبيئة الثقافية التي يرغبون التواجد فيها تقنيا، أتاح لكل فرد في العالم اختيار طريقة التعاطي معها كما يريد، قافزا بذلك على البيئة والثقافة والمجتمع والزمن أيضا. وهو الأمر الذي قد ينعكس سلبا على الهوية الثقافية للمجتمعات خصوصا دول العالم الثالث.

إن ما تتميز به وسائل الإعلام من مميزات وخصائص جعلتها تفرض نفسها على جميع الأصعدة إلا أن الآثار التي تحدثها عل الدول التي تكتسحها ستكون بالغة الضرر، نظرا لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعي في النصف الأكبر من الكرة الأرضية، ويندرج في هذا الإطار العالم الإسلامي الذي لا سبيل له لتجاهل المعاناة الشديدة التي يعانيها معظم بلدانه على الصعيدين السياسي والاجتماعي الذي ستكون تبعيته جد خطيرة على الهوية الثقافية.

3-1- العلاقة بين الإعلام والهوية الثقافية:

- يسعى الإعلام إلى تحقيق الوحدة والنمطية بينما تدافع الهوية الثقافية عن التنوع والتعدد.
- يهدف الإعلام إلى القضاء على الحدود والخصوصيات المختلفة بينما تسعى الهوية الثقافية إلى الاعتراف بعالم الاختلافات وترفض الذوبان.
- الهوية الثقافية هي انتقال من العام إلى الخاص، ومن الشامل إل المحدود بينما يبحث الإعلام دائما عن العام والشامل واللامحدود واللاتجانس.

3-2- وسائل انتشار الإعلام في المجال الثقافي:

- **وسائل الاتصال والإعلام**: تتجلى في القنوات التلفزيونية والفضائية وشبكة الانترنت والجرائد وما تبثه من برامج وحصص وأفلام من شأنها أن تصحب الهوية الثقافية إلى الحضيض. ومحاولة نسخهم من هويتهم وإدخالهم إلى عالم مجهول عنهم عالم الإغراء والتسلب.
- **الوسائل الفنية**: الموسيقى، المسرح، السينما، الرسوم المتحركة.
- **الأدوات اللغوية**: تتمثل في استعمال اللغة الفرنسية والإنكليزية في التواصل والإعلام والتربية والتعليم والعمل والأماكن العمومية والخاصة. لأن اللغة تعتبر إحدى أهم ركائز الهوية الثقافية وبالتالي محاولة فرض لغة عل لغة أخرى يعني تهميش اللغات الأخرى وبالتالي الانسلاخ عن الهوية.

3-3- جوانب تأثير الإعلام على الهوية الثقافية:

[1] - المرجع نفسه

- **التأثير اللغوي:** استعمال اللغة الفرنسية والانكليزية في الإدارة والاقتصاد وفي المقررات الدراسية وفي التواصل اليومي بين الفئات الاجتماعية في البيت، الشارع التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي باللغة الفرنسية الذي يبعدهم شيئا فشيء عن لغة أجدادهم.
- **التأثير الخلقي:** يتجل في انتشار سلوكيات بعيدة كلية عن عادات وتقاليد المجتمع كالعنف، الجنس في وسائل الإعلام والسينما والانترنت بشكل اباحي يتناقض مع أخلاق المجتمع وتعاليم الدين الإسلامي، إضافة إلى انتشار المشاكل الاجتماعية كالقتل، المخدرات...
- **التأثير القيمي:** تتزايد محاولات نشر قيم واحدة على الصعيد العالمي في الموسيقى والملبس والمأكل- والعلاقات الأسرية المتجهة نحو الفردانية والبعد عن بعضهم البعض حتى لو كانوا يعيشون في نفس البيت وبالتالي القضاء عل تلك الحميمية والتجمع العائلي الذي تتميز به الأمة الإسلامية وطغيان ثقافة الاستهلاك الرأسمالي الذي يتواصل في تجدده وتنوعه وإغراءاته.

3-4- مستقبل الهوية الثقافية في ظل الإعلام:

إذا كان العالم الإسلامي يوجد تحت تأثير ظاهرة العولمة الثقافية، بالنظر إلى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والعلمية والإعلامية التي هي دون ما نطمح إليه، فكيف يتسنى له أن يواجه مخاطر هذه الثورة التكنولوجية ويقاوم تأثيراتها ويتغلب على ضغوطها؟

إن الواقع الذي تعيشه بلدان العالم الإسلامي يوفّر الفرص المواتية أمام تغلغل التأثيرات السلبية لثقافة المعولمة، لأن مقوّمات المناعة ضد سلبيات الظاهرة ليست بالدرجة الكافية التي تقي الجسمَ الإسلاميَّ من الآفات المهلكة التي تتسبَّب فيها هذه الظاهرة العالمية المكتسحة للمواقع والمحطّمة للحواجز.

إن الشعوب الضعيفة اقتصاديا والمتخلفة تنمويا، لا تملك أن تقاوم الضغوط الثقافية أو تصمد أمام الإغراءات القوية لتحافظ عل نصاعة هويتها الثقافية وطهارة خصوصيتها. ولذلك كان خط الدفاع الأول على جبهة مقاومة آثار الثقافة المعولمة، هو النهوض بالمجتمعات الإسلامية وجميع دول العالم الثالث من النواحي كافة انطلاقاً من الدعم القوي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، في موازاةٍ مع العمل من أجل تقوية الإستقرار وترسيخ قواعده على جميع المستويات، وذلك من خلال القيام بالإصلاحات الضرورية في المجالات ذات الصلة الوثيقة بحياة المواطنين، بحيث ينتقل العالم الإسلامي من مرحلة الضعف والتخلف، إلى مرحلة القوة والتقدم، في إطار القيم الإسلامية وبروح الأخوة والسماحة والتعاون على البر والتقوى. كما أن ظاهرة الثقافية المعولمة تتركّب من منظومة متكاملة من النظم السياسية والإقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، فكذلك هي المواجهةُ المطلوبة لآثار هذه الثورة التكنولوجية، لابد وأن تكون قائمةً على أسس قوية، ومستندة إلى مبادئ سليمة. ومن هنا تأتي الأهمية القصوى

للعمل الإسلامي المشترك، على شتى الأصعدة، وفي جميع القنوات، من أجل تعزيز التضامن بين دول العالم الثالث لبناء قاعدة متينة لمواجهة هذه الظاهرة.و لتطوير التنمية الشاملة في العالم الثالث، للرفع من مستوى الحياة بمحاربة الظلم والفقر والجهل والمرض، وبإشاعة الوعي الإجتماعي والثقافي الراقي، من خلال الاستثمار العلمي للموارد الإقتصادية والطبيعية والبشرية التي تتوافر لدى الشعوب الإسلامية، والتوظيف المخطط والمدروس للإمكانات والقدرات، والإستغلال الجيّد للفرص المتاحة وللآفاق المفتوحة أمام العالم الثالث لتحقيق نقلة حضارية حقيقية وبالتالي يكون قد خطى خطوة كبيرة نحو صيانة هويتها الثقافية وحمايتها من هذا الشبح الذي يهددها في أي وقت. وبذلك يكون قد هيأ نفسه بالشروط الضرورية لتقوية جهاز المناعة الثقافية ولتعزيز قدرة الإنسان على الصمود في وجهها، وبدون امتلاك هذه الشروط يستحيل أن نحمي الهوية الثقافية الحضارية الإسلامية من مخاطر هذه الوسائل.

إن تقوية الكيان الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي والتربوي في دول العالم الثالث هي الوسيلة الأجدى والأنفع، والأكثر تأثيرا للتغلب على الآثار السلبية للعولمة الثقافية وللاستفادة أيضا من آثارها الإيجابية في الوقت نفسه من خلال التكيف المنضبط مع المناخ الإعلامي الجديد والتعامل الواعي مع مستجدياتها ومتغيراتها وتأثيراتها، وبدون هذه الوسيلة سوف نضيع في مهب رياح العولمة، وتكتسحنا تياراتها الجارفة. لكن لا يعني أن المستقبل الثقافي لدول العالم الثالث في عصر التكنولوجيا سيكون مستجيبا لطموحات هذه الأمة بمجرد تنفيذ إستراتيجية ثقافية ولكن الأمر يتطلب في المقام الأول بذل المزيد من الجهود المتضافرة لإحداث التغيرات المطلوبة من حيث التفكير والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، ويقتضي ذلك أن يغير هذا العالم الثالث وسائل العمل الثقافي وأدواته وأهدافه أيضا، وأن يعمل على تطوير مناهج التربية والتعليم وتجديد الدراسات الإنسانية على وجه العموم وأن يتجه نحو الأخذ بالأساليب العلمية في العمل الثقافي والإعلامي، حتى تتوافر له الوسائل الحديثة الكفيلة بالنهوض الثقافي العام. وبذلك يستطيع العالم الثالث أن يصمد صموداً ثابتاً أمام ظاهرة العولمة الثقافية.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم وصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

إن هذه الثورة الجديدة التي نعيشها اليوم ثورة الإعلام والتكنولوجيا أصبحت اليوم حقيقة وواقع لابد من التعامل معه لأن الهروب منها أمر لم يعد ممكنا أو مجديا لأننا نقف اليوم أمام ظاهرة عالمية، عبرت واخترقت حتى البيوت الآمنة وتملك من القوة والتنظيم والتخطيط والوسائل ما يجعل منها قنبلة العصر التي تأتي على الأخضر واليابس ليصبح الانزواء والتقوقع فيها أمرا واقعيا لا مفر منه. فلا فائدة من الهروب والمقاومة ولا في الالتجاء إلى التراث بحجة الحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية من الانسلاخ وراء هذا التيار الجارف، بل يجب الانخراط فيه لأنها ظاهرة

حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق التقدم من دونها وهنا يأتي دور المجتمع والأمم وبشكل أخص دول العالم الثالث في البحث عن الطريقة والوسيلة التي تمكنها من الاندماج داخل هذه الظاهرة دون خسائر أو انعكاس سلبي على هويتها وحضارتها وهنا أمكننا تشبيه الإعلام بالمصباح والهوية الثقافية بالفراشة وفي علاقة الفراشة بالمصباح لا يجب للفراشة أن تقترب من المصباح كثيرا حتى لا تصاب بالصقيع ولا أن تبتعد عنها حتى لا تموت بل يجب أن تحافظ على مسافة بينها حتي تستطيع العيش بالسلام. ونفس الشيء بالنسبة للهوية الثقافية التي يجب أن تعرف كيف تستفيد من هذه الظاهرة دون أن تخسر نفسها وهويتها.

إن الجواب الأفضل والأمثل لهذه الظاهرة واختراقها الثقافي يجب أن يكون رد الفعل داخل الثقافة الإسلامية (دول العالم الثالث) وذلك بالتفعيل مقومات الهوية الثقافية لصيانة الأمة بالثقافة التي تجسد شخصيتها لتحمي ذاتها وأصالتها ووجودها الحضاري من الغزو الذي يستهدف أحدا التفسخ والخلل في الكينونة الإسلامية وعمودها الأساسي "الثقافة".

إن تجديد الثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بإعادة بناءها وفق معطيات العصر والحداثة والتماس وجوه الفهم والتأويل لممارستها، مما يسمح بربط جسور الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل.

إن ما نحتاجه اليوم بالفعل هو الولوج إلى ما يعرف بالثورة التكنولوجية ثورة الإعلام والاتصال، أي دخول عصر العلم وإتقانه لا كمستهلكين فحسب بل كأعضاء مساهمين وفاعلين. إن امتلاكنا ناصية العلم يجعلنا مؤهلين وقادرين للانخراط في عالم المعرفة والعلم الذي فيه النفوذ والسلطة والثورة مقومات لا تقود فقط إلى أصول مادية اقتصادية أو عسكرية بل إلى المعرفة ذاتها. إنه التحول الحضاري الهائل الذي نحتاجه لتحقيق النوعية المميزة لمناخ العصر المعولم. وبذلك فقط نستطيع الانفتاح على الثقافة الإنسانية والتفاعل الايجابي معها، على أساس الإيمان بقدرتنا على الأخذ منها كذلك مع ما ينتجه تفاعل الثقافات من الخروج من حالة الانغلاق والانزواء ومقاومة الاستلاب والاغتراب والاستتباع الحضاري من جهة أخرى.

إن العالم الثالث لا يملك أن يمنع هذه الثورة من الانتشار والتغلغ لأنها ظاهرة واقعية تفرض نفسها بحكم قوة النفوذ السياسي والضغط الاقتصادي، والتغلغل الإعلامي والمعلومات التي يمارسها النظام العالمي الجديد. ولكن العالم الثالث يستطيع أن يتحكم في الآثار السلبية لهذه الظاهرة إذا بذل جهودا مضاعفة للخروج من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم في المجالات كلها، وليس فحسب في مجال واحد للترابط المتين بين عناصر التنمية الشاملة لمكوناتها، ومقومات الهوية الثقافية.

إن التعامل مع هذه الثورة الهائلة في عالم التكنولوجيا والاتصال يقوم على أساس القوة الاقتصادية والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والتقدم في مجالات الحياة. حتى يهيئ لشبابها عالما أمينا ومستقرا يلبي كل متطلباته وحاجياته حتى لا يبقى يلهث وراء إغراءات الدول المتقدمة التي تستعمل هذه الوسائل كوسيلة لكسر كيان الدول المتخلفة وإبقائها تابعة لها. ولكن هذا يتطلب أولا إصلاح الأوضاع في العالم الثالث في كافة المجالات والعمل على ترسخ قواعد العمل الإسلامي المشترك على مستوياته المتعدد. من أجل الدفع بالتعاون بين المجموعة الإسلامية نحو آفاق أرحب تطلعا إلى مستقبل أكثر إشراقا. والقضية كلها مرتبطة بمدى قوة الإرادة وتماسك الجهود وتضافر القوى في سبيل بناء النهضة الحضارية للعالم الإسلامي بالعلم والفهم والوعي وقبل ذلك كله الإيمان واليقين والتضامن والأخوة.

أما في هذا الحال الذي يحياه العالم الإسلامي اليوم الذي يهيئ الفرص السانحة أمام تغلغل التأثيرات غير الإيجابية لهذه الظاهرة، لأن مقومات المناعة للثقافة في العالم الإسلامي غير طافية لتقف في وجه هذه الوسائل الإعلامية القادرة على اكتساح المواقع وتحطيم أقوى الحصون خاصة وأنها في تطور مستمر.

إن السرعة التي تتميز بها هذه الوسائل الإعلامية لم تترك لأحد الفرصة أن يقف ويفكر طويلا. لأنها ستتجاوزه وبالتالي فإن مفكري العالم الإسلامي ودول العالم الثالث ككل دراسة مخاطر وإيجابيات هذا الإعلام الجديد والخروج بأفضل الطرق والسبل للتعامل معها منطلقين من الظروف الذاتية والخصوصية الثقافية، وذلك من أجل خلق رؤية إسلامية قادرة على الوقوف أمام هذه الظاهرة وتضع نصب أعينها المصالح الإسلامية التي لا يمكن أن تكون ضد هذه الثورة الإعلامية إذا كانت تحكمها القيم والمبادئ والأخلاق الإنسانية ولكن الأمر فقط يتوقف على كيف استيعابها وهضمها لهذه الوسائل، والابتعاد بقدر الإمكان عن السيطرة والهضم الاستتباع الحضاري إذا أرادت بناء مستقبل مشرق يصون كيانها وهويتها الثقافية. لأن الأمر المؤكد أن هذه الثورة الإعلامية ستبلغ درجة قصوى من التطور يصل درجة التغلغل والنفوذ غير معهود.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع:

1- إبراهيم إسماعيل، الإعلام المعاصر، وسائله، ومهاراته وتأثيراته وأخلاقياته، الدوحة 2014م.
2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ص375-376
3- إسماعيل الفقي، مفهوم العولمة وعلاقته بالهوية والانتماء، دراسة امبيريقية، المؤتمر القومي المستوى 11- العولمة ومناهج التعليم، المنعقد خلال الفترة 20-22 يوليو القاهرة 1999م.
4- بن مرسلي، مناهج البحث في علوم الاتصال، د-ط-

5- جمال محمود أبو شنب، السياسيات الإعلامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2010م.
6- رشا أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجماعية، سنة 1990م،
7- رشدي أحمد طعيمة، الثقافة العربية الإسلامية بين التأليف والتدريس، دار الفكر العربي، 1998م.
8- سعيد إسماعيل، التربية الإسلامية وتحديات القرن العشرين، منشور في أبحاث التربية، 1997م.
9- سمر طاهر، الإعلام في عصر العولمة، القاهرة، نهضة مصر 2011م.
10- عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، دار المعارف ط1، د-س.
11- عرسان علي، ثقافتنا والتحدي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق 2001م.
12- علي طاهر مبارك، الإدارة والتطوير في الإذاعة والتلفزيون، القاهرة العربية للتدريس 2010م .
1- غريب محمد سيد أحمد، علم اجتماع الاتصال والإعلام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1985م.
2- محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، 1905م، الطبعة الأولى، المجلد الأول.
3- المعجم الفلسفي، معجم اللغة العربية، المطابع الأميرية، القاهرة 1403هـ- 1983م.
4- منال طلعت محمود، مدخل إلى علم الاتصال د-ط- سنة 2001-2002م.
5- هالة منصور، الاتصال الفعال، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2000م.

المقالات:

سعود البلوي، الثقافة والإعلام في ظل واقع جديد "مقال"

المذكرات والمؤتمرات:

1- محمد جاسم فتحي الموسوي، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، مقرر في الفصل الثاني مرحلة الماجستير "قسم الإعلام والاتصال".
2- محمود أمين، الهوية مفهوم في طور التشكيل، مؤتمر العولمة والهوية الثقافية، سلسلة أبحاث المؤتمرات، العدد السابع، المجلس الأعلى للثقافة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1998م.

الفاعلية الحزبية

Party effectiveness

الاستاذة بوحفص روميلة ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة
hiba_djahnine@yahoo.fr

ملخص :

تعتبر الأحزاب السياسية كآلية قوية تضمن المشاركة الفاعلة للمواطنين و بالمقابل تكون المشاركة السياسية صمام أمان لمحافظة هذه الأحزاب على شرعية وقوة تمثيل المجتمع و يتولى الاحزاب العديد من الوظائف في الدول الديمقراطية ، من خلال قيامها بدور فاعل في مجال التنشئة السياسية، وتربية كوادر يستطيعون تولي السلطة ،و تؤثر علي هذه الاحزاب الكثير من العوامل الداخلية والخارجية وكذا الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و كل هذه العوامل كفيلة بإضعاف الحزب أو تقويته, وتعتبر مؤشرات الفاعلية للأحزاب التي ذكرنها : الديموقراطية ، الشفافية ، التوعية ، مهمة لقيام الأحزاب بأدوارها على أكمل وجه وتعتبر هذه المؤشرات ضمانة لتحقيق الأحزاب السياسية لمشاركة سياسية فاعلة.

الكلمات المفتاحية: الاحزاب السياسية –الديموقراطية–الشفافية–التوعية–الانتشار

Résume :

Les parties politiques sont considérées comme un mécanisme solide qui garantit la participation active des citoyens et, en retour, la participation politique est une soupape de sécurité pour ces parties afin de préserver la légitimité et la force de la représentation de la société. Les parties assument de nombreuses fonctions dans les pays démocratiques, à travers leur rôle actif dans la formation politique, l'éducation des cadres qui peuvent occuper des rôles de décision et parties prendre le pouvoir. De nombreux facteurs internes,externes affectent ces parties ainsi que d'autres conditions économiques et sociales, et tous ces facteurs sont capables à la fois d'affaiblir ou de renforcer les parties. Les indicateurs de leur efficacité que nous avons mentionnés auparavant : démocratie, transparence, sensibilisation sont importants pour la mise en place des et d'assurer leur participation active.

مقدمة :

الأحزاب السياسية ركن أساسي من أركان الديمقراطية، فلا ديمقراطية دون أحزاب سياسة تتمتع باستقلالية تامة عن السلطة التنفيذية، ولا يمكن اعتبار النظام نظاماً ديمقراطياً في ظل منع أو تقييد للأحزاب السياسية وفي عدم تمكينها من السلطة التنفيذية عبر تداول سلمي للسلطة وفقاً لانتخابات دورية نزيهة ويشكل حظورها جزءا من تكوين الأنظمة الديمقراطية الحديثة التي لا يمكن تصور أي عمل أو نشاط سياسي فيها بدون وجود أحزاب فاعلة ومتداخلة في الحياة السياسية العامة وتمثل المعارضة احد الأدوار الهامة التي يقوم بها الحزب السياسي حيث يقدم للمواطن أداة و طريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي أو الفكر أو العقيدة السياسية وتجميع أنفسهم لممارسة التأثير على السلطة الحاكمة سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني و يصبح بذلك الحزب إحدى قنوات الاتصال بين الحاكم و المحكوم و إحدى الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة العامة .

مفهوم الأحزاب السياسية ووظائفها: تنبع أهمية بناء مفهوم الحزب من كونه يحمل مدلولات تنظيمية و إيديولوجية و وظيفية لابد من مراعاتها في تعريف الحزب.

1-**المدلول التنظيمي:** أولى الدراسات عرفت الحزب بانه منضما لعملية الانتخابات لدعم مرشح الحزب، وقد شرع **"موريس ديفرجيه"** في تعريفه:(إن الحزب ليس جماعة واحدة و لكنه تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية و المندوبات ، كل هذه الجماعات يربط فيما بينهما الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة و على أساس تدريجي هرمي).

2-**المدلول الأيديولوجي:** يركز الفريق الذي يعتمد هذا المدلول على المبادئ و الأهداف التي يقوم عليها الحزب و تبعا لذلك ، فالفيلسوف **"بورك"** يعرفها أنها (مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف و المبادئ التي يعتنقونها).

3-**المدلول الوظيفي:** يميل تعريف الحزب هنا بالنظر إلى جملة الوظائف التي يقوم بها و في هذا الصدد يعرف **" ريمون أرون "**(الحزب على انه تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة ، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها)[1].

4- **تعاريف الحزب السياسي عند بعض المفكرين :**

[1]: بوحنية قوي، الانتخابات و عملية التحول الديموقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2012، ص 133.

يعرف **جيوفاني في سار توري**:(الحزب أنه جماعة سياسية تتقدم للانتخابات و تكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة)[1].

و يرى **جوزيف ثسنج** أن مصطلح الأحزاب السياسية يمكن أن يطلق على المنظمات التي لها هدف واضح ألا و هو ممارسة تأثير ثابت على تكوين الرأي العام، و لهذا فان تحقيق هذا الهدف يحتاج أشكال تنظيمية، و برامج ثابتة، و ممارسة الاقتراع هو أحد الجوانب الهامة للأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة و إحداث التأثير المنشود [2].

أما **أسامة الغزالي حرب** يرى أن الحزب السياسي هو (اتحاد تجمع من الأفراد ذات بناء تنظيمي على المستويين القومي و المحلي ، يعبر عن مصالح قوى اجتماعية محددة و يستهدف الوصول للسلطة السياسية ، أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها)[3] .

أما معجم العلوم و المؤسسات السياسية فقد عرفها على أنها: «جماعات دائمة و منظمة يتجمع أعضائها من أجل مشروع سياسي مشترك ومصالح موحدة في إطار الديمقراطية التمثيلية ، هدفهم هو الوصول إلى السلطة والحصول عليها من خلال طريقة دستورية ، و ليس من خلال التزوير الانتخابي[4]

6-أشكال المشاركة داخل الحزب السياسي: في الاحزاب التي لا تعمل بنظام الانتساب الخطي قد تتخذ المشاركة ثلاث أشكال أو حلقات، فالحلقة الأوسع تشمل الناخبين الذين يصوتون للمرشحين الذين يقدمهم الحزب الحلقة الثانية تضم المتعاطفين أما الثالثة أو الحلقة الداخلية فتشتمل على المناضلين فهؤلاء يعتبرون أنفسهم أعضاء الحزب مسيروه[5],

ومن خلال التعاريف السابقة للأحزاب السياسية يمكن القول أن هذا الأخير تعتبر الايطار الأمثل للمشاركة السياسية الذي يجتمع فيه المواطنين للمطالبة بحقوقهم في إطاره القانوني المنظم

7-المشاركة السياسية للأحزاب أدوار ووظائف:

إن الأحزاب السياسية تلعب دورا حاسما في الديمقراطية التمثيلية على الرغم من كل العيوب فهي تؤدي وظائف لا

---

[1]: بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة، مقدمة في دراسة أصول الحكم، الجزائر، جسور للنشر و التوزيع، ط1، ص136.
[2]:بلقيس أحمد منصور،الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن، مكتبة مدبولي، 2004،ص 16 .

[3]:ياسين ربوح، الأحزاب السياسية في الجزائر التطور و التنظيم، القاهرة : دار بلقيس، 2010، ص 19 .

[4]Jean – Michel Morin : Précis de sociologie ,repères pratiques،Nathan ,France ,1997.p38

[5]: دوفرجيه موريس، الأحزاب السياسية (ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد)، القاهرة: شركة الأمل للطباعة و النشر، 2011، ص 105.

يمكن ان يتولاها أي كيان أخر[1]،فالحزب كجماعة فرعية داخل المجتمع أو كمنظمة سياسية طوعية من بنى النظام السياسي لا ينشأ لذاته بل من أجل أهداف معينة في مقدمتها تنظيم الحركة السياسية للجماهير، و تيسير مشاركتها في مختلف الأنشطة بشكل منظم و مشروع، و في إطار هذه المهمة، و حتى يمكن لهذه المهمة أن تتحقق يقوم الحزب بعدد من والوظائف و الأدوار[2]

تعتبر الاحزاب ايطار رئيسي للمشاركة السياسية ويقوم بأدوار مهمة واساسية لا تقتصر فقط عل الانتخابات واي نقص في ادوارها يخل بتواجدها في المجتمع .

أ–الوظائف العامة للأحزاب السياسية :لقد اجتمعت الدراسات أن الحزب السياسي يقوم بأدوار أربع يمكن ان تتفرع منها الكثير من الجزيئات، و الوظائف الأربعة هي :

– **وظيفة التجنيد السياسي** :ويقوم الحزب بجمع و حشد عدد كبير من الناخبين و يجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يدافع عنه، و يضمن بذلك الحزب فوز مرشحه اعتمادا على حيازته الأغلبية في الأصوات ، و يضمن كذلك استمرار اختيار عناصر جديدة تشارك في المسؤولية السياسية [3].

–**وظيفة تجميع المصالح** :يقصد بها تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة ، و لقد عبر البعض عن هذه الوظيفة بتعبيرات أخرى مثل تنظيم الإرادة أو صنع الرأي العام و يستطيع الحزب ممارسة هذه الوظيفة من خلال مؤتمراته الحزبية و تلقي الشكاوى و المطالب ، و تنعكس أهمية ممارسة الحزب لهذه الوظيفة على استقرار الرأي العام ، و تقليل من حجم التوتر في المجتمع [4].

– **وظيفة التنشئة السياسية** :تشير التنشئة السياسية إلى تلك العملية التي يكتسب بواسطتها المواطنون الاتجاهات و المشاعر تجاه النظام السياسي ، و تحدد دوره في هذا النظام و يعرف ألموند و باول التنشئة السياسية بأنها تعني اكتساب المواطن للاتجاهات و القيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية و تمارس الأحزاب دورا مهما في عملية التنشئة، حيث تقوم الأحزاب بتلقين و غرس مجموعة من القيم و المعايير ، و الاتجاهات العامة بين المواطنين [5].

---

[1]: Mattias Cotón , Effective party assistance : intornationel institute democracy and eléctoral assistance , 2007 , page 1

[2]:زيات سيد عبد الحليم، التنمية السياسية الادوات و الأليات الجزء الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص159

[3] :صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي ,الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ,2007، ص205 – 206.

[4]: بلقيس أحمد منصور المرجع السابق ،ص 75 – 76

[5]:بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق 66 – 69

-**وظيفة المشاركة و التمثيل السياسي** :تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة و الإسهام في الحياة السياسية ، حيث أنها تقدم للمواطن أداة و طريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي ، أو الفكر أو العقيدة السياسية [1].

أما التمثيل السياسي فهو تبني صريح لقوة أو عدة قوى سياسية (الأحزاب السياسية) الدفاع عن قضايا و مصالح كل او جزء من المواطنين ، و ذلك من خلال الإنابة عنهم في الهيئات الرسمية التمثيلية للدولة ،وإن التمثيل السياسي للأحزاب يفترض قبل كل شيء أن تحصل هذه الأخيرة على المشروعية من المجتمع و الدولة ، و بعبارة أدق ينبغي على الأحزاب في المرحلة الأولى أن تحصل على رضى كل من السلطات العمومية و المجتمع حتى تكتسب المشروعية ، و أن تكون نشاطاتها مقبولة اجتماعيا[2]،و في مرحلة الثانية يجب أن يتخذ ذلك الرضا و القبول اعترافا صريحا في النصوص الرسمية للدولة و هنا نتكلم عن الأسس الدستورية و القانونية التي تعترف بحق تأسيس الأحزاب و تضبط جزئيا تنظيمها و نشاطاتها كي تنسجم مع قوانين نظام الدولة الديمقراطي و هكذا يصبح نشاط الأحزاب قانونيا و شرعيا و تتكفل السلطات العمومية بضمان ممارسته

وإجمالا يمكن القول أن هناك أربع وظائف مركزية للأحزاب السياسية في الديمقراطيات التمثيلية الحديثة – وضع سياسات متسقة والبرامج الحكومية – وظيفة تجميع المصالح – تجنيد و اختيار و تدريب الناس لشغل وظائف في الحكومة و السلطة التشريعية – الإشراف و مراقبة الحكومة [3]

– المشاركة السياسية للأحزاب بين الحكم و المعارضة :

لا شك أن الحزب السياسي أثناء فترة توليه الحكم يقوم بوظائف خاصة لا يجوز للحزب المعارض القيام بها، و كذلك الحزب المعارض يقوم بوظائف لا يقوم بها الحزب الحاكم ، كما أنه في الفترة الانتخابية يقوم كل منهما بوظائف أخرى إضافية [4].

أ-**المشاركة السياسية للحزب الحاكم** :إذا فاز الحزب في الانتخابات يترتب على ذلك توليه مقاليد الحكم في الدولة و يقوم بالوظائف التالية :

---

[1]: مصطفى المصري، المرجع السابق 219 – 220

[2]: عبد القادر مشري الأحزاب السياسية في الديموقراطيات الغربية الجزائر: دار الخلدونية،2010، ص122.

[3]: MattiasCotón , Effective party assistance : intornationel institute democracy and eléctoral assistance , 2007 , page 7 .

[4]: **صباح مصطفى المصري ،المرجع السابق ، ص223.**

– تحمله مسؤولية استمرارية المؤسسات الدستورية و ما يقتضيه ذلك من قيام كوادر الحزب يتولى مسؤولية الحكم. يقوم بتنظيم و ترتيب الأفكار و المبادئ الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة ووضعها في شكل أولويات محددة و العمل على تنفيذها.

– يقوم الحزب الحاكم بمتابعة حضور أعضائه جلسات البرلمان و تبصيرهم بالنظام القائم

– يقوم الحزب بدراسة الانتقادات الموجهة إليه من الأحزاب الأخرى و إعداد الرد عليه، و يقوم أيضا بدور المراقب للأحزاب المعارضة لبيان نقاط ضعفها .

– يعمل الحزب على توفير اتصال دائم بين الناخبين و النواب حتى يضمنوا إعادة انتخابهم.

– استقلال الدولة و استقرارها : أي استقلال الدولة من الناحية الخارجية ، و استقرارها كذلك من الناحية الداخلية [1].

ج–المشاركة السياسية للحزب المعارض :

إن الحزب السياسي المعارض و هو في سبيل تحقيق هدفه الأساسي و هو الوصول إلى السلطة، و يقوم بأداء دور هام جدا في الحياة السياسية ألا و هو تنظيم المعارضة و من مهامه السياسية :

–تربية الكوادر السياسية القادرة على ممارسة السلطة

–الرقابة على أعمال الحكومة

– نقد الحكومة و اقتراح البدائل:

د– أهمية قيام الأحزاب السياسية بوظيفة المعارضة :

إن وظيفة الحزب المعارض في النظم الديمقراطية لها أثر كبير في تحقيق النظام السياسي الأمثل و يعتبر نفسه جزء لا يتجزأ من النظام نفسه و تتمثل أهمية المشاركة السياسية للحزب المعارض في ما يلي :

– تحقق الاستقرار في الحياة السياسية : تسمح المشاركة السياسية العلنية للحزب المعارض لأعمال الحكومة بالعمل في الإطار المشروع لتحقيق الأهداف المسطرة، و من ناحية أخرى تساعد المتذمرين على استخدام الأسلوب القانوني في التعبير عن استيائهم [2] .

– تحول دون استبداد الحزب الحاكم بالسلطة : إن الحزب السياسي يقوم بوظيفة المعارضة لتقف في وجه استبداد الحزب الحاكم بالسلطة ، و بذلك يتضح لنا أن الأحزاب المعارضة سلطة توقف سلطة الحزب الحاكم فهي وحدها المعارضة المنظمة التي تستطيع أن تواجه الحكومة و تمنعها من تجاوزاتها.

[1] :صباح مصطفى المصري ،المرجع السابق ،ص223-224-225-226-227-228.
[2]:صباح مصطفى المصري ، المرجع السابق ،ص236-237:

– المعارضة تساعد على توعية الرأي العام :

العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للأحزاب إن الأحزاب السياسية في أدائها لأدوارها ووظائفها تتأثر بعوامل متعددة تحد من فعاليتها على أرض الواقع، وبشكل عام تتراوح هذه العوامل ما بين ما هو داخلي يتعلق بالأحزاب السياسية وبنيتها الداخلية وعوامل متعلقة بالنظام السياسي، وعوامل تعود إلى البيئة الاجتماعية الاقتصادية التي تنشط فيها هذه الأحزاب إضافة إلى ظروف النشأة والتطور التي أرغمتها على أداء ادوار معينة.

اولا: العوامل التي تعود للنظام السياسي: يعتبر النظام السياسي البيئة التي يزدهر فيها العمل السياسي الحزبي شريطة أن يوفر ضمانات لذلك ومن بين هذه العوامل :

1-**مدى ديمقراطية الدولة ونظامها السياسي:**

إن البيئة الحقيقية للأحزاب هي التي تكون فيها قيم الديمقراطية مكفولة لأن هذه الأحزاب السياسية التي جاءت لتعزيز الحريات وضمان المشاركة الفاعلة لا تعمل إلا في إطار ديمقراطي .[1].

2-**الإطار الدستوري لعمل الأحزاب السياسية:** المقصود بهذا الإطار هو الدستور ومجموعة القوانين والمواثيق واللوائح والقرارات الإدارية وقرارات المحاكم السائدة في بلد ما التي تعمل في ظلها الأحزاب وتتأثر بها [2]،وعن تأثير هذا الإطار القانوني في عمل الأحزاب، حددت دراسة أجراها المعهد الديمقراطي الدولي على قوانين الأحزاب في 159 دولة، خمسة نماذج يدور في فلكها الإطار القانوني لعمل الأحزاب السياسية في معظم دول العالم وهذه النماذج هي:[3]

أ– نموذج الحضر: هناك دول تحضر الأحزاب بحكم القانون وتمنعها من العمل تماما، وبعضها يحضر شكل معين من أشكال التنظيمات الحزبية المستندة إلى أفكار أو رؤى أو ايدولوجيات لا تتسامح الدولة تجاهها ومن الأساليب التي تلجا إليها الدولة لحضر كل أشكال العمل الحزبي، هو تجاهل ذكر الأحزاب في الدستور والقوانين الرئيسية كما في بعض الدول العربية

ب– نموذج الترخيص: هذا النموذج يجيز أن تتأسس أحزاب و تمارس عملها من غير أن تحدد ما هي مقومات العضوية الحزبية وكيف تنظم الأحزاب نفسها، وكيف تختار قادتها وتمول أنشطتها

---

[1]: عاطف السعداوي ،مفهوم الأحزاب الديمقراطية و واقع الأحزاب في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011، ص 56.

[2]: المرجع السابق، ص56.

[3]:المرجع السابق 58-59-60-61.

ج- نموذج التعزيز: في هذا النموذج تدعم الحكومات من خلال الإطار القانوني الأحزاب السياسية وتحض وتشجع على إنشائها، ويتم ذلك غالبا من خلال الدساتير وقوانين الانتخابات التي تشجع على إنشاء الأحزاب واستمرارها من خلال الدعم المالي والمعنوي.

د-**نموذج الحماية** : في هذا النموذج تحمي الدولة احزابا معينة عبر سن مجموعة من القوانين التي تعرقل عمل بقية الأحزاب، وتعيق قدرتها على منافسة الأحزاب المحمية خاصة في المواعيد الانتخابية

هـ-نموذج تحديد القواعد: في هذا النموذج تفرض الحكومات عبر الإطار القانوني مجموعة من القيود والضوابط على الأحزاب السياسية لمعالجة ما تعتبره بعض الحكومات أخطاء ترتكبها الأحزاب السياسية أثناء ممارسة عملها

3- شكل نظام الحكم: تختلف طريقة عمل الأحزاب اختلافا كبيرا في النظامين الرئاسي والبرلماني ومن ثمة يجب أن تأخذ هذه النقطة في الاعتبار، ، وأول من تطرق إلى هذه النقطة هو موريس ديفرجيه في كتابه الأحزاب السياسية عندما قال أن الأحزاب تتأثر ببنية الحكومة خاصة مبدأ الفصل بين السلطات في الأنظمة الرئاسية مقابل دمجها في الحكومات البرلمانية ,وتميل معظم الدراسات أن النظام البرلماني أفضل من النظام الرئاسي فيما يخص تعزيز أدوار الحزب السياسي وهذا من خلال مجموعة من الدراسات على بعض الدول التي ينتهج بعضها نظام برلماني وأخرى نظام رئاسي .[1]

4-مدى وضوح الأساس الاجتماعي وطريقة نشأتها :لاشك أنه كلما كبرت واتسعت الشريحة الاجتماعية التي يعبر الحزب عن مصالحها، زاد ذلك من صعوبة تجاهل قادة الحزب لتلك القاعدة في أي قرار تتخذ وأكيد أيضا أن نشأة الحزب تؤثر عليه، فهذا الأخير الذي ولد بطريقة طبيعية أي من الأسفل غير الحزب الذي ولد بقرار من الأعلى كنوع من الرجاحة السياسية، فكلما كانت ولادة أحزاب طبيعية سهل من تعاطيه مع المجتمع والعمل على تأطيرهم لمشاركة سياسة فاعلة [2] .

5- **مدى استقرار النظام الحزبي**: يعتبر النظام الحزبي عند (**سيلر**) بأنه مجموعة منظمة مكونة من علاقات متعارضة، او متعاونة، تتواجد بين الأحزاب المؤثرة على الساحة السياسية لنفس المجتمع السياسي،[3]إن استقرار النظام الحزبي يساهم في الاستقرار داخل الأحزاب ، فمن خلال دراسات أكدت أن قوة واستقرار النظام الحزبي يؤدي إلى مزيد من الرقابة على سلوك قيادات الحزب [4].

6-شكل النظام الحزبي: وفقا لـ "**دو نليفي**و**أوبيري**،" إلى انه في ظل نظام الحزبين الكبيرين يحتاج قادة هاذين الحزبين إلى الحصول على رضا الناخبين، مما يجعل برنامجيهما الانتخابي متقاربين إلى حد كبير، لذلك فان برنامج

[1]:المرجع السابق،59-60
[2]:المرجع السابق ،ص61-65-66-67
[3]: صباح مصطفى المصري المرجع السابق ، ص22.
[4]:عاطف السعداوي،مفهوم الأحزاب الديمقراطية و واقع الأحزاب في البلدان العربية، المرجع السابق، ص69.

كلا الحزبين يميل إلى التعبير "عن الناخب الوسطي"، أيا كان الفائز في الانتخابات وهناك أيضا تأثيرا آخر للنظام الحزبي وهو أن التعدد الحزبي الواسع يشجع على نشوء الأجنحة داخل الأحزاب من خلال حاجة هذه الأحزاب إلى تحالفات وائتلافات مع بعضها البعض وهي الحاجة التي تكاد تنعدم في نظام الحزبين [1].

7-طبيعة النظام الانتخابي: النظام الانتخابي هو آليات انتخابية تعمل على ترجمة ما يحدث في الانتخابات العامة إلى مقاعد في البرلمان يفوز بها المرشحون والأحزاب.

ويؤثر النظام الانتخابي في طريقة عمل تلك الأحزاب وطريقة تنظيمها وتطورها، أو تأثره في طبيعة العلاقة بين قيادات الحزب وقواعده ومرشحيه في الانتخابات كما تساعد بعض النظم الانتخابية على ظهور التيارات المتباينة ضمن الحزب الواحد، حيث تتصارع أجنحته المختلفة، فيما بينها باستمرار، بينما تدفع نظم أخرى الأحزاب نحو توحيد كلمتها ونبذ الانشقاقات الداخلية فيها، كما يمكن للنظم الانتخابية التأثير في كيفية قيام الأحزاب السياسية بحملاتها الانتخابية، وفي سلوكيات القيادات السياسية، بما يسهم في تحديد ما سيكون عليه الجو السياسي العام وقد تدفع هذه النظم بالأحزاب السياسية إلى تشكيل تحالفات، وقد توفر النظم الانتخابية محفزات للأحزاب السياسية لتوسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق ممكن، أو لحصرها في أطر ضيقة ضمن نطاق القبلية أو صلة القرابة [2].

8-عوامل تعود إلى بنية وتكوين الأحزاب السياسية: من العوامل المهمة والتي تؤثر على فعالية المشاركة السياسية الحزبية هي تلك المتعلقة مباشرة بالأحزاب السياسية خاصة تلك التي نشأت في مناخ يسوده التخلف والحرمان أنشأت في بلدان نامية جديدة العهد بالاستقلال مثل واقع الأحزاب في معظم الدول العربية لذلك فنجد هذه الأحزاب تعاني من عدة أزمات تتجلى في بقاء العمل التنظيمي في الأحزاب والحركات والتنظيمات هو نفسه بأشكاله التقليدية وأنماطه المعروفة القائمة على التراتبية التنظيمية الصارمة والإجماع الحزبي التقليدي المعهودة، فيما لم يجر أي تطور جدي في أساليب التنظيم يواكب المهمات المستجدة في العمل النضالي أو السياسي ولم تستوعب طاقات شعبية، بل العكس تحولت التنظيمات إلى مجتمعات مغلقة منعزلة عن المجتمع الأوسع .

هروب العديد من الأحزاب والتنظيمات من أزمتها الفكرية والتنظيمية والثقافية إلى السلطة ومع هذا الهروب تفاقمت أزمة الأداء التنظيمي إلى أعلى درجاتها ،فتعطلت العلاقات التنظيمية التقليدية و كذا المؤتمرات الحزبية ومنعت المحاسبة

[1]:المرجع السابق70.

[2]:عاطف السعداوي ، المرجع السابق ص70-71.

التنظيمية ،وتحولت الحزبية من رسالة إلى مهنة، ومن دعوة نضالية مستمرة إلى وظيفة وأحيانا إلى مصدر انتفاع وارتزاق.[1]

تتسم معظم الأحزاب السياسية في الدول النامية بغياب الديمقراطية الحزبية ومن أهم مظاهرها هو ما يسمى { بطغيان الطابع الشخصي على الحزب السياسي} ويرجع ذلك إلى أصول نشأة الأحزاب السياسية في الدول النامية، فغالبيتها نشأت حول قائد روحي لها، ليصبح قوله هو رأي الحزب، ومشيئته هي إرادة الحزب وغالبا ما يتعرض هذا الحزب للانقسام بمجرد وفاة زعيمه وقائده .[2].

ولخص هنتنغتون أربع معايير أساسية تحدد قوة الحزب: مرونة الحزب أو تصلبه- تعقيد البنيان الحزبي أو بساطته- استقلالية الحزب أو تبعيته- ثم ترابط الحزب أو تفككه [3]

أ-**تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على درجة المشاركة السياسية الحزبية** :من المعلوم أن الأشخاص الذين يتواجدون داخل حدود نظام سياسي ما، لا يهتمون بالحياة السياسية بدرجة واحدة، فبالرغم أنهم يعشون في مجتمع واحد إلا أن جميعهم لا يشعرون بالحاجة إلى الإهتمام بالسياسة ولا بالمشاركة في الحياة السياسية ويرى البعض أن درجة مشاركة المواطن في الحياة السياسية ترتبط بما تحقق في المجتمع من تقدم اجتماعي واقتصادي[4] وتعد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطن لها أثر كبير على الاختيارات الحزبية خصوصا في النامية حيث تلعب عناصر الولاءات الشخصية والأسرية والعشائرية والقبلية دورا حاسما في الاختيارات الحزبية على الساحة السياسية

مؤشرات فاعلية الأحزاب السياسية: إن الأحزاب السياسية هو الإطار الأمثل للمشاركة السياسية للمواطن ولكن بالمقابل لابد أن تكون هذه الأحزاب في المستوى لضمان فعالية المشاركة ولذلك كان لزاما توفر المؤشرات التي تضمن ذألك لتقوم بأدوارها المنوطة بها وهذه المؤشرات هي: مؤشر الديمقراطية، مؤشر الشفافية، مؤشر التوعية .

---

[1]: بلقيس أحمد منصور المرجع السابق،ص26-27

[2]: صباح مصطفى المصري المرجع السابق ،ص318

[3]: أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت ،دار المعرفة ، 1987ص 41.

[4]: صباح مصطفى المصري، المرجع السابق ،ص 223

الشكل رقم (2): شكل يبين مؤشرات فاعلية الأحزاب [1]

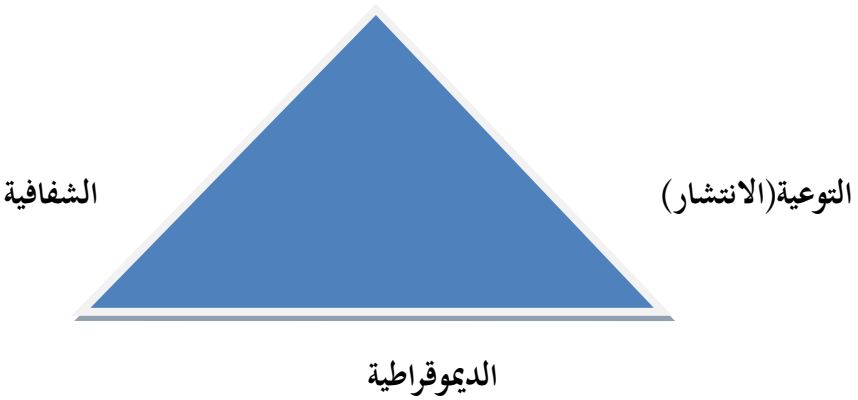

اولا:مؤشر الديمقراطية: قبل الدخول في تفصيل أكثر للمؤشر الديمقراطية لابد من تعريف بسيط للحزب الديمقراطي والذي تكون فيه الديمقراطية حاضرة بقوة في قيمه ومؤسساته وتنظيماته ووثائقه وتصرفاته وسلوكه اليومي ونظرته تجاه الآخرين [2].

1-طبيعة السلطة ونمط توزيعها داخل الحزب: ويعني الهيكل التنظيمي للحزب، وما إذا كانت السلطة منتشرة وموزعة عبر مستوياته التنظيمية المختلفة ويمكن قياسها بالاعتماد على مؤشرات هي :

أ-**البناء التنظيمي للحزب:** لقد أكد الكاتب الفرنسي دوفرجيه في كتابه الأحزاب السياسية أن الأحزاب المعاصرة لا تعرف ببرامجها ولا بطبيعة المنتمين إليها، أكثر مما تعرف بطبيعة تنظيمها، فالأحزاب المعاصرة تتميز قبل كل شيء، بكيانها وبنيتها[3]

يتعامل هذا المؤشر مع قضية التوزيع الهرمي أو التوزيع الرأسي للسلطة والاختصاص ويدرس حجمه الذي يخص به كل مستوى من المستويات التنظيمية للحزب ،التي تنقسم عادة إلى ثلاث مستويات، قيادية، وسطية وقاعدية ويمكن قياس هذا المؤشر عبر معيارين :

- **معيار التشاركية** : ويعني التوزيع الهرمي للسلطة

---

[1]: Erica Breth and julinquibell , Best practices of effective parties : national democratic institute,2003.

[1]: عاطف السعداوي ، المرجع السابق ، ص79.

[3]:المرجع السابق ، ص79-81:

- **معيار المركزية** : يعني التوزيع الأفقي للسلطة

فالحزب الديمقراطي هو الذي ينتهج مزيدا من التشاركية في صنع القرار من خلال انضواء هيكله التنظيمي على توزيع معين للسلطات والاختصاصات الحزبية على مستوياته التنظيمية المختلفة، ولا تحصرها فقط في المستوى القيادي، ومن ثم تحظى عملية صنع القرار فيه بمشاركة حقيقية من كافة مستوياته التنظيمية، أو على الأقل تحظى القرارات المتخذة بالرضاء العام من كافة مستويات الحزب التي لم تشارك في صنعها ,وكذلك الحزب الديمقراطي هو الذي لا تحتكر فيه سلطة مركزية عملية صنع القرار، بل يتيح هيكل توزيع السلطة فيه لفروع ووحدات الحزب في الأقاليم، سلطات واختصاصات حقيقية، ولا تقتصر فقط على المركز الرئيسي للحزب، بحيث تكون السلطات الحزبية موزعة ما بين الوحدات الجغرافية المختلفة للحزب[1],وهناك معيار أخر نستطيع من خلاله قياس مدى استقلالية الحزب عن اللاعبين، ومدى تطوره التنظيمي الداخلي وهو الحزب الذي يتمتع بدرجة عالية من المؤسسة التنظيمية، حيث تخضع فيه عملية صنع القرار لضوابط وإجراءات رسمية وواضحة [1].

ب-**طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء في الحزب**: ويمكن التعرف عليها من خلال :

ج-أساليب تجنيد النخبة ومعدل دورانها: أن الحزب الديمقراطي من تشهد نخبته تجديدا دوريا وتداولا للسلطة في كافة مواقعها من خلال انتخابات دورية تنافسية

د-طريقة اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات: تعد عملية اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات على قدر كبير من الأهمية نظرا لما تعكسه هذه العملية لصورة الحزب مستقبلا.

فالأحزاب تتبع طريقتين لاختيار مرشحيها إما عن طريق اقتراع مباشر يشارك فيه المعنيين بالعملية، او انجاز هذه المهمة عبر اجتماع حزبي يشارك فيه كل أو بعض أعضاء الحزب المسجلين، [2]

هـ-**الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء** :توجد اطر عديدة لمشاركة الأعضاء داخل الحزب مثل الندوات والمؤتمرات الحزبية، ولكن يظل المؤتمر العام للحزب الأكثر قدرة على القيام بتلك المهام لان له اختصاصات ووظائف محددة ولهذا يسعى هذا المؤشر إلى تحديد مدى فعالية تلك الأطر المؤسسية لاسيما المؤتمر العام للحزب

و -أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية وطريقة إدارتها: يعتبر نمط التفاعل بين أعضاء النخبة الحزبية من أهم المؤشرات الدالة على حالة الديمقراطية داخل أي حزب سياسي، باعتبار أن هذا المؤشر يتضمن طبيعة الآليات التي يعتمد عليها الحزب في حل أو احتواء الصراعات في داخله، والتي بناءا عليها يتحدد المدى الذي يمكن أن يذهب

[1]:عاطف السعداوي، المرجع السابق، ص81.

[2]: المرجع السابق، ص82.

إليه التنافس على النفوذ داخل الحزب، والذي يمكن أن يعصف به إذ لم يعط له أهمية داخل الحزب فيمكن ان يكون التنافس على النفوذ بين مجموعتين أو أكثر ويمكن حتى أن يكون الرئيس طرف في الصراع ،لذلك لابد أن يسمو رئيس الحزب فوق أي صراعات حزبية ويكون طرفا محايدا لأطرافها في الأزمة ليقدم حلولا عاجلة قبل أن يعصف بالحزب.

ز- **الخلاف حول القضايا الفكرية والسياسية:** يعني هذا المؤشر بتحديد طبيعة الخلافات الفكرية والسياسية في الأحزاب والأساليب المتبعة في إدارتها ، من حيث ديمقراطية هذه الأساليب [1].

فالحزب الديمقراطي هو الذي يحترم ثقافة الاختلاف، ويعترف بشرعية الاجتهاد ويحتضن الاتجاهات الفكرية المختلفة، ويدعي حقها في الوجود، والتعبير عن نفسها داخل الحزب وخارجه بكل الوسائل من أجل أن لا تأخذ الخلافات السياسية منطق الصراع ومن ثم يؤدي إلى النزاع والانشقاق

ح- عضوية الحزب: يعني هذا المؤشر بكافة المسائل المتعلقة بعضوية الحزب من حيث آليات الانضمام إلى الحزب وحقوق وواجبات الأعضاء، ومصدر الولاء داخل الحزب ونظرة الحزب إلى أعضائه ومنه يبحث هذا المؤشر في مسائل مثل:

ط- آليات الانضمام إلى الحزب:[2]

ي- شروط الانضمام إلى الحزب

ك-حقوق وواجبات الأعضاء

ل- الدور الرقابي للأعضاء

م-مصدر ولاء الأعضاء

2 -**نظرة الحزب للأخر:** وهنا نجد ثلاث مستويات وهي

[1]: المرجع السابق ، ص88.

أ-علاقة الحزب بالمجتمع : ويقصد مدى حرص الحزب على تلك الجماهير، بمعنى أخر هل يسعى الحزب إلى إدماج المواطنين أفرادا وجماعات في الحياة السياسية، أم أن علاقتهم تقتصر على فترة الانتخابات التي يسعى للحصول على أصواتهم.

ب –علاقة الحزب بغيره من الأحزاب: فالتنافس المشروع بين الأحزاب هو قاعدة العمل في كل ديمقراطية ومع غياب اي مفهوم للتآلف والتعاون او التحالف بين الأحزاب لتحقيق أهداف وبرامج مشتركة فإن التنافس في هذه الحالة، يمكن أن يتحول إلى حرب يخوضها الجميع ضد الجميع، وكل حزب يتصور فيها انه الوحيد الوطني أو الوحيد الذي يستحق البقاء.[1]

ج – نظرة الحزب إلى الدولة : لا يكفي أن يدعي الحزب بأنه حزب يدار بطريقة ديمقراطية ، وإنما هناك مقوم مهم، يجب أخذه في الاعتبار والمتمثل في رؤية الحزب لطريقة إدارة الدولة، فهذه يجب أن تعكس تصورا ديمقراطيا حقيقيا لما يجب أن يكون عليها شكل الدولة وإدارتها.

ثانيا :مؤشر الشفافية: تشير الدراسات التي تناولت ظاهرة فساد الأحزاب وتزوير الانتخابات إلى أنها عرفت في عالم الشمال كما عرفها الجنوب، وعلى حد تعبير (**جوزيف لا بالمبورا**)، أن الفساد السياسي يكثر في الدول التي تحدد فيها الانتخابات المستقبل السياسي للأحزاب والنخب السياسية المختلفة وإمكانات وصولها للسلطة، في العديد من دول العالم المتقدم أو النامي [(2)],وإذا كان الفساد ظاهرة عابرة للقارات ومست عديد من القطاعات في العالم وطالت الأجهزة الرسمية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والجمعيات ورغم الجهود والمبذولة هنا وهناك، ورغم الاتفاقيات الدولية والتشريعات العقابية والتعاون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، فانه بات يقينا اليوم أن أهم آليات مكافحة الفساد هو العمل بمبدأ الشفافية على مستوى كل الإدارات والأجهزة والهيئات العامة [(3)].

إن الشفافية وسيلة تهدف إلى تتبع المعلومات والتصرفات بطريقة مكشوفة تتيح لذي الشأن القيام بدور حاسم في الكشف عن مواطن الفساد وحماية المصالح العامة من انتشاره، وهو ما يجعل قنوات الاتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وذلك عن طريق وضع سلسلة واسعة من المعلومات في تناول الجمهور لمعاينتها تحقيقا لمبدأ المراقبة الشعبية والمساءلة اللاحقة [(4)].

1-تأثير الفساد المالي على الأحزاب السياسية ونشاطها:

---

[1]: المرجع السابق ، ص88.
[2]: أحمد شلبي ، الفساد السياسي ، الاسكندرية: المكتب العزلي الحديث، 2012، ص 157-158.
[3]: بوضياف عمار ، شرح قانون الولاية، الجزائر : جسور للنشر و التوزيع ، 2012، ص 189.
[4]: جرو علي ،فضاء الديمقراطية ،الجزائر ، 2013، ص119.

إن الحزب المعارض في بلد ما قد يتحول صراعه مع الحزب الحاكم إلى وئام (تقتضيه المصالح الشخصية) وبذلك تباع المعارضة مقابل ثمن هو عبارة عن صفقات ووساطات وتخليص أعمال، قد يصل الأمر إلى أن تختفي من صحف الأحزاب المعارضة كل الآراء المسماة بالمعارضة من اجل منافع ومكاسب شخصية ينعم بها زعماء الأحزاب وخاصتهم، وبهذا يتحول العمل السياسي المبني على الرأي والرأي الأخر إلى صفقة تجارية تربح كل الأطراف من ورائه ,كذلك يؤثر التمويل الغير مشروع في إفساد النخبة الحاكمة من الحزب الذي تم تمويله والى إفساد الأحزاب المعارضة عن طريق شراء الذمم من خلال أموال التمويل من قبل الحزب الحاكم وبذلك تصبح العملية هدرا لثقة الشعب الذي صوت لإيصال تلك الأحزاب للحكم[1], ويكلف الفساد الأحزاب الكثير من المال الضائع والأصوات فيكلفهم المال عندما تكون الأموال موجهة لأعمال خارجة عن الحزب أو الأشخاص ،وتكلفهم أصواتا عندما يقرر المصوتون أنهم لا يريدون ممثلين غير شرفاء ولا يستحقون الثقة [2].

2- الشفافية كمؤشر لفعالية الأحزاب السياسية :إن الأحزاب التي تريد أن تنأى بنفسها عن الفساد لابد أن تملك نظام ديمقراطي داخلي كورقة عمل واضحة ومكتوبة وقواعد وقوانين متاحة لكل أعضاء الحزب، وتملك وسائل مساءلة وهياكل تنظيمية تحقق وتتصرف ضد أعضاء الحزب الذين يتجاوزون صلاحيتهم كل هذه تعتبر وسائل لتجسيد الشفافية.

هناك إجراءات عديدة يتخذها الحزب من أجل شفافية أكثر في الجانب المالي منها:

أ-إقرار الحزب بمصادر أمواله :إن أول أفضل ممارسة للشفافية هو أن يقرر الحزب المساهمات المالية والمصاريف والممتلكات ومصادر التمويل لأعضاء الحزب وعامة الشعب، مع إبراز أسماء الواهبين والتمسك بأنظمة التمويل العامة.

ب- **ضمان المساءلة العامة** :إن ثاني أفضل ممارسة للشفافية هي تطوير الحزب وتنفيذ استراتيجيات الرصد العامة التي تمكن من المساءلة أمام الناخبين والمجتمع، وبعبارة أخرى يخلق الحزب مراقبين لتشجيع عادات جيدة[3].

- **المساءلة العمودية**: وفقا لمنظمة الشفافية الدولة هناك طرق عديدة لتعزيز المساءلة منها وجود آليات قانونية بحيث يستطيع المحكومين أن يحاسبوا الحكام والمثال الأكثر وضوحا هي الانتخابات الداخلية للحزب، لا يمكن

[1]: أحمد شلبي ، المرجع السابق ، ص158-159.

[2]: Erica Breth and julinquibell , Best practices of effective parties : national democratic institute,2003.p35

[3]: Ibid.،p38.

لأعضاء الحزب السيطرة على ما يقوم به القائد كل يوم لأن القائد في النهاية يكون مسؤولا أمام أعضائه، وهذا ما يسمى بالمساءلة العمودية[1]

إن اختيار القادة والمرشحين يوفر أكثر الفرص للفساد والتلاعب وفرص الفساد في عملية الاختيار تشمل : شراء الأصوات، الرشوة، المحسوبية، والمحاباة لذلك لابد من ضبط هذه العملية على كل المستويات ووجوب الإبلاغ عن كل سلوك فاسد أو عضو يثبت عليه الفساد

– **المساءلة الأفقية**: إن الأحزاب الفاعلة تسعى فعلا لعقد شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني المستقلة، وتعمل هذه المؤسسات على إتاحة المجال للناخبين للتصويت بكل حرية مما يزيد من الشفافية التي يستفيد منها الحزب بكسب ثقة المصوتين وبذلك مكافئته بالتصويت عليه مرة ثانية، وهذا ما يسمى بالمساءلة الأفقية

ج– **اللجان التأديبية لغرض الانضباط عند الحاجة**: إن أي حزب يكشف عن موارده المالية ولديه إستراتيجيات الرصد هو في طريقه ليكون حزبا يتمتع بالشفافية، لكن في بعض الأحيان السلوكيات غير أخلاقية من طرف أعضاء الحزب يمكن أن تجعل إجراءات الشفافية الأخرى بدون جدوى وإن أفضل ممارسة للشفافية هي إنشاء لجان تأديبية لإجراء تحقيقات ومعاقبة أعضاء الحزب الذين لا يتبعون قواعده واللوائح والقيم، وتلجأ الأحزاب لآليات تعمل من خلالها على تأديب أعضائها منها:

– لجان تأديبية – الإجراءات التأديبية – مدونات السلوك [(2)].

ثالثا: مؤشر التوعية(الانتشار) :التنوع في حزب سياسي هو علامة على النمو و الرؤية ،و الأحزاب التي لديها عين على النجاح تأخذ كامل وقتها للوصول إليه و إشراك أفراد المجتمع الذي قد مثلوا تمثيلا ناقصا في الحياة العامة و الحياة السياسية ، بالإضافة الى توسيع قاعدة الحزب بالدعم بهذه الجماعات و الأفراد ضمن العملية الديمقراطية تخلق مؤسسات للحكم أقوى و سياسات عمل أفضل ،فعلى سبيل المثال ان الشباب و النساء و هي أمثلة عن المجموعات التي غالبا ما تكون ممثلة تمثيلا ناقصا في المشاركة السياسية و ليس لديهم سوى جزء صغير من المناصب القيادية في الأحزاب و الحكومة بالرغم بأنهم يمثلون شرائح واسعة من المجتمع، و من أجل الوصول الى هذه الفئات لابد من :

---

[1]:Ibid.،p42

[2]:Ibid.،p50.

1-**تحديد و وضع أولوية للجمهور المحتمل و المستهدف من خلال البحث**: على الحزب السياسي أن يستهدف جمعات و مناطق محددة و ليس محاولة الوصول الى كافة الناس، يعمل الحزب على تقسيم المجتمع إلى مجموعات مثل الشباب ، وبالرغم أن هذه الجماعات متنوعة لكن لديها شيء واحد مشترك و هو أنهم يبحثون عن شخص ما يمثلهم بشكل جيد

2- تحديد المؤيدين الأكثر احتمالا للانضمام :إذا أراد الحزب أن يعرف الأشخاص الأكثر احتمالا للانضمام إلى صفوفه عليه الاعتماد على طرق عديدة تسمح له أن يتعرف عليهم عن طريق

- أرقام التعداد السكاني.
- نتائج الانتخابات العامة الأخيرة.
- نتائج الانتخابات البلدية و الولائية .
- تقارير عن مؤسسات الفكر الجامعية .
- صبر الأثراء الذي أجري من قبل بعض المنضمات الغير حكومية .
- صبر أراء أجراه حزب سياسي أخر.

3-مرحلة تحديد جميع الأطراف المستهدفة :لابد أن يعمل الحزب على ترتيب الفئات المستهدفة حسب الأولوية من أعضاء ، أنصار ، غير منحازين و معارضين و على الحزب أن يكون همه الأكبر هو كيفية تحويل المناصرين إلى أعضاء و المترددين الى مناصرين

4-**إعطاءالأولوية للأنصار** : بمجرد أن يعرف الحزب الجماعات الأكثر احتمالان تتعاطف معه ، أو تنظم اليه يحتاج إلى تحديد الأولويات من تلك المجموعات، لأن الحزب الذي لا يملك من الوقت و المال و المصادر الا القليل سيعمل على الاستثمار في المجموعات التي ستساعد في تحقيق أهدافه .

5-تحديد مصالح و اهتمامات المجموعة المستهدفة لضمها للحزب :من المهم جدا على الحزب أن يتفهم احتياجات مؤيديه لكي يتمكن من التحدث بدراية مع هؤلاء، و يمكن استعمال وسائل ناجحة للوصول إلى نتائج تساعد الحزب على تطوير رسالة مقنعة للاستفادة منها عند طلب المؤيدين الانضمام الى الحزب ،و في عملية البحث عن الأعضاء الجدد على الحزب أن يعتني بالرسالة التي سيبعثها ،فالناس تؤيد الأحزاب السياسية عندما يمكن لهذه الأخيرة أن تثبت بطريقة واضحة:

اهتمام الحزب بمشاكل المواطنين و أمالهم في المستقبل ولديه خطة واضحة و فورية و قابلة للتنفيذ لتحسين حياة المواطنين ، علما أن الرسالة هي مجموعة وجيزة من المعلومات الصادقة توفر سببا مقنعا للناخب أن يدعم الحزب و يصبح عضوا فيه .

6-العمل على إيصال الرسائل عن طريق إستراتيجية التوعية :يعمل الحزب على تطوير رسالته ثم البدا في إيصالها إلى المجموعات المستهدفة و لا توجد طريقة أفضل لإيصال الحزب ما يريد مثل الممارسة و لذلك عليه تحديد الوسائل الضرورية والمناسبة التي يراد بها إيصال الرسائل [1]،

و من بين الرسائل التي تستخدمها الأحزاب لممارسة أنشطتها نجدالإجتماعات و الندوات الجماهيرية و المسيرات و غيرها من أشكال التجمع الإنساني و التي عن طريقها تخاطب الأحزاب المواطنين مباشرة وجها لوجه، سواء في أوقات الانتخابات أو في غيرها ومن هنا لابد من الاهتمام بالصحافة الحزبية و التي عن طريقها تعرض الأحزاب سياستها و وجهات نظرها في مختلف القضايا العامة [2].

و على الحزب قبل أن يعمل على إيصال رسائله التوعوية أن يسأل سؤال مهم هو كيف يتلقى جمهورك رسائله ؟ و هناك أيضا صعوبة أخرى هي كيف يمكن إقناع المتعاطفين أن يصبحوا أعضاء؟

7-**أهم الطرق التي يستطيع بها الحزب إيصال رسائله** :إن الاستعانة بالنشطاء المحليون خاصة الشباب ، يمكن أن يساعدوا في تحديد الأماكن الجيدة لتقديم الرسالة للمجموعة المستهدفة و من أهم الطرق الناجحة التي يستطيع الحزب أن يوصل رسائله هي :التماس الأبواب ،واستعمال الملصقات وكذا المهرجانات والمنشورات ،والبينات الصحفية والبث الإذاعي والمناقشات مع المجتمع المحلي

خاتمة :

- بدون الأحزاب لا يمكن لرغبات الجماهير أن تصل الأذان السلطات الحاكمة و لا يستطيع المواطن أن يؤثر في الحياة السياسية معزولا عن أقرانه، فالعمل الفردي لا يؤدي إلا الى ضياع الجهود و تشتيت القوى و من هنا تظهر أهمية الحزب حيث يعمل على تمكين الجماعات من التعبير عن رغباتها و معتقداتها بطريقة منظمة و فعالة, تعتبر الأحزاب السياسية الآلية المثلى للمشاركة فإلى جانب الوظائف العامة التي تقوم بها ، فان الوظيفة السياسية تعتبر الأهم ,ورغم ما يتعرض له الحزب من مختلف العوامل التي تضعف من ادائه الا انه يبقى الوسيلة الأنجع والفعالة للوصول الي الحكم وتنشئة المواطنين وحتى من اجل المعارضة البناءة ,لذألك لبد على

[1]: Ibid.،p38.

[2]: البدراوي حسن ، الأحزاب السياسية و الحريات العامة ، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ، 2009،ص109

القيادة الحزبية ان تهتم بالديموقراطية داخل هذه الاحزاب وكذا الانتشار الي يكفل لها التواجد في كل انحاء القطر الى جانب الشفافية التي تجعل من الحزب السياسي وسيلة للحكم وليس للنهب .

المراجع :

1-أحمد شلبي ، الفساد السياسي ، الاسكندرية: المكتب العزلي الحديث، 2012

2- أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت ،دار المعرفة ، 1987ص

3- البدراوي حسن ، الأحزاب السياسية و الحريات العامة ، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ، 2009

4- بوحنية قوي، الانتخابات و عملية التحول الديموقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2012

5- بوضياف عمار ، شرح قانون الولاية، الجزائر : جسور للنشر و التوزيع ، 2012

6- بلقيس أحمد منصور،الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن، مكتبة مدبولي، 2004.

7- بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة، مقدمة في دراسة أصول الحكم، الجزائر، جسور للنشر و التوزيع، ط1

8- جرو علي ،فضاء الديمقراطية ،الجزائر ، 2013، ص119.

9- دوفرجيه موريس، الأحزاب السياسية (ترجمة علي مقلد عبد المحسن سعد)، القاهرة: شركة الأمل للطباعة و النشر، 2011

10- زيات سيد عبد الحليم، التنمية السياسية الادوات و الأليات الجزء الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، 2002،

11- عاطف السعداوي،مفهوم الأحزاب الديمقراطية و واقع الأحزاب في البلدان العربية، المرجع السابق، ص69.

12- صباح مصطفى المصري، النظام الحزبي ,الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ,2007، ص205 – 206.

13- :ياسين ربوح، الأحزاب السياسية في الجزائر التطور و التنظيم، القاهرة : دار بلقيس، 2010، ص 19 .

14-Erica Breth and julinquibell , Best practices of effective parties : national democratic institute,2003.

15- MattiasCotón , Effective party assistance : intornationel institute democracy and eléctoral assistance , 2007 ,.

16-Jean – Michel Morin : Précis de sociologie ,repères pratiques،Nathan ,France ,1997.

التنوع المعرفي في دراسة السيناريوهات : دراسة مقارنة

Cognitive diversity in the study of scenarios : Comparative theoretical study

ناجي أمال (طالبة دكتوراه بجامعة الجزائر3)

Nadjiamel2015@gmail.com

الملخص :

يجمع هذا المقال بين متغيرين يتداولان بصفة متلاصقة يجمعهما التخصص المشترك (الدراسات المستقبلية و الاستشراف) ، حيث يعتبر علم الاستشراف فرع من فروع الدراسات المستقبلية ،و يمثل هذا الاخير توجه المدرسة الامريكية في حين يمثل الاستشراف الفرع المستحدث و تمثله المدرسة الفرنسية، و يمثلان معا تكاملا معرفي و منهجي يعبر عن الخيارات المستقبلية ، و يعد السيناريو الثمرة الفكرية لكلا المدرستين و أحد أهم التقنيات المنهجية بها ، يتحكم في متغيرات ظاهرة ما ليتم من خلاله الخروج بمجموعة من الحلول ذات الافق البعيدة لتكون حاضرة اليوم و ما أثبت هذا هو عدم انحصاره ضمن تخصص معين و الانتشار الواسع له على المستوى العالمي .

الكلمات المفتاحية : الدراسات المستقبلية ، الاستشراف ، السيناريوهات ، مدارس الاستشراف، العلوم السياسية .

Summary :

This article combines two variables that deal closely with the common specialization (future studies and foresight,the latter represents the direction of the American school,while the foresight represents a cognitive and systematic integration that reflects future choices.the scenario is the intellectual fruit of both schools and one of the most important methodological techniques,controls the variables of a phenomenon in order to get out of a range of solutions with distant horizon to be present today,this has been demonstrated by the fact that it is not limited to a particular specialization and is widely distributed at the global level .

Keywords : futures studies,foreseeing,scenarios,prospective schools,political science

المقدمة :

شكل التطور العلمي و التكنولوجي السبب الرئيس في ظهور الدراسات المستقبلية أو الاستشرافية بتقنياتها المختلفة التي كان لها تأثير على صناعة و اتخاذ القرار في أكثر من قطاع ، و لهذا أصبحت الدراسات الاستشرافية ضرورة حتمية و أمرا واقعا و ليست ترفا فكريا سواء للدول المتقدمة أو الدول النامية للتكيف مع معطيات التطور التكنولوجي و مختلف التحولات المفرزة بعد نهاية الحرب الباردة القائمة على مبدأ التنافسية و الحداثة ، ويمثل السيناريو أحد أبرز التقنيات المستخدمة ضمنها حيث يجمع بين خاصيتي العلمية و الحداثة مقارنة ببعض التقنيات الاستشرافية الاخرى التي تعتمد خصائص التنبؤ و الحدس التقليدي و هذا راجع لتطور الاسهامات الفكرية لمدارس الاستشراف حول العالم و أهمها المدرسة الأمريكية و المدرسة الفرنسية و دورهما.

و لهذا ارتأينا أن نطرح الاشكال التالي :

الي أي مدى يمكن اعتبار تقنية السيناريو تقنية فعالة ضمن الدراسات الاستشرافية ؟ و ماهي الإسهامات الفكرية لمدارس الاستشراف تجاه تقنية السيناريو ؟

الاسئلة الفرعية :

هل شكل التحقيب الزمني قطيعة فكرية بين المدارس الاستشرافية ؟

و ماهي الخطوات المرحلية لبناء السيناريوهات ؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة ارتأينا تناول الموضوع ضمن المحاور التالية :

المحور الاول : اطار نظري مفاهيمي حول الاستشراف

المحور الثاني : الإطار المفاهيمي و المنهجي للسيناريوهات

المحور الثالث : منهجية بناء السيناريوهات

المحور الاول : الإطار النظري حول الاستشراف

1-إطار مفاهيمي للدراسة :

أ- الجذور التاريخية للحقل المعرفي :

منذ الأزل و التفكير نحو الخيارات المستقبلية يمثل مصدر اهتمام الإنسان ، و ترجع المؤلفات التاريخية بوادر الاهتمام بالحقل المعرفي للعهد الإغريقي و الاستشراف عند المسلمين امتدادا للاستشراف النبوي و الاستشراف الخلدوني ، عرفت مساهمات الإغريق انتشارا واسعا إذ يعد أفلاطون أول من تناول هذا الموضوع في تصوره لجمهورية من ثلاث طبقات تقوم على أساس العدالة ، ثم القديس أوغسطين في تصوره لمدينة الله التي تقوم على أساس الفضيلة . و ترجع أول مساهمة فكرية تعبر عن توقعات مستقبلية للقس الانجليزي توماس مور خلال القرن التاسع عشر في مقاله الاستشرافي حول الكثافة السكانية Growth population بين فيه رؤيته التشاؤمية للنمو الديمغرافي لتسوية التناقض الاجتماعي جراء الثورة الصناعية .و قد ظهرت بعدها العديد من المحاولات لمفكرين آخرين ، و ما أسفرت عنه هذه المرحلة بروز ثلاثة أبعاد لمسارات الظاهرة الاجتماعية أو السياسية المستقبلية و تتمثل في الممكن possible و هو احتمالات ممكنة انطلاقا من مؤشرات موجودة بهدف تحقيقها ، المحتمل probable و هو احتمالات تطور الظاهرة و ليس بها مؤشرات متوفرة في الواقع ، المفضل أو المرغوب préferable وهو الاحتمال المرغوب تحقيقه انطلاقا من مؤشرات موضوعية لتحقيقه و سميت هاته المرحلة بمرحلة اليوتوبيا[1]، و تلتها مرحلة التخطيط مثلت البداية لإرساء القواعد المنهجية ضمن هذا الحقل المعرفي .وتعتبر المدرسة الأمريكية أول مبادر و ذلك بدافع من الرئيس فرانكلين روزفلت " و تم إنشاء اللجنة الرئاسية للأبحاث بشأن الاتجاهات الاجتماعية " (1933). و في أعقاب الحرب العالمية الثانية بإيعاز من وزارة الدفاع الأمريكية عن طريق إحدى المؤسسات و هي مؤسسة راند التي أنشئت في عام 1948 (ذات التوجهات العسكرية و الجيواستراتجية ، و التكنولوجية) . و أبرز مساهمو المؤسسة (هيرمان كاهن) ، بالإضافة إلى مساهمة كل من (تيودور غوردون و أولاف هيلمر) في تطوير مناهج الاستشراف (طريقة دلفي، تقنية السيناريوهات) [2]. و ما ميز الاستشراف في الولايات المتحدة الأمريكية أنه مبني على التكنولوجيا و الإستراتجية كما أنه جاء في إطار منظمات استشرافية أهمها منظمة راند (أخذت طابع الدفاع الأمني) ، منظمات تابعة لمراكز السلطة و الكونغرس ، منظمات جامعية ، مراكز التفكير . و رغم اختلاف محور النشاط إلا أن هناك كثيرا من أعمال التعاون بين هذه المنظمات تجمع بين البعد الأمني ، الصناعي ، البحثي الجامعي ، و يعد معهد البحوث ستانفورد من أبرز الأمثلة التي جمعت بين آلاف الخبراء في شتى الميادين للقيام بدراسات استشرافية شاملة عن الولايات المتحدة الأمريكية .[3]

[1] رابح ناصر الجندلين ، الدراسات المستقبلية تأصيل تاريخي ، مفاهيمي ، منهجي ، مجلة العلوم السياسية و القانون ، العدد الأول ، جانفي 2017، ص 25.

[2] هوغ دوجونفيل ، الاستشراف و السياسة ، قطر : مركز الدوحة للدراسات ، 2016، ص 10، 11.

[3] أمين عويسي ، أساسيات مناهج الاستشراف ، مطبوعة جامعية محكمة ،الجزائر : جامعة سطيف 1 ، 2018، ص 24.

أما في فرنسا فقد ظهر الاستشراف منذ أواخر الخمسينات من القرن العشرين بدافع من الفيلسوف غاستون بارجي Gaston barger حيث أسس عام 1957 لمركز الدولي للاستشراف centre international de prospective ، كما أدمج المصطلح في مجال العلوم الإنسانية من خلال مقاله المعنون ب " العلوم الإنسانية و التوقع" . و ساهم * برتران دوجونفيل في ضبط مفهوم الاستشراف و دعت مساهمته للتفكير على المدى الطويل . خلال هذه المرحلة تم إرساء الأطر الفكرية و المعرفية لهذا الحقل من خلال إسهامات مفكري كل من المدرسة الأمريكية و المدرسة الفرنسية لتتطور لاحقا خلال فترة بروز النماذج العالمية و هي مرحلة الجانب الامبريقي ، تميزت هذه النماذج بالطابع الفردي و المؤسسي غير أنها اعتبرت ذات طابع عالمي لاقى سرعة في الانتشار . و عرفت هذه المرحلة بالثورة العالمية للنماذج المستقبلية برزت فيها عدة نماذج أهمها نموذج اللعبة العالمية الكبرى **The Great logistic Game** للعالم الأمريكي بكمنستر فولر Buckminister fuller (أحد رواد المدرسة المعيارية) ، نموذج نادي روما (اهتم بالأزمات الاقتصادية العالمية و تأمين استمرار الرفاهية في المجتمعات الغربية) ، نموذج ميزاروفيتش و بيستل (و اهتم أيضا بالقطاع الاقتصادي و قضايا الاستشراف حوله من خلال التركيز على مستقبل موارد الطاقة و وفرة الغذاء) ، نموذج مؤسسة باريلوتشي (واهتم نموذج مؤسسة باريلوتشي الارجنتيني بقضايا العالم الثالث و الاعتماد المتبادل المعقد بين دول الشمال و دول الجنوب من خلال الافتراضات العامة لنظرية التبعية و الاستشراف المستقبلي حوله) نموذج ليونيف (وهو نموذج تابع للأمم المتحدة يقيم مشاريع التنمية الاقتصادية– الاجتماعية المصممة من قبل الأمم المتحدة الهادفة نحو تطوير مناطق العالم المختلفة حيث يحدد ذلك من خلال مؤشرات التنبؤ حول الاقتصاد العالمي) [1] و تمثل هذه الأمثلة بعضا من نماذج الاستشراف على المستوى العالمي حيث عرفت فترة القرن الحادي و العشرين بثورة النماذج العالمية و خلال فترة السبعينات أعيد تشكيل لمركز الدولي للاستشراف الذي أدمج جمعية فوتوريبل الدولية international futuribles ، وقد تعززت مدرسة الاستشراف الفرنسية بأعمال و أبحاث (مناهج الاستشراف) من خلال إسهامات ميشال غودي بواسطة مؤسسة SEMA. و تدعمت إسهامات المدرسة الفرنسية عن طريق " الجمعية المستقبلية الدولية فوتوريبل" المتواصلة و النشطة برئاسة " هوغ دوجوفنيل" أبرزها الإستراتجية الجديدة 2015-2020 و غيرها من الاستراتجيات التي تقوم بها و تنشطها ورشات الاستشراف –الاستشراف مدى طويل- و تظهر إسهاماتها في صوغ السياسة العامة التي تعزز خاصية " اليقظة الاستشرافية " ضمن الشركات و المؤسسات

*برتران دوجونفيل مؤلف كتاب " فن التخمين" l'art de la conjecture و صاغ مفهوم جديد فوتوريبل « futuribles » و هو لفظ مستحدث مركب من " مستقبلات " futurs و " ممكنة " possibles، .انظر هوغ دوجونفيل ، مرجع سابق ، ص 11.

[1] عامر مصباح ، الدراسات الاستشرافية (النماذج و التقنيات) ، مصر : دار الكتاب الحديث ، 2016، ص 113، 115، 118.

التي تدعم تطور التوجهات الاستشرافية ذات المديين المتوسط و الطويل و تهدف لاستكشاف المستقبلات الممكنة و الرهانات الكبرى المتصلة بها و السياسات التي يعتمدها الفاعلين وفقا لما هو مرغوب فيه ، و تطوير توجهات الاستشراف من استشراف استكشافي قائم على خاصية الاستباق لمصلحة القرار و الفعل لما يعرف بالاستشراف المعياري و الذي أضحى يسمى بالاستشراف الاستراتجي .أما ميز الاستشراف الفرنسي هو أنه تم ربطه بالتخطيط الاقتصادي و الاجتماعي حيث لم يكن للتخطيط الأمني (الدفاع) أي دور في الاستشراف الفرنسي ، ومنه يمكن وصف الاستشراف الفرنسي بأنه يخضع للتخطيط السياسي كما أنه أكثر اجتماعية و أكثر إنسانية و شمولية منه في الولايات المتحدة الأمريكية [1] . ولا تمثل فقط إسهامات المدرسة الأمريكية و الفرنسية الأساس في انتشار و تطور الدراسات الاستشرافية بل ان عدة دول أوروبية (ألمانيا ، ايطاليا ، السويد ، تشيكوسلوفاكيا) عرفت اسهامات مهمة من مفكريها كأوسيب فلتخايم ، روبرت يونك ،يوهان غالتونغ ، اليونورا ماسيني .[2]و خارج أوروبا (اليابان) وكان لإسهامات سابورو أوكيتا و هيتيكوشي كاتو دور في هذا المجال.

وتوجد بأوربا حاليا 124 هيئة تعمل في مجال الدراسات المستقبلية، 67% منها تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات و المؤسسات العسكرية . و تنفق الدول المتقدمة ما يقارب 97% على الدراسات المستقبلية . وتعد الجمعية العالمية للمستقبل world society future و التي تصدر عنها مجلة the futurist، و الفيدرالية العالمية للدراسات المستقبلية Federation future studies for world التي تصدر نشرة ربع سنوية بعنوان futures Bulletin من أهم الجمعيات العلمية في مجال الدراسات المستقبلية التي تعمل على تشجيع تعددية الأطروحات المستقبلية من خلال استقراء و تحقيق التوازن بين الخيارات المستقبلية المتاحة و الحلول المستقبلية المفضلة.[3]

ب/ تعريفات مدارس الاستشراف للحقل :

تعددت التعريفات و تنوعت حول هذا المفهوم باختلاف مفكريه ، لكن أثبتت الدراسات أن أول من تبنى هذا التفكير العلمي هي كل من المدرسة الأمريكية و المدرسة الفرنسية ، لهذا نلاحظ اختلاف في التسميات و يرجع هذا لتوجهات مفكري كل مدرسة.

مدرسة الاستشراف الأمريكية :

[1] أمين عويسي ، مرجع سابق، ص 25.
[2] هوغ دوجوفنيل ، مرجع سابق، ص 12،14.
[3] رابح ناصر الجندلي ، مرجع سابق، ص 29.

استخدم مفكري المدرسة الأمريكية مصطلح الدراسات المستقبلية بعد عدة تسميات أطلقها المفكرين خلال فترة تطوير الحقل المفاهيمي حيث لم يتم الإرساء على تسمية الدراسات المستقبلية حتى نهاية عقد الستينات ، وتعرف الجمعية الدولية للمستقبلات الدراسات المستقبلية : [1] " أنها أوسع من حدود العلم و تتعامل مع مجموعة من المستقبلات في فترة زمنية تتراوح بين خمس سنوات إلى خمسين عاما " ، و يعد هذا التفكير العلمي عابر للتخصصات و مرن يساير تنقلات الأزمنة و الأمكنة .

و يعرفه الدكتور وليد عبد الحي[2] " أنه العلم المعني بتحديد المسارات المحتملة مستقبلا لظاهرة معينة و من ثمة تحديد المسار الأكثر احتمالا للحدوث " .

المدرسة الفرنسية :

استخدم مفكري المدرسة الفرنسية مصطلح الاستشراف ، ويرى ميشال غودي " أن الاستشراف يحرر من القدرية و يحث على الفعل (..) فهو يمثل حقا استباق يستعد للفعل و يستحدث الفعل ينير العمل الحاضر في ضوء المستقبلات الممكنة و المأمولة للتهيؤ للتغيرات المتوقعة، لا يمنع من الفعل لإحداث التغيير المرغوب " [3]، كما أن الاستشراف la prospective حسبه – ميشال غودي- لا يعبر عن التنبؤ لكن يهدف لاتخاذ قرارات مبنية على افتراضات مستقبلية و ذلك من خلال إلقاء الضوء على خيارات الحاضر في ضوء الفترات القادمة و ليس بالضرورة أن تتحقق كل الافتراضات لكنها تعمل على تفادي المخاطر [4]، ويعرفه الدكتور إبراهيم سعد الدين " أنه اجتهاد علمي منظم بناءا على مجموعة الافتراضات و التنبؤات التي تمثل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما ، أو مجموعة من المجتمعات لفترة زمنية معينة و تنطلق تلك الافتراضات من الماضي و الحاضر بهدف استكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع [5] ، فالاستشراف يهدف لتحديد التغيرات التي تطرأ لمسار معين في المستقبل ضمن مختلف المجالات (اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية ، ثقافية) .

ج/ التضارب المفاهيمي (مشكل التسمية) :

عرف المصطلح مشكل تضارب مفاهيمي حتى نهاية عقد الستينات من القرن العشرين ،حيث كان واضحا الاختلاف و التباين حول تسمية المصطلح ،[6] حيث عرف المصطلح تسع تسميات أمريكية و ثلاث فرنسية و

---

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[2] عبد الحي وليد ، المدخل إلى الدراسات المستقبلية ، الأردن : المركز العلمي للدراسات المستقبلية ، 2002، ص 13.

[3] مازن الرمضاني ، دراسة المستقبلات (رؤية في اشكالية المفهوم و مقاربات التوظيف) ، قطر : مركز الدوحة للدراسات ،2016، ص 175.

[4] Michel godet , fabrica roubelat ,creating the future : the use and misuse of scenarios,long range planning vol 29,n2,1996,p 02.

[5] عامر مصباح ، الدراسات الاستشرافية (رؤية في إشكالية المفهوم و مقاربات التوظيف)، قطر : مركز الدوحة للدراسات ،2016، ص 175.

[6] مازن الرمضاني ، مرجع سابق ، ص 171،173.

خلال سنة 1967 صرحت جمعية مستقبل العالم الأمريكية بضرورة الأخذ بتسمية محددة و متفق عليها من خلال استطلاع رأي أعضائها و قراء مجلتها " المستقبلي " the futurist و قد أجمعت الأكثرية على الأخذ بتسمية دراسات المستقبلات futures studies و منذ ذلك الحين عرفت التسمية انتشارا واسعا ، وخلال العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين و مع استمرار نشاط المدرسة الفرنسية لم يستمر تبني تلك التسمية دون غيرها ، سعت المدرسة الفرنسية لنشر تسمياتها المعتمدة على مستوى مدرستها كالاستشراف (forecastin)، المستقبل المنظور (prospective) الاستباق (anticipation) أو المستقبلات الممكنة (futuribles) ولا تحظى هاته التسميات بانتشار مماثل على صعيد العالم فما ينتشر هنا قد يقل هناك و العكس ، و على سبيل الحياد و الموضوعية نلاحظ أن مفهوم الاستشراف قد أخذ منحى تطوري تراجع جراءه الأخذ بباقي التسميات ،حتى على صعيد الدراسات العربية ، ذلك أن كلمة استشراف هي كلمة عربية أصيلة و ذات دالة مستقبلية واضحة تفيد بمعنى المستقبل المنظور.

د – خصائص علم الاستشراف :

يستند علم الاستشراف إلى مجموعة من الخصائص يمكن اختصارها في النقاط التالية :

* الرؤية الشمولية : تتصف الظواهر ذات الطابع الاستشرافي *الرؤية الشمولية : تتصف الظواهر ذات الطابع الاستشرافي بالرؤية الكلانية حيث تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجزئية و الكلية نظرا لتداخل الظواهر و ترابطها حيث يؤثر إهمال بعض منها على مسار الدراسة (خاصة ذات المدى الطويل).

* متغيرات كمية و نوعية : يجمع الاستشراف بين المتغيرات الكمية و النوعية ، كما يولي اهتماما كبيرا للمتغيرات الكمية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الغير قابلة للقياس ، حيث تجمع العديد من الظواهر المدروسة بين المتغيرات الكمية و النوعية .

* علاقات متحركة : يغلب على الظواهر الاستشرافية طابع التحرك حيث تجمع بينهما روابط متحركة (رابطة ديناميكية) ، فالمستشرف يتتبع مسار الظاهرة بدءا من الماضي و الحاضر ليستكشف و يرسم مساراتها المستقبلية المتعددة ، حيث تخضع الظواهر بالنسبة للمستشرفين لمبدأ " الاستدامة " .

*ربط الحاضر بالمستقبل : يأخذ الاستشراف بخاصية التحليل من الماضي مع الأخذ بالحسبان أن الحاضر هو حالة متحركة ناتجة عن الضغوط المفروضة من طرف القوى الموجهة نحو المستقبل و القوى الموجهة بالعكس (من المستقبل إلى الحاضر) بمعنى الأخذ بالحاضر كعملية مستمرة تخدم المستقبل .

المستقبل متعدد : ينطلق المستشرفون من فكرة مفادها أن المستقبل هو ما يجب فعله لهذا فهو يخضع لعامل التعدد و الأخذ بجميع الاحتمالات الممكنة .

إرادة الفاعلين : يأخذ الاستشراف بأهمية دور الفاعلين ضمن التحليل من خلال تحديد الفعل المحرك لإرادة الفاعلين حول الظاهرة المدروسة .[1]

هـ– مناهج الاستشراف :

يعبر المنهج الاستشرافي عن المسار بالانتقال من الماضي وصولا إلى ذلك المستقبل أي الانتقال من ما كان إلى ما سيكون و يحدد Ralf kreibtch و آخرون مناهج الاستشراف كالتالي :

منهج التحليل الامبريقي الاستكشافي Explorative empirical analytical approach :

و يقوم هذا المنهج باستخدام المعلومات المتراكمة و الحقائق و البيانات و الاتجاهات بهدف توظيفها ضمن التطورات المحتملة و الممكنة (possible and probable) وفقا للافتراضات و شروط محددة و تحليلها وفقا للقواعد المحددة و يدخل هذا المنهج ضمن الدراسات الكمية و الكيفية.

المنهج الاستشرافي المعياري(المترقب) Normative–prospective :

و يسمح هذا المنهج باستخدام خاصيتي الخيال و الإبداع في الدراسة الاستشرافية بناءا على المكتسبات القبلية و الخبرة الفنية و التجارب الكامنة ، ويمثل الحدس العامل المساهم و الأبرز في بناء الصورة المتكاملة للمستقبل المرغوب أو المفضل .[2]

المحور الثاني : الإطار المفاهيمي و المنهجي للسيناريوهات :

أ–تعريف السيناريو :

معنى كلمة سيناريو : كلمة سيناريو هي لفظة ايطالية مشتقة من كلمة scena بمعنى النظر ،[3] و قد شيع استعمالها في كثير من المجالات العسكرية ، الفنية ،كما تم استخدامها من الباحثون في مجال دراسات المستقبل futurology بهدف ملائمة الاسم للأسلوب المنهجي الرامي لربط الأحداث بالتطلع للمستقبل .

تعريف السيناريو : السيناريو هو مفهوم لكلمة عصرية أصبحت تستخدم على نطاق واسع في الصحافة و الإعلام ، وقد قدمت لها العديد من التعريفات و المفاهيم التوضيحية تعددت و تنوعت باختلاف واضعيها ، ويعرف على

[1] أمين عويسي ، مرجع سابق ، ص 20،ص 19.

[2] Rolf kreibich ,britta oertel,mivhaela walk,futures studies and future-oriented technology analysis principles ,paper prepared for 1 st berlin symposium on Internet and Society ,October 25-27,2011,p17.

[3] المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني ، أسلوب التخطيط باستخدام السيناريو (scenario planning)، متاح الموقع :
Https:// www.tvtc.gov.sa/arabic/departments faculty councils/it/media center/news/pages/scenaria planning 10/02/2019 15 :15.

أنه "وصف لمسار من الأحداث المستقبلية الافتراضية , و التي يصف من خلالها التطورات و الديناميكيات و القوى المتحركة التي تنتج عنها نتائج مستقبلية محددة " .[1]،و يعد السيناريو أداة لاتخاذ قرار تهدف لاتخاذ استراتجيات أفضل.

ويعرفه ميشال غودي أهم رواد مدرسة الاستشراف الفرنسية : " هو وصف للوضع المستقبلي يجعل من الممكن الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي " ، كما يذكر : " الطريق إلى المستقبل متعدد و السبيل إلى ذلك هو السيناريو ".[2]

ج/ التطور التاريخي للسيناريوهات :

تطورت السيناريوهات مع تطور الاساليب و التقنيات المرافقة لها و يمكن تحديد مراكز جغرافية أساسية مثلت المنبع لظهورها و تطورها :الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا ، إذ لعبت كل من المدرسة الأمريكية و المدرسة الفرنسية دورا رئيسا في تطوير الحقل و أساليبه و تقنياته المختلفة التي أصبحت أكثر بروزا ، تطور أداء المدرستين في ذات الوقت تقريبا غير أنها لم تشكل نقاط تعارض أو تقاطع الأفكار .

أ- تطور السيناريوهات وفق مدرسة الاستشراف الأمريكية :

تطور مفهوم السيناريو لأول مرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية من خلال التخطيط العسكري و ذلك من خلال محاولة القوات الجوية الأمريكية تصور ما قد يفعله خصومها و إعداد استراتيجيات بديلة ، وترجع الدفعة الكبرى **The big push** التي ساهمت في تطور السيناريوهات كوحدة تنظيمية أو مؤسسية لتوضيح الأفكار حول المستقبل لوزارة الدفاع الأمريكية في الخمسينات من القرن العشرين، بالإضافة إلى مؤسسة راند في الستينات قام **Herman kahn** و زملاؤه بتطوير سيناريو لعبة الحرب **the war game**،و باعتبارها مساهمة قيمة في فهم الصراعات، و في أوائل السبعينيات عرفت السيناريوهات بعدًا جديدًا مع مساهمة Pierre Wack حيث كان مخططًا في مكاتب **رويال داتش / شل** في قسم مكون حديثًا يسمى مجموعة التخطيط فسرت الموجة الجديدة من الاهتمام بتخطيط السيناريو بالأثر الصادم لأزمة النفط في عام 1973 والذي لفت الانتباه إلى إمكانية حدوث تغييرات كبيرة غير متوقعة في النظام الاقتصادي الدولي [3]، و تعرف مدرسة الاستشراف الأمريكية بالمركز الانجلو- أمريكي لتخطيط السيناريوهات و تم تطويرها من خلال معهد ستانفورد

[1] Hannah kosow,robert ganber, ,methods of future and scenario analysis,development institute: germany,2008,p 10,11.

[2] Michel godet,manuel de prospective stratéqique ,dunod :paris,tome 02 ,2007,p 111.

[3] Dana Mietzner ,Guido reger , Scenario Approaches – History, Differences, Advantages and Disadvantages , Paper prepared for EU-US seminar : new technology foresight &assement methods seville 13-14 May 2004.

للأبحاث الشهير بالإضافة إلى إسهامات كل من شركة shell و شركة جنرال الكتريك ، وهذا في إطار التخطيط (تخطيط السيناريو) كإستراتيجية دائمة و تتبنى المدرسة الأمريكية مقاربتين أساسيتين:

المقاربة المنطقية البديهية (الحدسية) **the intuitive-logic** :

و تعتمد المقاربة على التوجه الكيفي و تستلهم منهجيتها من مقاربة شركة شال the shell approach حيث تعتمد على منهجية بديهية حدسية و ذات طبيعة مرنة تقل فيها الصرامة (السيناريوهات الحدسية).

المقاربة الاحتمالية المعدلة **the probabilistic modified trends** :

و تعتمد مقاربة الاتجاهات الاحتمالية على التوجه الكمي و ترتكز على أهمية استعمال التقنيات كتحليل التأثير الاتجاهي trend-impact analysis و التحليل المشترك بين التأثيرات cross-impact analysis أو مصفوفة التحليل المتبادل ، و المسارات البديلة في السيناريوهات. [1]

ب- تطور السيناريوهات وفق مدرسة الاستشراف الفرنسية :

تجمع المدرسة الفرنسية للاستشراف بين المقاربتين الكمية و الكيفية و تستمد المدرسة الفرنسية جذورها من الفرنسي جاستون بارجي gaston barger الذي وضع منهج للسيناريو (التخطيط طويل المدى) ، و يهدف الاستشراف la prospective بشكل خاص حسب المدرسة الفرنسية لتطوير السيناريوهات خاصة المعيارية منها حيث تعمل كمرشد من خلال الرؤى الموجهة لصانعي السياسات و الأمة A guiding vision to policy makers and the nation ، تطورت إسهامات المدرسة الفرنسية بتطور المساهمين و المفكرين المستقبلين و تعد مساهمة دي جونفيل مساهمة معتبرة أدت إلى تطوير مناهج الاستشراف و تطوير السيناريوهات من خلال إنشاءه مجموعة المستقبلات المحتملة futuribles، بالإضافة إلى مساهمات ميشال غودي حيث يعد هو أول من ساهم في تطوير منهج احتمالي رياضي للسيناريوهات يعتمد على المتغيرات الكمية ضمن (برامج الحاسوب) [2]، وتجمع مدرسة الاستشراف الفرنسية بين المقاربة الحدسية الكيفية و الاحتمالية الكمية .

ج – أنواع السيناريوهات :

توحي الدراسات الاستشرافية بوجود ثلاث تصورات تدرج ضمنها السيناريوهات و هي السيناريوهات الاحتمالية الممكنة possible scenarios، السيناريوهات القابلة للتحقيق Realizable scenarios،

[1] Rialland .KE, wold ,future studies foresight and scenarios as basis for better strategic decision, innovation in global maritime production, trondheim : 2009,p 10.

[2] Ibid,p12.

السيناريوهات المرغوبة Desirable scenarios و تعد هذه الأخيرة ضمن مجموعة السيناريوهات المحتملة ذلك أنها ليست قابلة للتحقق بالضرورة و يمكن أن نصنف السيناريوهات ضمن نموذجين بارزين : [1]

أ- **السيناريوهات الاستكشافية Exploratory Scenarios**: و تهدف السيناريوهات الاستكشافية لتحديد التطورات المحتملة و تمر من الميولات السابقة و الحاضرة المقضية إلى مستقبلات محتملة .

ب – السيناريوهات الاستباقية أو المعيارية Anticipatory or Normative Scenarios:

تعتمد السيناريوهات المعيارية على مقاربات مختلفة لرسم مسارات المستقبل إما سيناريوهات محبذة أو مهيبة ، و يطلق عليها أيضا اسم السيناريوهات المرجعية .

وما يجمع نوعي السيناريوهات الاستكشافية و الاستباقية أنها تأخذ في اعتبارها السيناريوهات الأكثر احتمالا للتطور .

المحور الثالث : منهجية بناء السيناريوهات (السيناريوهات الموجهة لصناع القرار و تحليل السياسات العامة):

بناء السيناريوهات في مدارس الاستشراف الغربية :

بعبر كل سيناريو عن توجه واضعيه لهذا لا تمتثل مدارس الاستشراف الغربية لقاعدة معينة عند بناء السيناريوهات و هذا راجع لاختلاف المقاربات التي يعتمدها المستشرفين أو لتوجهات المدارس الفكرية التي ينتمون إليها و قد تم اختيار نموذج عن المدرسة الفرنسية و نموذج عن المدرسة الأمريكية .

بناء السيناريو حسب بعض المستشرفين الفرنسين :

يعد السيناريو أداة مركزية و منهجية عند مدرسة الاستشراف الفرنسية و تمثل مساهمات ميشال غودي [2] و فابريس روبيلا [3] من المساهمات المهمة في تطوير تقنيات الاستشراف و بلورة السيناريوهات ،و يعتقد Michel godet و fabrice roubelat أن بناء السيناريو يعتمد على أدوات منهجية تركز على البساطة و العقلانية

---

[1] ميشال غودي و اخرون ،الاستشراف الاستراتجي للمؤسسات و الاقاليم ، ترجمة قيس الهمامي، محمد سليم قلالة،مخبر الابتكار الاستشراف الاستراتجي و التنظيم ، بدون ذكر السنة ، ص 49.

[2] يعد ميشال غودي أحد مطوري تقنيات الاستشراف متخصص في الاستشراف الاستراتجي و بروفسور بالمعهد الوطني للفنون و الآداب (the Conservatoire National des Arts et Métiers in paris) see :

La prospective,cv de michel godet sur le site : http //www.la prospective.fr/conspirateurs.du.futur.cvs/13.cv de michel godet 22/02/2019.

[3] يعد فابريس روبيلا مستشرف و مخطط سيناريوهات فرنسي شارك في التخطيط و الدراسات المستقبلية لمدة عقدين وساهم في تطوير منهجية تصميم السيناريوهات الإستراتجية أنظر :

: Fabrice roubelat، cv fabrice roubelat sur le site http://www.linkedin.com/fabrice roubelat 3boa165 22/02/2019 09:30.

، لهذا طورا مجموعة من التقنيات تسمى بأساليب حل المشكلات **(problem solving Methods)** تستعمل عند بناء السيناريو خلال مراحل الإعداد و هي تعتمد برامج الإعلام الآلي [1]: التحليل الهيكلي عبر مصفوفة الميكماك (Micmac) ،مصفوفة الماكتور (Mactor) التحليل المورفولوجي (Morphological Analysis) عبر تطبيق المورفول ، مصفوفة التأثير المتبادل (cross impact Matrix).

مراحل إعداد السيناريو :

يوضح ميشال غودي الخطوات الأساسية لإعداد السيناريوهات من خلال ثلاث خطوات رئيسية :

الخطوة الأولى: و هي مرحلة بناء القاعدة و تلعب هذه المرحلة دورا أساسيا في بناء السيناريو فبناء قاعدة البيانات يتبعه بناء السيناريوهات و تتمثل في بناء مجموعة تصورات للوضع الحالي للنظام المدروس و محيطه ،حيث يجمع هذا النظام بين عناصر ديناميكية مرتبطة ببعضها البعض ،كما أن هذا النظام مرتبط بدوره بمحيطه الخارجي ، إذا هذه الخطوة تفرض تحديد النظام المدروس (تعمل المتغيرات المتراكمة على بناء قاعدة البيانات) ومن ثمة يتم تحديد المتغيرات المفتاحية عن طريق الاستعانة بأدوات حل المشكلات وهي تقنيات وسيطة للربط بين الأدوات الكمية و الكيفية و يتم تحديد المتغيرات المفتاحية عبر تقنية التحليل الهيكلي (مصفوفة الميكماك).

أ- **التحليل الهيكلي** :[2] استلهم التحليل الهيكلي من أعمال البحث و المحاكاة لمؤسسة Rand الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، و دخل إلى فرنسا سنة 1969 من طرف البروفيسور Wanty من الفرع البلجيكي لمجموعة METRP الدولية تطور التحليل الهيكلي من خلال إسهامات Michel godet و تتمثل الغاية الأساسية للتحليل الهيكلي مساعدة الباحثين على طرح أسئلة صحيحة للبحث عن المتغيرات المفتاحية ، و تتولى تحديدها (أي المتغيرات المفتاحية) مصفوفة الميكماك ، وذلك من خلال : إحصاء المتغيرات الداخلية و الخارجية و وصف العلاقات بين المتغيرات، اكتشاف المتغيرات الخفية التي تحكم تطور النظام (الظاهرة المدروسة) ، التعرف على دور المتغيرات في ديناميكية النظام (الظاهرة أو الموضوع المراد دراسته) التي تمهد لصياغة النتائج ذات الطابع الاستشرافي.

ب/ تحليل اتجاهات الفاعلين (Mactor) [3]: و يتم اختيار الفاعلين انطلاقا من المتغيرات الرئيسية المؤثرة في النظام –بناءا على نتائج مصفوفة الميكماك- و بناءا على دراسة الفاعل نفسه (أهدافه الغايات التي يسعى

---

[1] محمد خميس ، الخيارات المعرفية و المنهجية في بناء السيناريوهات لدى المدارس الاستشرافية ،قطر : مركز الدوحة للدراسات ، 2016، ص 107.

[2] محمد سليم قلالة ، التحليل الهيكلي ، محاضرة مقدمة لطلبة الدكتوراه (تخصص علاقات دولية و استشراف) بجامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 08، 01.

[3] محمد سليم قلالة ، تحليل استراتيجيات الفاعلين (برنامج ماكتور)،محاضرات مقدمة لطلبة الدكتوراه (تخصص علاقات دولية و استشراف)،بجامعة الجزائر 3 ، 2016/2015، ص 09،10.

لتحقيقها ،عناصر القوة لديه مواطن الضعف ،وسائله) و من ثمة تحليل بنية التأثيرات المباشرة و الغير مباشرة ما بين الفاعلين و تقيم موازين القوى بينهم (باستخدام المصفوفة الفرعية Midi) والتعرف على الرهانات الإستراتجية و الغايات المرتبطة بها و إيجاد موقع لكل فاعل بالنسبة لكل غاية (باستخدام مصفوفة MAO).

الخطوة الثانية : تقليص الارتياب و اللايقين : و يتم اعتماد هاته الخاصية عن طريق مسح المكنات افتراض الخيارات و الإمكانيات البديلة بواسطة تقنية التحليل المورفولوجي أو تقنية دلفي أو تقنية مصفوفة التأثير المتبادل .

1-تقنية التحليل المورفولوجي Morphological analysis: يقوم المبدأ الأساسي لهاته التقنية على تحليل النظام أو الظاهرة المدروسة إلى مكونات (components) حيث يجب أن تكون هذه الأخيرة مستقلة و في نفس الوقت تعكس النظام بأكمله قيد الدراسة [1]،و تعد هاته الأداة من الأدوات الكمية في التحليل الاستشرافي و هي موجهة للقطاع التكنولوجي والاقتصادي بشكل أكبر يتم من خلالها تفكيك الآلة أو الظاهرة إلى جزئيات و التساؤل عن كل جزئية عما إذا هناك إمكانية تطويرها لتصبح في المستقبل أكثر فاعلية و سرعة ، تعمل على خلق فرص بديلة عبر معلمات parameters بمثابة المؤشرات الرئيسية للتعرف على الحلول المناسبة ، و الانتقال كخطوة أخيرة لبناء مصفوفة متعددة الأبعاد يطلق عليها اسم " الصندوق المورفولوجي" " Morphological box"، الذي يساهم في توليد وفرة في الحلول المتعددة للمشكلة المطروحة تتضمن الصورة التي سوف تكون عليها في المستقبل .[2]

2- تقنية دلفي Delphi technique : و تعد تقنية دلفي من أقدم التقنيات المستعملة و ترجع تسميتها " دلفي" إلى المعبد اليوناني دلفي الذي كانت تمارس فيه أعمال التكهن ، أما الصورة العملية للتقنية فترجع لمؤسسة راند الأمريكية و وزارة الدفاع الأمريكية حيث قام كل من أولف هيلمر **olef helmer** و **دالكي نورمان Dalkey norman** بتطوير التقنية و آلية استعمالها و نقلها من الطبيعة الكمية إلى الكيفية و إدماجها ضمن العلوم الإنسانية ، و تقوم الفكرة الأساسية لتقنية دلفي بمساءلة الخبراء حول موضوع الدراسة و يتم الإجماع على مسار معين تنبؤي عبر معلمات تمثل القواسم المشتركة و قد لا يتم الإجماع بصفة قطعية حيث يكفي تأييد الأغلبية و يتم بعدها التنسيق و الربط بين الآراء لاستخراج أقوى الاحتمالات [3]، ولا يقصد بالخبير هو الضليع أو أحد أعضاء السلطات العلمية العليا فقط بل كل شخص له من المعرفة العلمية و السياسية و القانونية و الإدارية في موضوع محدد و له الشرعية الكافية للتعبير نيابة عن المجموعة أو المصلحة أو المؤسسة التي ينتمي إليها .

---

[1] Michel godet ,manuel de prospective stratégique, BID ,p 222.

[2] عامر مصباح ،مرجع سابق ، ص 372- 374.

[3] أمين عويسي ، مرجع سابق، ص 48،49.

3- تقنية تحليل التأثير المتبادل cross impact analysis : تنطلق تقنية تحليل التأثير المتبادل من فكرة مفادها ربط بين مجموعة التأثيرات أو التطورات بين المتغيرات وهو أحد مستويات التحليل التي عبرت عنها تقنية دلفي ، وتركز تقنية تحليل التأثير المتبادل على كيفية تأثير تطور معين على حدوث تطور آخر أو يعمل على تباطئه عن الوقوع خلال زمن مستقبلي مفترض وقد أشار المنظرون و من بينهم (جيمس روزنو) في العلاقات الدولية و كذا مفكري الاستشراف حول ضرورة الأخذ في الاعتبار خمس ملاحظات عند اعتماد هذه التقنية : * مراعاة التداخل الشديد بين التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات و التطورات المحتملة (قد تحذو نحو مسارات غير متوقعة) . * التفاوت الملحوظ للمتغيرات و بالتالي التباين في الآثار المحتملة المترتبة عن كل متغير في المستقبل (المستوى ، الحجم) . * الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الوسيطة خلال تحليل التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات حيث تعمل المتغيرات الوسيطة على تعزيز أو إضعاف العلاقة بين المتغيرات (**المستقل و التابع**). * الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة التي تؤثر بعامل الزمن على علاقة التأثيرات المتبادلة المختلفة مما تعمل على خلق علاقة غير مستقرة (بين القوة و الضعف) * ضرورة التركيز على المتغيرات الكبرى التي تصبح محدد نهائي لنهايات التطور موضوع البحث .[1]

الخطوة الثالثة : بلورة السيناريوهات

خلال هذه المرحلة ما تزال السيناريوهات في حالة جنينية ما دامت تقتصر على منظومة افتراضات متحققة أو غير متحققة فالنقطة الفاصلة تتعلق بوصف الانتقال من الوضع الراهن إلى الصورة النهائية التي يتم إقرارها لحالة السيناريو ، و ليس من الضروري اجتياز خطوات الإعداد من الألف إلى الياء ، بل يتوقف كل شي على مدى معرفة المستعمل بالنظام المدروس و الأهداف التي يسعى إليها ،[2] فطريقة السيناريوهات هي مقاربة تعتمد وحدات مستقلة و يمكن الاكتفاء بدراسة وحدة دون الأخرى كالاعتماد على تقنية التحليل الهيكلي (الخاصة بالبحث عن المتغيرات المفتاحية) ، أو اعتماد تقنية تحليل إستراتجية الفاعلين الماكتور(لاختبار توجهات الفاعل)، أو تقنية مساءلة الخبراء دلفي ،حيث يمكن الاكتفاء بعرض صور تؤكد المناخ الكبرى أو على انقطاعات أو أحداث جوهرية دون تدقيق مسالكها حيث يمثل الزمن أحد أهم ضغوط طريقة السيناريوهات و بشكل عام تلزم عدة شهور لمتابعة المسار في كليته على أن يخصص جزء كبير من الوقت لبناء القاعدة و تركيز التفكير على الوحدة التي تبدو الأهم و تخدم موضوع الدراسة.

بناء السيناريو حسب بعض المستشرفين الأمريكيين :

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 360-362.

[2] ميشال غودي ، قيس الهمامي ،الاستشراف الاستراتجي (المشاكل و المناهج)، كراس ليبسور ، متاح على الموقع : http://www.laprospective.fr/dyn/francais/memoire/cahier20arabefrance.pdf,p53.

استخدمت العديد من المنظمات و المؤسسات الدولية تقنية السيناريو لتطوير استراتيجياتها الخاصة ، وتعد شركة **Royal dutch shell** الشركة النفطية (شركة متعددة الجنسيات بشراكة هولندية بريطانية ،أمريكية) من أشهر ممارسي و مستخدمي تقنية السيناريو في الميدان الاستشرافي إذ تتمتع بخبرة 30 سنة ، حيث تنشر "شل" بانتظام سيناريوهات عالمية،تركز على قطاع الطاقة و هي سيناريوهات ابتكارية ، أيضا من بين المستخدمين الآخرين لتقنية السيناريو ذي شهرة عالمية شركة راند الأمريكية إذ تعد أحد أشهر المؤسسي و المساهمين في إثراء الدراسات المستقبلية بتطبيق خاصية الرؤية العالمية (global insight) و هي شركة عالمية رائدة في التحليل الاقتصادي و ذكاء السوق (20 سنة خبرة) في بناء السيناريو و تقنيات الاستشراف ، وتضم المعاهد الأمريكية للدراسات المستقبلية و الاستشراف مستشرفين من حول العالم متخصصين قي تطوير و بلورة السيناريوهات وهي المعهد الأمريكي للدراسات المستقبلية **the us research center for futures studies**، ومركز أبحاث هاواي للدراسات المستقبلية **the hawaii research center for futures studies**، معهد ستانفورد للاستشراف (الإبداع و الابتكار) **the standford center for foresight and innovation**[1]، و تختلف طرق بناء السيناريوهات بحسب توجهات واضعي السيناريو فكل سيناريو يروي قصة و توجه معين .

بناء السيناريو حسب بيتر شوارتز :

بيتر شوارتز هو مستشرف أمريكي شهير دوليا **An internationally reneenned futurist** و عضو في أحد مراكز التفكير الأمريكية **(think thanks)** متخصص في إعداد سيناريوهات التخطيط و إنشاء منظورات بديلة للمستقبل ووضع الاستراتجيات القوية **(robust strategies)**، وتشمل أبحاثه و أعمال سيناريوهاته مجالات متعددة حول (موارد الطاقة و البيئة، التكنولوجيا و الاتصالات، وسائل الإعلام و الترفيه، الفضاء الجوي، الأمن القومي) .[2] و يشرح بيتر مقاربته لبناء السيناريو من خلال المراحل التالية :

أولا : تحديد المشكلة لمركزية **Identify focal issue** ، و يركز شوارتز خلال هاته المرحلة على تخصيص مجموعة معينة من الأسئلة التي يتطلب الإجابة عنها لمعرفة المشكل المراد حله و غالبا ما تمثل القضايا المستعصية الحل و التي يصفها شوارتز بالمشكلات التي يتطلب اتخاذ القرار بها منعك من النوم ليلا ، و بما أن مقاربة شوارتز في بناء السيناريو هي من المقاربات التي تساهم بفعالية في حل المشاكل العالمية و ذات الاهتمام الإنساني المشترك

[1] Rialland .ke,wold,Ibid,p13.

[2] Stern strantegy group,peter schwartz,at web site ;
http://sternspeakers.com/speakers/peter.schwartz . 22/02/2019 08 :54.

فهو يطرح العديد من القضايا التي تثار في البيئات التنافسية العالمية و التي تفرض منطق القوة و السيادة لهذا تسعى مقاربته على التركيز على السيناريوهات الربحية (سيناريو رابح-خاسر) أو سيناريوهات الحصيلة الصفرية **(zero sun games)** [1] ، ثانيا: تحديد الفواعل الرئيسية **key forces** و تعتمد هذه الخطوة على إثراء الحوار لخلق الأفكار التي يتم من خلالها تحديد الفواعل الرئيسية و أثرها المحتمل على موضوع الدراسة [2] ، و يتم خلالها تحديد الفواعل الجزئية **micro level** و الفواعل الكلية **macro level** ويتم التركيز بشكل خاص على الفواعل ذات الجنوحات الثقيلة و المتعلقة بالتكنولوجيا ، البيئة ، البيئة السياسية و التي تحتاج تحليل عميق [3] ،ثالثا : تحديد القوى المحركة **driving forces** و هي القوى المحركة للبحث و تمثل العناصر التي تحدد نتائج الأحداث ، رابعا: و تعد هذه الخطوة بمثابة جمع نتائج كل من الفواعل و القوى المحركة حيث يتم ترتيبها حسب أهميتها و أثرها المحتمل (متغير اللايقين و الارتياب) ترقب الأثر المحتمل بموضوع الدراسة ،خامسا: اختيار منطق السيناريو وبلورة سيناريوهات بناءا على نتائج ترتيب الفواعل الرئيسية و القوى المحركة غير أنه تختلف السيناريوهات النهائية عن ما توصل له سابقا و يتم تحديد الوضع لكل سيناريو (استخدام أسلوب سوت **swot** للتخطيط الاستراتيجي) ، سادسا : تطوير السيناريو بإضافة التفاصيل الضرورية للسيناريو ، سابعا: النظر في الآثار أي تقييم النتائج المتوصل إليها ، ثامنا : تحديد المؤشرات و يكون من خلال رصد الإشارات المنبئة بالمستقبل. [4]

ثانيا : بناء السيناريو حسب المستشرف العربي وليد عبد الحي :

وضح المستشرف العربي وليد عبد الحي أهم الخطوات الأساسية لبناء السيناريو من خلال الخطوات التالية :

المرحلة الأولى : و هي تحديد الظاهرة و يقصد بها تحديد الموضوع و أطراف الظاهرة (مشكلة الموضوع و الفاعلين) ، و يمكن تحديد مجموعة من الأسئلة توضح موضوع المشكلة المراد حلها و الأطراف التي تشارك في الظاهرة .

المرحلة الثانية : وهي التفاعل و التداعي ، حيث يعمل متغير التفاعل على إبراز سلوك الأطراف بناءا على شبكة من السلوكات و التفاعلات يتم خلق تفاعل بين الموضوع و الأطراف ، أما التداعي فهو متابعة الآثار المترتبة على كل تفاعل و يكون من خلال مراقبة التغذية الرجعية (العكسية) .

---

[1] محمد خميس ، مرجع سابق، ص 113.

[2] Zindow bawah fuseini,scenario planning in organization theory vs implementation, master's thesis in the royal school of library and information science ,copenhagen :denmark,2009,p28.

[3] ML.pararaguez,scenario planning schwartz Axis ,sur le site : http://perzi.com/ruftqk5/peter-schwart steps for scenario building 20/02/2019 10 :00.

[4] Zindow bahaw fuseini,Ibid ,p28.

المرحلة الثالثة : و هي حركية السيناريو ، وتقوم حركية السيناريو على قاعدة ثابتة هي (إذ/فان) **(if/then)**، بمعنى عند ما يتم وضع تصور أو افتراضات فان واضع السيناريو يتوقع تحسبا التداعيات المترتبة باعتبار (إذ...فان) .

المرحلة الرابعة : وهي الالتزام بمتطلبات السيناريو ، حيث يتقيد واضع السيناريو بمجموعة من الشروط أهمها : تحصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات الكلية لرصد تفاصيل التداعيات ،حيث يعمل عامل الوفرة على الإلمام بجميع الأحداث و التفاصيل .

الحرية التامة لواضع السيناريو في اختيار الاحتمالات التي يدخلها في بنية السيناريو (التحرر من القيود الذاتية)و تعد هذه من الأسس لمركزية في بناء السيناريوهات .

القدرة التحليلية و التخيلية التي تطلق العنان لاستحضار الرؤى ذات الأفق البعيد .[1]

[1] وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 21-24.

الفردانية المنهجية و تقويض أسس التصورات الشمولية : سوسيولوجيا ريمون بودون أنموذجا

Systematic individualism and undermining the foundations of holistic perceptions: Raymond Boudon's sociology a model

د.الفرفار العياشي جامعة القاضي عياض المغرب
kelaanews@gmail.com

ملخص:

يعتبر السوسيولوجي الفرنسي ريمون بودون مؤسس الفر دانية المنهجية في علم الاجتماع من خلال بناء رؤية جديدة تخالف النظريات الكليانية، يصعب المنازعة في كون كتابات بودون اصلت بشكل دقيق لتصور الفردانية (L'individualisme) في الفكرالسوسيولوجي .

ما يميز بودون انه كان شديد الحساسية و الاعتراض على النظرية الماركسية المؤسسة على منطق الصراع بين الطبقات الاجتماعية، معتبرا ان الماركسية تسحق الفرد و تغتاله باسم الطبقة و الصراع الطبقي، فرؤيته تتأسس على بناء توجه جديد يهدف إلى دراسة الواقع الاجتماعي بناء على الفرد و ليس على الطبقة .

إعطاء الاسبقية للفرد كمقولة تحليلية في نسق التفكير السوسيولوجي يؤدي الى بناء نموذج جديد على مستوى المنهج السوسيولوجي من إرساء براديغم الفردانية و إعادة ترتيب وحدات التحليل السوسيولوجي مع إعطاء الأسبقية للفرد على الكل وعلى النظام .

في نظر بودون فالفرد يحتل مركز النظرية الاجتماعية، حيث الظواهر الاجتماعية عنده ليست شيئًا آخر غير التجميع والتراكم للأفعال الفردية العقلانية . ولعلّ أبرز مواجهة خاضها بودون وأشتهر بها، كانت مواجهته مع بورديو تحديدًا في تفسير التفاوت في الفرص أمام التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: الفر دانية، الكليانية، القصدية، الفرد العقلاني ، العقلانية النفعية

Abstract :

Sociologiste Raymond Boudon is the founder of individualism's methodology in sociology by building a new vision that goes against macro-theories. What distinguishes Bodon that he was very sensitive and objection to the theory of Marxism based on the logic of conflict between social classes, considering that Marxism crushes the individual and assassinated him in the name of class and class struggle, his vision is based on building a new approach aimed at studying social reality based on the individual and not on Class.

Giving precedence to the individual as an analytical quote in the sociological thinking pattern leads to building a new paradigm at the sociological level of laying the Bradgame of individuality and rearranging the units of sociological analysis while giving precedence to the individual over the whole and the system

In the eyes of Bodon, the individual occupies the center of social theory. Perhaps the most notorious confrontation with which Boudon fought was his confrontation with Bourdieu specifically in explaining the disparities in opportunities for higher education.

Keywords:individualism, totalitarianism, , intentional, actuality, cognitive rationality Utilitarian rationality

*المؤلف المراسل: الفرفار العياشي الإيميل: kelaanews@gmail.com

مقدمة :

قيمة تصورات ريمون بودون النظرية السوسيولوجية تكمن في قدرتها على بناء فعل تجديدي , يعاكس و يعلن المواجهة مع تصورات النظريات الكليانية التي تستمد أصولها النظرية من الفكر الماركسي و لاسيما تصورات بيير بورديو فإن كتابات بودون شكلت توجها جديدا يعطي الأسبقية للفرد على حساب النظام و الطبقة , وهو ما سمح بتحرير التفسير السوسيولوجي من هيمنة النظريات الكليانية المغيبة للفرد فالمنهجية الفر دانية , هي تيار أعاد الاعتبار لمقولة الفرد في بناء حريته و اختياراته العقلانية و النشطة في المشاركة السياسية .

بحسب هذا التيار فالفرد ليس كتلة هلامية يصنع مصيرها بعيدا عنها و خارج إرادتها وفق مقولات الصراع و التنافس , و إنما الفرد أصبح ذاتا عقلانية قادرة على الاختيار العقلاني و له كامل الحرية في بناء ذاته , و تشكيل تصوراته ان يحوز كل أشكال المقاومة لمنع التسلط و الإكراه و الجبرية الطبقية كما حددها كارل ماركس .

الفر دانية تعطي الأسبقية للفرد على مقولة المجتمع من خلال الاهتمام بما هو خاص و شخصي و متفرد و حتى غرائبي و شاذ في الذات المفردة , كما تعلي من قيمة الحرية و الاستقلالية و رغم انخراط الفرد داخل انساق اجتماعية و سياسية فانه يحافظ على خصوصياته و جوانب كثيرة من استقلاليته .

فكل فرد له هوية خاصة تتشكل وفق مسار خاص , عموما فالاتجاه الفرداني لبرودن يهدف الى تحقيق نظام اجتماعي و سياسي يستطيع فيه الناس اختيار طريقة حياتهم وسلوكهم ومعتقداتهم، واقع يضمن حقوق الأفراد، بوصفهم أفرادا غير مكرهين على التضحية أو التنازل على شيء هم يعتقدون به (بيير نصار ،1992 ص 56) انطلاقا من هدا النمط الخاص من التفكير والذي يمكن اعتباره نتيجة عملية لسياق التطور التاريخي، الذي عرفته المجتمعات الحديثة والذي أعطى للفرد نوعا من التميز والفرادة. سنتوقف إذن مع ريمون بودون لنفكك مجموع الأسس النظرية والأبستمولوجيا، التي تقوم عليها المنهجية الفردانية، بالبحث أولا عن الجذور الفكرية لهذا التوجه،

لننتقل بعد ذلك إلى تفكيك المفاهيم التحليلية التي تقوم عليها وحضورها على مستوى تحليل القضايا السوسيولوجية.

اولا : قراءة مفاهيمية .

1-1 : الفر دانية هي توجه نظري و فلسفي يقوم على إعطاء الأسبقية للفرد على المجتمع من خلال استناد قرارات الفرد على منفعته ومتعته الشخصية باعتباره مركز كل شيء و حوله يدور كل شيء , فمصالحه الشخصية تتحقق فوق اعتبارات الدولة وتأثيرات المجتمع والدين.

مما لا شك فيه هو ارتباط الاتجاه الفرداني بقيم النظام الرأسمالي لاسيما بكل من ألمانيا وإنجلترا التي تعاملت معها من منطلق اقتصادي، ويعتبر الفيلسوف آدم سميث من المنظرين الاساسيين لهذه التوجه الفرداني حين اعتبر ان رفاهية المجتمع تتحقق عندما يسعى كل فرد إلى تحقيق غايته دون الرجوع السلطات. و ان النظام الرأسمالي مرتبط بقيم الفر دانية و التأكيد على أن أكد على أن الفرد هو صاحب المصلحة الأساسية، من خلال التصريح ان إن رفاهية المجتمع تتحقق عندما يسعى كل فرد إلى تحقيق غايته.

ويذكر في هذا الإطار أن الفر دانية كانت موضوعا لتعاريف متعدّدة. فهي لدى ألكسيس دي توكفيل (Alexis de Tocqueville) نتاج اتساع المجال الخاص، ولدى ديوركايم (Durkheim) انعكاس لتدعم استقلالية الفرد معياريا وأخلاقيا، أما لدى ماركس (K. Marx) فهي نتاج المنافسة في السوق التي تدعم انعزال الأفراد .

2-1 : الكليانية

ارتبط مفهوم الكليانية نسقيا بأفكار تصورات المفكرة الألمانية حنا ارندت من خلال دراستها للأنظمة الفاشية والنازية والستالينية، وهو ما ساعدها في بلورة تصور نظري متماسك لفهم جديد لظاهرة جديدة على المستوى السياسي. الكليانية ليست رديفا لأنظمة الحكم الكلاسيكية كما عدّدها أفلاطون في الجمهورية أو أرسطو في السياسة أو مونتسكيو في روح القوانين.

و رغم استعمالاته السياسية الكثيفة سواء عند اندريه جيد و كارل شميد المنظر السياسي للنازية ظل المفهوم بحاجة لسندات نظرية فلسفية، لم تتحقق إلاّ في سنوات الخمسينات مع ثالوث آنا أرنت المذكور أعلاه :أصول الكليانية .(1951) لكن الدارسين لهذه المسالة سينقسمون إلى اتجاهين: الأول وتمثله أرنت وكلود لفور وريمون ارون وكارل بوبر. ويعتمد هؤلاء الطريقة المعيارية والنظرية الهادفة إلى الكشف عن الأصول النظرية للممارسات

الكليانية. أما الاتجاه الثاني فيعتمد التمشي الفينمنولوجي ويمثله كل من كارل فريدريش وجون كانستكي وفون كارل تفسر ضبابية المفهوم بسرعة زوال الأنظمة الكليانية المذكورة. الشيء الذي أثار أزمة مفهومية داخل مجال العلوم الإنسانية. و كتب ليون بولياكو فقائلا: " الكليانية ظاهرة تاريخية تعوزها الدقة المفهومية(...) فالبعض مثل ريمون أرون تناولها بطريقة وصفية. أما آني كريغال Annie Kriegl فلا ترى في الكليانية سوى مفهوم مشوش..

أما على المستوى السوسيولوجي فيمكن الحديث عن النظريات الكليانية او الشمولية و التي تنظر الى الظواهر الاجتماعية من خلال انساق و بنيات كبرى حيت الدور المحدود للفرد مثل النظريات الماركسية و البنيوية و الوظيفية الكلاسيكية .

1-3القصدية :

القصد هو اتجاه الذهن نحو موضوع معين، ويسمى إدراك الذهن للموضوع مباشرة «القصد الأول»، بينما يسمى تفكيره في هذا الإدراك «القصد الثاني». ثم استعمل هذا المصطلح حديثاً عن الفلاسفة الألمان مثل (برنتانو وهوسرل) والمراد به تركيز الوعي على بعض الظواهر النفسية من إحساس وتخيل وتذكر، كما استعمل أيضاً بهذا المعنى عند الوجوديين.

و القصدية هي العلاقة النشيطة التي تربط الفكر بموضوع ما. وهذا المصطلح المدرسي أصبح وارداً خاصة عند هوسرل والفينومينولوجيين، وحسب التأويل الفلسفي لعلاقة الفكر بالواقع، فإن هذا اللفظ يمكن أن يفهم بمعان ثلاثة: أولها معنى العلاقة النفسية القائمة بين الوعي وبين موضوع ما (وكان برنتانو يستعمل اللفظ بهذا المعنى). وثانيها بمعنى الوعي الذي يخلق ذاته بخلقه لمعنى موضوعه، فمثلاً في الرياضيات أو في المنطق، عندما نرسم مثلاً خطاً مستقيماً بين نجمتين في السماء، فإن هذا الخط لا يوجد حقاً في الطبيعة بل الذهن هو الذي يخلقه، فهو يملك قصديته، ولقد استعمل هوسرل هذا اللفظ بهذا المعنى غالبا مؤكداً على حضور الفكر في كل عملية دلالية. وهو يقول في هذا الصدد: «لا يعني لفظ القصدية شيئاً آخر غير ما يختص به الوعي بصورة جوهرية وعامة من كونه وعياً بشيء ما، ومن كونه يحمل موضوع تفكيره في ذاته». وثالثا يستعمل بمعنى العلاقة الأنطولوجية للفكر الذي يعي ذاته كمبدأ مؤلف للواقع .

ثانيا : الأصول النظرية لنشأة الفر دانية المنهجية .

يمكن الاقرار ان الاصول النظرية للتيار الفردانية يجد أساسه في سوسيولوجيا ماكس فيبر وفلفريدو باريتو. نجد في مؤلفات Boudon تأكيدا على هذا الأمر، وهو ما فتئ يعود إلى أعمال هاذين المفكرين ليبرهن على أصالة فكره وتجذّر مقاربته الفر دانية في الفكر السوسيولوجي. فالتصنيف الفيبري المعروف للأفعال الإنسانية (الفعل التقليدي والفعل العاطفي أو الانفعالي والفعل العقلاني القيمي والفعل العقلاني الغائي) كما التمييز الباريتي المشهور بين الفعل المنطقي والفعل غير المنطقي شكلا أساسا متينا بنا عليه رواد المقاربة الفردانية طروحاتهم. (زهير بن جنات http://www.aranthropos.com (2).

يكاد يكون هناك إجماع على أن أصول للفر دانية تعود أساسا إلى أعمال كل من ماكس فيبر وفلفريدو باريتو. و هو ما يؤكده بودون في كتاباته .

بودون في بناء رؤيته انطلق من انتقاد التصورات السوسيولوجية الكليانية لاسيما لماركس و اميل دوركايم حين اعتبر ان داخل كل تصور شمولي يوجد اساسا مبدا الفر دانية سواء بشكل صريح او بشكل مخفي و مبطن و غير معلن .

يوضح بودون هذه القضية من خلال تضمن سوسيولوجيا دوركايم الشمولية لقيمة ودور الفرد ذلك ان السوسيولوجي في منظور دوركايم مطالب بتحليل أثر البيئة و المحيط وتغيرات المحيط على الفعل الفردي. وبأكثر دقة، فهو يعتبر المحيط كمساهم في تحديد عنصرين هامين في الحقل الذي يتموقع فيه العون الاجتماعي (l'agent social) هما عامل الاختيارات المقدّمة له وقيمة الأهداف التي يقدمها" Raymond 1997 P270 وفق منظور بودون فان تنشئة الأفراد لا تتم في الفراغ باعتبارهم وحدات اجتماعية مستقلة يعمل المجتمع على إدماجهم في النسق العام للمجتمع .

فعلاقة الفرد بالمجتمع ليست علاقة انصهار لكنها علاقة تاثير , صحيح ان دوركايم يعطي الحيز الاكبر و الثاتير الاكبر لطغوط المجتمع و شبكاته من اجل ربط الفرد بالمجتمع لكن هذا لا يعني غياب شخصية الفرد و انصهاره بشكل كلي و انما له شخصية يتجاوب بها و من خلالها من المجتمع . فالوعي الجمعي لا يلغي الوعي الفردي لكنه يؤثر فيه .

استطاع بودون ان يكشف حضور البعد الفردي في النظريات السوسيولوجية الكليانية ففي مختلف كتاباته نقدا للمقاربات الكليانية التي "لم تنظر للفرد إلا بوصفه نقطة عبور للأفكار الجماعية حيث تحدّد طموحاته ورغباته عبر محيطه الاجتماعي"(4 بيير أنصار،1992 ص 71 .)

فقد اعتبر أن جذور المقاربة الفردانية يمكن تلمسها في فكر رواد الاتجاهات الشمولية مثل كارل ماركس و اميل دوركايم , لان انتاجاتهم تتضمن سواء بشكل بارز و ظاهر أو خفي على مبدأ الفردانية .

فبودون استطاع عبر مسلسل متدرج من بناء إطار تصوري للتحليل السوسيولوجي من إعطاء مكانة مهمة لمقولة الفرد كأداة تحليل مهمة لفهم و تفسير الظواهر الاجتماعية تفسيرا يعطي الأسبقية للفرد و تجاوز التصورات الشمولية .

ورغم تجاهل نظريات السوسيو لوجيا الكليانية لمفهوم الفرد و محاولة إذابته داخل بينات شارطة و كبيرة تعطي الاسبقية للنظام و الطبقة و المجتمع , و مع ذلك لم ينكروا قيمة الفرد و اهيمته .

الدوركايم مثلا "مدعوّ إلى تحليل أثر البيئة وتغيرات المحيط على الفعل الفردي. وبأكثر دقة، فهو يعتبر المحيط كمساهم في تحديد عنصرين هامين في الحقل الذي يتموقع فيه العون الاجتماعي (l'agent social) هما عامل الاختيارات المقدّمة له وقيمة الأهداف التي يقدمها. بلغة أخرى، إن آثار البيئة والمحيط لا تقع في فراغ بل في وحدات مشكلة لهما وهذه الوحدات يمثلها الأفراد الذين يتموقعون بدورهم داخل البيئة والمحيط ولعل التعريف الذي قدمه دوركايم للواقعة الاجتماعية يتماشى وهذا الاعتبار إذ هي في نظره "تتعلق بطرق الفعل والتفكير والإحساس الخارجة عن الأفراد والمفروضة عليهم .

تجدر الإشارة الى التأثير الكبير لقيم الفكر الليبرالي و قيم الرأسمالية المستمدة من فلسفة الانوار و من تصورات و افكار العقد الاجتماعي روسو و لوك و هوبز حيت اعطاء أسبقية كبيرة للفرد و للقيم الفرد في بناء المجتمع , لان المجتمع ليس معطى جاهز و لكن نتيجة تعاقدات لدوات حرة و عاقلة , و الاختلاف كان قائما بين رواد ومنظري العقد الاجتماعي في طبيعة التعاقد و خلفياته , وهل الطبيعة الخيرة والشريرة هي من تحكمت في ضرورة الانتقال من مرحلة اللادولة الى مرحلة الدولة. مثلا جون "لوك" أن الأفراد لم يتنازلوا عن جميع حقوقِهِم للحاكِم الذي هو طرف في العقد، وإنما تنازلوا عن جُزء مِن حقوقِهِم فقط، وبذلِك تصبَحْ سُلطة الحاكِم مُقيدَه بما تضمنهُ العقد مِن التزامات، تجعل الأفراد يتمتعون بحقوقِهِم الباقية التي لم يتنازلوا عنها، وأجاز لوك للأفراد حق مُقاومة

الحاكِم وفسخ العقد، في حالة إخلالهِ لشروط العقد، وتتفِق نظرة جون لوك مع توماس هوبز في فِكرِة أن الأفراد كانوا في حلة الفطرة ثُم انتقلوا إلى مجتمع مُنظم، ويعتبِر الباحثين المتخصصين "لوك" مِن مؤسسي النِظام الملكي المقيد أو ما يُسمى الآن بالملكية الدستورية، لِذلِك فإن الحل الذي قدمَهُ يُعد مِن المنظور التقليدي حلاً ديمُقراطياً لِمُشكِلَة بناء النِظام السياسي في المجتمعات.

بالرجوع الى نظرية المنجية الفردانية لبودون نجد انه يعتبر الفرد هو أساس بناء الظاهر الاجتماعية اما على المستوى السوسيولوجي فان مقولة الفرد أساسية لتحليل الظاهر الاجتماعية و تفسيرها بعيدا عن المنطق الكلياني الذي ساد في النظرية الماركسية و نظرية دوركايم .

فقد عمد بودون الى انتقاد النظريات الماكرو-سوسيولوجية التي تجعل الفرد نتيجة للظواهر الاجتماعية. فهو يولي الأهمية القصوى للفرد وكل ما يقوم به من سلوكيات على أنها المؤثرة في الظواهر الاجتماعية، ومن ثمة في التغير الاجتماعي. يقول في هذا الإطار: «شرح ظاهرة اجتماعية يعني الأخذ بعين الاعتبار دائما على أنها نتيجة للأعمال الفردية(Raymond BOUDON : 1997. p 270)

لقد حاول ريمون بودون من خلال هذا التوضيح تبيان عمق وتجدر المقاربة الفردانية في الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك لم يمنعه من توجيه النقد للمقاربات الكليانية، التي تنظر للفرد باعتباره نقطة عبور لمجموع الأفكار الجماعية، حيث تحدد طموحاته ورغباته عبر محيطه الاجتماعي(Raymond BOUDON: 1991. p49) وهو اعتبار دفع ريمون بودون إلى أن يعيد ترتيب وحدات التحليل السوسيولوجي من جديد، بشكل يقطع مع المسلمات الكلاسيكية في علم الاجتماع، تلك التي تغالي من شأن البنى والأنظمة والوظائف وتجعل الفرد أسير ما تمليه عليه الوحدات المشكلة للمجتمع. لذلك فالفردانية المنهجية كما يبدو من خلال جلّ مؤلفات Boudon تقوم في عمقها على نقد هذه النظريات التي يرى فيها غلوّا ومبالغة في هذا الجانب، بل هو يجعل مقاربته على طرفي نقيض مع ما يسمّيه بالوظيفية المغالية .

ثالثا : الفر دانية كقضية منهجية .

إن خصوصية التحليل السوسيولوجي تكمن كما يقول بودون في أنه يهدف إلى دراسة حالات فردية من خلال نمط ممثل لبنية نظام التفاعل تنمو داخله الحالات التي سنفسّر" (Rymond Boudon . 1992 . P22.)

ومهما تكن سلطة هذا النظام على الأفراد المكونين له من خلال تفاعلهم فإن للأفراد سلطة خاصة و كبيرة للفعل و التاثير و القدرة على مقاومة ضغوط المجتمع و بناء حياة خاصة , ومن ثم القدرة على المواجهة و حتى على تغيير هذا النظام وهو ما يستوجب طرحا منهجيا مخالفا يعطي للأفراد أولوية في تحليل هذا النظام.

حسب تصورات ريمون بودون فان الباحث السوسيولوجي ملزم من اجل بناء تفسير دقيق للمجتمع ان يحترم و يستدعي تطبيق قاعدة منهجية تقوم على فكرة ان الأفراد هو أساس المجتمع و الافراد داخل كل مجتمع يتفاعلون كذرات منطقية في تحليله"(BOUDON 1997 . p80). تنبني هذه القاعدة المنهجية إذن على أساس اعتبار مسؤولية الفراد في التغيير و التاثير فيما يقع داخل المجتمعات .

فحسب تصورات المنهجية الفردانية فات الفرد مسؤول عما يقع داخل المجتمع و ليس مجرد كائن قابل للتشكل وفق انظمة التنشئة الشمولية سواء في اطارها الدوركايمي او الماركسي .فالأفراد داخل كل تنظيم اجتماعي هم المسؤولين المباشرين عمّا يطرأ من ظواهر اجتماعية داخل الأنظمة.

وكزية الفرد في التحليل و البناء و قدرته على التاثير يشكل انزياحا على مسلمات التحليلات الكليانية في علم الاجتماع، تلك التي تغالي و تعطي الاسبقية للمجتمع على الفرد و للنظام و البنية على الذات وتجعل الفرد أسير ما يمليه عليه أحد هذه الوحدات المشكلة للمجتمع.

إن جوهر التحليل – وفق ما تقتضيه الفردانية المنهجية هو إذن الفهم. فهم سلوكيات الأفراد قصد فهم خفايا الظاهرة والآليات المتحكمة فيها من اجل فهم و تفسير الظاهرة الاجتماعية . فالمنهجية الفردانية تعطي اسبقية للفرد غير أن ذلك لا يكون بمعزل عن ضغوطات الأنظمة المحيطة بالظاهرة والتي يتحرّك في إطارها الأفراد إذ "لا تقتضي الفردانية المنهجية أية تجزئة (atomie) بما أنها لا تقصي بأيّ شكل من الأشكال الظواهر العلائقية مثل التأثير والنفوذ. وتؤكد على أن يفهم سلوك الفاعل بالنظر إلى وضعية ما تتحدّد هي نفسها جزئيا بمتغيرات ماكرو سوسيولوجية .

ليس هناك من مجال وفق Boudon لنفي أثر البنى في الفعل الفردي ولكن ذلك لا يعني أنه يتحدّد وفقها بل هي تساهم جزئيا في تحديد اختيارات الفاعل، وهو بالضبط ما يقرّه بودون بقوله: "إن الذرة المنطقية (l'atome logique) للتحليل السوسيولوجي هو الفرد كفاعل اجتماعي و الذي لا يتحرك في فراغ , وانما تصرفاته و افعاله و سلوكاته محددة داخل سياق مؤسساتي و اجتماعي و مرتبطا بمجموعة من الضغوطات أي من

الوحدات التي يجب أن يقبلها كمعطيات مفروضة عليه لا يعني أنه يمكن أن نجعل من سلوكه النتيجة الحتمية لتلك الضغوطات"(BOUDON (R): La logique. 1997 p 52).

فالبنى إذن موجودة وتجد متانتها في المؤسسات التي قد تتشكل وفق أطر وأنظمة ذات وظائف أيضا ولكنها لا محالة تعجز عن نفي قدرة الفرد كفاعل على الاختيار. ومن ثمة وجب على عالم الاجتماع أن يعود إلى جوهر الظاهرة لا إلى مظهرها الخارجي وذلك عبر البحث في دوافع الأفراد ومنطقهم في سلوكهم فعل دون آخر. وهكذا ،ومهما تكن المسافة الفاصلة بين الملاحظ والفاعل مكانيّا وزمانيّا فإن الأول يستطيع دائما فهم الثاني شريطة أن يحصَل معلومات كافية حول الظروف المميزة للمحيط الاجتماعي للفاعل"(BOUDON R1997 p65). فهم السلوك الاجتماعي للأفراد وفق تصورات المنهجية الفردانية مرتبط بفهم سياق و دواعي الفعل الباطنية و الذاتية .

لقد حرص بودون في كتابه "عدم تكافؤ الحظوظ "على إقامة الدليل على أن كل سلوك فردي يجر سلسلة من الظواهر ذات تبعات أوسع. فهو يقف ضد الحتمية التي يفترض دعاتها أن الأفراد يخضعون لإكراهات خارجية تحدد السلوك الفردي بشكل مسبق ، كما يرفض بودون التحليل التعميمي من اجل فسح المجال امام الخصوصيات و الاستثناءات الخاصة بكل حالة .

ففي كتابه "المنطق الاجتماعي يؤكد بودون (1997) وبيّن أنه حتى وإن كانت الظواهر الاجتماعية ناتجة عن مصالح ذات صلة بالمعتقدات والأفعال، فإن القيم والأخلاق أيضا لها دور هام. هذه النظرية التي تجعل الفرد مركز التحليل سوف تسمح في ما بعد بالإحاطة بالعلاقات الاجتماعية في مجملها.

فإعطاء مساحة من الحرية للفرد نتيجة اقتناع بودون بفكرة الفرد العقلاني، الذي يتصرف بعقله ونواياه و رغباته و أهدافه المعلنة و الغير المعلنة خططه ، , فالتحليل السوسيولوجي الدقيق ينبغي ان ينصب على فهم دوافع الفرد التي تقف وراء سلوك ما , فالفرد وفق الأسس النظرية للمنهجية الفر دانية تعتبر ان الفرد يتبنى سلوكا عقلانيا حينما يصبح "فاعلا اجتماعيا"، ذلك أن المحيط يؤثر في أفعاله، التي تتغير بتغير إطار الفعل، ويكيّف اختياراته. رغم أنه يقر أن الاختيارات كلها لا يحددها المحيط دائما، لأن الفرد يحافظ على هامش مناورة تسمح له باختيارات ذاتية .

فكرة بودون ستكون الأساس لفكرة ميشيل كروزيه حول مفهوم منطقة الظل في علاقتها بالسلطة حيت فكل وضعية تنظيمية مهما كانت تضم دوماً هامشاً من الشك ، فالذي يتحكم في هذه المنطقة يحصل على السلطة فهو يحتفظ بمنطقة لا يتحكم فيها الآخرون ،وتجعل سلوكه غير متوقع في نظرهم.

لتفسير العلاقة الموجودة بين السلطة والفاعل الاجتماعي، يطرح لنا كروزيه مبدأ الشك الذي يستغله الفاعل الإستراتيجي كأرضية لبناء نوع من العنف / السلطة المقبولة اتجاه الآخرين ،وذلك في محاولة إجباره على الالتزام بقواعد العمل و النظام داخل اي بنية .

من يستطيع التحكم في منطقة الشك أو الارتياب بحسب كروزيه ،هو الذي له القدرة على ممارسة الرقابة والنفوذ والسلطة على الآخرين ، بما يخدم مصالحه وبما يجعل الآخرين تابعين له في قراراته .فبقدر مؤهلاته وإمكانياته بقدر ما يتحكم في تلك المنطقة التي تمكنه من اكتساب قوة غير معلنة و خفية / المصدر الأول للسلطة .

لذا فتحقيق الاستقلالية رهين ببناء مناطق ظل لا يستطيع الآخرون التحكم فيها .

. فالبنى إذن لا تعرقل الأفعال الفردية ولا توجهها في كل الأحوال. غير ان حرية الفرد و عقلانيته هي عقلانية محدودة بحدود المعطيات التي يملكها الفرد كما ذهب الى ذلك احد رواد الاتجاه الفرداني غاري بيكر حينما أكد أنه إذا كان الفرد بطبعه عقلانيا، فإن ذلك يظل في حدود المعلومة التي بحوزته. أي أن مشكل الفرد الذي يفعل هو أن يرى بطريقته وهو ينظر فقط لحظة الفعل. بعبارة أخرى إذا كان الفرد قد يبدو عقلانيا، فلأن الحكم الذي نصدره عن فعله ينطوي على مغالطة.

رابعا : مفاهيم بودون السوسيولوجية

ما لا يوجد كمفهوم لا يوجد بالمرة , لذا فالحديث عن الحديث عن المنهجية الفردانية يستدعي مناقشة اهم المفاهيم المركزية في هذه نظرية ريمون بودون لفهم سلوكيات وأفعال الأفراد وأثر ذلك على التغير الاجتماعي.

1-4 : مفهوم المفاعيل المنحرفة.(les effets pervers)

يعرف بودون المفعول المنحرف على الشكل التالي انه باستطاعتنا القول إن هناك مفعولا منحرفا عندما يخلق شخصان(أو أكثر) خلال سعيهم وراء هدف معين، واقعا لا يبتغونه وقد يكون غير مرغوب فيه من وجهة نظر كل واحد منهما، أو من وجهة نظر أحدهما.

تعتبر المفاعيل المنحرفة من الظواهر غير المتوقعة التي تحدث بشكل فجائي نتيجة تعقد و تشابك العلاقات

الاجتماعية، فهي إذن نتاج صيرورة معقدة من التفاعلات حيت لا تقف هذه العلاقات التي لا تقف عند حدود التعقيد بل تتجاوز ذلك إلى التعارض مع مصالح الفاعلين الاجتماعيين. كما يمكن تسجيل ان اغلب عده السلوكات الناتجة قد تكون غير قصدية بقدر ما تحدث تلقائيا. لقد سار بودون في تصوره للمنهجية الفردانية إلى ظاهرة البروز (phénomène d'émergence)والمقصود بها تلك الآثار و النتائج الغير المتوقعة و التي نشأت بسبب الفاعليين الاجتماعيين نتيجة عمليات الإدماج التي تتعرض لها سلوكياتهم وأفعالهم.

ولتبسيط فهم هذا المفهوم اعطى بودون مثالا بحالة افلاس بنك و تأثيراته على سلوكيات الافراد حيت ينتشر خبر الافلاس او حتى مجرد الاشاعة فتكون النتيجة هو تسارع الزبناء نحو البنك لسحب الودائع وتكون نتيجة إدماج هذه السلوكيات الفردية وضع المصرف المعني فعلا في حالة إفلاس . وحتى يكون لإدماج وتجميع (effets d'agrégation)الأفعال الفردية أثر ماكرو-سوسيولوجيا في نشوء الظواهر الاجتماعية وتشكلها فإن ذلك يستوجب الاهتمام ليس بهذه الظواهر الكلية وإنما بهذه الأفعال قصد تحليلها وفهمها. لقد بين بودون أن أزمة التربية في الستينات من القرن الماضي كانت نتيجة المفاعيل المنحرفة والتي كانت بدورها نتيجة صراع المصالح.

يستخدم ريمون بودون مفهوم المفاعيل المنحرفة (les effets pervers) ويعرفها على الشكل التالي: القول أن هناك مفعولا منحرفا عندما يخلق شخصان (أو أكثر) خلال سعيهم وراء هدف معين، واقعا لا يبتغونه وقد يكون غير مرغوب فيه من كل واحد منهما، أو من وجهة نظر أحدهما . ''يترتّب على هذا التعريف عديد من الحالات التي يمكن ملاحظتها، منها مثلاً أن يصل الفاعلون إلى أهدافهم المطلوبة بالفعل، او انهم قد يحققون بعض الاهداف الفردية لكن ينتجون الكثير من الضرر الجماعي .

تعتبر المفاعيل المنحرفة من الظواهر الاجتماعية غير المتوقعة التي تحدث نتيجة صعوبة توقعها بسب خصوصية الظواهر الاجتماعية و تعقدها . كما ذهب بودون الى وجود تعرض بين الأفعال والسلوكيات الفردية غير المرغوب فيها او في حصولها و التي لم تكن نتيجة المساهمة القصدية للفاعلين الاجتماعيين بقدر ما تحدث تلقائيا، والتي قد تحمل قيماً ايجابية على المستوى الجماعي أو الفردي، في هذه الحالة فإنه يفضل استعمال مفهوم المفاعيل الناشئة(Effets émergents) ، أو مفاعيل التجميع(effets d'agrégation) ، التي يعتبرها أكثر

حيادية من تعبير المفاعيل المنحرفة. وهي بهذا المعنى تفسّر التغيّر الاجتماعي الذي يحمل معاني التطور والتقدم والارتقاء.

ريمون بودون في تصوراته السوسيولوجية يهدف الى تجاوز أسس النظريات الماكرو – سوسيولوجية التي تجعل الفرد نتيجة للظواهر الاجتماعية. فهو يعطي لفرد مكانة اساسية و مساحة تواجد و استقلالية عن المجتمع عكس النظريات الكليانية و الشمولية , حيت يمنح للفرد اهمية ودورا مهما فيما ما يقوم به من أفعال و سلوكيات تؤثر في طبيعة المجتمع و ليس الفرد مجرد صدى للمجتمع , بل انه فاعل و مؤثر في طبيعة المجتمع و بالتالي إمكانية المساهمة في تغيير المجتمع من طرف الإفراد . حيت يؤكد بودون ان شرح ظاهرة اجتماعية يعني الأخذ يعين الاعتبار دائما على أنها نتيجة للأعمال الفردية , وبالتالي فان علماء الاجتماع عليهم ان أن ينظروا إلى الفرد في ظل نسق من التفاعلات، على أنه بمثابة ذرات، دراستها وفهمها تتطلب قاعدة منهجية تعمل على تحليل سلوكياتها وتصرفاتها بالقطع مع المسلمات الكلاسيكية المغالية في تفسير أنساق التفاعل والتغير الاجتماعي والتي تعمل على تذويب الفرد فيها.

إن المنهجية الفردانية، حسب ريمون بودون، تستوجب ان ينظر إلى الفرد في ظل نسق من التفاعلات، على أنه بمثابة ذرات، دراستها وفهمها تتطلب قاعدة منهجية على تحليل سلوكياتها وتصرفاتها بالقطع مع المسلمات الكلاسيكية المغالية في تفسير أنساق التفاعل والتغير الاجتماعي والتي تعمل على تذويب الفرد فيها

2-4 : مفهوم ‘‘أثر التجميع’’.

حسب ريمون بودون ان الظواهر الاجتماعية تشكل لغزا و مجالا غامضا أمام البحث السوسيولوجي .

لذا فالتفكير السوسيولوجي حول الظواهر الاجتماعية ينبغي ان ينصب على اصل تكون الظاهر و نشأتها وظروف تشكلها، وهو بالضبط ما يحيل له مفهوم أثر التجميع الذي أورده بودون للإحالة إلى أصل تكوّن الظواهر ألا وهي الأفعال الفردية. هذه الأفعال تتجمع معا فتنتج أثرا ماكر وسوسيولوجيا قابلا للملاحظة والفهم ولكن ذلك لا يعني أن الأفراد يتصرّفون عن قصد وبشكل معين لإنتاج ظاهرة ما، فهذه الأخيرة تنشأ لذاتها على اعتبار أن لا أحد من المساهمين فيها قد قصد إنتاجها، بل إن أثر التجميع لا ينشأ عن ترابط بعضهم بالبعض الآخر(Rymond Boudon 1991 .P65).

هكذا إذن تنشأ الظواهر، ويقدمها بودون على أساس أنها حاصل تجميع أفعال متعدّدة لفاعلين متعدّدين يتفاعلون في ما بينهم ومع النظام فينتجون آثارا اجتماعية .

اعتبر بودون أن إن خصوصية التحليل السوسيولوجي يقوم في المقام الأول على دراسة حالات فردية في نظام من التفاعل حيث تنمو داخله الحالات التي ستفسر. وعلى الرغم من النفوذ و التاثير اللذان يمارسها النسق العام على الفرد، فإن هذا الأخير، فان هذا لا يعني الغاء فعالية الذات و تمايزها إن المنهجية الفردانية، تحلل الظاهر الاجتماعية بشكل نسقي و تفاعلي و ان لكل سلوك اجتماعي مسار و شبكة من التفاعلات وهو ما يستلزم النظر الى الظواهر الاجتماعية في حركيتها ، أن ينظر إلى الفرد في ظل نسق من التفاعلات و التي تحتفظ للفرد بدور مهم داخل البينات الاجتماعية .

إن أفعال وسلوكيات هذا الفاعل قادرة على إحداث أثر بالغ على مسار التغير الاجتماعي، أو بعبارة أوضح، إن التغير الاجتماعي لا يمكن قياسه حسب المنهجية الفردانية، إلا عبر الأفعال والسلوكيات الفردية وليس البنيات الاجتماعية كمقولة من المقولات الكلية التي هم كل من ماركس ودوركايم و غيرهم من ممثلو النظريات الشمولية .

هذه المسافة الإبستيمولوجية التي يظهرها بودون، في تحليله للتغير الاجتماعي، بين المقولات الكلية (holistique)ومقولة الفرد أتاحت له إمكانية الحديث عن ظواهر أخرى قابلة لاستثمارها في التفسير والفهم العميقين للتغير الاجتماعي، وهي إضافات مفاهيمية للرصيد السوسيولوجي البودوني تزيد إغناء للمنهجية الفردانية.

إن التساؤل عن الأفعال الفردية سيشكل جوهر المنهجية الفردانية على اعتبار أن الظاهرة الاجتماعية تنبني، في نظر بودون، على هذه السلوكيات والأفعال. وبالتالي، ففهم سلوكيات الأفراد يعني قطعا فهم خفايا الظاهرة والآليات المتحكمة فيها

وعلى أساس هذا الطرح وطروحات أخرى مماثلة ينتهي بودون إلى أن الآثار غير المتوقعة تحتل حيّزا هاما في حقل الواقع. فهذا الأخير ينفلت عن مختلف التوقعات ويتشكل في عديد الأحيان وفق ما ينتج عن أفعال الأفراد رغم أنهم يتحرّكون باستمرار بطريقة منعزلة عن بعضهم البعض. فإذا تحسّنت مثلا حظوظ كل فرد من أفراد المجموعة يمكن أن ينتج عن ذلك تزايدا في عدم الرضا الجماعي إذ يصبح كل فرد – وإن اختلفت وضعيته عن البقية- يطمح إلى أكثر مما يمكن أن يجني(ريمون بودون وفيول،2010، ص 92).

وبرغم أنه لا أحد من هؤلاء قد اختار –بوعي– أن يصل إلى هذه النتيجة فإن ما نتج هو مخالف لما كان متوقعا. فالمقاربة الفردانية فتحت الآفاق لإيلاء الفرد المكانة الأهم في التحليل السوسيولوجي، وهذا الاعتبار النظري – المنهجي جعل بودون يستلهم مفاهيم "أثر التجميع" وأثر التشكل" والآثار الشاذة" والصدفة" وأثر الانبثاق" وهي كلها مفاهيم تتكامل فيما بينها لتنتج مقاربة جدّ مخصوصة في حقل علم الاجتماع ما فتئت تستثير الباحثين وتستنهض هممهم لإعادة قراءة التراث السوسيولوجي أولا وطرق أبواب أخرى للتحليل العلمي الاجتماعي ثانيا. في كتابهL'inégalité des chances ، عمد إلى بناء مقاربة نظرية ميكروسوسيولوجية تفسّر إشكالية التفاوت في التعليم، بواسطة الخيارات الفردية والمنطقية للأفراد الفاعلين. وقد استفاد لإتمام ذلك، من المعطيات الإحصائية، دون أن يكترث للنظرية الماكر وسوسيولوجيا التي تفترض حتمية سلوك الأفراد وفق إكراهات البنى الاجتماعية.

ينطلق بودون من مسلمتين، الأولى أنّ المجتمع وخاصةً الغربي الصناعي مقسّم إلى طبقات متفاوتة الأحجام، هي غالبًا الطبقة العليا، والطبقة الوسطى، والطبقة الدنيا ؛ والمسلّمة الثانية أنّ النظام التربوي أو التعليمي هو عبارة عن سلسلة من مفترقات طرق متعاقبة، يقف الفرد وعائلته عند كل منها ليقرر الاتجاه الذي يسلكه (يتابع، يتوقف) . عند نهاية كلٍ منها يتوجب على المتعلم وعائلته اتخاذ خياراتهم المناسبة، وهذه الخيارات تتنوع وتختلف تبعًا لمتغيرات تتعلق بالموقع الاجتماعي للأفراد، إذ يتخذ الأفراد قراراتهم بناءً على ثلاثة مؤثرات هي: أولاً، الكلفة المترتبة لقاء متابعة المسار التعليمي الطويل، ثانيًا، المنافع التي سيجنيها الفرد إذا قرر متابعة دراسته، ثالثًا، المخاطر التي قد يواجهها في حال متابعة مساره التعليمي، وتتمثل باحتمال الرسوب أو التأخّر في بلوغ الأهداف، أو باحتمال أن لا يجد له موقعًا في الوظائف العليا يناسب المستوى التعليمي المحقق، هذه المؤثرات الثلاثة يختلف تقييمها بين الافراد والعائلات تبعًا للأصل الاجتماعي والكلفة والمردود المتوقع، وهكذا فالفائدة من التعليم تتراجع عندما يزداد الخطر، أو يرتفع الثمن، أو عندما تنخفض المنافع. بالتالي فإنّ اتخاذ قرار المتابعة في المسار التعليمي عند نهاية مرحلة معينة يكون أكثر احتمالاً، عندما تكون فائدته مرتفعة.

خامسا : الفردانية المنهجية والعقلانية النفعية .

فالفر دانية المنهجية ;وفق التصورات السوسيولوجية لريمون بودون في تحليله للظاهرة الاجتماعية فانه يعطي الاسبقية لمقولة للفرد قبل النظام و المجتمع في تحليل و تفسير الظواهر الاجتماعية و ليس الاقتصار فقط على

التحليل الشمولي و الكلياني المؤسس على سحق الفرد و اعتباره مجرد عنصر داخل النظام . بهذا تكون الفردانية المنهجية رؤية جديدة تعاكس توجهات التصورات الكليانية و تختلف معها من حيث المنطلقات و النتائج .

ما يميز هذا الاتجاه الفرداني هو ان يهدف الى تجاوز مرحلة الوصف من خلال العمل على تفسير الظواهر عبر عمليتي الفهم و التفسير من خلال ايجاد المعاني ودلالات الفاعلين التي يطفونها على افعالهم الاجتماعية .

بهذا تتأسس الفر دانية المنهجية على فكرة البحث عن معاني الأفعال و دلالتها داخل الانساق الاجتماعية , من خلال البحث عن ما وراء الفعل الاجتماعي من قيم و دلالات .

فرؤية بودون و فيول تتحدد بالاهتمام بدور دور الفاعل الاجتماعي في التحليل السوسيولوجي , ان قيمة و أهمية البحث السوسيولوجي تتحدد في دراسة الفاعل الاجتماعي و رهاناته و أبعاد أفعاله , بهذا المعني فالفرد الاجتماعي لم يعد مجرد عنصر داخل نسق او منظومة اكبر منه , و إنما وظيفته تتحدد بما يفرضه النسق دون تهميش دور الفرد كفاعل له قيمه و ارادته و افكاره و مبادراته و أفعاله العقلانية .

إذا كان الفاعل الاجتماعي يعتبر اللبنة الأساس في التحليل السوسيولوجي، فذلك لا يعني أن الفرد عبارة عن قطعة ذرية تتخذ قراراتها بمعزل عن الجماعة المنتمية لها، وإنما هو فاعل اجتماعي كباقي الفاعلين كما أنه لا يتمتع بالاستقلالية عن الجماعة التي هو عضو فيها، بحيث يتفاعل ويتخذ قراراته داخلها. هذا الأمر يوضح كيف أن المنهجية الفردانية قد حصرت مجال اهتمامها في البحت عن الدوافع والأسباب الكامنة وراء اختيارات هؤلاء الفاعلين، انطلاقا من الحركية الاجتماعية والمواقع التي يحتلونها، وذلك لمعرفة مدى الأثر الذي تتركه الأفعال على البنية الاجتماعية والظواهر الاجتماعية، التي تنبني على هذه السلوكيات والأفعال الفردية. لذلك ففهم سلوكيات الأفراد يعني قطعا فهم خفايا الظاهرة الاجتماعية والآليات المتحكمة فيها وذلك بالتركيز على خاصيات الأفراد التي تسمح بإمكانية تفسير هذه الظواهر. و لعل من بين المكاسب التي حققتها الفردانية المنهجية هو إسهامها في هذا الإطار في الربط ما بين الظواهر والأفعال الفردية على اعتبار أن هذه الظواهر هي النتيجة المجمعة لا القصدية للأفعال البشرية فردية كانت أو جماعية.

إن العقلانية الإدراكية نظرية تهتم بالمعتقدات وذلك من أجل إتمام الفردانية المنهجية. إن العقلانية الإدراكية تقوم على مسلمة الفهم بالمعنى الفيبيري للكلمة ، أي إيجاد الأسباب التي من شأنها تفسير هذه المعتقدات. ففي نظر ماكس فيبر يجب تقويم نوعية الأسباب ليس من وجهة نظر عالم الاجتماع أو الباحث ' بل من وجهة نظر الأفراد

أنفسهم. من هنا يمكن القول بأن النتائج المهمة للعقلانية الإدراكية هي إمكان أن تكون لنا أسباب وجيهة للإيمان بأفكار خاطئة . لذلك فمسلمة الإدراك و الأسباب الوجيهة تسمحان بتوسيع مجال العقلانية.

فتفسير قاعدة ما يعني فهمها أي البحث عن الأسباب الخارجية أو الضمنية التي دفعت الفاعل إلى اعتناقها، وبالتالي العمل على إعادة بناء وصياغة الدوافع التي استطاعت إقناع فرد ما بتبني المعتقد الذي هو موضوع الحديث. وقد ميز بودون وفيول في هذا الإطار بين المعتقدات الإيجابية والمعتقدات المعيارية. فيما يخص المعتقدات الإيجابية فهي تخص نصوصا حديثة، أي تلك التي تتعلق بمعيار الصحيح والخطأ، والأفراد الذين يتبنون هذا النوع من المعتقدات إنما يفعلون ذلك استنادا إلى محاكمات عقلية مفهومة. وتجدر الإشارة إلى أنه، ووفقا لنموذج سيميل، قد يؤدي استدلال أو محاكمة عقلية غير مناسبة إلى اعتناق معتقدات خاطئة، كما يمكن أن توصلنا إلى ذلك محاكمة عقلية صحيحة لكنها تستند إلى معطيات خاطئة، الشيء الذي ينتج عنه أن الأفراد قد يعتقدون بأفكار خاطئة ولكن لأسباب وجيهة. إن مصدر المعتقدات الخاطئة وفقا لنموذج سيميل يقع في قبليات ما وراء الشعور، أما بخصوص المعتقدات المعيارية، فهي أحكام تقويمية تطلق على مؤسسات أو تصرفات أو مواقف. ويصدر الفاعل الاجتماعي هذه الأحكام التقويمية في ظروف مختلفة من حياتهم اليومية، وهم مستعدون للدفاع عنها بحجج مختلفة. وتتلخص الطريقة العقلانية في إيجاد الأسباب التي دعت الأفراد إلى اعتناق هذا النوع من المعتقدات، وبيان الأسباب المفسرة لوجهات نظرهم. وقد ميز بودون في هذا الإطار ما بين التفسير الذي يقوم على عقلانية أخلاقية وهو تفسير يعنى بمقاربة موضوعية القيم والمعرفة في ضوء العرض المجمل للعواطف الأخلاقية، وما يرافقها من استدلال أخلاقي، وتفسير نفعي بحيث يلجأ إليه الفاعلون الاجتماعيون لتبرير معتقداتهم المعيارية، بناءا على أسباب ذات طبيعة نفعية، كالحكم على مؤسسة بأنها جيدة إذا كانت تسهم في تشغيل النظام الاجتماعي، وبأنها سيئة إذا كانت تسبب الضرر له (ريمون بودون وفيول،2010، ص 145).

فالفاعل كما بين ذلك بودون يعمل على بلوغ الغاية المختارة، أي تلك التي توفر له بحسب اعتقاده، أعلى مستوى من الرضا أو الفائدة باستخدام قدراته على أفضل وجه لتحقيق مصالحه الشخصية

فرق بين العقلانية وهذا ما يسميه بودون وفيول بالعقلانية النفعيةrationnalité instrumentale ، وهي عقلانية لا يمكن أن نماثلها بالعقلانية الكاملة، وإنما هي بحسب دفيد سيمون (هربرت سيمون، 1982. ص103،).عقلانية محددة، على اعتبار أن المعلومات التي يمكن أن يستند عليها في اتخاذ القرار يمكن أن تكون

ناقصة أو مغلوطة أو الوقت المتاح للعمل قصير، مما يمنع الفاعل من أن ينظر في الأفعال الممكنة كافة وحتى في فحص النتائج المتوقعة، من و لعقلانية المحدودة

فسيمون في نظريته العقلانية المحدودة يؤكد على محدودية عقلانية الفرد عند اتخاذه للقرارات. لان يصعب بناءء قرارا صائبة دائما و بشكل يقيني و جازم بسبب بالقيود المعرفية للفرد، و ايضاً محدودة بالوقت المتاح لاتخاذ القرار. وبالتالي، فأن صناع القرار من هذا المفهوم دائما ما تكون قراراتهم مرضيه لا مثالية، اي انهم يبحثون دوماً عن حل مرضي بدلاً من البحث عن الحل الأمثل.

سادسا : المنهجية الفر دانية و التبشير بنهاية الأنظمة الكليانية .

ارتبط مفهوم الكليانية بأبحاث المفكرة حنا ارندت في دراستا للأنظمة الشمولية و المتجسدة في الممارسات الكليانية للدولة النازية , فهذه الانظمة القهرية و التي تسحق الفرد و تجعل من ولائه للنظام امرا مقدسا و هو ما عبر عنه الروائي جورج اورويل في روايته 1984 و المتمحورة حول الولاء المطلق للأخ الاكبر و خضوع المجتمع لرقابة السلطة و معاقبة كل من يحاول ان ينفلت او يتمرد بوضعه في الزنزانة 101 . والرعب الكلياني ليس غايته تخويف الفرد فقط لكن تخويف المجتمع ككل , وهو ما يجعل الأنظمة الكليانية أنظمة لا ديموقراطية كما حدد سبينوزا على اعتبار ان النظام الديموقراطي يحمي الحرية .

فالنازية كفكر شمولي يتأسس على فكرة الانسان الاعلى المتضمنة في كتابات و افكار فردريك نتشه , و الماركسيّة في نسختها الستالينية مؤسسة على فكرة ان التاريخ البشري يتحرك في اتجاه القضاء على المجتمع الطبقي و اعلان مجتمع اللا طبقات . تحقيق هذه اللحظة سواء في التجربة النازية او الستالينية يقتضي مرحلة انتقال مؤسسة على التدمير و اشاعة الخوف و تبني سياسة رهابية لكشف الاعداء و القضاء عليهم و هو ما دعا اليه منظر النازية كارل شميد كون السياسية تتحدد في جدلية الصديق و العدو , و ان السياسي الجيد هو من يعرف عدوه في اسرع وقت من اجل تصفيته و القضاء عليه .

في ذات السياق يمكن التطرق الى اعترافات النازي أيشمان Eichmann أثناء محاكمته في القدس 1969 بكونه كان مجرد منفذ لقانون التصفية العرقية [H. Arendt 1972 , p.568] هكذا تقتضي الطاعة العمياء لقوانين الاصطفاء العرقي والطبقي استئصالا مبررا لكل القوانين المضادة أي للحرية والتعددية والاختلاف باعتبارها مقومات المجتمع الديمقراطي. فإذا كان شعار الديمقراطية الليبرالية "دعه يعمل، دعه يمرّ" فإنّ شعار الأنظمة

الكليانية سيكون" :كلّ شيء ممكن "و" كلّ شيء مباح .H. Arendt 1972 , p.568 "الكليانية ليست نظرية في الاستبداد وحصرها في هذه الخانة لا يستنفد ماهيتها العميقة. ذلك أنّ النظام الاستبدادي هو نظام نزوي يستند إلى مبدأ الحكم الفردي المطلق، ولا يحتكم في ممارساته إلى فلسفة أو إيديولوجيا واضحة للتاريخ. الكليانية هي إذن إيديولوجيا تاريخانية تسخّر كل الوسائل المتاحة بما في ذلك إرهاب الدولة الأقصى من أجل التعجيل باستقدام الغائيات النهائية للحركة .تحتاج الإيدولوجيا الكليانية – التاريخانية إلى تنظيمات مؤسسية– دولتية تحقّق عبرها ومن خلالها الغائيات القصوى للوجود الجماعي الخصوصي والكوني. ما هو الشكل المخصوص الذي يتعيّن على الدولة الكليانيّة أن تتلبّسه تحقيقا لأهداف الاصطفاء العرقي والطبقي؟

علماء علم النفس تفاعلول مع الموضوع وخصصوا دراسات لمعرفة و تفسير سلوك الحشود التي تهلل للزعيم رغم علمها انها يقودها نحو الخراب كما فعل كوستاف لوبون في مؤلفه سيكولوجية الجماهير .

3ولعل هذا ما حدا ببنجامين بربار إلى الدعوة من أجل: " استئصال الكليانية من طوبولوجيا الأنظمة السياسية " Bruehl, Young , 1986, p 532

غير ان السقوط المدوي والسريع للكليانية الستالينية والنازية أربك العلماء وجعلهم في حيرة من أمرهم حيال عودة أشكال الاستبداد البائدة داخل مسار الحداثة التطوري . فبعد انهيار أسطورة التقدّم، وانكشاف أوهام العقل مع مدرسة فرانكفورت الألمانية، اعتبر الباحثون في الشأن السياسي أن الكليانيات التي ظهرت فجأة سرعان ما ستزول وسيستعيد الخط التاريخي التطوري مساره وحيويته بعد هذه الارتكاسات العابرة. ولكن طالما أنّ "شروط إنتاج البنى الكليانية لا تزال حية، وفي عمق الفكر الغربي، فإنّ ما نسميه 'كليانية' ليس ظاهرة غريبة أو بعيدة، وليست . قبل ديمقراطية أو بعد ديمقراطية، بل هي في قلب الديمقراطية الحديثة، لكونها نشأت معها Laval,Guy,(1995 p 13. "وبالفعل فالكليانية لم تندثر مع انهيار تعبيراتها السياسيّة القاسية و التي عبر عنها جورج اورويل بشكل دقيق في روايته 1948 عبر تدقيق مواصفاتها و خصوصياتها العدائية ضد المواطن و ضد حريته , فصعوبة اقتلاع الانظمة الكليانية رغم انتعاش موجة الفكر الديموقراطي و انتصار خطاب الحريات وحقوق الإنسان فان المجتمعات الحديثة قد تعيد على الدوام إنتاجها في اكثر من مكان كوريا الشمالية نموذجا . كما ان النمط الاستهلاكي المعولم والتكييف الجماعي حول قيمتين حيويتين للمجتمع الاستهلاكي أي الإنتاج

والاستهلاك. فضلا عن استثمار منتوجات العقل والعقلانية لتسخير الإنسان واستعباده لدرجة انه حول المقدس الى سلعة و أصبح التدين سلعة له اسواقه الخاصة و المتنوعة .

- فانهيار الأنظمة السياسية الكليانية و عودة النظام الديمقراطي حيت الإيمان بفرد و بحرياته يعيد للمنجية الفردانية وزنها و قيمتها المعرفية و الابستيمولوجية من اجل دراسة المجتمع كبنية مفتوحة يكون فيها للفرد دور اساسي في البناء و التغير

الخاتمة

ما يميز المقاربة الفردانية المنهجية هو تصوراتها و منطلقاتها النظرية حول علاقة الفرد بالمجتمع , و اعطاء اسبقية للفرد الذي يحافظ على الكثير من استقلاليته داخل المجتمع , حيت جعله بودون فوق كل الأنظمة والبنى وهو مايسمح له بتغيير الواقع الاجتماعي باعتباره فاعلا يؤثر في محيطه

سوسيولوجيا بودون في بعدها المفاهيمي و المنهجي اهتمت بالظاهرة الاجتماعية كفعل اجتماعي يتسم بالحركية و التطور و التغير , بحيث أصبح الفرد قادرا على الفرد و التأثير و هو ما جعلها نظرية مهمة و مرجعية في الفكر السوسيولوجي لاسيما في مواجهتها للمقاربات الكليانية التي تسحق الفرد باسم المجتمع و النظام .

قائمة المراجع :

1 – بيير أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ت: نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، ط الاولى : 1992.

– 1ريمون بودون وفيول، الطرائق في علم الاجتماع، ترجمة مروان بطش، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010

2 – بودون وفيول، الطرائق في علم الاجتماع، ترجة مروان البطش , طريق المعرفة .

3 – هربرت سيمون، نماذج من العقلانية المحددة، المجلد الثاني: سلوكيات الاقتصاد وتنظيم العمل كامبريدج، 1982.

4/ زهير بن جنات الفر دانية في سوسيولوجيا ريمون بودون http://www.aranthropos.com/

5- Raymond BOUDON : La logique du social, introduction à l'analyse sociologique. Hachette / Pluriel, Paris, 1997

6 -Raymond BOUDON: Individualisme et holisme en sciences sociales. Dans : Pièrre Birnbaum et Jean Leca (S/D): Sur l'individualisme. Ed. PFSP. Paris. 1991.

7 - Rymond Boudon : Traité de sociologie. PUF. Paris. 1992

8- Raymond BOUDON: Traité de sociologie. PUF. 1992.

9 - BOUDON (R): La logique du social. Op. Cit.

11- Rymond Boudon: La place du désordre.0p cit..

12 - H. Arendt (1972) , Le Système totalitaire,

13- H. Arendt (1972) , Le Système totalitaire

14- H. Arendt (1972) , Le Système totalitaire

15- nergén André,) 1996 (« Totalitarisme », in : Dictionnaire de philosophie politique,sous la direction de Philippe Raymond et Stéphane Rials Paris, P.U.F,.

16 Bruehl, Young , (1986), Hannah Arendt, Anthropos

17 Laval,Guy,(1995), Malaise dans la pensée (Essai sur la pensée totalitaire. Publisud (1 octobre 1995)

ISSN 2676-1521
مجلة الدراسات الأكاديمية
مجلة دَورية دوليّة محُكمّة تصدر عن المركز الجامعي آفلو

أثر التهريب الجمركي في انتشار الفساد وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري

The impact of customs smuggling on the spread of corruption and its repercussions on the Algerian economy

د. عبد الصمد سعودي، جامعة محمد بوضياف المسيلة د. فاطمة طالب، جامعة مستغانم
Abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

ملخص:

يعتبر التهريب الجمركي من أكثر الجرائم الاقتصادية خطورة، فهو صورة من صور الخروج على السياسة التجارية الخارجية وأدواتها ومن شأنه أن يؤثر سلبا على المؤسسات الناشئة ويشوه قوانين المنافسة المشروعة كما يثبط كل رغبة في الاستثمار ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل له مضامين وأبعاد سياسية، أمنية، صحية وزراعية. بغية القضاء على المبادلات التجارية غير المشروعة عبر الحدود تطلب الأمر وضع مجموعة من الإجراءات الوقائية والقمعية بمشاركة الفاعلين في الميدان وتكفل الدولة بالتنمية التي طالما نادت بها المناطق الحدودية، ليبقى الاندماج الاقتصادي المغاربي الخيار الاستراتيجي الذي يضمن توفير فرص شغل وتحسين مستويات المعيشة والتقليل من حدة الفقر وهو ما يسمح بامتصاص حركات التهريب.

Abstract:

Customs smuggling is one of the most dangerous economic crimes it is a copy of images going out on foreign trade policy and tools. That would negative impact on the emerging institutions and distorts fair competition laws also discourage every desire in the investment and impedes economic and social development, but has political overtones and implications, security, health and agricultural. and in order to eliminate the illegal trade across the border, it took a set of protective measures and repressive with the participation of actors in the field and the state to ensure development, which has long advocated by the border areas, To remain Maghreb economic integration strategic option that ensures the Job Opportunities filled and improve living standards and reduce poverty and is what allows the absorption of smuggling movements.

Key words: Customs smuggling, Financial corruption, third concept. Economic indicator.

Code jel :

*المؤلف المراسل: عبد الصمد سعودي الإيميل: Abdessamed.saoudi@univ-msila.dz

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمشكلة الفساد الاقتصادي

تعددت تعاريف الفساد وتختلف في نظراتها وطابعها وفلسفتها فمنها ما يوسع مضمونه ليربطه بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية، ومنها تعريفات أحادية النظرة تجعل الفساد نتاج التسيب والفوضى أو استجابة للحاجة أو العوز أو رد فعل لأوضاع سياسية أو اجتماعية محددة.

1- **مفاهيم عامة لظاهرة الفساد الاقتصادي:** من تعريفات الفساد: مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة للتأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر[11]

- ✓ wiki pedia في الموسوعة الحرة للفساد بأن" الفساد مفهوم عام يصف أي تنظيم أو نظام مستقل لا يتم أداء جزء من واجباته أو مهامه بالشكل المعتاد أداؤه بصورة طبيعية أو أدائه بصورة خاطئة تخالف الغرض الأساسي من تحديد النظام [1]."
- ✓ lamber droff الفساد بأنه" مخالفة القواعد التي تحكم اللعبة بطريقة لا يتوقعها الآخرون ويمكن أن يترتب على هذه المخالفة منافع لأكثر من طرف."

وتعني كلمة الفساد سوء استعمال أو استخدام المنصب أو السلطة للحصول على أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ علو حساب الآخرين أو على حساب القواعد أو اللوائح القائمة[1]

كما وضع **البنك الدولي** تعريف للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي:

-"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة."[1]

2- مفاهيم مرتبطة بالفساد الاقتصادي : إن مفهوم الفساد يجرنا إلى عدد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها مفهوم المساءلة ومفهوم الشفافية ومفهوم غسيل الأموال:[1]

أ- المساءلة: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

ب- الشفافية: ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، ووضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور .

ج- مؤشر الشفافية العالمي: لقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشرًا دوليًّا لقياس الفساد -تعده كل 5سنوات- وهو يغطي عدد هام من دول العالم، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و10 درجات؛ بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تمامًا من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة.

د- تبييض الأموال :

تعريف هيئة الأمم المتحدة: حسب المادة 03 من اتفاقية فينا بتاريخ 1988/12/9 تنص على أن غسيل الأموال هي الأعمال التي من شأنها تحويل الأموال أو نقلها مع العلم أنها مستمدة من أية جريمة من جرائم المخدرات أو أفعال الاشتراك فيها، أو في جرائم أخرى، بهدف إخفاء وتمويه المصدر غير المشروع للأموال، قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم الأخرى على الإفلات من العواقب القانونية[1]:

احتكار القرار: يتم قياسه من خلال حجم الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي والسياسة الصناعية والقيود التجارية والأشكال الأخرى لتدخل الدولة وهذا المحدد يتناسب طرديا مع الفساد

حرية التصرف: يتناسب طرديا مع الفساد أي كلما زاد دور الموظف الحكومي في التصرف وكانت الإجراءات أقل وضوحا ازدادت فرصة الموظف في استغلال وظيفته لتحقيق مصالح خاصة.

المسائلة: يناسب عكسا مع الفساد ذلك أنه كلما ازدادت فرصة المسائلة للموظفين قل حجم الفساد في الدولة[1]

3- مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي: دراسات البنك الدولي توصلوا الى قياس الفساد إلى:

- ✓ **مؤشر التنمية البشرية**

أي تنمية اقتصادية في خدمة البشرية. وهي مدرسة تقر بتحقيق الثروة (تحقيق التنمية الاقتصادية) ولكن ليس كغاية في حد ذاتها وإنما من أجل التحسين والرفع من مستوى معيشة الأفراد كهدف وغاية فسميت تنمية بشرية. والعنوان الكبير لهذه التنمية هو: التنمية بالإنسان ومن أجل الإنسان. ومن أهم مؤشرات قياس التنمية البشرية[1]:

- الدخل الفردي بالدولار العالمي(**PPA/$**)
- مؤشر التعليم (نسبة التمدرس، نسبة الأمية)
- مؤشر الصحة (العمر المتوقع بالسنوات)

ولقد تم إدماج هذه المؤشرات الجزئية في مؤشرات مركبة تسمى مؤشرات التنمية البشرية ومن أشهرها[1]: دليل التنمية البشرية **IDH**

مؤشر الفقر البشري **IPH**

- مؤشر الفرق في التنمية البشرية بين الجنسين **ISDH**

مؤشر مشاركة المرأة IPF: مدى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية[1].

✓ **مؤشر مدركات الفساد**: لقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشرًا دوليًّا لقياس الفساد –تعده كل 5سنوات–وهو يغطي عدد هام من دول العالم، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و10 درجات؛ بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تمامًا من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة.

✓ **مؤشر مدركات الرشوة**: يعتبر هذا المؤشر مكملا لمؤشر مدركات الفساد من خلال مراقبة الشركات المصدرة الكبرى التي تقوم بتقديم الرشوة للحصول على حصص كبيرة في السوق و الفارق بينهما يكمن أن مدركات الفساد يشير الى مستويات الفساد الإجمالية السائدة في البلدان. فيما يركز مؤشر دافعي الرشوة على مدى ميل الشركات في الدول الرئيسية إلى دفع الرشوة في الخارج[1].

4– مناهج دراسة و تحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي: هناك ثلاث مناهج رئيسية تساعد في تحليل ظاهرة الفساد و فهم أسبابها[1]:

– **المنهج القيمي (الأخلاقي)**: تبعا لهذا المنهج فإن فقدان السلطة لقيمتها الأخلاقية يؤدي إلى الانحراف عن

المعايير الأخلاقية للمجتمع وبالتالي صدور سلوكيات منحرفة تنتهي بإضعاف أداء الأجهزة الحكومية، إلا أن المنتقدين لهذا المنهج يرون أن هناك صعوبة في قياس النظام القيمي السائد.

– **المنهج الوظيفي**: يرى الوظيفيون أن الفساد الاقتصادي ينتج عن الانحراف عن قواعد العمل السائدة في الجهاز الاقتصادي فهذا الانحراف يؤدي إلى انحراف في سلوك العاملين بالأجهزة الإدارية وبالتالي ظهور بعض أشكال الفساد الإداري والمالي لسد أو تعويض القصور في تلك القواعد المهنية.

منهج ما بعد الموظفين: يرى أنصار هذا المنهج أن الفساد الاقتصادي ظاهرة طبيعية تصاحب النمو والتطور وتأخذ طابعا نظاميا يسعى للاستمرارية والبقاء مع حركة تقدم المجتمع، وبالرغم من أن الفساد غير مقبول من حيث المبدأ إلا أنه يتواجد كوسيلة لتسهيل الأعمال وتسيير إنجازها في مجتمع صارم متشدد

5– أسباب تفاقم ظاهرة الفساد الاقتصادي: للفساد أسباب كثيرة ومتداخلة، ولكن يتفق بعض الكتاب على أنه هناك ستة أسباب رئيسية مثل ما يوضحها الشكل التالي:

– **أسباب الفساد**: للفساد عدة مسببات نذكر منها على سبيل الحصر لا التحديد[1]:

– تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة.

– غياب دولة المؤسسات أو ضعف السلطة.

– استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي.

– عدم وجود العدالة الاجتماعية التي تحقق التساوي بين أفراد المجتمع وبالتالي خلق التفاوت الطبقي بين الأفراد.

– فساد القضاء وعدم استقلاليته، لأن القضاء هو المسؤول الأول عن تطبيق القوانين التي تحارب الفساد فإذا كان القضاء فاسدا فلن تكون هناك عدالة في محاربة الفساد.

– انعدام الرقابة الحقيقية في كل المستويات الإدارية وكذا الشفافية.

– انتشار الأمية وقلة الوعي في المجتمعات وعدم معرفة القوانين والنظم الإدارية.

– انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين يغري بالفساد، والذي بدوره يمثل في غالبية الدول النامية ومنها الدول العربية الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة العامة في المؤسسات.

– **أنواع الفساد**[1]: يمكن التمييز بين "الفساد الكبير" الذي يقوم به كبار الموظفين والوزراء ورؤساء الدول أو "الفساد الصغير" الذي يشمل صغار الموظفين، والتفرقة هنا ليس مرجعها تفرقة في الحجم، فالفساد الصغير يتعلق

بإتمام إجراءات روتينية على وجه السرعة أو عدم إجرائها أصلا، مثل الإجراءات التي يقوم بها موظفو الهجرة والجمارك وأمثالهم. بالتالي يمكن القول بأن هدا النوع من الفساد يلحق ضرر بالغ لحياة المواطن وخاصة الأفراد العاديين.

أما الفساد الكبير فيتعلق بالتأثير على اتخاذ القرارات، مثل قرارات إنشاء المشروعات الاقتصادية وترسية المناقصات والعطاءات وهدا ما قد يدمر الدولة بكاملها اقتصاديا.

يصنف أيضا الكثير من الخبراء والمختصون الفساد بحسب انتشاره إلى:

- **فساد دولي**: ظاهرة الفساد قد تأخذ أبعادا واسعة تصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن الاقتصاد الحر ، وتصل الأمور إلى أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة بشكل منافع ذاتية متبادلة ، وفي هذا الإطار نذكر بما ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية المنشور في شهر أكتوبر 2005 الذي أكد على أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة ، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية ، ويضيف ذات التقرير أن عدد كبير من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات.
- **فساد محلي**: وهو ما يعبر عن الفساد داخل البلد الواحد، ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم وجرائمهم بشركات أجنبية تابعة للدولة.

كما يشمل الفساد من حيث مظهره على عدة أنواع تتمثل في:

الفساد الإداري: ويشمل تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل وبحسن انتظامه. أما مظاهره فيمكن ملاحظتها في:

- عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والانتقال من مكتب لآخر والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل.
- عدم تحمل المسؤولية.
- إفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي...الخ.

الفساد المالي: ويشمل تلك الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية... وتتجلى لنا مظاهر الفساد المالي في:

- الرشاوى والاختلاس.
- التهرب الضريبي.
- إعادة تدوير الإعانات الأجنبية للصالح الخاص.
- قروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات.
- العمولات والإتاوات الناتجة عن العقود.
- الإسراف في استخدام مال المؤسسة أو الهيئة.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتهرب الجمركي

التهريب الجوكي ظاهرة إجرامية عالمية تواجهها معظم دول العالم المتقدمة منها و المتخلفة و لو بدرجات متفاوتة من الخطورة فهو يشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية و الاقتصادية لدى جميع الدول، على اختلاف فلسفتها و نظمها، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي و التي لا يمكن للأمن الاجتماعي إن يتحقق دونها، حيث يعتبر من أكثر الجرائم الاقتصادية تهديدا للاقتصاد الوطني، فيؤثر على منحنى النمو، ويزعزع مصداقية الضمانات الممنوحة للراغبين في الاستثمار، ويخل بالمنافسة النزيهة ويخلف كذلك أثار وخيمة على مستويات عدة اجتماعية، ثقافية، صحية، وخاصة الأمنية منها، خصوصا في ظل ارتباطاته الأكيدة بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة كتهريب العملة الصعبة، الهجرة غير الشرعية، تبيض الأموال، الفساد و الإرهاب فلم تعد مخاطر التهريب تقتصر على تحدي حق الدولة في اقتضاء الحقوق الجوكية ،وإنما تجاوز هذه المسألة إلى تهديد القيم الاجتماعية عندما تمس كيان الدولة وتنال من مصالح المجتمع الأساسية في الحالات التي يتضمن فيها التهريب سلعا محظورة وعليه أصبح لزاما على الدولة إن تكثف جهودها من خلال سن المزيد من التشريعات والأنظمة التي تحكم افعال التهريب وان تسعى الى وضع السياسات والاستراتيجيات لمكافحة هذه الأفعال بكل الوسائل و الأساليب الممكنة ، وبحثنا هذا هو محاولة الاستبيان ماهية هذه الظاهرة والعوامل المفسرة لتطور نشاطها و طرق معالجتها بالتطرق للمحاور التالية :

1- تعريف التهريب الجمركي:

-لغة: التهريب مشتق من كلمة هربه جعله يهرب، هرب الأشياء الممنوعة أي نقلها حقيقة من بلد لآخر / ومن مكان لغيره، واسم التهريب في الأصل مصدر.[1]

-عرفه معجم المنظمة العالمية للجمارك على أنه: المرور الغير الشرعي للبضائع عن طريق الحدود بغرض التملص من حقوق الخزينة.

-عرفت المادة 324 من قانون الجمارك التهريب بالشكل التالي: لتطبيق الاحكام القمعية الموالية، يقصد بالتهريب الجوكي ما يأتي:

*استراد البضائع أو تصديرها خارج المكاتب الجوكية.

* خرق أحكام المواد :25 و 51 و 60 و26 و64 و221 و 223 و225 و 225 مكرر و226 من القانون.

* تفريغ وشحن البضائع غشا.

* الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور.

-إما عن تعريف الفقه لجريمة التهريب فهو أن: التهريب بوجه عام عبارة عن إدخال البضائع في حدود الدولة وإخراجها منها بطريقة غير مشروعة، فهو إتيان فعل غير مشروع يتنافى مع القانون ويقصد به التخلص من دفع الضريبة الجوكية المفروضة على البضائع الواردة او الصادرة او يقصد به مخالفة بعض القوانين الجوكية الخاصة.[1]

ومما تقدم يتضح ان التهريب هو الاستيراد او التصدير خارج مكاتب الجمارك، وكذا كل انتهاك للأحكام القانونية او التنظيمية المتعلقة بحيازة او نقل البضائع داخل الإقليم الجوكي.

ينبني على ذلك ان التهريب ينقسم حسب المصلحة المعتدى عليها الى:[1]

أ-التهريب الضريبي: يتميز هذا النوع من التهريب بانه يحدث إضرارا بمصلحة ضريبة للدولة، ويتحقق الصرر بحرمانه من الحصول على الضريبة الجوكية المستحقة لها وهي من العناصر الرئيسية لمواردها المالية.

ب- التهريب الغير ضريبي: ويتحقق عندما يقع على المصلحة أساسية للدولة غير مصلحتها الضريبية ويتم ذلك عن طريق ادخال بضائع الى الدولة او اخراجها منها خلافا لأحكام القوانين و الأنظمة المعمول بها بشأن الأصناف الممنوع استيرادها او تصديرها او تكون خاضعة لقيود خاصة بالاسترداد والتصدير.

2-اشكال التهريب الجمركي: من حيث حجم التهريب يمكن التمييز بين التهريب البسيط المنظم، اما جغرافيا فيمكن التمييز بين التهريب البري ن البحري، والجوي.

❖ **التهريب البسيط**: يمارس التهريب البسيط من اشخاص قاطنين بالمناطق الحدودية او بجوارها، يقومون باقتنا مستلزماتهم العادية من دولة الجوار نظرا لانخفاض اثمانها، كما قد يجلبون كميات إضافية لتسويقها بالسوق المحلي لتغطية جزء من نفقاتهم. هذا الصنف كثيرا ما يتم ضبطه من طرف اجهزة الدولة لسببين أساسيين أولهما عدم تمكن المهربين المبتدئين من التقنيات التي تمكنهم من التهرب من الوقاية، وثانيهما عدم توطد علاقاتهم بعدد من أعوان الدولة الذين يغضون النظر عن العمليات التهريب المشاركين فيها، او المفسدين منها.

❖ **التهريب المنظم**: يتمتع المهربون المصنفون بهذا الشكل بقدرات مهنية متميزة في مجال التهريب الذي يعتبر مهنتهم الوحيدة والاساسية، ويمارس هذا النوع من النشاط من طرف مجموعات تتميز بقدر من التنظيم وتقسيم الأدوار تستعمل فيه وسائل نقر واتصال متطورة و يتعلق ببضائع ذات ربحية مرتفعة، وهي في أغلب الأحيان بضائع محظورة أو خاضعة لإجراءات أو ترخيصات مسبقة أو لحقوق ورسوم مرتفعة.

تجدر الإشارة الى التمييز بين التهريب البسيط والمنظم والمشدد اعتمده المشرع الجزائري بموجب الأحكام القانونية المتعلقة بمكافحة التهريب، كما أضاف قانون التهريب حالات أخرى يترتب عنها تشديد العقوبات والجزاءات تتمثل في:

*اكتشاف البضائع داخل مخابئ او تجويفات او أي أماكن أخرى مهيأة خصيصا لغرض التهريب.

*الحيازة داخل النطاق الجمركي لمخزن معد ليستعمل في التهريب.

* الحيازة داخل النطاق الجمركي لوسيلة نقل مهيأة خصيصا لغرض التهريب.

* التهريب باستعمال وسيلة نقل.

* التهريب مع حمل سلاح ناري.

*تهريب الأسلحة.

* التهريب الذي يشكل تهديدا خطيرا على الأمن الوطني أو الاقتصاد الوطني أو الصحة العمومية.

3-جغرافية التهريب: جغرافيا يمكن التمييز بين التهريب البري، البحري والجوي: [1]

1-2-2 التهريب البري: يتم هذا النوع من التهريب عن طريق خرق الحدود البرية مرورا بالطرق والمنافذ غير المشروعة، بعيدا عن المراقبة الجمركية و هي الأماكن التي لا تتواجد بها مكاتب الجمارك، ويعتبر التهريب البري

الأكثر انتشارا في العالم لان معظم الدول التي تملك حدودا برية أكثر منها بحرية، بالإضافة الى سهولة خرق الحدود البرية مقارنة بالحدود الجوية و البحرية.

3-2-2 التهريب البحري: يعتبر التهريب عبر المنافذ البحرية طريقة قديمة اعتمدها المهربون منذ الأمد، وسائل النقل البحرية قديمة الاكتشاف والاستعمال، إذ أن المهربين يستعملون القوارب والمراكب البحرية في نقل البضائع من منطقة لأخرى أو من دولة لأخرى أو من قارة لأخرى، فما يميز التهريب البحري انه عابر للقارات ويتعلق الأمر خصوصا بتهريب البضائع المحظورة حظرا مطلقا كالأسلحة والمخدرات.

3-2-2 التهريب الجوي: انحصر التهريب قديما عبر المنافذ البرية والبحرية، غير أنه مع تطور وسائل النقل الحديثة واكتشاف الطائرات ظهرت إلى الوجود إمكانية تهريب البضائع جوا.

3-أسباب التهريب الجمركي:

- **الإمكانيات المادية والبشرية:** أمام ثقل مهام أعوان الجمارك التي تقتضي تغطية كل الأقاليم الجمركي الوطني، تبقى الوسائل المعتمدة جد متواضعة رغم المجهودات المبذولة في هذا السياق، مقابل امتلاك المهربين أحدث الوسائل خاصة تلك المتعلقة بالنقل والاتصال. أما عن الإمكانيات البشرية فإنها هي الأخرى تعرف نقصا من حيث العدد، الكفاءة، والرسكلة مقارنة ببعض أسلاك الدولة كالدرك والأمن الوطنيين.[1]
- **العامل التشريعي:** يتميز التشريع الجوكي بالتعقيد ويرجع ذلك إلى الكثرة والتهدد في القوانين والتنظيمات التي يسهر أعوان الجمارك على تطبيقها فإضافة إلى التشريع الجوكي وقانون التعريفة هم المكلفين بتطبيق كل القوانين والتنظيمات المنظمة لعمليات الإستراد والتصدير من شأنها أن تخلق أجواء من الغموض بالنسبة للمتعامل الاقتصادي الذي يقوم قبل مباشرة مشروعه بدراسة دقيقة للمخاطر والتكاليف المحتملة.[1]
- **الجباية الجمركية:** قد يمكن سبب التهريب في الضريبة الجمركية نفسها، فكلما تكون الضريبة مرتفعة كلما سعى الأفراد من جانبهم إلى التخلص من أدائها، ولها ينصح الكثيرون بضرورة الاعتدال في فرض الضرائب الجوكية لأن ضريبة معتدلة أجدى للدولة من ضريبة عالية قد يحاول الكافة التهرب من الوفاء بها. [1]
- **الفساد (الرشوة والبيروقراطية.....):** إن ممارسة البيروقراطية عادة ما يكون الغرض من ورائها إرغام المتعاملين الاقتصاديين على دفع رشاوي لأعوان الدولة بصفة عامة، هذا ما يدفع بالمتعامل الاقتصادي إلى اللجوء إلى التهريب نظرا لاعتبار الرشوة كتكلفة زائدة في سعر الحصول على البضاعة ن وممارسة الرشوة من طرف أعوان

الجمارك تعود في جانب منها إلى تدهور أوضاعهم الاجتماعية و المهنية وعليه يستدعي توفير إصلاحات عميقة وفعالة خاصة بتحسين أوضاع الجمارك قبل النظر في أسلوب الرد و العقاب.[1]

- **الأسباب الجغرافية** : التهريب الجوكي كظاهرة إجرامية يتأثر بالعوامل الجغرافية و الطبيعية التي يستغلها المهربون لتنفيذ عملياتهم فشساعة مساحة بلدنا الجزائر ومجاورته للعديد من الدول وانفتاحها على البحر تعد أبرز العوامل التي ساعدت علة تفشي الظاهرة ن خصوصا في المناطق الحدودية فهي إما مناطق جبلية مكونة من جبال و غابات ووديان، و اما المناطق الصحراوية ذات كثمان رملية كثيفة يسهل فيها التخفي ، فعلاوة على كونها تؤثر على عمل الاعوان المكلفين بمكافحة التهريب ، فهي تجعل فرص المراقبة ضئيلة خصوصا إذا كان العامل الطبيعي متقلبا و صعبا (ثلوج ، أمطار ، رياح.....).
- **الأسباب الاجتماعية**: تتمثل أساسا في نظرة المجتمع لهذه الظاهرة وحكمه عليها وعلى مرتكبيها، فهي ذلك التقييم الاجتماعي لفعل التهريب وللمهرب، بغض النظر عن الوصف القانوني للفعل من كونه جريمة وأن مرتكبه مجرم، فالمهرب يحظى بنظرة تسامحيه من طرف المجتمع ولهذا الموقف أسبابه ومبررتاه سواء فيما يخص انتشار البطالة وزيادة الفقر في المجتمع وتدني مستويات المعيشة، والأمر الذي يدفع بالبطالين إلى اتخاذ التهريب كمهنة لكسب الرزق.
- **الأسباب السياسية والأمنية**: يعد الاستقرار السياسي والأمني من العوامل الجوهرية ففي تحقيق النمو وتطور الدول في شتى مناحي الحياة، لذا فإن ضعف دور الدولة لا سيما في ممارستها للرقابة يمكن أن يؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية بما فيها حركات التهريب الجوكي.

4- الآثار المترتبة على التهريب الجمركي: نعرض في هذا السياق الطابع السلبي لظاهرة التهريب التي تؤثر على النظام الاقتصادي والمالي ، بالإضافة إلى التشوهات التي تخلفها على المستويات الاجتماعية، الصحية، الأمنية و حتى السياسية، التي يتكبدها الأفراد، المجتمع والدولة :

- **التأثير على الخزينة العمومية**: من بين المهام التي تقوم بها إدارة الجمارك هي تحصيل الحقوق و الرسوم الجوكية طبقا للتعريفة الجوكية بحيث يؤدي تطبيقها على السلع المستوردة ، و على بعض السلع المصدرة إلى تحصيل إيرادات مالية معتبرة للدولة ، حيث بلغت عائدات الخزينة الجوكية 1000 مليار دينار ففي سنة 2015 ، و هو ما يشكل 40 % من إيرادات الدولة خارج مداخيل المحروقات[1] ، هذه العائدات تمكن من ضمان

تغطية معتبرة لميزانية الدولة ، لذا فإن استيراد البضائع عن طريق التهريب و دون دفع للحقوق الجوكية يؤدي على ضياع جزء هام من موارد الخزينة العمومية ، كما أن تصدير البضائع المدعمة من طرف الدولة من شأنه تحويل الدعم المخصص للفئات ذات المستوى المعيشي المنخفض إلى ربح للمهربين و زيادة أعباء خزينة الدولة.

- إن استنزاف موارد الدولة بسبب عمليات التهريب لا يسمح بتكوين ادخار عام، وبالتالي تكون الدولة عاجزة على القيام بمشاريع استثمارية، كما أن انخفاض معدلات الادخار يؤدي إلى تقليص من حجم الإعفاءات الضريبة الممنوحة في إطار تشجيع الاستثمار، ويترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز لارتفاع معدلات التضخم والبطالة. وعليه فإن التراجع موارد خزينة الدولة يؤدي إلى ضعف القدرة التمويلية للدولة وتعطيل التنمية الاقتصادية والتي سببها عمليات التهريب.[1]
- **التأثير على الكتلة النقدية:** إن عمليات التهريب تقلل من الحصول على العملة الصعبة بل وتقوم بنقلها خارج البلاد، إذ تصاحب عمليات تهريب البضائع حركة غير مشروعة لرؤوس الأموال، كما نلاحظ بأن سوق الصرف الموازية تتغذى من عمليات التهريب و تعتبر ممولا لنشاطاتها ، ويتضح من هذا بأن التهريب يحدث حالات من التضخم و الانكماش في الاقتصاد، ويحدث التضخم نتيجة عن إدخال عملات اجنبية عن طريق تصدير البضائع نحو الخارج ، أما الانكماش فيحدث في حالة استيراد البضائع مقابل إخراج عملات أجنبية إلى الدول الأخرى. [1]
- **التأثير على التجارة الخارجية** : إن للتهريب آثار سلبية تكاد تكون مباشرة على التجارة الخارجية للدولة ، وذلك من عدة أوجه فهو يعمل على تغليط احصائياتها التي تتضمن الصادرات والواردات من حيث الكم و القيمة، ومنه الميزان التجاري لهذه الدولة مع الدول التي تنشط، بينما حركات التهريب الجوكي، الأمر الذي يحد من يقينية السياسات والمخططات التجارية التي تضعها الدولة علة أساس هذه المعطيات غير الدقيقة ، و قد يمتد هذا الخطأ إلى حسابات الدولة المتعلقة بالاستهلاك، الإنتاج والادخار الوطني، مما يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية والتنموية ككل.[1]
- كما أن التهريب الجوكي يقوم بمعاكسة ومعارضة العلاقات التجارية للدولة، ويظهر هذا الأمر في حالة قطع الدولة لعلاقاتها التجارية مع دولة أخرى تربطها معها منافذ حدودية، فالتهرب الجوكي في هذه الحالة يعمل

على تنقل البضائع و السلع بين هذه الدول على وجه يعارض تماما سياسة المقاطعة التي تم تقريرها من طرف الدولة ، وهذا ما حدث بالضبط بين الجزائر و المغرب الأقصى بعد غلق الحدود البرية سنة 1994 ، فقد ازدادت تيارات التهريب حدة في الحدود الجزائرية المغربية ، ووفقا لأرقام الجمارك المغربية لسنة 2014 [1] قدرت صادرات الجزائرية تجاه المغرب ب 1.2 مليار دولار ن فيما قدرت نسبة الصادرات المغربية تجاه الجزائر ب 205 مليون دولار.

- **التأثير على ميزان المدفوعات:** قد تعمل الدولة على فرض ضرائب جمركية مرتفعة على سلع معينة للرفع من أسعارها بالأسواق الداخلية، وهذا ما يشجع على إنتاجها محليا، وتؤدي زيادة الإنتاج المحلي إلى انخفاض الأسعار ومنه زيادة في الاستهلاك الكلي وهذا الوضع يشجع المتعاملين الاقتصاديين على تصدير منتجاتهم وتسويقها بالخارج.

هذه الوضعية المتمثلة في ارتفاع مستوى الإنتاج المحلي، وانخفاض الواردات وتشجيع الصادرات من شأنها إن تؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات، غير ان التهريب يمكن ان يحدث خللا في مخططات الدولة ويتسبب في أحداث عجز في ميزان المدفوعات نظرا لإخلاله بشروط التوازن تلك.[1]

- **التأثير على الجهاز الإنتاجي** : من بين الأهداف تطلع عليها كل دولة ، هي الحفاظ على جهازها الإنتاجي خاصة الصناعي و الزراعي منه ، و ذلك لكون انه يعبر عن القوة الاقتصادية لها، فالأهداف المستوحاة من فرض الضريبة الجمركية على الواردات هي حماية الاقتصاد الوطني ، والسماح بالخصوص للصناعات الناشئة بالنمو و التطور حتى تصبح قادرة على المنافسة خاصة عندما يتعلق الأمر ببعض القطاعات التي تنتظر منها الدولة تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية ، لكن التهريب يفسد في الكثير من الأحيان المخططات التي تضعها الدولة لحماية الصناعة المحلية، وهذا عن طريق إدخال السلع والبضائع إلى إقليم الدولة ، وعرضها بالسوق المحلية دون دفع الحقوق و الرسوم الجمركية المستحقة فهي تباع بالتالي بأثمان منخفضة مقارنة بأثمان السلع المحلية ، هذا ما يؤدي بالمستهلك على تفضيل السلع الأجنبية منخفضة الأثمان والتي غالبا ما تتميز بالجودة، وبالتالي فإن السلع المحلية ستختفي تدريجيا في الأسواق تاركة المجال إلى السلع الأجنبية مما ينتج عنها تفاقم المشاكل لاجتماعية، التي تؤدي بدورها إلى ممارسة النشاطات غير الرسمية.[1]

❖ **التأثير على الأمن العام و الاستقرار السياسي**: إن مجرد استيراد الأسلحة بشتى أنواعها دون رخصة ومراقبة هو دون شك تدمير للمجتمع وحياة المواطن، بحيث يؤدي ذلك لا محالة إلى إحداث اضطرابات قد تصل في كثير من الأحيان إلى توترات داخلية، كما هو الحال في كثير من بلدان العالم، ومن ضمنها ما تشهده الجزائر من تهريب الأسلحة ، الشيء الذي يساعد و يدعم العمل الإرهابي و الإجرامي في بلادنا، ولذلك فإن التهريب يجعل الأمن العمومي في وضعية اضطراب وعدم استقرار، كما أن استيراد الكتب، الأقراص و الأشرطة عن طريق التهريب، والتي تتضمن نقدا للسياسة العامة للدولة تؤدي عند انتشارها بين العامة إلى خلق تيارات معادية لهذه السياسة ، وبالتالي ظهور اضطرابات ونزاعات قد تهدد استقرار النظام السياسي والأمني و تؤدي إلى فرملة عجلة التقدم والتنمية للدولة.[1]

❖ **التأثير على الصحة العمومية و الآداب العامة** : إن الاستيراد المخدرات بشتى أنواعها و البضائع المغشوشة و الفاسدة وبصفة عامة كل البضائع غير المتطابقة مع المقاييس و المواصفات المعتمدة قانونيا لحماية المستهلك، تشكل تهديدا مباشرا للسلامة العقلية والجسدية، نذكر ان الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان قد سجل ارتفاعا كبيرا في كمية القنب الهندي المحجوزة خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت 126 طنا[1] خلال سنة 2015.إما عن تأثير التهريب الجوكي على الآداب العامة فيتم عن طريق استيراد الكتب ،المجلات والأشرطة وغيرها من المؤلفات التي تسيء إلى الهوية الوطنية والديانة الإسلامية والتي تشجع على المجون والفجور ،الرذيلة وغيرها من السلوكيات التي تؤدي إلى الانحرافات الاجتماعية. إن المساس بالصحة العمومية يكبد الدولة خسائر مالية نتيجة التكفل الاجتماعي والصحي بالمتضررين وهذا ما يضيع الفرص على التنمية الاقتصادية.

❖ **التأثير على التراث الوطني**: إن كل دولة تسعى للحفاظ على تراثها الوطني الذي يعبر عن مصدر ثروتها المعنوية وتميزها عن باقي الدول الأخرى.

5- آليات فعالة لمعالجة التهريب الجمركي: ان الحفاظ على التوازن الاقتصادي لبلد ما، يفرض حتما العمل بقواعد حازمة وتطبيق عقوبات ردعية صارمة تتعدى في أهدافها مجرد اكتشاف المخالفات و قمعها الى ضمان استقرار المعاملات التجارية في إطار منافسة شريفة وشرعية، هذه الاعتبارات بكل أبعادها المتوخاة تلقى على عاتق أعوان

الدولة وممثليها المدركين بهذه المهام والمسؤوليات وتتطلب تضافر الجهود والعمل وفق استراتيجيات واضحة ومتكاملة المراحل للتكفل الفعال بالظاهرة بالإضافة الى تعزيز مطلب التعاون الدولي لأجل تضييق مجال عمل جماعات التهريب.

1-5: تدعيم المجهدات المحلية: صياغة الخطة الفعالة لمعالجة التهريب تقتضي تظافر جهود الجميع انطلاقا من السياسة الوقائية وصولا إلى صياغة الإجراءات القمعية لمكافحة الظاهرة:

1-1-5-الإجراءات الوقائية:

1-1-1-5-تحسين شروط العمل بالقطاع الرسمي من خلال: [1]

- تحقيق امتيازات للمتعاملين الناشطين بالقطاع الرسمي مقارنة بأولئك الذين يمتهنون العمل غير المشروع.
- تسهيل إجراءات الجوكة ومسايرة هذا التوجه من طرف الأجهزة المهتمة بتقطير عمليات التجارة الخارجية.
- تبسيط أحكام التشريع الجوكي.
- عصرنه المؤسسة الجوكية وتحقيق مفهوم المؤسسة الجمركية الخدماتية التي تدعم العمل بالقطاع الرسمي وتفعل دورها في مكافحة التهريب.
- تطوير نظام الاتصال بالمؤسسة الجوكية لتسيير عمليات الجوكة حيث يتكفل هذا بعدة وظائف مدمجة تتمثل في:

* التعريفة الجوكية ويتعلق الأمر بالنظام المنسق العالمي مع ترميز وتصنيف البضائع والحقوق والرسوم الجوكية المطبقة إضافة إلى الامتيازات الجبائية والإجراءات التنظيمية والإدارية الخاصة المطبقة على البضاعة.
* جمركة البضائع عند الاستيراد والتصدير.
* تسيير الإيرادات من الحقوق والرسوم الجمركية.
* تسيير المنازعات الجوكية المكتبية (المخالفات المتعلقة بالعمليات التجارية)
* تسيير البضائع المقبولة للإيداع.
*تسيير الأنظمة الاقتصادية الجوكية.
*إحصائيات التجارة الخارجية.
* نظام الرقابة الداخلية.

2-1-1-5- مكافحة الفساد والرشوة وتعزيز أخلاقيات المهنة: وذلك عن طريق: [1]

– تكفل الدولة بأعوان الجمارك عن طريق رسم خطة واضحة تندرج ضمن استراتيجية إصلاح أجهزة الدولة عن طريق التكوين، الإعلام، التحسيس، التحفيز والعقاب.

– تأسيس الأخلاقيات في الوظيفة العمومية ويتجسد ذلك عمليا عن طريق جعل اخلاقيات المهنة محورا أساسيا في سياسة تسيير الموارد البشرية بكل وكباتها من توظيف، تقييم، حركة، تكوين وركلة، مراقبة وممارسة السلطة التأديبية.

– تحسين الوضع المالي والاجتماعي للموظف يعتبر من أهم وسائل تحصينه من مختلف الانحرافات الاخلاقية.

3-1-1-5-إشراك المواطنين في مسعى الوقاية من التهريب:[1]

– تحسيس المستهلكين بخطورة استهلاكهم للبضائع المهربة على صحتهم وأمنهم وسلامتهم وأعلام المنتجين والمستوردين بالمخاطر التي تهدد وحداتهم الإنتاجية ومنتجاتهم إضافة لتعميم ونشر القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وذلك بمساهمة الفاعلين الاقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني وإشراك المساجد والجمعيات الدينية في حملات دعائية توضح موقف الدين الإسلامي من الإجرام عامة ومن جرائم التهريب خاصة لما لها من تأثير على كيان الأمة ومقوماتها.

– إبلاغ السلطات العمومية عن افعال التهريب وشبكات بيع وتوزيع البضائع المهربة ،ولضمان مشاركة المواطنين في هذا المسعى خصص القانون تحفيزات مالية تقتطع من ميزانية المصالح المكلفة بمكافحة التهريب تدفع للأشخاص الذين يقدمون معلومات من شانها ان تفضي الى القبض على المهربين غير إن هذه الأحكام تبقى غير مطبقة في واقع الأمر نظرا لعدم توفر الاعتمادات المالية الأزمة لدخول هذا الإجراء حيز التطبيق وبالتالي فان مصالح وزارة المالية مطالبة بالتكفل العاجل بهذه المسألة لما لها من أهمية بالغة في الحصول على المعلومات حول تيارات التهريب تسمح باقتصاد الوقت وتقليل التكاليف المتعلقة بقمع جرائم التهريب.

4-1-1-5- توسيع صلاحيات التفتيش والمراقبة: من أجل قمع التهريب والحد منه خول المشرع لأعوان الجمارك سلطات واسعة اتجاه البضائع المهربة هذه السلطات تتمثل في حق تفتيش المنازل، البضائع، وسائل النقل، الأشخاص...، الى جانب تشديد المراقبة سواء كانت عادية او فجائية. نتطرق إليها فيما يلي:

أ-توسيع صلاحيات التفتيش:

-**حق تفتيش البضائع:** حيث تخضع كل بضاعة تدخل الإقليم الجوكي للتفتيش اذ بعد تسجيل التصريح المفصل يقوم أعوان الجمارك بتفتيش كل البضائع المصرح بها أو بعضها للتأكد من صحة المعلومات الواردة.[1]

- **حق تفتيش الأشخاص**: التفتيش الجسماني يعتبر استثنائيا وخصوصيا يرجع إليه أعوان الجمارك من البحث عن الغش ومراقبة هوية الأشخاص الذين يدخلون الإقليم الجوكي يتطلب هذا النوع من التفتيش أعوان جمارك مؤهلين خلقيا.

- **حق تفتيش وسائل النقل وإقامة الحواجز**: إن لإدارة الجمارك حق تفتيش كل وسائل النقل بما في ذلك تفتيش السفن التي توجد بالمنطقة البحرية من النطاق الجوكي والتي تصل حمولتها من 100 الى 500 طن وفقا لنص المادة 44 من قانون الجمارك الجزائري.

- **حق تفتيش المراسلات من الخارج**: وتتم هذه الصلاحية عن طريق حق دخول مكاتب البريد ذات الاتصال المباشر مع الخارج من طرف أعوان الجمارك المفوضين قانونيا.

- حق تفتيش المنازل: إن حق تفتيش المنازل وجب إن ترفق به ضمانات موجهة إلى تفادي التعسف في استعمال الحق وقد منحت هذه الصلاحية لأعوان الجمارك طبقا لنص المادة 47 من قانون الجمارك الجزائري.

- **حق تفتيش رخص الحيازة و رخص المرور**: لقد حدد المشرع وسيلة أمن و وقاية لمراقبة السلع التي يمكن ان تكون محل تجارة غير شرعية وتتمثل هذه الوسيلة في ضرورة تقديم رخص المرور في أي وقت و أي مكان من النطاق الجوكي.

ب- توسيع صلاحيات المراقبة:

- **المراقبة الجمركية برا وبحرا وجوا**: تلعب الحراسة و المراقبة الجوكية دورا هاما في سلسلة الوسائل الوقائية من الجرائم الجوكية فهي تدبير وقائي أمني تحفظي ومراكز الحراسة كما هي موجودة على مستوى الحدود البرية فهي أيضا على مستوى الموانئ والمطارات ومساحات التخليص ،وبخصوص مراقبة الحدود الجوية فان عمل الجمارك ينحصر في مراقبة حركة الأشخاص والبضائع داخل المطارات على إن تراقب عدم مخالفة الطائرات هبوطها في الأماكن غير التي بها مكاتب جمركية إلا في حالة الضرورة القسوة، إما فيما يخص المراقبة الجوكية على مستوى الموانئ هناك الفرق البحرية التي تقوم بمراقبة البواخر والسفن خلال 24 ساعة الأولى من دخولها الميناء، ونشير غالى إن مراقبة حدودنا البرية الواسعة يجب إن تدعم بوسائل جد متطورة كالطائرات المروحية و وسائل الاتصال المتطورة ورادارات الاستطلاع والاستكشاف.

- **المراقبة الفجائية**: تمثل المراقبة الفجائية الخاصية الرئيسية لعمل الجمارك نظرا لتطور تقنيات و وسائل التهريب وذلك بإقامة كمائن سرية تعترض طريق المهربين بالاعتماد على طرق للمخابرات تتبع أخبار المهربين تبدا بجمع المعلومات في

ميادين عامة او متخصصة باستعمال الوسائل البشرية (المخبرين) والمادية (وثائق ، بنك المعلومات) و لاستغلال المعلومات المتحصل عليها وتحليلها لرسم وتحديد طريقة التدخل [1]

2-1-5- الإجراءات القمعية:

1-2-1-5- مضمون العقوبات المقررة لجرائم التهريب: تتمثل في الجزاءات والعقوبات المقررة قانونا قصد قمع عمليات التهريب والتي قسمت من خلال قانون التهريب إلى جنح وجنايات معتمدا المشرع الجزائري في ذلك معيار خطورة الأفعال ونعرضها فيما يلي:

أ- **جنح التهريب** :نصت عليها المواد من 10 إلى 13 من قانون التهريب ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث درجات بالشكل التالي:

- جنح من الدرجة الأولى: تتعلق بالتهريب البسيط الذي لا يقع ضمن الحالات والأوصاف الأخرى المذكورة في قانون مكافحة التهريب (المادة 10-1 ق م ت) يعاقب على هذه الأفعال بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، مصادرة البضاعة محل الغش، غرامة تساوي خمس مرات قيمة البضائع المصادرة وعقوبة تكميلية على الأقل من العقوبات المنصوص عليها في المادة 19 من قانون مكافحة التهريب.

- جنح من الدرجة الثانية: تتعلق الجنح من الدرجة الثانية بإحدى حالات التهريب التالية:

* تهريب مرتكب من طرف ثلاثة أشخاص فأكثر (المادة 10-2 ق م ت)

* اكتشاف البضائع داخل مخابئ أو تجويفات أو أي أماكن أخرى مهيأة خصيصا لغرض التهريب (المادة 10-3 ق م ت)

* الحيازة داخل النطاق الجوكي لمخزن معد ليستعمل في التهريب (المادة 11 ق م ت)

يعاقب على هذه الأفعال بالحبس من سنتين إلى عشرة سنوات، مصادرة البضائع المصادرة وعقوبة تكميلية على الأقل من العقوبات المنصوص عليها في المادة 19 من قانون مكافحة التهريب.

- الجنح من الدرجة الثالثة: تتعلق الجنح من الثالثة بإحدى حالات التهريب التالية:

* التهريب باستعمال وسيلة النقل (المادة 12 ق ت م).

* التهريب مع حمل سلاح ناري (المادة 13 ق م ت)

يعاقب على هذه الأفعال بالحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة، مصادرة البضائع محل الغش ووسيلة النقل ان وجدت، غرامة تساوي قيمة البضائع المصادرة وعقوبة تكميلية على الأقل من العقوبات المنصوص عليها في المادة 19 من قانون مكافحة التهريب

ب– جنايات التهريب: تأخذ جرائم التهريب وصف الجنايات في الحالتين المنصوص عليهما في المادتين 14 و 15 من قانون مكافحة التهريب وهما:

– تهريب الأسلحة (المادة 14 ق م ت)

* التهريب الذي يشكل تهديدا خطيرا على الأمن الوطني أو الاقتصاد الوطني أوالصحة العمومية (المادة 15 ق م ت).

يعاقب على هذه الأفعال بالسجن المؤبد بالإضافة إلى الجزاءات الجنائية المقررة لجرائم التهريب بحسب الحالة، حيث يسجل اعتماد المشرع في حالة الجنايات، تشديد العقوبات الجزائية دون الجزاءات الجبائية.

2–5– ترقية التعاون الدولي: كرست الجزائر مطلب التعاون الدولي في المادتين 48–5و258–2 من قانون الجمارك والمادة الثالثة والمواد من 35 إلى 41 من قانون مكافحة التهريب، حيث يمكن أن يتجسد التعاون الدولي في شكل اتفاقيات متعددة الأطراف أو توصيات تصدرها مؤسسات أو هيئات دولية كما يمكن أن يتم في شكل تعاون دولي إقليمي.

1–2–5 توصيات وقرارات المنظمة العالمية للجمارك: في إطار الحديث عن دور المنظمة العالمية للجمارك (مجلس التعاون الجمركي سابقا) لابد من الإشارة الى أهم القرارات ولتوصيات التي ترمي إلى ضرورة تكثيف التعاون الدولي لمكافحة الغش والتهريب [1]

– توصية 1953: تتعلق بالتعاون الإداري المتبادل الذي يرتكز على الاتصال المباشر بين مصالح البحث.

–توصية 194:تبنت أحداث نظام مركزي للمعلومات.

–قرار 7 جوان 1967: حث مجلس التعاون الجوكي من خلال هذا القرار سلطات مختلف الدول على ضرورة خلق تعاون فعال في مجال محاربة المخدرات ودعم وتقوية التعاون الإداري بين الإدارات الجوكية في هذا المجال.

– قرار 19 جوان 1976: ركز على ضرورة تطوير التعاون في محاربة تهريب التحف الفنية والأثرية، بالإضافة إلى إرساء دعائم التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى كاليونسكو.

– توصية 2000: بالإضافة إلى توضيح شروط التبادل السريع للمعلومات بين الدول نوهت هذه التوصية إلى أن تحقق الفعالية في مكافحة الجرائم الجوكية يتأتى من وضع نظام لتحليل المخاطر يعتمد على مواصفات المجرمين، الانتقاء والتعاون على المستوى الوطني بين كل المصالح المكلفة بالوقاية والقمع.

قرارات وتوصيات المنظمة العالمية للجمارك لم تتسم بالفاعلية اللازمة في تطبيقها نظرا لكونها لم تكن ملزمة للدول التي ترغب العمل في إطار المعاملة بالمثل في مجال تنسيق المجهدات وتبادل المعلومات، وعلى هذا الأساس لجأت المنظمة إلى أعداد اتفاقيات تعاون يمكن لأي دولة الانضمام إليها بالمصادقة على أحد أو كل ملحقاتها حسب طبيعة الاتفاقية.

2–2–5–الاتفاقيات المتعددة الأطراف: تتمثل الاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف التي اهتمت بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الغش الجوكي والتهريب في:

أ– اتفاقية نيروبي لسنة 1977 :

تعرف بالاتفاقية الدولية للتعاون الإداري المتبادل من اجل تدارك الجرائم الجوكية، البحث عنها وقمعها الموقع عنها في نيروبي بتاريخ 09 جوان 1977 تحت رعاية مجلس التعاون الجوكي والجزائر في أطار مجهداتها الرامية لمكافحة جرائم التهريب الجوكي صادقت سنة 1988 على الملحقات 4/3/2/1 المتضمنة في الاتفاقية تركز اتفاقية نيروبي على مبدأ أساسي هو المعاملة بالمثل بالإضافة إلى مبادئ أخرى افهمها:

– أرادة إدارات الجمارك في تقديم المساعدة لبعضها البعض في إطار الإجراءات القضائية أو الإدارية.

– تحدد ادارة الجمارك طبيعة المساعدة بحسب العناصر التي تشكل صررا بالمصالح الأساسية للدولة وبتجارتها المشروعة.

– يمكن للدولة رفض تقديم المساعدة في حال اعتقادها ان الدولة الطالبة للمعلومات لو وضعت في نفس الظروف لن تقدم لها هذه المساعدة.

– حفظ المعلومات المطبوعة بالسر المهني. [1]

يمكن للدولة تأسيس تعاون أوسع من ذلك المنصوص عليه في الاتفاقية.

ب– اتفاقية جوهانسبورغ لسنة 2003: بالرغم من الامتيازات التي تمنحها اتفاقية نيروبي غير أنها تنطوي على بعض النقائص العلمية، مثل تضييق مجال المساعدة بين الدول وعدم تحديد آجال تبادل المعلومات بالإضافة إلى مرونتها المفرطة من خلال إمكانية الانضمام إليها بمجرد المصادقة على احد ملحقاتها، على هذا الأساس أعدت اتفاقية

جوهانسبورغ بتاريخ 27 جوان 2003 أتت بتقنيات حديثة للتعاون في مجال مكافحة الغش ووضحت حالات التعاون المتبادل في بعض المجالات كالرقابة ،تسليم المراقب، التبليغات، تحصيل الديون الجوكية وغيرها وتضمنت الكيفيات العامة للتعاون ، تبادل المعلومات ، الحفاظ على سريتها ،تخزينها، وكزتها وتأمينها. غير أن الجزائر لم تنظم الى هذه الاتفاقية على غرار معظم الدول الأعضاء في المنظمة وهذا بالنظر الى صرامتها مقارنة باتفاقية نيروبي.

3-2-5 الاتفاقيات الثنائية: أعدت المنظمة العالمية للجمارك شهر جوان 2004 نموذجا للاتفاقيات الثنائية للمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، في هذا الإطار أبرمت الجزائر اتفاقيات تعاون ثنائي مع عدة دول في مجال التعاون الإداري المتبادل من اجل الوقاية من الجرائم الجوكية ومكافحة التهريب ويتعلق الأمر باتفاقيات تعاون ثنائي مشترك مع دول الجوار او مع دول أخرى نذكر منها على سبيل المثال:

- مع تونس: أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية مع الجارة تونس كانت الأولى بتاريخ 14 نوفمبر 1963، الثانية بتاريخ 15 نوفمبر 1971، والثالثة بتاريخ 09 جافني 1981 تتعلق بتبادل المساعدة الإدارية قصد استدراك المخالفات الجوكية، البحث عنها ومعاقبتها، تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر بموجب المرسوم رقم 82-91 المؤرخ في 20 فيفري 1982.[1]
- مع مالي: أبرمت الجزائر ومالي اتفاقية تتعلق بقمع الجرائم الجوكية، ببماكو بتاريخ 04 ديسمبر 1981، تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر بموجب المرسوم رقم 83-400 المؤرخ في جافني 1983 [1]
- مع ايطاليا: أبرمت الجزائر اتفاقية مع ايطاليا بالجزائر العاصمة بتاريخ 15 أفريل 1986، صادقت عليها بموجب المرسوم رقم 86-256 المؤرخ في 07 أكتوبر 1986.[1]
- مع مصر: أبرمت الجزائر اتفاقية مع مصر بالجزائر العاصمة بتاريخ 31 جويلية 1997 صادقت عليها بموجب المرسوم 97-357 المؤرخ في 27 سبتمبر 1997.[1]
- م رتكيا: أبرمت الجزائر اتفاقية مع رتكيا بالجزائر العاصمة بتاريخ 08 سبتمبر 2001 صادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-321 المؤرخ في 10 أكتوبر 2004. [1]

4-2-5 الاندماج الاقتصادي ألمغاربي كخيار استراتيجي: بدى واضحا ان التهريب يتنامى في ظل القيود المفروضة على حركة البضائع ورؤوس الأموال بين أقاليم الدول وبالتالي فان تفكيك تلك القيود من شانه ان يساهم في امتصاص حركات التهريب وتدعيم النشاطات التجارية المشروعة، إزالة القيود الجوكية وشبه الجوكية المفروضة على حركة البضائع

من والى الخارج يجب ان تتخذ في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية تحكمها قواعد مشتركة للتكامل التجاري وإجراءات متناسقة في كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية.

في هذا السياق فان الجزائر مطالبة بالبحث عن فرص الشراكة التي تسمح لها بدفع الاقتصاد الوطني إلى الإمام وتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة زحف العولمة والموقع الاستراتيجي للجزائر يضمن فرصا للاستثمار من شانها المساهمة في إدماجها ليس فقط مع الاتحاد الأوروبي او مع دول المنطقة العربية للتبادل ل الحر بل أيضا داخل الفضاء ألمغاربي.

إن بناء المغرب العربي كوحدة إقليمية يعتبر خيارا استراتيجيا بالنسبة لشعوب المنطقة باعتباره المناخ الأنسب لتفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي المبني على المصالح المشتركة الذي من شانه فك التبعية الاقتصادية للدول المغربية لاقتصاديات الدول المتقدمة ،وهو الأمر الذي لا يمكن إن يتجسد إلا بترتيبات إقليمية توفر الظروف الملائمة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي لمواجهة هزات قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي وبالتالي فان تعزيز مسار التكامل و التقارب بين الدول المغاربية أصبح اليوم ضرورة حتمية ومطالبا ملحا في النظام العالمي الجديد خصوص كونها تتوفر على مقومات التكامل الاقتصادي تاريخيا وثقافيا بالإضافة إلى قوتها البشرية وتنوع مواردها الطبيعية.

مقومات الاندماج الاقتصادي الذي يخدم الشعوب المغاربية باتت متوفرة غير انها تبقى رهينة الاعتبارات السياسية والأمنية التي لا تزال تخيم على الاجواء بين المغرب والجزائر خاصة بالإضافة الى التزام الوضع الأمني والسياسي بكل من تونس وليبيا على إثر الثورات الشعبية التي عرفتها بمطلع 2011.

الخاتمة:

إن الاستراتيجية الجوكية لمكافحة التهريب يجب أن تؤخذ بعدا دوليا هذا بالنظر غالى عالمية الظاهرة بحيث إنها تحتاج الى مزيد من الدعم وذلك بقصد عصرنة وتطوير الوسائل المادية وكذا تثمين الموارد البشرية التي تبقى دون المستوى المطلوب وعلى الرغم من وجود الأطر القانونية التي تدعم التعاون الدولي والمتمثلة في الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية إلا أن مجاعته مرهونة بصدق الإيرادات السياسية للدول الأطراف في التعاون ومكافحة الظاهرة بكل جدية.

وبالنظر إلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب لا تزال تعتريها جملة من النقائص تتمثل أساسا في الصياغة والتنظير وتوضيح المهام وعلاقات التنسيق بين الهياكل والقطاعات كما إن تركيزها على اسلوب الردع بصفة كبيرة مع إغفال الحلول الاقتصادية والاجتماعية لا يحقق النتيجة المرغوب فيها.

قائمة المراجع :

1. [11] عادل عبد العزيز السن **متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية ،الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة،2008،ص ص11،9
2. [1] حمدي عبد العظيم ،**عولمة الفساد وفساد العولمة**،ط1،الدار الجامعية،القاهرة،2008،ص13
3. [1] محمد مصطفى سليمان ،**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** ،ط1،الدار الجامعية ،القاهرة،2008،ص32
4. [1] محمود عبد الفضيل ،**مفهوم الفساد ومعاييره ،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** مركز الدراسات الوحدة العربية ط1 ،بيروت،2004،ص80
5. [1] وصاف سعيدي ،**آلية مكافحة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية** ،الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية ،جامعة بومرداس ، نوفمبر 2006 ، ص 2
6. [1] سليمان عبد المنعم، مسؤولية المصرف الجنائية من الأموال غير النظيفة: ظاهرة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 1999، ص 68.
7. [1] عنبر بن مرزوق ، **معضلة الفساد في الجزائر** ، دار النشر جيلي ،2009،ص 85
8. [1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، السعودية،2006، ص ص 384،385
9. [1] انظر موقع إدارة الحكم في الدول العربية :**www.pogar.org** تاريخ الاطلاع يوم : **2014/05/21**
10. [1] أنظر موقع **www.arabstats.org/allindicators.asp** تاريخ الاطلاع يوم : **2014/05/21**
11. [1] موقع الموسوعة الحرة ، الفساد الاقتصادي ،**www.ar.wikipedia.org** تاريخ الاطلاع : **2014/05/21**
12. [1] **عاشور كتوش ، الفساد الاداري والمالي في القاطع المصرفي الجزائري وأساليب مكافحته ، المؤتمر الدولي حول :إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، ورقلة ،2008 ،ص3**
13. [1] حنان بن عاتق واخرون ، **محاربة الفساد بعد من إصلاحات الجيل الثاني عند الدول النامية** ، أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، بومرداس، 04-05 ديسمبر2006 ، ،ص7
14. [1] حنان بن عاتق وآخرون ، مرجع سابق ،ص6
15. منجد الطلاب الطبعة 31،دار المشرق ،بيروت ،لبنان،1986،ص868 [1].
16. علي شلال ،جريمة التهريب الجمركي واثارها القانونية _دراسة مقارنة_،ط1،دار الرسالة للطباعة ،بغداد،1980،ص19[1]
17. عوض محمد جرائم تهريب المخدرات والتهريب الجمركي والنقدي المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر،القاهرة،1966،ص136 [1].
18. نفس المرجع السابق ،ص77 ،بتصرف [1].
19. Sans auteur ;la formation ;un choix stratégique ;revue de douanes ;n05 ;2004 ;p19[1]
20. Chaib bounoua ;processus d'information et èconomie de marche en algèrie ;èlèment d'une problèmatique .op.cit.p212.[1]
21. 3زهير الزبيدي ،التعريف بجرائم التهريب في الوطن العربي ،ابحاث الندوة العلمية السادسة حول جرائم التهريب في الوطن العربي ،دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية و التدريب،الرياض،1988 ،ص20
22. Vito tanzi :la corruption ;les administrations et les marche en algèrie ;revue finances et dèveloppement ;1995 ;dècembre 4 ;p24
23. www.djazaireass.com[1]
24. سيواني عبد الوهاب ،التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2007 ،ص160 [1].
25. لخضر عزي،السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،جامعة الجزائر ،1995،ص8،بتصرف [1].
26. سيواني عبد الوهاب،مرجع سبق ذكره،ص161 ،بتصرف [1].
27. www.elkabar.com[1]
28. بوطالب براهيمي،مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر ،مرجع سبق ذكره ،ص203،بتصرف [1].
29. بودالي بلقاسم ،ظاهرة التهريب الجمركي و استراتيجيات مكافحته،مذكرة ماجستير في الاقتصاد ،جامعة تلمسان ،2011،ص134 [1].
30. بوطالب براهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر،مرجع سبق ذكره ص209، بتصرف [1].
31. www.radioalgerie.dz[1]
32. بوطالب براهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر،مرجع سبق ذكره ص186، بتصرف [1].
33. نفس المرجع السابق ،ص214،بتصرف [1].

34. سيواني عبد الوهاب،مرجع سبق ذكره، ص 186،بتصرف [1].
35. المادة 41 قانون الجمارك الجزائري [1].
36. المادة 62 من قانون الجمارك الجزائري [1].
37. دون ذكر الكاتب ،"مجلس التعاون الجمركي"،مجلة الجمارك،رقم 03،فيفري 1993،ص23 [1].
38. المادة 05 من اتفاقية نيروبي [1].
39. بوطالب براهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر،مرجع سبق ذكره ص240، بتصرف [1].
40. جريدة رسمية رقم 09 بتاريخ02 مارس 1928 [1].
41. جريدة رسمية رقم 26 بتاريخ 21 جوان 1983 [1].
42. جريدة رسمية رقم 42 بتاريخ 15 اكتوبر 1986 [1].

جريدة رسمية رقم 63 بتاريخ 28 سبتمبر 1997[1]

الأسباب النفسية والاجتماعية المؤدية للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الوادي)

Psychological and social causes leading to illegal immigration from the viewpoint of university students (a field study on a sample of students from the University of the Eloued

د. سهيلة وصيف خالد

soujod79@gmail.com

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف عن أسباب الهجرة غير الشرعية كما يراها الطلبة الجامعيين، محاولة الإجابة عن السؤال التالي : ماهي الأسباب النفسية والاجتماعية المؤدية للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي؟ اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، جمعت معلومات الدراسة بواسطة استبيان، عُلجت النتائج إحصائيا بحساب التكرارات والنسب المئوية باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية .

Abstract:

The aim of the study was to identify the causes of illegal immigration as perceived by university students, trying to answer the following question: What are the psychological and social causes of illegal migration from the point of view of university students in Al-Shaheed University? The study adopted a descriptive approach. The study data were collected by means of a questionnaire. The results were statistically calculated by calculating the frequencies and percentages by the statistical package program in the social sciences

مقدمة

يَرغب الإنسان بطبيعته الانتقال والتّرحال من مكانٍ إلى آخر سعياً للبحث عن أماكن أكثر جودة للعيش والسكن والأمن أيضاً ممّا هو فيه، حتى أصبحت الهِجرة ظاهرةً متفشّيةً بين بني البشر، فينتقل الأفراد من الموطن الأصلي إلى أماكن أخرى في الأرض بحثاً عن أماكن تُوفّر لهم ما يحتاجونه من مُتطلّبات وما يفتقرون له.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحوّلت إلى مشكلة دولية، وحرب مفتوحة بين المهاجرين المغامرين ومافيا التهريب من جهة، وبين أوروبا وحلفائها من الدول الإفريقية التي يقدم منها المهاجرون، أو يمرون عبر أراضيها، أصبح من الواضح أنها أكبر حجماً من أن تواجهها ترسانة أمنية، إن الأمر يحتاج إلى نوع من التعامل الإيجابي، لحل المشكلة

مشكلة البحث

عرفت بلدان المغرب عموما والجزائر خصوصا ظاهرة اجتماعية خطيرة متمثلة في الهجرة السرية نحو بلدان شمال آروبا، فقد شهدت هذه الظاهرة اهتماما متزايدا، نظرا للعواقب الوخيمة المترتبة عليها، فقد حصدت الدول من جرائها العديد من المآسي، حتى أطلق عليها قوارب الموت، منذرة بحجم الكارثة و آثارها السلبية، ومن هنا بات من الضروري الانكباب حول الظاهرة ومنحها حظا وافرا من الاهتمام والتدقيق من جوانب مختلفة وتقصي أسبابها ونتائجها وآثارها السلبية لمعالجتها والحد منها.

والواقع أن المعالجة النفسية والاجتماعية لهذه الظاهرة أصبح ضرورة تفرضها العواقب، ولا يمكننا الحديث عن المعالجة دون التطرق إلى أهم الأسباب الكامنة وراءها، فمعرفة الأسباب وحصرها يسهل إيجاد الحلول الممكنة للسيطرة على الظاهرة، وعلى هذا الأساس جاءت الدراسة الحالية تحاول الوقوف على أهم الأسباب النفسية للهجرة غير شرعية محاولة الإجابة عن السؤال التالي : **ماهي الأسباب النفسية والاجتماعية المؤدية للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي؟**

1-مفهوم الهجرة غير الشرعية :

2.1 المفهوم اللغوي : الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى، كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش في مكان آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة .

والهجرة مأخوذة من الفعل هجر يهجر هجرا وهجرانا بمعنى الترك، فنقول هاجر المكان أي تركه (الكافي، 1994 :1055).

أما مصطلح الهجرة غير شرعية فهو مركب من لفظين "الهجرة " ولفظ "غير الشرعية " والذي يدل معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، و يترادف مع هذا المصطلح عدة مسميات منها الهجرة غير قانونية، الهجرة السرية، و لفظ الحرقة، و الذي

يعني بدوره حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرق كل القوانين والحدود (رشيد،2011،:17).

2.2 المفهوم الاصطلاحي:

تُعرف الهجرة غير المشروعة، والهجرة السريّة، على أنها عمليّة انتقال الأفراد والجماعات بين الدّول بطريقةٍ غير قانونية، وتكون خارقةً للقوانين والإجراءات للبلد المهجور إليه؛ حيث يدخلها المهاجر دون الحصولِ على تأشيرة دُخول.

ينظر إلى الهجرة غير الشرعية على أنها انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء على شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية.

وتعرف الهجرة غير الشرعية على أنها دخول عن طريق البر او البحر أو الجو إلى إقليم دولة بطريقة غير قانونية، بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة غير المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الاتحاد الأوربي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات على التأشيرة ثم البقاء في المنطقة بعد انقضاء الفترة المحددة أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات(الحوات،2007 : 15) .

أما المنظمة الدولية للعمل فتعرف الهجرة غير الشرعية على أنها " هي التي يكون بموجبها المهاجرين مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ومن هذا المنطلق يعد مهاجرا غير شرعي كل من: "

- يعبر الحدود بطريقة غير قانونية وخلسة عن الرقابة المفروضة .
- الأشخاص الذين رُخّص لهم العمل بموجب عقد بموجب عقد، ويخالفون العقد من خلال القيام بعمل غير مرخص به .

وتلقي التعريفات التالية للهجرة غير الشرعية الضوء على صور مهاجريها :-

فهناك من يعرفهم بأنهم هم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة ، وذلك بدون الوثائق ، والتصاريح اللازمة ، وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بوثائق مزورة ، أو بتصاريح دخول مؤقتة ، ولكنهم تجاوزوا مدتها . كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطراً معيناً بطريقة غير شرعية ، أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح ، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين ، أو الغرباء غير الشرعيين. (صادق حسن، 1998 : 13)

أما معجم العلوم الاجتماعية فيرى أن الهجرة غير شرعية ترتبط بالأشخاص والتجمعات السكانية ومعناها انتقال الأفراد من مكان ومن بلد إلى آخر (بدوي، 1977: 17)

ويمكن تعريف الهجرة من الناحية الزمانية على أساس أنها مؤقتة أو دائمة، وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى و ما يصاحبه من تغيير كامل لظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعودون إليه مرة أخرى (الحلبي،2005: 261)

ويمكن التمييز بين الهجرة الشرعية و غير الشرعية بكون الأولى تنظمها قوانين و تحكمها تأشيرات الدخول وبطاقات الإقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة (الحوات،2007 : 25).

2. أسباب الهجرة غير الشرعية :

تتعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية الأفريقية، وذلك نتيجة لتعدد جوانب النظر إليها . فعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة ، وعلماء الاجتماع يركزون على البعد الاجتماعي ، أما علماء السياسة فلهم آراؤهم السياسية ، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السيكولوجية ، و علماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية ، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة متداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة وفي ما يلي عرض لأهم أسباب الهجرة.

1.2 الأسباب السياسية :

يمكن حصر أهم الأسباب السياسية في النقاط التالية:

- الأزمات السياسية أو الدينية التي تؤدي إلى هجرة أو طرد جماعة أو جنس أو حزب أو طبقة اجتماعية غُلبت على أمرها ، كطرد الشعب الفلسطيني من أرضه المحتلة سنة 1948ف بقوة السلاح من اليهود المحتلين لهذه الأرض حتى هذه الساعة .(17)
- تشجيع الهيئات الرسمية للنازحين والوافدين .
- العنف وما ينشأ عنه من هجرات إجبارية كتهجير الزنوج الأفريقيين قسراً إلى العالم الجديد .
- ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء ، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية ، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة ، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية ، وتسود النظم الدكتاتورية ، ويساق الناس إلى السجون ، والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة (أبو عيانة،2000 :252).

- وكذلك كثرة الثورات الداخلية ، والانقلابات العسكرية ، والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج ، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة .

2.2 الأسباب الاقتصادية :

فتعتبر الدوافع الاقتصادية من أقوى الأسباب لدى المهاجرين بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية من فقر ومجاعات وتناقص فرص العمل الأمر الذي ينمي فكرة الهجرة كسبيل للتخلص من ذلك الواقع ، والهجرات الأفريقية غالباً ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية في المنطقة الأصل من جهة، ومتطلبات السكان من جهة أخرى . (الطلحي، 1998 :18)

الأسباب الاجتماعية :

ترتبط الأسباب الاجتماعية للهجرة غير شرعية تارة بالتهميش المستمر وظاهرة ترييف المدينة، وتارة أخرى بانسياب حكايات مثيرة وأسطورية حول عملية الهجرة وما يترتب عليها، لا سيما أن هناك قصص نجاح فعلية، يتم تداولها على نطاق واسع، سواء بالطرق التقليدية أم عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وطالما ينجذب الشباب الراغب في الهجرة إلى قصة نجاح واحدة لمهاجر، ويتناسون عمداً قصص فشل لا تحصى، انتهت بمآسي وفواجع.

الأسباب النفسية :

لا يمكن إنكار دور هذا العامل حيث يلعب سماسرة الهجرة عليه، حيث يضيق بعض الشباب بطبيعة الحياة في بلدانهم، في ظل امتلائهم بشعور جارف بأنهم يستحقون أكثر مما هم عليه، وينظرون إلى مستقبل بلدانهم بتشاؤم مفرط، ينسحب على نظرتهم إلى الآتي في حياتهم الخاصة وهي تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي والعيش على حضارة وثقافة البلاد المراد الهجرة إليها ولعل عالم الاجتماع ابن خلدون لمس الحقيقة في مقدمته أن "المغلوب دائما مولع باقتداء الغالب في نحلته وأكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده."

إن الأسباب الّتي تدفع الفرد إلى التفكير بالهجرة فمتعدّدة ومتداخلة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وآخر سياسي. وفي وجه عام يُعد السعي إلى حياة أفضل، والرغبة في التحرّر من البؤس والأوضاع الاقتصاديّة التي لا تطاق من أهمّ الدوافع للهجرة. الحديث عن الهجرة الطوعية، وهي تعتمد على الاختيار الحرّ للفرد وغالبًا ما تكون اقتصاديّة، وعن الهجرة القسريّة، أيّ: الإجباريّة، وتكون نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية والمواقف السياسيّة والصراعات الأهليّة

الدراسات السابقة:

أجرى صالح في(2005م) دراسة عن الابعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا والتي بينت أن العقبات التي يواجهها المهاجرون غير الشرعيين بعد الهجرة تتمثل في التميز وفي العمل في الأجور واللغة والسكن والحصول على الاقامة كما ساهمت الهجرة في حدوث تحسن في المكانة الاجتماعية للمهاجرين الذين أمضوا فترة طويلة نتيجة التحويلات التي يتم استثمارها في مشروعات استثمارية مما أدى إلى الصعود أعلى السلم الطبقي(فقيه،2014 :50).

دراسة عبد الغني مثقف 2004 والتي تناولت الشباب المغاربي والهجرة السرية، وأسفرت على أن الغالبية العظمى من الشباب يستحنون الأوضاع في البلدان الأوربية ويفضلونها على وضعية البطالة في بلدهم، وأرجع ذلك إلى غياب فرص العمل والاندماج في الحياة الاجتماعية بالإضافة إلى ضعف التأطير الثقافي والسياسي الذي يمكن أن تلعبه هيئات المجتمع ساهم في شكل واضح في التشجيع على الهجرة (فقيه،2014 :50)

في دراسة الهراس (2008م) التي تناولت الصدمة التي يعيشها المهاجرون المغاربة في إسبانيا إثر اصطدام ثقافتهم الأمنية ليس فقط بالثقافة الأمنية للمجتمع المستقبل وإنما أيضا بمختلف التحديات والإكراهات الأمنية التي تضعها الدولة الاسبانية كشروط لتقديم طلبات الإقامة أو تجديد وثائق الإقامة أو للتصريح بالعمل...الخ كما يضطر المهاجرون المغاربة في سياق المجتمع المستقبل إلى تكييف أمنهم المرتبط بمناسبات دينية ووطنية والأمن الذي تفرضه مناسبات المجتمع المستقبل ثم أن أمنهم التاريخي يتحمل بدوره انعكاسات التشويه والصمت والتجاهل وكل ذلك يؤثر في المهاجر وفي ثقافة المهاجر وبصفة غير مباشرة في مجتمع الانطلاق (دكاك، 2008م، 425).

أما دراسة عيد (2009م) فهي دراسة نفسية للهجرة غير الشرعية حيث ترى أن الوطن هو الركن الذي يستكين فيه الأفراد عندما يتشبعون من معنى المواطنة في ظل الأمن والاستقرار والسكينة وتشير الدراسة إلى أن الفرد يتمسك بالأرض عندما يضطر للرحيل كما هو الحال في حالة اللجوء التي افرزتها نكبة فلسطين 1998م وكيف يستجيب الحراق عندما يقرر الرحيل(الغالي،2014 :25)..

وتشير الدراسة إلى أن الحاجة إلى الأمن تعد ضرورة قصوى تدفع الفرد إلى سلك شتى الطرق لاتباعها فالتهجير يدفع إلى سلوك عكسي يتمثل في الرغبة للرجوع والبقاء في الوطن سعياً إلى تحقيق الارتياح النفسي الذي يؤخره الاستقرار أما الحرقة فهي سلوك تحقيق الأمن بالابتعاد عن الوطن والبحث عن مصادر أخرى تلبي هذه الحاجة.

دراسة كنزة الغالي حول النساء المغربيات المهاجرات في إسبانيا حيث أفاد تحليلها السيسيولوجي أن الهجرة السرية لا تقتصر فقط على الشباب الذكور بل أصبحت تشغل عددا كبيرا من الفتيات والأطفال القصر و ب\لك أصبحت الهجرة تعبر عن خلل في البيئة الاجتماعية (الغالي،2014 :25).

أكدت دراسة لدميه (ب.ت) على تعدد الأبحاث والدراسات التي اهتمت بالعوامل المؤدية إليها عاكسة وجهة نظر الدارسين فمنهم من تبنى العامل السياسي، في حين شدت البيئة الاقتصادية المشتغلين على هذا الأمر والذين وجدوا أن عامل البطالة وما يرتبط به من متغيرات أخرى يمكن أن يكون سبباً في بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وشيوعها بينما اهتم آخرون بالنواحي النفسو– اجتماعية للمهاجر غير الشرعي المدفوع عن طريقها إلى ذلك كحاجاته المختلفة نفسية كانت أم اجتماعية.

في الوقت نفسه جاءت دراسة شرون التي أشارت إلى أن الهجرة غير الشرعية موضوع حديث نسبياً لا يزال في مرحلة الاخذ والرد خاصة أنه لا توجد نظرية جامعة مفسرة لهذه الظاهرة وأن للهجرة غير الشرعية منافع لا تنكر وأن الجزائر مصادقة يتحفظ على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين الذي يؤكد على ضعف المهاجر غير الشرعي وينص على عدم تجريم الهجرة غير الشرعية وكذا عدم اتخاذ أي إجراءات بخصوص المتابعة الجزائية للأشخاص مرتكبي هذا السلوك(فقيه،2014 :51).

دراسة إبراهيم بدورها أكدت أن وسائل الإعلام لم تقم بدور فاعل للحد من تلك الظاهرة كما أن الجهات الأهلية والحكومية لم يكن لها الدور الفاعل في توعية الشباب بمخاطر تلك الظاهرة وأن الدول الأوروبية لها دور في انتشار هذه الظاهرة نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها وأخيراً اشارت الدراسة إلى أن للهجرة غير الشرعية آثارا إيجابية وأخرى سلبية تهدد أمن واستقرار المجتمع(فقيه،2014 :50).

أجرى نور والمبارك (2008م) دراسة حول الهجرة غير المشروعة والجريمة توصلت إلى أن الأسباب العميقة لمشاكل الهجرة ترجع إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف البلدان وبين مختلف الاقاليم داخل البلد الواحد وأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أخذت أبعاداً خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين تحمل مسؤولية اتخاذ تدابير مشتركة وغير انفرادية من أجل ايجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلة كما يجب اتخاذ إجراءات تكون قادرة على تفكيك شبكات.

الجانب التطبيقي :

1. التذكير بفرضيات الدراسة:

اقترحت الدراسة الفرضيات التالية :

- ✓ توجد أسباب نفسية للهجرة السرية حسب وجهة نظر طلبة الجامعة.

✓ توجد أسباب اجتماعية للهجرة السرية حسب وجهة نظر طلبة الجامعة

2. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى رصد الأسباب النفسية والاجتماعية للهجرة السرية من وجهة نظر طلبة جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، فهي تكتسي طابعا علميا من خلال رصد أهم الأسباب التي يصنفها الطلبة الجامعين باعتبارهم ممثل أول لفئة الشباب، من المنتظر أن تظيف الدراسة الجديد للبحث العلمي من خلال تقديمها لأداة الدراسة، و تقديم أسباب حقيقية لأنها منطلقة من أفواه الطلبة، ومن ثمة العمل على دراستها قصد الحد منها ففي القضاء على الأسباب قضاء على الظاهرة .

المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المقارن على المنهج الوصفي، لأنه المنهج الذي يمكنن من دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، وجمع معلومات عنه وهذا ما نقوم به في الدراسة الحالية حيث يعرف المنهج الوصفي على أنه " طريقة للوصف الدقيق للظاهرة و الكشف عن الأسباب الحقيقية والخصائص المميزة لها وصولا للحلول من خلال التحليل_(دويدي،200 :183).

العينة:

تكونت عينة الدراسة من 89 طالبا وطالبة بكلية الآداب بجامعة حمة لخضر الوادي، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، والجدول الموالي يوضح خصائص العينة:

الجدول رقم (1) يوضح عدد وخصائص العينة

	الذكور	الإناث	المجموع
لغة وأدب عربي	12	17	29
فرنسية	14	20	34
إنجليزية	10	16	26
المجموع	36	53	89

الحدود الزمانية والمكانية : تمت الدراسة بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، خلال شهر فيفري 2019.

أداة الدراسة :

اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على استبيان صمم من طرف الباحثة، انطلاقا من أدبيات الموضوع، و الكلام مع بعض الطلبة الجامعيين حول أسباب الهجرة، بالإضافة إلى الاطلاع على بعض الاستمارات المعدة في هذا الجانب.

الخصائص السيكو مترية للأداة:

تم الاعتماد على الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحكمين من خلال عرض الأداة على سبعة محكمين من أساتذة علم النفس وعلم الاجتماع، وطلب منهم ابداء رأيهم حول العبارات ودقتها ووضوحها، بدائل الأجوبة، وقد تم تعديل بعد الفقرات حسب ملاحظات السادة المحكمين. أما الثبات فقد تم حسابه بطريقة التجزئة النصفية بتطبيق معادلة رولون، وقد كانت نسبة الثبات مرتفعة قدرت ب0.81 .

المعالجة الإحصائية :

تم الاعتماد على حساب التكرارات والنسب المئوية اعتمادا على برنامج spss .

عرض نتائج الدراسة : وتحليلها:

	الفقرة	أوافق	غير موافق
1	الخوف من المستقبل نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعي	%65	%30
2	غياب التعاطف والتضامن بين أفراد المجتمع	%45	%39
3	لا أمل في تحقيق الذات داخل المجتمع الأصلي	%60	%22
4	عدم الاستقرار الاجتماعي	%55	%40
5	الزيادة المتسارعة في عدد السكان	%42	%38
6	رفض الاخرين وعدم الشعور بالراحة النفسية	%52	%22
7	قسوة الحياة الأسرية	%32	%40
8	انعدام فرص التوظيف	%66	%12
9	الحياة صعبة ولا يمكن التوافق معها	%33	%41
10	التشاؤم والخوف من المستقبل المجهول	%58	%22
11	لا يوجد ما يشعرك بالأمن داخل المجتمع	%65	%20
12	الظروف الاجتماعية وتأخر سن الزواج	77%	%12
13	الحياة لا معنى لها في المجتمع الأصلي	%36	%47
14	عدم الاستقرار الاجتماعي	%45	%35
15	الاحباط المتكرر نتيجة صعوبة تحقيق الأحلام	%60	%35
16	الفقر المتفشي في العائلة	%47	%33
17	شعور الشباب بالضياع نتيجة الحياة صعبة	%52	%20
18	انتشار المحسوبية مما صعّب الحياة على الشباب	%68	%23
19	عدم التوافق النفسي مع الحياة الاجتماعية	%45	%25

تحليل النتائج :

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن من مجموعة العوامل النفسية المؤدية بالشباب إلى الهجرة السرية الخوف من المستقبل نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية إلى جانب الشعور بالضياع مع الحياة فنجد أن الأسباب النفسية تمثلت أساسا في الخوف من المستقبل نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية، حيث تحصلت على أعلى نسبة، تليها الاحباط المتكرر بسبب عدم القدرة عن تحقيق الأهداف، و فقدان الأمل في تحقيق ذاته داخل المجتمع، وعدم الراحة وفقد ورفض الآخر، و انعدام الأمن النفسي، إلى جانب العوامل الأخرى، ما نستشفه من خلال الجدول أن كل الأسباب النفسية يرى أغلب الطلبة أنها مؤدية فعلا للهجرة السرية حيث كانت الإجابة بنعم أعلى نسبة من لا.

ما يلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) أن الأسباب الاجتماعية حصلت على استجابات أقوى من طرف الطلبة الجامعين، حيث حصلت الفقرة رقم "12" والتي مفادها الظروف الاجتماعية وتأخر سن الزواج بنسبة 77%، وهذا أمر منطقي إذا شعر الشاب بالضياع وقابلته ظروف صعبة من بطالة، وتدني مستوى المعيشة، و عدم القدرة على الزواج، بمقابل ما يشاهده من ترويج لنماذج هاجرت ونجحت في حياتها و تمكنت من تحقيق ذاتها، كل هذا شكل دافع قوي لشاب العاطل الفقير من يجازف في عرض البحار مفضلا خوض مغامرة قد توقف حياته على الاستسلام للواقع المرير الذي يعيشه، إلى جانب الفقر و انتشار المحسوبية في المجتمع، وعدم الاستقرار الاجتماعي، من خلال نتائج الدراسة يمكن القول أن المشكلات الاجتماعية هي الدافع نحو مشكلات نفسية فكل ما ذكر من المشكلات من شأنها أن تدخل الشاب في دوامة وسوء توافق نفسي والنتيجة هي شعور بالاغتراب داخل محيطه مما يجعله يبحث عن مكان آخر يشعره بالأمن النفسي .

إن ما توصلت إليه الدراسة مماثل لما توصلت إليه الباحثة أغلال فاطمة الزهراء في دراسة لها حول أسباب الهجرة السرية للكفاءات والأدمغة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين حيث توصلت إلى مجموعة من الأسباب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والدراسية .

خلاصة وافاق للبحث:

تبين من خلال الدراسة أن هناك أسباب اجتماعية قوية وأخرى نفسية تدفع بالشباب إلى الهجرة ولو بطريقة غير شرعية، لذا لا ينبغي استصغار الأمر لأن الشاب يجد نفسه أمام ظروف اجتماعية صعبة ليست له يد فيه، فيشعر بالضياع ويبحث عن مجتمع بديل يكون أكثر احتواء وتقبلا من مجتمعه الأصلي، وعليه نقترح :

- ✓ الالتفاف حول الشباب و اصلاح الأوضاع الاجتماعية .
- ✓ توفير مناصب شغل دائمة للشباب وخاصة خرجي الجامعة .
- ✓ العمل على رفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات المختلفة .

- ✓ تكوين خلايا تعمل على المتابعة النفسية للشباب وخاصة البطالين وأصحاب الدخل المتدني .
- ✓ الاعتماد على الإرشاد النفسي والاسري للتكفل النفسي والاجتماعي للشباب .
- ✓ القيام بدراسات تعمل على تقصي الحلول تكون مأخوذة من أفواه الشباب والعمل على

المراجع

- أغلال، فاطمة الزهراء(2012) أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات والأدمغة من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، مجلة العلوم النفسية والاجتماعية العدد 9 ديسمبر 2012 / ص101-1110
- العالي، كنزة (2004) نساؤنا المهاجرات في إسبانيا، منشورات الدار البيضاء.
- العيد، فقيه (2011) دراسة نفسية للشباب الذي خاض تجربة الهجرة غير الشرعية عبر القوارب وسبل التكفل عمليا في الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،ص45-64.
- أنور، عطية العدل (1987)، السكان والتنمية ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- خالد، إبراهيم الكردي(2015) قراءة في سيكولوجية الهجرة غير الشرعية، ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية بعنوان: الهجرة غير شرعية والأبعاد الأمنية والإنسانية.
- دكاك، أمل حمدي (2008م) الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والافريقية ،مجلة دمشق ،المجلد (24) العدد الأول الثاني ص ص425-430.
- رجاء، وحيد دويدي (2000) البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، دمشق.
- زكي، بدوي،(1977)معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان
- علي عبد الرزاق، حلبي (2005) علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر
- عيد، آمال(2009م) دراسة نفسية للهجرة غير الشرعية واللجوء في ظل نظرية ما سلو للحاجات: مجلة دراسة نفسية و تربوية ، عدد (3) ديسمبر ص ص153-169.
- فتحي، محمد أبو عيانة (2000)، جغرافيا السكان ، ط5 دار النهضة العربية ، بيروت.
- محمد، حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي ، مرجع سابق ، دراسة ميدانية على قريتي خزام و العيايشا بمحافظة قنا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي.
- معجم الكافي،(1994) شركة المطبوعات الجامعية للتوزيع والنشر.

ISSN 2676-1521
مجلة الدراسات الأكاديمية
مجلة دَورية دوليّة محُكمّة تصدر عن المركز الجامعي آفلو

الابستيمولوجيا ومجالات علوم المعرفة (إشكالية الموضوع والمجال)

Epistemology and knowledge sciences (problematic subject and domain)

أعبد القادر بلة، قاصدي مرباح ورقلة
Abdelkaderbella800@gmail.com

ملخص:

تعتبر الابستيمولوجيا كنظرية لتوصيف المعرفة ونقدها والنظر في نتائجها من الأسس التي ينطلق منها كل علم خاصة العلوم الإنسانية التي لقيت الكثير من الانتقاد أثناء انفصالها عن الفلسفة، لذلك اختلف المفكرين والفلاسفة القدماء وحتى المعاصرين في تحديده والنظر في أبعاده بحكم أن الترجمة اللغوية تعني نظرية المعرفة أو علم العلم أو دراسة العلم والمعنى الاصطلاحي يعني الدراسة النقدية لمبادئ العلوم، ولعل التداخل المعرفي والتراكم العلمي جعل من الابستيمولوجيا في صراع مع الموضوع والمجال.

الكلمات المفتاحية: الابستيمولوجيا، المعرفة، الميتودولوجيا.

:Abstract

Epistemology is considered as a theory for describing and criticizing knowledge and looking at its results is considered one of the foundations from which all science, especially the humanities, which received a lot of criticism during its separation from philosophy, came to be different. Therefore, ancient thinkers and philosophers and even contemporary contemporaries differed in its definition and consideration of its dimensions by virtue that linguistic translation means the theory of knowledge or Science science or the study of science and idiomatic meaning means critical study of the principles of science, and perhaps the cognitive overlap and scientific accumulation made epistemology in conflict with the subject and the field.

*المؤلف المراسل: أ.عبد القادر بلة الإيميل: abdelkaderbella800@gmail.com

مقدمة:

لقد قطعت المعرفة الإنسانية أشواطا معتبرة من مسيرة التقدم الإنساني حتى وقتنا هذا مرورا بمحطات فكرية كثيرة وما يميز المعرفة العلمية عن المعرفة الفلسفية هو المنهج وطبيعة الموضوع، ولعل هذا الأساس ما جعل العلوم الإنسانية تتخلف عن العلوم البحتة وتتأخر عن اللحاق بركب العلوم.

والابستيمولوجيا كنظرية لتوصيف المعرفة ونقدها والنظر في نتائجها تعتبر من الأسس التي ينطلق منها كل علم خاصة العلوم الإنسانية التي لقيت الكثير من الانتقاد أثناء انفصالها عن الفلسفة. إن ما يواجهنا كباحثين بداية هو تحديد المفاهيم خاصة في حقل العلوم الإنسانية التي كانت ولا تزال إلى يومنا هذا رهينة إشكالية المنهج وتحديد أطر المعرفة ومجالاتها وموضوعاتها، نظرا لاختلاف رؤى المنظرين والباحثين بتنوع تياراتهم العلمية وانتماءاتهم العرقية ومشاربهم المعرفية والفكرية، والابستيمولوجيا كمفهوم ودلالة على المعرفة. اختلف المفكرين والفلاسفة القدماء وحتى المعاصرين في تحديده والنظر في أبعاده بحكم أن الترجمة اللغوية تعني نظرية المعرفة أو علم العلم أو دراسة العلم والمعنى الاصطلاحي يعني الدراسة النقدية لمبادئ العلوم، ولعل التداخل المعرفي والتراكم العلمي جعل من الابستيمولوجيا في صراع مع الموضوع والمجال.

إن تنوع المعرفة والتي تندرج كموضوع ضمن العديد من العلوم جعلنا نطرح العديد من التساؤلات والتي سنجيب عليها في هذا المقال ومن جملتها:

ماهي الابستيمولوجيا؟ وماهي العلاقة التي تربطها مع المعرفة؟ وماهي أهم وجهات النظر المطروحة لتوجهات الابستيمولوجيا؟ وما هو مجال الابستيمولوجيا؟

أولا: ماهية الابستيمولوجيا:

1. الدلالة والتعريف:

الابستيمولوجيا مصطلح جديد، استخدمه للمرة الأولى الفيلسوف الاسكتلندي جيمس فريدريك فيري في كتابه مبادئ الميتافيزيقا (Institutes of Meta)عام 1854م، حيث قسّم الفلسفة إلى قسمين: انطولوجيا وإبستيمولوجيا[1]

* ومنهم من يقسم الفلسفة إلى ثلاثة أقسام ويضيف الأكسيمولوجيا.

الابستيمولوجيا Epistémologie مصطلح جديد كما عرف عليه، مكون من كلمتين يونانيتين Epistémèومعناها: علم، وLogosومن معانيها: علم، نقد، نظرية، دراسة.....، فالابستيمولوجيا، إذن، من حيث الاشتقاق اللغوي هي "علم العلوم" أو "الدراسة النقدية للعلوم "

اختلف في دلالةEpistémè هاهنا، هل هي مرادفة في المعنى لكلمة Knowledge الانجليزية وما في معناها من اللغات، أم أنها مرادفة لكلمةScience بالمعنى الحديث؟

ذهب الفرنسيون بمعظمهم إلى اعتبار المعنى المراد هو العلم بالمعنى الحديث، أيScience وهو موضوع الابستيمولوجيا وميدانها، الذي تندرج تحته العلوم البحتة، واتسعت عند البعض لتطال علوما لم ترتقي إلى مصاف العلوم البحتة، كعلم الاجتماع وعلم النفس. هذا مع الإشارة إلى أن كلمةScience مشتقة من Scientiaاللاتينية والتي كانت أيضا تستعمل كمرادف لكلمةKnowledge ، أي أنها استخدمت فيما مضى للدلالة على كل أنواع المعارف، بينما تقتصر اليوم في دلالاتها على خصوص ميادين بعينها.

ولعل هذا النقل الدلالي للمفهوم منKnowledge إلى Science أمكن للفرنسيين تغيير المعنى برمته وهذا حقيقة لا يتوقف على ذلك فحسب بل حتى في تغيير الحقل المعرفي أي في موضوعه ونتائجه .

أما الابستيمولوجيا والوجه الجديد الذي بانت عليه عند الفرنسيين يستوجب النظر فيه من زوايا مختلفة أولها غائية العلم الجديد ومحتواه الفكري الذي يرصد المعارف في العلوم البحتة ومرتبطا أساسا باستخدام المنهج التجريبي وهذا المسوغ الرئيسي في تقدم العلوم البحتة عن غيرها حيث ألزمتها الصدارة أما اللواحق المعرفية كعلم النفس والاجتماع جاءت متأخرة لعدم ارتقائها بعد في مصاف العلمية في نظرهم.

إن الثورة العلمية التي شهدها العالم في العلوم البحتة ومختلف التطورات مكنها من تبوء كرسي الريادة بالنسبة للعلم وجعلها الأكفأ والأجدر بالدراسة.

-أما الأنغلوساكسونيون، على وجه العموم فقد كانوا أكثر وفاء للمصطلح بمعنييه اللغوي والاصطلاحي القديم، فالابستيمولوجيا عند هؤلاء تستعمل كمرادف لنظرية المعرفةThéorie of Knowledge ، وبمعنى آخر فإن

اختيار هذا التعريف كمدلول لنظرية اعلم بالمعنى اليوناني لا بالمصطلح الحديث ولأن الابستيمولوجيا مبحث في نظرية العلم (المعرفة)، جاءت أبحاث هذه المدرسة لتركز على دراسة شروط العلم الضرورية والكافية، وكيفية اكتسابه وقيمته، أي أنهم أعادوا إحياء نظرية المعرفة التي جعلها السفسطائيون الموضوع الأساس لتفلسفهم، وأعطاها أفلاطون مداها الأرحب .

2. الابستيمولوجيا اصطلاحا:

تشير إلى الدراسة العلمية النقدية المنظمة للمعرفة وفي هذا السياق نذكر جملة التعريفات منها:يعرف لالاند في معجمه الفلسفي الابستيمولوجيا بأنها: "فلسفة العلوم" ثم بضيف: ولكن بمعنى أكثر خصوصية. فهي ليست بالضبط دراسة المناهج العلمية، هذه الدراسة التي هي موضوع الميتودولوجيا والتي تشكل جزء من المنطق، وليست كذلك تركيبا أو استباقا للقوانين العلمية (على غرار ما يفعل المذهب الوضعي أو المذهب التطوري) وإنما هيأساسا الدراسة النقدية لمبادئ مختلف العلوم، ولفروضها ونتائجها، بقصد تحديد أصلها المنطقي (لا السيكولوجي) وبيان قيمتها وحصيلتها الموضوعية.

واضح أن لالاند لم يأت على ذكر المعرفة لأنها تختلف في نظره وفي نظر الفرنسيين كما سبقت الإشارة عن الابستيمولوجيا بمعناها الدقيق والذي حافظ عليه الأنغلوساكسونيون.

وتعرف أيضا: هي البحث في طبيعة المعرفة وأصلها وقيمتها، ووسائلها وحدودها، وهي غير السيكولوجيا التي تقتصر على وصف العمليات العقلية. دون الفحص عن صحتها أو فسادها، وغير المنطق الذي يقتصر على صياغة القواعد المتعلقة بتطبيق المبادئ العامة دون البحث في أصلها وقيمتها .

ويشير أبو حامد الغزالي إلى ضرورة الجمع بين العقل والنقل في المعرفة الإنسانية ويقطع بذلك ما خالف أحدهما حيث قال:" الداعي إلى محض التقليد مع عزل العقل (جاهل) والمكتفي بمجرد العقل عن نور الإيمان بالقرآن الكريم، والسنة (مغرور) فإياك أن تكون من أحد الفريقين ."

ثانيا: الابستيمولوجيا ونسق علوم المعرفة:

1. الابستيمولوجيا ونظرية المعرفة:

الابستيمولوجيا إذن نظر في المعرفة ولكن ذلك يكون فيها ضمن مرحلة جديدة من تطور العلاقة بين الفلسفة والعلوم. ويمكن أن نقول إن الابستيمولوجيا هي البحث في المعرفة ضمن نسق جديد من العلوم يتميز بتنوع العلوم فيه على مميزات خاصة بكل واحد منها، ويتطلب عند تحليل العلوم اليقظة الإبستيمولوجية التي تقي المحلل من إغفال ما بين العلوم من فروق في الموضوع والمنهج والنتائج والمشاكل. وبعبارة أخرى إن الابستيمولوجيا منذ البداية

بحث في المعرفة في إطار التعدد والتنوع. ولذلك فإنها هي ذاتها تتميز بهذا التنوع في داخلها، فلا تكون الأولوية فيها للانسجام مع نسق فلسفي بقدر ما تكون السير في طريق الوصف الموضوعي لمكونات النتائج .

وقيل أن نظرية المعرفة قسم من علم النفس النظري الذي يصعب فيه الاستغناء عن علم ما بعد الطبيعة لأن غرضه البحث عن المبادئ التي يفترضها الفكر متقدمة على الفكر نفسه، ومعنى ذلك أن نظرية المعرفة هي البحث في المشكلات الفلسفية الناشئة عن العلاقة بين الذات المدركة، والموضوع المدرك. أو بين العارف والمعروف، وأقدم صور هذه النظرية بحث الفلاسفة عن درجة التشابه بين التصور الذهني والشيء الخارجي لمعرفة حقيقة المطابقة بينهما. وأحدث صورها تلك التي تبحث في حقيقة الذات المدركة لمعرفة الأثر الذي تتركه هذه الذات في تصور الشيء الخارجي، وعليه نقول أن نظرية المعرفة هي البحث في قيمة المعرفة وحدودها لا غير .

ويشير الدكتور (محمد عابد الجابري) أن نظرية المعرفة: »تختص بالبحث في إمكانية قيام معرفة منا عن الوجود بمختلف أشكاله ومظاهره. وإذا كانت المعرفة ممكنة، فما أدواتها، وما حدودها، وما قيمتها؟ من البحث في هذه القضايا وأمثالها، تفرعت المذاهب الفلسفية المعروفة. وبغض النظر عن مذهب الشك الذي لا يمكن الدفاع عنه رغم حجج الشكّاك القدامى والمحدثين، فان المذاهب الرئيسية في مشكلة المعرفة هي التالية: المذهب العقلي والمذهب الحسي التجريبي . «

المعرفة عن طريق العقل.

الحس والتجربة المعرفة.

هناك إذن اتصال وانفصال بين نظرية المعرفة بمعناها الفلسفي العام، وبين الابستيمولوجيا بمعناها الدقيق الخاص، وإذا كان الاتصال هو المظهر البارز على صعيد التحليل الفلسفي المجرد، فان الواقع التاريخي واقع تطور العلوم، قد فرض نوعا من القطيعة الإبستيمولوجية، لهذا اهتم العلماء بالابستيمولوجيا وبقيت نظرية المعرفة بمشاكلها من مشاغل الفلاسفة .

2. الابستيمولوجيا وتاريخ العلوم:

يهتم تاريخ العلوم بتطور المعرفة العلمية من حيث هو مجموعة من الوقائع المتعاقبة في الزمن فرغم أن المعرفة العلمية تبدو نشاطا نظريا يتمظهر في فرضيات ومناهج ونظريات، فإن ذلك لا يمنع من النظر إليها بوصفها وقائع يؤطرها زمن ويقوم بها فاعلون عاشوا في زمن محدد كما تجري في إطار تسلسلي أو تعاقب زمني .

يسمح لنا تاريخ العلوم بالعودة إلى النظريات العلمية في أصولها مما يبعد عن فهمها عبر صياغات وثوقية لها. كما يبين لنا ذلك التاريخ مدى الجهود التي بذلها العلماء في كل اكتشاف أو نظرية علميين قد يظهران اليوم بوصفهما معطيين بسيطين. ومن جهة ثالثة، فان تاريخ العلوم يبرز لنا الترابط القوي بين تطور العلوم في مجموعها، ويجعلنا ندخل عامل التأثير المتبادل بين العلوم بوصفه عاملا من عوامل تشكل المفاهيم فيها .

هناك إذن علاقة قوية بين الابستيمولوجيا وتاريخ العلوم ونقطة التقاء ثرية ووحدة ترابط من حيث الموضوع لأن المعرفة هي بمثابة الحجر الأساس لكلاهما.

3. الابستيمولوجيا والمنطق:

تسعى الابستيمولوجيا اليوم بدورها إلى اكتساب الصفة العلمية والاستقلال عن الميتافيزيقا وطريقتها التأملية في طرح المشاكل، مقتدية في ذلك بعلوم أخرى سبقتها إلى طريق الاستقلال، مندمجة مع هذه العلوم ومتعاونة معها في الوقت ذاته، ومن بين هذه العلوم المنطق. يؤكد بياجي أن الابستيمولوجيا كالمنطق تقوم على أساس تحليل ذي طابع علمي، اذ أن المشاكل التي تثيرها تتضمن تنسيقا وثيقا بين الأبحاث المنطقية والنفسية والمنهجية، وهي أبحاث مستقلة جميعها عن الفلسفةالعامة. ولهذا يرى بياجي أن مستقبل الابستيمولوجيا يوجد في تطورها ضمن الأبحاث المتخصصة المتداخلة الاختصاصات أكثر مما هو داخل التفكير التأملي المنعزل .

من المؤكد أن الابستيمولوجيا سواء بالمعنى القديم أو الجديد أو اختلاف مسمياتها وحتى مفكريها فإن ما لم يختلف فيه لا شك هو اتخاذها المنطق في تحليلاتها ونحدد وجوه قوة العلاقة بينهما في النقاط التالية:

- اكتساب المنطق والابستيمولوجيا الصفة العلمية والاستقلالية الميتافيزيقية.
- لهما طابع علمي تحليلي (منهج خاص يقوم على الاستقراء والاستنباط والتحليل).

إذن فان التكامل المعرفي بين المنطق والابستيمولوجيا يضيف صبغة علمية كلية للمعرفة في مختلف مجالاتها وبتعدد ميادينها.

4. الابستيمولوجيا و الميتودولوجيا:

إذا كانت الابستيمولوجيا تتناول المعرفة كموضوع فان الميتودولوجيا أو علم المناهج تقوم بدراسة مناهج العلوم والمنهج العلمي هو التقصي المنظم لجملة من المعارف أو الإجراءات والخطوات العلمية التي يتخذها الباحث طيلة بحثه.

«وهكذا فان الابستيمولوجيا تتناول بالدرس والنقد مبادئ العلوم وفروضها ونتائجها لتحديد قيمتها وحصيلتها الموضوعية –كما يقول لالاند– فان الميتودولوجيا تقتصر، في الغالب على دراسة المناهج العلمية، دراسة وصفية تحليلية لبيان مراحل عملية الكشف العلمي، وطبيعة العلاقة التي تقوم بين الفكر والواقع خلال هذه العملية. هناك إذن فرق بينهما في مستوى التحليل: إن مستوى التحليل في الميتودولوجيا، علاوة على كونها تتناول كل علم على حدة، مقصور على الدراسة الوصفية، في حين أن الابستيمولوجيا فضلا عن طموحها إلى أن تكون نظرية عامة في العلوم، ترتفع إلى مستوى أعلى من التحليل . »

ثالثا: اتجاهات الابستيمولوجيا (فلسفة العلوم):

إن الترابط الوثيق والتداخل بين الابستيمولوجيا وعلوم المعرفة الأخرى جعل منها حقلا واسع حيث برزت فيه العديد من وجهات النظر والتي عبر أصحابها عن أفكارهم وأصبحت بمثابة اتجاهات تعكس مدى فهمهم للابستيمولوجيا، والآن وبعد طرح ميادين المعرفة وربطها بالابستيمولوجيا لتتحدد أكثر غايتها وأهدافها يمكن أن نضع بين أيديكم أهم الاتجاهات في تاريخ الابستيمولوجيا (فلسفة العلوم).

1. وجهة نظر الوضعية: يرتبط اسم الوضعية ب: أوجست كونت الذي يعتبر المؤسس للفيزياء الاجتماعية.

أو ما يطلق عليه اليوم بعلم الاجتماع، حيث ساهم بنظريته في عكف المجتمع الفرنسي الذي توغلت فيه جملة من الأفكار نتيجة الظروف الغامضة التي مرت بها الدولة (بعد الثورة الفرنسية)، وحاول تحقيق الانسجام الفكري في المجتمع الفرنسي، وتشير نظريته عبر مراحلها في التخلص من سجن الميتافيزيقا والمعتقدات اللاواقعية، من أجل الوصول إلى علم وضعي يدرس المجتمع. لأن في نظر كونت العلوم تطورت بفعل تقدم العلوم الوضعية.

يقول أوجست كونت:»لتقم طبقة جديدة من العلماء المكونين تكوينا ملائما، وفي ذات الوقت غير مستغرقين في الدراسات التخصصية في أي فرع من فروع الفلسفة الطبيعية، تكون مهمتها وانطلاقا من الأخذ بعين الاعتبار الحالة الراهنة لمختلف العلوم الوضعية، تحديد روح كل منها، أي من العلوم، تحديدا دقيقا والكشف عن علاقاتها وتسلسلها وتلخيص جميع مبادئها الخاصة، إذا كان ذلك ممكنا، في عدد قليل من المبادئ العامة المشتركة بينها، مع التقيد دوما بالمبادئ الأساسية للمنهاج الوضعي . «

وهكذا فان الابستيمولوجيا في نظر أوجت كونت هي عبارة عن اتجاه تركيبي مبني عن أفكار الفلسفة القديمة أين كان يسيطر عنها الماورائيات* ، وظلت راسبة إلى حين المنهج الوضعي الذي ارتبط بمؤسسين قبل كونت إلا أن كونت سبقهم بالتسمية وان كانوا سابقين بالمعنى، إن الابستيمولوجيا بهذا المعنى الدقيق تعبر عن اتجاه جديد أو بديل علمي أساسه الانطلاق من الواقع والظفر بمعطيات ونتائج واضحة.

2. وجهة نظر التطورية:

ترى النزعة التطورية في معناها العام، أن الوجود الواقعي، بمختلف أنواعه وأشكاله، من العالم اللاعضوي إلى العالم العضوي، فعالم الفكر والمؤسسات الإنسانية يخضع لقانون واحد شامل، هو قانون التطور. وبالتالي فانه من الممكن دوما تفسير الأشكال العليا من الواقع بالتطور الذي يلحق الأشكال الدنيا منه. وإذا كانت التطورية قد ظهرت أول الأمر في شكلها العلمي الحديث فإنها ارتبطت مع داروين في مجال البيولوجيا ولكن سرعان ما انتشرت واكتسحت مختلف ميادين المعرفة، وأصبحت لفترة من الزمن النظرية السائدة في العلوم الطبيعية والإنسانية، وقد كان سبنسر من الذين جعلوا الاتجاه التطوري مدخلا لتفسير مختلف الظواهر الإنسانية والطبيعية، حيث اجتهد في إنشاء فلسفة تركيبية جمع فيها مختلف علوم عصره وهكذا فالفلسفة عنده هي تلخيص النتائج العلمية، وترتيبها في وحدة شاملة اعتمادا على قانون التطور الشيء الذي يضع أمامنا صورة واضحة عن ماضيها وعن آفاق مستقبلها .

3. الابستيمولوجيا و(الفلسفة المفتوحة):

أ. الوجه الجديد للفلسفة البوبرية:

يقول كارل بوبر: العلم ليس نسق قضايا يقينية أو موضوعة جيدا، ولا حتى نسقا يتطور تدريجيا نحو وضع نهائي، فعلمنا ليس معرفة حقة :Epistémè لا يمكنه الادعاء أبدا أنه وصل إلى الحقيقة ولا حتى بدائلها مثل الاحتمال .

حاول كارل بوبر بمسعى فلسفي مغاير نقد الاتجاهات الفلسفية الكلاسيكية والمعاصرة اعتمادا على منهج تحليلي جديد، والإشارةإلى عدم مطابقته لما ينبغي أن يكونه منهج العلم والفلسفة، كما يتطلبه التصور الديناميكي التطوري المفتوح لمسيرة المعرفة والعلم، وشروط نموهما وتقدمهما وتطورهما، فالمنهج العلمي الواقعي النقدي الذي سماه كارل بوبر العقلانية النقدية ينطلق من تحطيم ما يسميه وثن اليقين المؤسسة عليه الأنساق والنظريات الدوغماتية* التي تتحصن وراء المصادر المؤكدة والأسس الراسخة .

ب. إيدونية كونزت:

وصف كونزت فلسفته بكونها "إيدونية) Idoneiseme "من Idoine ويعني الملائمة للهدف المرسوم(، أي الفلسفة التي تقوم على أساس ضرورة إخضاع المبادئ والنتائج للتجربة، مما يجعلها قابلة للمراجعة والتعديل بكيفية مستمرة. وعلى العموم فان الديالكتيك الأيديوني، الديالكتيك العلمي في نظر كونزت، يقوم على المبدأين الرئيسيين التاليين:

أ. التسليم من الناحية المبدئية على الأقل بأن كل حقيقة مجملة وكل فكرة دوما في صيرورة لا تقبل المراجعة.

ب. المعرفة الموضوعية والديالكتيك لا يبنيان بواسطة معايير ثابتة بل بواسطة إعادة تنظيم متواصل بدءً بالتجربة

ج. فلسفة النفي عند غاستون باشلار:

«في هذا الاتجاه –تقريبا– سار باشلار الذي ينطلق هو الآخر من الباب المفتوح، فلا يقبل أي مبدأ عقلي ولا أي فكرة مسبقة، ولكنه مع ذلك يعتقد أن العقل قادر أن يقوم انطلاقا من التجربة، بصياغة منظومة للمعرفة يتحقق فيها الانسجام تدريجيا، بفضل التقدم العلمي والمراجعة الدائمة التي يفرضها العلم على العلماء .

ان فلسفة النفي ترفض أي مسلمة تدّعي باكتمال التصور العلمي لذلك أحدث غاستون باشلار قانون القطيعة بين ما هو فلسفي وعلمي أو بين ما هو قديم وجديد لدرء التأملات الغير عقلانية المحجوزة ضمن الأسطورة والتي لا تمت للواقع بصلة، بل ولا تفسر المعرفة العلمية. لذلك فالنظر في العقلانية من نفي التسلسل التاريخي للعلوم وتشكيل معرفة جديدة تقوم بأسس عقلانية مضبوطة لها إجراءاتها ومجالاتها وتدعم المنهج العلمي.

رابعا: مجال الابستيمولوجيا:

« بما أننا نريد تحديد العقلانية في قدرتها التطبيقية وفي قدرتها على الانتشار، فانه يصبح ضروريا فحص مجالات خاصة للتجربة العلمية والبحث عن الشروط التي تتمتع فيها هذه المجالات الخاصة ليس فقط بالاستقلالية ولكن أيضا بالخصومة الذاتية أي بالصفة النقدية للتجارب السابقة وقيمة تجريبية بصدد التجارب الجديدة .»

تتحدد مجالات مناطق المعرفة العلمية عن طريق (التأمل، التفكير). اننا لا نجدها محددة في فينوميولوجية للوهلة الأولى، ان الغايات تتأثر بذاتية مبطنة غير مباشرة. وهكذا بإطلالة مباشرة في عالم الفينومينولوجيات فان قوى النفي لا تكون قد مارست فعلها بعد، ومناطق (مجالات) المعرفة لم تشيد بعد. اذن فالعقلانية عبارة عن فلسفة لم تكن لها بداية، العقلانية هي مستوى إعادة البدء عندما نحددها من خلال احدى عملياتها فإنها كانت قد بدأت منذ زمن بعيد انها بمثابة الوعي لعلم مقوم (معدل/مصحح)، يحمل علامة العقل الإنساني، العقل التأملي (المفكر) الضابط (القياسي). لم تعتبر العقلانية الكون الا كموضوع للتقدم الإنساني أي تقدم المعرفة الإنسانية .

الخاتمة:

نستنتج مما سبق أن المعرفة أساسا هي الحقل الذي تنطلق منه الابستيمولوجيا والتي ترتبط مع جملة المعارف وما يميز الابستيمولوجيا هي الصبغة العلمية والمنهج التجريبي والعقلانية التي نادى بها باشلار، ولكي تحظى العلوم الإنسانية منزلة غير التي هي فيها عليها أولا أن تنهل من العقلانية في طرح موضوعاتها وفي التقصي لمباحثها وقضاياها. وكل هذا يشير الى عملية علمية موضوعية بناءة تساعد على عمليتي التحليل والتفسير.

قائمة المراجع:

- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- زينب إبراهيم شوربا، الابستيمولوجيا (دراسة تحليلية لنظرية العلم في التراث)، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.
- غاستون باشلار، ابستيمولوجيا، ترجمة درويش الحلوجي، دار المستقبل العربي، ط1، 1998.
- لخضر مذبوح، فلسفة كارل بوبر، الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2011.
- محمد شطوط، المدخل إلى الفلسفة العامة، دار طليطلة، المحمدية، الجزائر، 2009.
- محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط8، 2014.
- محمد وقيدي، الابستيمولوجيا التكوينية عند جان بياجي، أفريقيا الشرق، ب.ط.

الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية

Accounting disclosure in financial statements in accordance with international financial reporting standards

ط.د بن عوالي الجيلالي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان أ.بوحفص سميحة، جامعة عباس لغرور خنشلة

djilali.benaouali@univ-tlemcen.dz Bouhafs.samiha@yahoo.fr

ط.د بلمشري بشرى، المركز الجامعي غليزان

bouchra.belmechri5@gmail.com

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، ولدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات، قمنا بإعداد وتوزيع (26) استبانة على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بولاية غليزان والشلف، كما استخدم في تحليل فرضيات البحث البرنامج الإحصائي (SPSS)، وكان عدد الاستبانات التي تم استرجعها الباحثين (26) عينة، وتوصلت الدراسة إلى أنه، توجد علاقة نسبية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية و إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المعايير الدولية للتقارير المالية، القوائم المالية.

تصنيف jel: Q51، Q56.

Abstract:

This study examined the subject accounting disclosure in the financial lists in accordance with international standards of financial reporting. To examine the relationship between these variables, we have prepared and distributed (26) questionnaire for a sample of accounting professionals, and accountants in Relizane and Chlef. We used in the analysis Research hypotheses the statistical programme (SPSS), and the number of retrieved questionnaires is (26). We found that there is a relative relationship between the accounting disclosure of financial lists and preparing the financial lists in accordance with financial reporting standards at the significance level $\alpha = 0, 05$

Key words: accounting disclosure, international standards of financial reporting, financial lists.dimension,

Code jel : **Q51**, **Q56**.

*المؤلف المراسل: بن عوالي الجيلالي الإيميل: benaouali55@gmail.com

مقدمة

أصبح الافصاح المحاسبي أمر ضروري في القوائم المالية، وذلك حتى تكتسب مصداقية وشفافية، وتكون مفيدة لمستخدميها ولأصحاب المصالح، والافصاح يكون من خلال ترجمة مختلف الأحداث الاقتصادية والمالية المتعلقة بالمؤسسة، وتحويلها إلى معلومات واضحة ومفهومة في قوائم مالية حتى يسهل استعمالها.

وساهمت المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية في توحيد المحاسبة في العالم، من خلال إصدار معايير محاسبية وتحيينها دوريا، خاصة المتعلقة بالإفصاح ونشر البيانات المالية، كل هذا يساعد ويساهم في التقليل من أوجه القصور الموجودة في المبادئ المحاسبية، ويزيد قيمة وجودة القوائم المالية، وبناءا على ما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة التالية:

ما مدى مساهمة المعايير الدولية للتقارير المالية في زيادة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المهنة، سنوات الخبرة).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المهنة، سنوات الخبرة).

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإفصاح المحاسبي من منظور التقارير المالية الدولية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المهنة، سنوات الخبرة).

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة نسبية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية و إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$.

الفرضية الخامسة: لا يوجد علاقة نسبية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والإفصاح المحاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$.

أهداف الدراسة:

_ تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي ومختلف الجوانب النظرية المحيطة بالموضوع.

_ دراسة واقع الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وإعدادها وفق معايير التقارير المالية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، كما قام الباحثين بتوزيع استبيان وهذا من أجل معرفة آراء عينة الدراسة بواقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية.

الجانب النظري لمتغيرات الدراسة

أولا: معايير التقارير المالية الدولية IFRS: تعتبر معايير التقارير المالية الدولية ماهي إلا امتداد أو بالأصح تطور تاريخي للمعايير المحاسبية الدولية IAS ، التي برزت من منطلق طرح فكرة التوحيد المحاسبي التي انجر عنها مبدأ مقبول عموما والمتمثل في التوافق الدولي، حيث أصبحت هذه المعايير مقياس ومرجع أساسي للعمل المحاسبي على المستوى الدولي، ومن هذا المنطلق يمكن تبسيط الجانب المفاهيمي لهذه المعايير وفق التالي:

1-مفهوم المعايير المحاسبية: يمكن تبسيط مفهومها من خلال النقاط التالية:

1-1- تعريف المعايير المحاسبية الدولية: يعود أصل كلمة معيار إلى الكلمة للاتينية (Norma) والتي تعني أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي، أما اصطلاحا فترادف استعمال كلمة (Norme) مع مفهوم القاعدة، فالمعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لمعرفة الشيء وتحديد مميزاته بدقة، وتعددت وجهات النظر اتجاه تعريف المعيار فهناك من يرى أن المعيار عبارة عن أداة لترشيد التطبيق تحاول تضييق الفجوة بينه وبين الأساس النظري للمحاسبة، وهناك من يعرف المعيار على أنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية أو مهنية يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسبة، ويرى ليتلتون (Littleton) أن المعيار المحاسبي هو أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة.[1]

عموما تتكون المعايير المحاسبية، باعتبارها تعالج مشاكل محاسبية من ثلاثة أجزاء أساسية كالآتي:[1]

- وصف مفصل للمشكلة المراد معالجتها؛
- عرض طرق لحل المشكلة؛
- اعتماد حل معين يكون مبررا.

1-2- مزايا تطبيق المعايير المالية الدولية: الانضمام لأسواق المال العالمية أدى إلى استخدام معايير المالية الدولية بمختلف المؤسسات، ومن بين مزايا استخدام هذه المعايير ما يلي: [1]

- تحسين جودة المعلومات المالية بالمؤسسة تبعا للمعايير الدولية المعمول بها، و بالتالي زيادة كفاءة أداء إدارة المؤسسة و اتخاذ قرارات مناسبة؛
- إنشاء معايير محاسبية دولية مقبولة ومتعارف عليها على المستوى المحلي و الدولي يساعد على التأهيل العلمي و العملي لممارسي مهنة المحاسبة بالمؤسسة؛

- توافر معايير دولية تساعد معد المعلومات المالية على إعداد قوائم مالية و ملاحق موحدة للشركات متعددة الجنسيات، و تؤدي إلى توسع أماكن أسواق المال المحلية و بالتالي زيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية على المستوى الدولي.

2-تبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS: بداء المجلس تدريجياً بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية IAS، ولذلك فإن التسمية القديمة وهي معايير المحاسبة الدولية IAS سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجياً لتحل محلها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة لمعايير المحاسبة الدولية، ويعكس التغيير من IAS إلي IFRS رغبة IASB في توسيع دائرة نشاطها إلي المعلومات المالية عموماً. [1]

لقيت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قبولا عالمياً حيث:[1]

- احرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الماضية عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)؛
- كان أحد الأهداف الرئيسية المفاجئة هو عندما أصدر الاتحاد الأوروبي في عام 2002 تشريعا يقتضي من الشركات المدرجة في اوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة. وأصبح التشريع نافذ المفعول عام 2005 وينطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلدا، بما في ذلك فرنسا وألمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة. وتعني عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا؛
- هناك بلدان أخرى كثيرة خارج أوروبا تتجه نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي، ويضاف لذلك أن بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير المحاسبة وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل استراليا وهونغ كونغ ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة. وقدر أن أكثر من 70بلدا طلبت من شركاتها المدرجة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية في 2005.
- يرحب المستثمرون والدائنون والمحللون الماليون وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بتبني المعايير التي تتطلب معلومات عالية الجودة وشفافة وقابلة للمقارنة. فمن الصعب في غياب المعايير المشتركة مقارنة المعلومات المالية التي تعدها المؤسسات المتواجدة في انحاء مختلفة من العالم. وفي سياق الاقتصاد الآخذ في

العولمة على نحو متزايد، يسهل استخدام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى عبر الحدود ويزيد من كفاءة السوق ويقلل من تكاليف جمع رأس المال.

3-اعتماد المعايير الدولية IAS/IFRS من منظور إصدار النظام المحاسبي المالي:[1]

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية ترتب عنها انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي وزيادة المبادلات التجارية من خلال تحرير التجارة الخارجية واعتماد اقتصاد السوق فكان لزاما أن يواكب ذلك إصلاح النظام المحاسبي حتى يساير هذا التطور السريع في الاقتصاد، كونه أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة مرورا بقواعد التقييم و تصنيف الحسابات، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغييره وجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، من خلال إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

هذا التوجه الجديد في الإصلاح بدأ من خلال تعديل القانون التجاري الذي جاء به المرسوم التشريعي رقم: 08/93الصادر في 1993/04/25، والأمر رقم 27/96 الصادر في 1996/12/09 مؤشرا قويا على التوجه نحو سياسة اقتصادية جديدة يترتب عنها بروز شركات جديدة، واعطاء الضوء الأخضر لتصفية الشركات، والبدء بالعمل بالتحكيم التجاري.

المهم في الجانب المحاسبي هو بروز هذه الشركات في مختلف المجالات، وما ترتب عن ذلك من إدخال مصطلحات جديدة وأصناف جديدة وأشكال تسيير وطرق تمويل جديدة، الأمر الذي استوجب أن تساير المحاسبة هذا التغيير والتعبير عنه بكل دقة.

بالإضافة الى العدد الهائل من التعديلات التي نص عليها القانون التجاري، هناك قانونين آخرين ساهما في إيجاد حالات جديدة تحتم الإسراع في إصلاح النظام المحاسبي الجزائري وهما: الشركات القابضة التي جاء بها القانون رقم 25/95 الصادر في 1995/09/25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، وشركات مساهمات الدولة الذي جاء بها الأمر رقم 01/2004 الصادر في 2004/08/20 المتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها، الأمر الذي ترتب عنه فراغات محاسبية وتباين بين المحاسبين في المعالجات المحاسبية لنفس العملية، وهذا يتنافى مع ما تصبو إليه المحاسبة وفق المنظور الجديد من موثوقية وقابلية للمقارنة.

نتيجة للأحداث السابقة الذكر صدر القانون رقم 11/07بتاريخ 25 /2007/11 حول النظام المحاسبي وعرف في مادته رقم 03 المحاسبة المالية بأنها " نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية." فكانت بداية سنة 2010 الانطلاقة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي: يعد الإفصاح المحاسبي من أبرز المصطلحات التي لاقت اهتمام العديد من الباحثين لما له من دور هام في توفير الكم الكافي من المعلومات وبالسرعة المطلوبة للجهات المستخدمة لها، خاصة فيما يتعلق بالمهتمين بالسوق المالية، وتعد المنظمات الدولية المحاسبية التي ساهمت في إعداد كل من المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية التي أبرزت هي الأخرى الضرورة الحتمية للإفصاح المحاسبي.

1-مفهوم الإفصاح المحاسبي: من خلال إعطاء تعريف وتحديد أهمية الإفصاح المحاسبي وفق التالي:

1-1- تعريف الإفصاح المحاسبي: هناك عدة تعريف للإفصاح نذكر منها:

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه "عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني ايضا أن تعرض المعلومات بالبيانات والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل."[1]

ويعرف على أنه: "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية."[1]

بصورة أشمل يمكن القول "إن عرض المعلومات والإفصاح عنها بالغ الأهمية لمستخدمي البيانات المالية من أجل تزويدهم بمعلومات ضرورية لاتخاذ قراراتهم. ولهذا فان معايير المحاسبة الدولية تبنت موقفين يتعلقان بالعرض والإفصاح. أما الأول فيتعلق بالقضايا العامة، حيث تم إصدار مجموعة من المعايير العامة التي ركزت على الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأنواع المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية وكيفية عرض الأصول والالتزامات المتداولة. أما الثاني فيتعلق بإصدار معايير أكثر خصوصية تتعلق مثلا بالتقرير عن التدفقات النقدية والإفصاح عن الأخطاء الأساسية والتغيرات في المبادئ المحاسبية، وإعداد التقارير عن الفروع والأقسام والإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة والعمليات التي تمت معهم، القاسم المشترك في كل هذه المعايير هو التوتر بين أن تكون متوفرة لأولئك الذين لهم الحق في الحصول على معلومات المؤسسة والحفاظ على سرية المعلومات التجارية التي تمنح المؤسسة ميزتها التنافسية."[1]

1-2- أهمية الإفصاح المحاسبي: ترجع أهمية الإفصاح للدور الرئيسي الذي يلعبه في توفير المعلومات المحاسبية التي توفر البيئة الجيدة لمتخذي القرارات على كافة مستوياتهم وأنواعهم، ولقد زاد من أهمية الإفصاح لزيادة الحاجة إلى معلومات مالية وغير مالية توفر للمستثمرين والدائنين وكافة الأطراف التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية المناخ الجيد لاتخاذ القرار لأن الفائدة المحققة لمستخدم التقرير المالي بما تحويه من معلومات تزيد بزيادة قيمة المعلومات المحتواة فيه ،ويمكن ذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر بعض النقاط تظهر أهمية الإفصاح :[1]

- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛
- تساعد التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية؛
- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية؛
- تساعد معلومات التقارير المالية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة لهم حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم؛
- تساعد معلومات قامة الدخل على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف الربحية خلال مدة معينة بالإضافة إلى بيان أثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال (الربح)؛
- تقديم معلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب؛
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضعيفة في الحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للوحدة؛
- إمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة وتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الدخل؛
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية والتي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ، وسيتبع ذلك بالضرورة توضيح الفروض الخاصة بتلك العمليات والمفاهيم التي أسست عليها؛
- تساهم القوائم المالية في إعداد التقارير الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية خدمة البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها.

1-3- أهداف الإفصاح المحاسبي: يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل:[1]

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس ذات علاقة بهذه العناصر بخلاف مقاييس المستخدمين للقوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف بها؛

- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مستقبلا؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

2-مستويات الإفصاح المحاسبي: يعتمد مقدار المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها ليس فقط على خبرة القارئ ولكن يعتمد أيضا على مستوى الإفصاح المطلوب، فهناك مستويات مختلفة للإفصاح يجب على المحاسب اختيار المستوى المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، ميز الباحثون بين مدخلين رئيسيين في تحديد مستويات الإفصاح المحاسبي هما: [1]

2-1- المدخل الأول: تم التركيز فيه على مدى أو نطاق الإفصاح، يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات وهي:

أ- الإفصاح التام أو الكامل: أي توفير كافة المعلومات اللازم الإفصاح عنها، إلاّ أن تطبيق هذا الإفصاح يواجهه مجموعة من المشاكل تتمثل في:

✓ صعوبة تقدير المنافع التي تعود من تطبيق الإفصاح الكامل مع سهولة تحديد التكاليف المدفوعة، حيث أنه لو تم تطبيق هذا الإفصاح فإن الشركة ستحتاج إلى زيادة عدد المحاسبين 50% أي التحول من 300 محاسب إلى 450 محاسب ولكن المنفعة من وراء ذلك صعب تحديدها.

✓ صعوبة تطوير سياسات الإفصاح للوفاء بتطبيق مبدأ الإفصاح الكامل, خاصة وأن مهنة المحاسبة في مرحلة تطوير لمعاييرها وإرشاداتها لتحدد مدى أهمية وطريقة الإفصاح....، لذا لا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز.

ب- الإفصاح العادل أو الواضح: وهو تجسيد للمدخل الأخلاقي في المحاسبة، ويعني تقديم البيانات والمعلومات المالية التي تقدم إلى كل الأطراف على حد سواء، ويخضع هذا المستوى من الإفصاح إلى اعتبارات سلوكية تتعلق بمعدي البيانات المحاسبية.

ج- الإفصاح الكافي: ويسمى أيضا الفعال أو المناسب، و يتطلب هذا المستوى من الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات مما يجعل القوائم المالية مفهومة وغير مضللة.

يمكن القول أن المستوى الأخير من مستويات الإفصاح رغم الانتقادات الموجهة إليه لكونه لا يفصح عن كافة البيانات والمعلومات المالية هو أكثر مستويات الإفصاح ملاءمة للتطبيق العملي، باعتباره يقع في موقع الوسط بين

الإفصاح التام وما يترتب عنه من زيادة في تكاليف إعداد ونشر البيانات والمعلومات المالية، والإفصاح العادل الذي يخضع لاعتبارات سلوكية وأخلاقية يصعب التحكم فيها.

2-2- المدخل الثاني: في هذا المدخل يتم التركيز على نوعية الإفصاح، حيث يقسم الإفصاح إلى:

أ- الإفصاح الوقائي: يهتم الدور الوقائي للإفصاح بضمان توفير المعلومات للجمهور في شكل معقول، وفي وقت مناسب بحيث يمكن الاعتماد عليها.

ب- الإفصاح التثقيفي: وهو اتجاه معاصر يعتمد على أن مستخدم البيانات المالية لديه القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية.

ج- الإفصاح الاختياري و الإفصاح الإجباري: ويرجع تصنيف الإفصاح إلى اختياري أو إجباري إلى البيئة والتشريعات والقوانين النافذة في تلك البيئة.

3- مقومات الإفصاح المحاسبي: يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي:[1]

3-2- تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل و المضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات، ولهذا كان من الجدير إعداد المعلومات إما بواسطة إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من المستحسن إعداد نموذج يفترض أنه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين الملاك المحتملين والدائنين، وعموما فإن مستخدمي البيانات المحاسبية هم: المستثمرين، العاملين، المقرضين، الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين، العملاء، الجهات الحكومية، الجمهور العام وغيرهم.

3-3- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملاءمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات، على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين، فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين، و تقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسة بصفة أساسية على

عاتق إدارتها، كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات، ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار، ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة.

3-4- تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها: في وقتنا الحالي يتم الإفصاح بواسطة القوائم المالية التالية وهي:

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- قائمة التغيرات في الأموال الخاصة؛
- معلومات أساسية مرفوقة في الملاحظات.

و مجموعة المبادئ التي تخضع لها هذه القوائم تشكل قيدا علي الإفصاح المحاسبي منها:

- إثبات الأصول بمبدأ التكلفة التاريخية مما يجعل المعلومات عرضة للشك والتساؤل في فترات التضخم؛
- فرض علي المحاسب المعد لهذه القوائم إدخال بعض البنود وفق عدة معايير من ضمنها الحجم النسبي مما يقود في بعض الأحيان إلى دمج تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي البيانات المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي؛

لذلك يرى كثير من المحاسبين إلى ترجيح كفة الملاءمة على الخواص الأخرى للمعلومات حيث أدى هذا الترجيح إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب فيه من عدة زوايا منها:

- شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية مثل الإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية للأصل الثابت جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية وذلك في حال وجود فرق جوهري بينهما؛
- الإفصاح عن معلومات جديدة كبيانات محاسبة الموارد البشرية و بيانات المحاسبة الاجتماعية؛
- الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطر المحسوبة لدى دقة المعلومات التي تحتوى تلك التنبؤات و التوقعات؛

- الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للاسعار؛
- إذا فيجب التركيز علي نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز على جانب الكم.

3-5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: حتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية و موثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، لذلك فقد حرصت قوانين الشركات وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تلزم الشركات بإعداد وعرض المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بقوائم مالية مرحلية، أو نصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة لفترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية.

الجانب الميداني

أولا: منهج الدراسة: انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم الاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة ، من المجالات و الدوريات المحكمة ، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي ، فقد تم استخدام استبيان موجه لعدد من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والأكاديميين بولاية غليزان والشلف، كما استخدم في تحليل فرضيات البحث البرنامج الإحصائي (SPSS).كان حجم العينة التي وزع عليها الباحثين استبيانات الدراسة (26) عينة.

1-أساليب قياس المتغيرات وجمع المعلومات: لقد تم صياغة المقياس المستخدم من خلال الاعتماد على نموذج ليكارث الخماسي ويشير (1) إلى موافق بشدة و(5) غير موافق بشدة، كما اعتمد الباحثان في تجميع البيانات على توزيع استبيان على محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، ولقد قاما بتقسيمه إلى أربعة محاور، تناول المحور الأول منها المتغيرات الديموغرافية كالجنس والخبرة المهنية في نفس المهنة والشهادة التعليمية، والمحور الثاني، فتناول **الافصاح في القوائم المالية** وذلك من خلال 10 عبارات، أما المحور الثالث والمتمثل في **القوائم المالية ومعايير التقارير المالية الدولية** فتضمن 10 عبارات، والمحور الرابع والأخير والذي كان حول **الافصاح ومعايير القوائم المالية الدولية** وضم 10 عبارات.

2-مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في كل محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين على مستوى ولاية غليزان والشلف، أما بالنسبة لعينة الدراسة فتعتمد هذه الدراسة على العينة الميسرة وقد تم تحديد حجم العينة بـ 20 مفردة وقد وزع الباحثان 20 استمارة وقد استرجعنا 18 استمارة منها 02 استمارة غير قابلة للدراسة والتحليل.

3-أساليب تحليل البيانات: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الباحثان الإحصاء الوصفي حيث تم إيجاد النسب و التكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تم اعتبار مدى المتوسط الحسابي للإجابات عن كل فقرة من (1-2.4) دالا على درجة تأييد متدنية، ومن (2.5-3.4) دالاً على درجة تأييد متوسطة، ومن (3.5-5) دالاً على درجة تأييد مرتفعة.

ثانيا: تحليل ومناقشة النتائج: من خلال القيام بما يلي:

1-قياس ثبات أداة الدراسة: قام الباحثان بحساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) حيث طبقت المعادلة على العينة لقياس الصدق البنائي والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 01: معاملات ثبات محاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات
الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية	10	0.881
إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية	10	0.816
الافصاح المحاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية	10	0.732

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن كل معاملات الثبات مقبولة باعتبار أنها أكبر من القيمة 0.6، وعليه فإن جميع المقاييس تتمتع بثبات وثقة كافية للوصول إلى النتائج المستهدفة من هذه الدراسة وهذا يعطي مؤشرا قويا على استقرار نتائج الدراسة وبالتالي سيتم قبول جميع المحاور بدون استثناء أو تعديل.

2-التحليل الوصفي لنتائج الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (20) مفردة تم تجميعها عن طريق استبيان موجه لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بولاية غليزان والشلف وتم التوصل من خلال إجاباتهم إلى النتائج التالية:

2-1- التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية: ووصفت عينة الدراسة وفقا لمتغيرات: الجنس، المستوى الدراسي، سنوات الخبرة، المهنة، وفيما يلي الوصف لعينة الدراسة وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: توزيع مفردات العينة المدروسة وفقا للخصائص الديموغرافية

الجنس	العدد	النسبة%	المهنة	العدد	النسبة%
ذكر	15	83.33	محافظ حسابات	01	05.56
			اكاديميين	15	83.33
أنثى	03	16.67	خبير محاسبي	02	11.11
المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة%**	**الخبرة المهنية**	**العدد**	**النسبة%**
ليسانس	13	72.22	أقل من 05 سنوات	02	11.11
ماستر	05	27.78	ما بين 05 و10 سنوات	05	27.78
ماجستير	00	00	ما بين 10 و15 سنة	08	44.44
دكتوراه	00	00	أكثر من 15 سنة	03	16.67

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Excel 2010)

يشير التحليل الإحصائي الوصفي لمفردات العينة المدروسة وفق خصائصها الديموغرافية أن أغلب أفراد العينة ذو مستوى ليسانس بنسبة 72% وأغلبهم تجاوزت خبرتهم المهنية 05 سنوات، كما بلغت نسبة الإناث 16.67% مقابل 83.33%، أما من ناحية المهنة فأغلب العينة هم أكاديميين بنسبة 83.33 %.

2-2- التحليل الوصفي لمحاور الدراسة: من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبيان لكل محور على حدى وتحليل النتائج المتوصل إليها والمبينة من خلال الجدول التالي:

أ- محور الإفصاح في القوائم المالية:

الجدول رقم 03: التحليل الوصفي لمحور الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
يعزز الافصاح المحاسبي من شفافية القوائم المالية	4.027	1.053	مرتفعة
يساهم الافصاح عن القوائم المالية في إقناع المستثمرين بعدالتها	3.904	1.016	مرتفعة
ينعكس الافصاح المحاسبي على المعلومات في القوائم المالية	3.802	0.962	مرتفعة
يعزز الافصاح المحاسبي من جودة القوائم المالية	4.016	1.049	مرتفعة
يزيد الافصاح عن القوائم المالية من المستثمرين الخارجيين	4.395	1.205	مرتفعة
يساهم الافصاح في القوائم المالية بتوضيح استراتيجيات المؤسسة	4.071	1.058	مرتفعة
إن الافصاح عن القوائم المالية يخفف من الآثار السلبية للأزمات المالية	3.403	0.649	متوسطة
يساهم الافصاح عن القوائم المالية في منح حرية أكبر لممارس المهنة	4.408	1.307	مرتفعة
إن الافصاح عن القوائم المالية يساهم في رسم التنبؤات المستقبلية للمؤسسة على أساس منطقي	3.364	0.603	متوسطة
يساهم الافصاح عن القوائم المالية من بناء توقعات مستقبلية عن المؤسسة	4.085	1.069	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 23

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم 03 أعلاه يتضح أن أفراد العينة يوافقون على أن الافصاح المحاسبي **يساعد في تلبية احتياجات مستخدمي** القوائم المالية، كما يقنعهم بعدالتها، ويحد الافصاح من الاثار السلبية للأزمات المالية ويمنح **حرية أكبر لممارس المهنة**، وكل ذلك من خلال اضفائه **الشفافية والجودة** على القوائم المالية، وهذا ما لمسناه عند أفراد العينة، إذ نلاحظ أن الوسط الحسابي يقع ضمن فئة المعيار الخماسي لسلم ليكارث، إذ تجاوزت 3.5 وبالتالي درجة الموافقة هي مرتفعة بصفة عامة.

ب- محور القوائم المالية ومعايير التقارير المالية الدولية

الجدول رقم 04: التحليل الوصفي لمحور إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية دون أي صعوبات	3.184	1.053	متوسطة
سهولة عملية التسجيل المحاسبي تساهم في إعداد القوائم المالية وفق المعايير التقارير المالية الدولية	3.705	1.254	مرتفعة
اعتماد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية يضفي شفافية على قوائم المؤسسة	4.291	1.317	مرتفعة
يتطلب تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بالمؤسسة وجود كفاءات محاسبية	3.092	0.972	متوسطة
القوائم المالية التي تقرها معايير التقارير المالية الدولية تستعمل في مختلف أغراض المؤسسة	3.646	1.240	مرتفعة
يتم اعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية من خلال نماذج واضحة	4.501	1.408	مرتفعة
إن إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية يزيد من تكلفتها	3.503	1.201	مرتفعة
القوائم المالية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي تختلف عن التي تقرها معايير التقارير المالية الدولية	1.930	0.536	منخفضة
تنص معايير التقارير المالية الدولية على ضرورة إعداد القوائم المالية بالمقارنة مع الدورة السابقة	3.608	1.227	مرتفعة
تبني القوائم المالية التي جاءت بها معايير التقارير المالية الدولية يساهم في الحصول على متعاملين أجانب	3.941	1.269	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 23

يتضح لنا من الجدول السابق أن افراد مجتمع الدراسة (محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين) بشكل عام يبدون موافقة على العبارات التي تقيس القوائم المالية وعلاقتها بمعايير التقارير المالية الدولية، إذ بلغ المتوسط الحسابي

لأغلب العبارات أكثر من 3 وهذا المتوسط يقع ضمن فئة المعيار الخماسي لسلم ليكارث والانحراف المعياري أكثر من 1 صحيح، كما أن درجة الموافقة الكلية **مرتفعة**، والتي تظهر أن اعداد القوائم المالية بناءا على معايير التقارير المالية الدولية يساعد في **تعزيز جودتها** وهذا من خلال اضفاء **الشفافية** على عليها، ويمكن استعمال هذه القوائم في مختلف أغراض المؤسسة.

ج-محور الافصاح ومعايير التقارير المالية الدولية:

الجدول رقم 05: التحليل الوصفي لمحور الافصاح المحاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
الافصاح المحاسبي وفق معايير التقارير المالية الدولية غير ملائم للدول النامية	1.508	0.509	منخفضة
تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الافصاح المحاسبي التي تنص عليها معايير التقارير المالية الدولية	3.671	1.247	مرتفعة
تعتبر متطلبات الافصاح عن المعلومات في القوائم المالية التي جاءت بها معايير التقارير المالية الدولية كافية لتلبية احتياجات المستخدمين	4.109	1.302	مرتفعة
لا يوجد اختلاف بين المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية وفق للنظام المحاسبي المالي و معايير التقارير المالية الدولية	3.827	1.262	مرتفعة
إن معايير التقارير المالية الدولية تزيد من كفاءة الافصاح في القوائم المالية	4.032	1.298	مرتفعة
يساهم الافصاح في القوائم المالية اعتمادا على معايير التقارير المالية الدولية من رفع مستوى أداء المؤسسة	3.971	1.277	مرتفعة
يصعب فهم متطلبات الافصاح في القوائم المالية التي تنص عليها معايير التقارير المالية الدولية	3.180	1.032	متوسطة
إن تعديل معايير التقارير المالية الدولية دوريا يعزز من جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية	3.744	1.259	مرتفعة
تقلل معايير التقارير المالية الدولية من اختلاف المعالجات المحاسبية بين الدول وفقا لدرجة الافصاح للقوائم المالية	3.947	1.273	مرتفعة
المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية و التي جاءت بها معايير التقارير المالية الدولية تؤثر على قرار مستخدميها	3.208	1.163	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 23

من الجدول السابق يتضح لنا أن افراد مجتمع الدراسة يبدون موافقة على العبارات التي تقيس الافصاح وعلاقتها بمعايير التقارير المالية الدولية، إذ بلغ المتوسط الحسابي لأغلب العبارات أكثر من 3.5وهذا المتوسط يقع ضمن فئة المعيار الخماسي لسلم ليكارث والانحراف المعياري أكثر من 1 صحيح، كما أن درجة الموافقة الكلية **مرتفعة**، والتي تبين أغلب المستجوبين غير موافقين على فقرة الافصاح وفق معايير التقارير المالية غير ملائم للدول النامية، كما

تظهر أن معايير التقارير المالية الدولية تساهم في كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية التي تم الافصاح عنها في القوائم المالية.

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة: بعد ما تطرقنا للتحليل الوصفي لعينة الدراسة سنقوم الآن باختبار الفرضيات كما يلي:

الجدول رقم 06: نتائج تحليل اختبار التباين الثنائي لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير	مصادر الاختلاف	متوسط مجموع المربعات	درجة الحرية Df	اختبار F	مستوى المعنوية α	النتيجة
الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية	المهنة	19.059	3	10.062	,001	قبول الفرضية البديلة
	الخبرة المهنية	7.318	1	17.583	,004	
	المهنة*الخبرة المهنية	12.406	1	14.704	,001	
إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية	المهنة	2.582	7	3.118	,000	قبول الفرضية البديلة
	الخبرة المهنية	9.005	3	7.926	,0037	
	المهنة*الخبرة المهنية	6.261	1	11.094	,000	
الإفصاح المحاسبي من منظور التقارير المالية الدولية	المهنة	22.093	1	37.561	,042	قبول الفرضية البديلة
	الخبرة المهنية	9.442	2	21.937	,002	
	المهنة*الخبرة المهنية	4.603	1	26.448	,002	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 23

1- **اختبار الفرضية الاولى:** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية (α= 0,05) في الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المهنة، سنوات الخبرة).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه ونتيجة لتفاعل المتغيرين المستقلين (المهنة والخبرة المهنية)، فنجد أنها نتيجة دالة إحصائيا، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار F تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05 = α، وهذا يبين أن التفاعل بين المتغيرين المستقلين المهنة والخبرة المهنية في تأثيرهما على المتغير التابع الافصاح عن القوائم المالية دالة إحصائيا، ومنه نقبل الفرضية البديلة.

2- **اختبار الفرضية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية (α= 0,05) في إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المهنة، سنوات الخبرة).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه ونتيجة لتفاعل المتغيرين المستقلين (المهنة والخبرة المهنية)، فنجد أنها نتيجة دالة إحصائيا، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار F تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة= 0,05 α، وهذا يبين أن التفاعل بين المتغيرين المستقلين المهنة والخبرة المهنية في تأثيرهما على المتغير التابع إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية دالة إحصائيا، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة.

3- **اختبار الفرضية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α= 0,05) في الإفصاح المحاسبي من منظور التقارير المالية الدولية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المهنة، سنوات الخبرة)،

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه ونتيجة لتفاعل المتغيرين المستقلين (المهنة والخبرة المهنية)، فنجد أنها نتيجة دالة إحصائيا، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار F تساوي 0.002 وهي أقل من مستوى الدلالة= 0,05 α، وهذا يبين أن التفاعل بين المتغيرين المستقلين المهنة والخبرة المهنية في تأثيرهما على المتغير التابع الإفصاح المحاسبي من منظور التقارير المالية الدولية دالة إحصائيا، ومن خلال ما سبق نقبل الفرضية البديلة.

4- **اختبار الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة نسبية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية و إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية عند مستوى المعنوية α = 0,05

واستخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار هذه الفرضية، وفق النموذج الآتي: $Y_1= B_0+B_1X_1+e$

حيث أن: Y_1= الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية

X_1= إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية

B_0= الحد الثابت

B_1= معامل الانحدار

الجدول رقم 07: نتائج تحليل الانحدار البسيط بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية و إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية

معامل الارتباط		0.758	معامل التحديد		0.574
معامل التحديد المعدل		0.573	الخطأ المعياري		0.2501
F		936.507	مستوى المعنوية		0.001
المتغيرات	B	الخطأ المعياري	Beta	T	مستوى المعنوية
	1.219	0.063		3.482	0.000
المتغير المستقل	0.327	0.016	0.568	35.067	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ نموذج الانحدار مقدر عند مستوى المعنوية 0.05=α، وهذا لأن قيمة F بلغت 936.507 وقيمة مستوى المعنوية كان 0.001، ومستوى المعنوية لـ T كان 0.000، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى أنه، كلما كان تم إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، كلما ارتفعت نسبة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية، ومعنوية الميل الحدي لـ B_1 بلغت 1.219والتي تدل على وجود علاقة إيجابية إحصائيا بين المتغيرين، أما معامل التحديد كان بنسبة 57% وهذا يعبر عن جودة نموذج الانحدار الخطي بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية و إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية.

كما أن المتغير المستقل فسر المتغير التابع بـ 57% وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، ومن الجدول السابق سنقوم بتشكيل معادلة النموذج الخطي البسيط وهي: $Y= 1.219+0.327X_1$

5- **اختبار الفرضية الخامسة:** لا يوجد علاقة نسبية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والإفصاح المحاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$.

واستخدمنا تحليل الانحدار البسيط لاختبار هذه الفرضية، وفق النموذج الآتي: $Y_2 = B_0+B_2X_2+e$

حيث أن: $Y=$ الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية

$X_2=$ الإفصاح المحاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية

$B_0=$ الحد الثابت

$B_2=$ معامل الانحدار

الجدول رقم 08: الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والإفصاح المحاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية

معامل الارتباط		864.0	معامل التحديد		0.746
معامل التحديد المعدل		0.746	الخطأ المعياري		0.2802
F		61.327	مستوى المعنوية		0.000
المتغيرات	B	الخطأ المعياري	Beta	T	مستوى المعنوية
	1.429	0.053		5.603	0.001
المتغير المستقل	0.315	0.024	0.476	12.019	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ نموذج الانحدار مقدر عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$، وهذا لأن قيمة F بلغت 61.327 وقيمة مستوى المعنوية كان 0.000، كما بلغ مستوى المعنوية لـ T كان 0.000، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى أنه كلما كان هناك إفصاح محاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية يرتفع الافصاح عن القوائم المالية، ومعنوية الميل الحدي لـ B_2 بلغت 1.407والتي تدل على وجود علاقة إيجابية إحصائيا بين المتغيرين، أما معامل التحديد كان بنسبة 74% وهذا يعبر عن جودة نموذج الانحدار الخطي بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والإفصاح المحاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية.

كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 0.746 والتي تبين وجود علاقة خطية بين المتغيرات، كما توضح أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بـ 74%، أي ان الإفصاح المحاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية، يؤثر على الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، وهذا حسب وجهة نظر العينة المدروسة، ومن الجدول السابق سنقوم بتشكيل معادلة النموذج الخطي البسيط وهي:

$$Y= 1.429 +0.315X_2$$

خاتمة: بعد إعداد هذه الدراسة توصلنا لجملة من النتائج سواء من الناحية النظرية أو نتائج تطبيقية وهي كالتالي:

1_ إن الافصاح المحاسبي عن المعلومات الخاصة بمختلف المتغيرات والعمليات سواء الاقتصادية أو المالية، يساهم في زيادة شفافية القوائم المالية.

2_ إن الافصاح المحاسبي يزيد من جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية، والتي تعود بالإيجاب على مستعملي القوائم المالية سواء الأطراف الداخلية أو الخارجية.

3_ تبني واعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية يساهم في زيادة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

4_ الافصاح المحاسبي يساعد في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، كما يقنعهم بعدالتها، ويحد الافصاح من الاثار السلبية للأزمات المالية ويمنح حرية أكبر لممارس المهنة، وكل ذلك من خلال اضفائه الشفافية والجودة على القوائم المالية

5_ اعداد القوائم المالية بناءا على معايير التقارير المالية الدولية يساعد في تعزيز جودتها وهذا من خلال اضفاء الشفافية على عليها، ويمكن استعمال هذه القوائم في مختلف أغراض المؤسسة.

6_ توجد فروق ذات دلالة معنوية (α=0,05) في الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المهنة، سنوات الخبرة).

7_ توجد فروق ذات دلالة معنوية (α =0,05) في إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المهنة، سنوات الخبرة).

8_ توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α=0,05) في الإفصاح المحاسبي من منظور التقارير المالية الدولية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (المهنة، سنوات الخبرة).

9_ توجد علاقة نسبية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية و إعداد القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية عند مستوى المعنوية α = 0,05.

10_ يوجد علاقة نسبية بين الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والإفصاح المحاسبي من منظور معايير التقارير المالية الدولية عند مستوى المعنوية α = 0,05.

قائمة المراجع :

1. [1]- يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، "**المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي للمعايير المحاسبية الدولية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 35.
2. [1] - أحمد بلقاوي، "**النظرية المحاسبية**"، دار اليازوري، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2009، ص 171.

3. [1] - بلقاسم سعودي ، عبد الصمد سعودي ، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص 4.
4. [1] - زينب أسعد، "**دراسة أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على القيام بمراجعة وتقدير مخاطر القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية الأخرى**"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IPSAS-IAS-IFRS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24و 25 نوفمبر 2014، ص 154.
5. [1] - عباس علي ميرازا وآخرون، "**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**"، جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2006، ص (1-2).
6. [1] - عبد الكريم شناي، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة –عينة من المؤسسات–**"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 35.
7. [1] - محمد المبروك أبو زيد، "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**"، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص 577.
8. [1] - فيصل محمود الشواورة، محمد عبد الرحيم الدحيات، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية** ،العدد 03، المجلد 20، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، سورية، 2008، ص 6.
9. [1] - Clare Roberts and others, **"International Financial Reporting – A Comparative Approach",** Third edition, FT Prentce Hall, Britain, 2005, p 52.
10. [1] - زوينة بن فرج، "**الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية**"، الملتقى الوطني حول مستجدات الألفية الثالثة (المؤسسات في ضوء التحولات المحاسبية الدولية)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21 و22 نوفمبر 2007، ص (5-6).
11. [1] - Ahmed Belkaoui, **"Accounting Theory",** 5th Edition, Thomson Learning, London, 2004, p 266.
12. [1] - زوينة بن فرج، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية – دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية الجزائرية**، العدد 15، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص (55- 56).
13. [1] - نور الدين بهلول، زوبير دغمان، **أثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة**، الملتقى الوطني حول "المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق" ، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، 25/26 ماي 2010، ص (12-14).

ISSN 2676-1521
مجلة الدراسات الأكاديمية
مجلة دَورية دوليّة محُكمّة تصدر عن المركز الجامعي آفلو

الحماية الاجتماعية للطفل في خطر في ظل القانون 15-12 . بين النص والتطبيق .

Social protection of the child in danger under the Law 15-12 – between text and application

ط. د شيماء عطايلية
جامعة عباس لغرور . خنشلة .
عضو بمخبر البحوث القانونية، السياسية والشرعية
chaimaatailia3@gmail.com

ط. د خديم مختار
جامعة محمد بن أحمد ـ وهران 2 ـ
عضو بمخبر الحماية القانونية والاجتماعية للطفل في القانون الجزائري والقانون المقار
kadirokhdim@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة لإبراز الدور الذي تضطلع به الآليات الوطنية لحماية وترقية الطفولة ؛ في المنظومة القانونية التي تعنى بحماية الطفل المعرض للخطر،وسعيا منها لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل عزز المشرع الجزائري القانون 15 ـ 12 المتعلق بحماية الطفل بمرسوم تنفيذي رقم 16 ـ 334 الذي يتضمن شروط وكيفيات تنظيم وسير الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة.

حيث تتولى هذه الهيئة وضع نظام معلوماتي وطني حول وضعية الطفل في الجزائر، بالتنسيق مع مختلف الإدارات والهيئات المعنية، لاتخاذ أي تدبير من شأنه حماية الطفل في خطر عملا بالتقارير التي ترفعها إليها مصالح الوسط المفتوح.

الكلمات المفتاحية: الطفل المعرض للخطر، الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، مصالح الوسط المفتوح، القانون 12/15

Abstract:

This study amis to highlight the role that the national mechanisms for the protection and promotion of childhood undertake in the legal system concerned with the protection of children at risk, and in order to achieve the best interests of the child, the algerian legislator strengthened law 15/12 related to child protection by and executive decree no 16/334 which includes terms and conditions of the organization and functioning of the National Authority for the protection and promotion of childhood.

This body undertakes the development of a natoinal information system on the situation of children in Algeria , in coordination with the various concerned departments and bodies, to take any measure that would protect the child in danger pursuant to the reports submitted to by the services of the open-environment.

Key words: Children at risk, the national Authority for the protection and promotion of children, interests of the open-environment, law 15-12

مقدمة:

لقد تكفلت العديد من الاتفاقيات الدولية بحماية مختلف الحقوق التي يتمتع بها الطفل، وانعكس الأمر على التشريعات الداخلية للدول، مما دفعها إلى إقرار تلك الحقوق وتبيان سبل حمايتها.

والطفل باعتباره كائن ضعيف فهو بحاجة إلى الرعاية والعناية حتى يشب قويما معتدلا صالحا لذاته ولأسرته ولمجتمعه، إلا أنه قد يتعرض لمجموعة من الانتهاكات التي يمكن أن تقوده للانحراف.

والمشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات المقارنة قد سعى إلى توفير الحماية القانونية اللازمة للطفل من خلال تجسيده لمبادئ اتفاقية حقوق الطفل، بإصداره لقانون خاص بحماية الطفل، والذي استحدث بموجبه آليات وطنية لحماية الطفولة في إطار السياسية الجنائية الحديثة.[1]

وسعيا لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل[2]، عمدا المشرع جاهدا من أجل تطوير تلك الآليات الوطنية المعنية بحماية وترقية الطفولة والتي عززها بالمرسوم التنفيذي رقم 16-334[3] الذي يحدد طرق سيرها والصلاحيات التي تتمتع بها.

هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما هي الأدوار التي تضطلع بها هذه الهيئات في إطار المنظومة القانونية لحماية الطفولة المعرضة للخطر؟**

الإجابة عن هذه الإشكالية تكون من خلال سرد وتقييم مختلف النصوص القانونية والمراسيم التنظيمية التي سنها المشرع من أجل رصد الهيئات التي تعنى بحماية الطفل في وضعية خطر، عن طريق بيان فعالية هذه النصوص بين النص والتطبيق على أرض الواقع، وذلك وفق محورين التاليين:

---

[1] - يرجع تعبير السياسة الجنائية إلى الفقيه الألماني فورباخ الذي كان أول من استعمله في بداية القرن التاسع عشر، وقد قصد به مجموعة الوسائل التي يمكن اتخاذها في وقت معين في بلد ما من أجل مكافحة الإجرام فيه، وظهرت عدة آراء في تعريف السياسة الجنائية نعرض أهمها: بأنها مجموعة الوسائل التي تحددها الدولة لمعاقبة على وقوع الجريمة، عرفها أيضا الفقيه دونديه دي فابر على أنها هي التي تحدد رد الفعل العقابي والجزائي ضد الجريمة. (أنظر) أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، 1972، ص13، وكذا أحمد فتحي سرور، السياسة الجنائية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الأول، مارس 1969، ص 3 وما بعدها.

[2] - مرسوم رئاسي رقم 92-461 مؤرخ في 24 جمادى الثانية 1413 الموافق لـ 19 ديسمبر 1992، يتضمن المصادقة مع التصريحات التفسيرية على الاتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989.

[3] - مرسوم تنفيذي رقم 16-334 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1438 الموافق لـ 19 ديسمبر 2016، يحدد شروط وكيفيات تنظيم وسير الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة.

المحور الأول: التنظيم القانوني للهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة

المحور الثاني: مصالح الوسط المفتوح ودورها في حماية وترقية الطفولة

المحور الأول: التنظيم القانوني للهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة

تنفيذا لالتزامات الجزائر الدولية، ووعيا منها بضرورة خلق آلية وطنية لحماية الطفل ، استحدثت الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بموجب القانون 15-12[1]، والذي دعمه المشرع بالمرسوم التنفيذي 16 ـ 334، الذي يبين التنظيم القانوني للهيئة وطرق سيرها من خلال أجهزة إدارية منظمة كل حسب مجال اختصاصها.

وقد أتى استحداث هذه الآلية في إطار تقارير اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان التي أكدت سنة 2012 في تقريرها الدوري على غياب آلية وطنية لحماية حقوق الإنسان[2]، فبالفعل تنص اتفاقية حقوق الطفل من أجل تنفيذ أحكامها على ضرورة وضع جهاز وطني مستقل تكون مهمته رصد ومراقبة، متابعة الالتزام من خلال التصديق على الاتفاقية، كذا معاينة وضعية الطفولة ثم الإنذار المبكر، الترقية، الحماية، يعمل هذا الجهاز على وضع استراتيجيات،تحديد الأهداف،كذا القيام بإعداد حصائل للانجازات[3]، وهذا ما سوف سوف نعمد على توضيحه فيما يأتي:

ـ أولا: التعريف بالهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة

جاء القانون 15 ـ 12 المتعلق بحماية الطفل، مكرسا حماية اجتماعية بالدرجة الأولى لفئة الأطفال في خطر محمل بذلك الجميع المسؤولية في تنشئة الطفل و حمايته، وذلك باستحداث هيئة وطنية لحماية وترقية الطفولة، تاركا شروط وكيفيات تنظيمها وسيرها للتنظيم الذي تجلى في المرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 334 المؤرخ في 19 ديسمبر 2016، وبموجب هذا الأخير يمكن تعريف الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بأنها:

مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تابعة لمصالح الوزير الأول، يرأسها المفوض الوطني والذي يعين بموجب مرسوم رئاسي من بين الشخصيات الوطنية المعروفة بالاهتمام بالطفولة

---

[1] ـ القانون رقم 15-12 المؤرخ في 28 رمضان 1436 الموافق لـ 15 ليوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل، ج رج ج، عدد 39، الصادرة بتاريخ 3شوال 1436 الموافق لـ 19 يوليو 2015.

[2] ـ (انظر) تقارير اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان في الجزائر، سنة 2012، ص 68.

[3] ـ تنص المادة 4 من اتفاقية حقوق الطفل 1989 على أن " تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال حقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية، وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والثقافية، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلى أقصى حدود ما وردها المتاحة، وحيثما يلزم في إطار التعاون الدولي"

والمتحلية بالخبرة والتمكن في مجال حماية الطفل، مقرها بالجزائر العاصمة يتولى سيرها هيكل إداري محدد الاختصاصات[1].

1 ـ تبعية الهيئة الوطنية

نصت المادة 11 على " تحدث لدى الوزير الأول هيئة وطنية لحماية وترقية الطفولة يرأسها المفوض الوطني لحماية الطفولة délègue national a la protection de l'enfance تكلف بالسهر على حماية وترقية حقوق الطفل تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تضع الدولة تحت تصرف الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة للقيام بمهامها.

تحدد شروط وكيفيات تنظيم الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة وسيرها عن طريق التنظيم"

كما تنص المادة 14 على أن" يقوم المفوض الوطني لحماية الطفولة بزيارة المصالح المكلفة بحماية الطفولة وتقديم أي اقتراح كفيل بتحسين سيرها أو تنظيمها"

من خلال نص المادة 11 من القانون 15 ـ 12 أعلاه يتضح لنا جليا أن المشرع الجزائري اعترف بشكل صريح وواضح للهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد بالرغم من أن المشرع الجزائري حرص على تكريس الضمانة الحمائية للطفل وهو الهدف الذي وضع القانون بجله لأجله، وجاءت الهيئات الوطنية لتحقيقه فما هو سر تبعية الهيئة الوطنية لحماية الطفولة للوزير الأول ما دام أنه اعترف لها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؟

2 ـ تعيين المفوض الوطني للهيئة: نصت المادة 12 على أن " يعين المفوض الوطني لحماية الطفولة بموجب مرسوم رئاسي من بين الشخصيات الوطنية ذات الخبرة المعروفة بالاهتمام بالطفولة[1]"

---

[1] ـ المادة 2 من المرسوم تنفيذي رقم 16-334 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1438 الموافق لـ 19 ديسمبر 2016، يحدد شروط وكيفيات تنظيم وسير الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة.

[1] ـ تعيين السيدة مريم شرفي كمفوض للهيئة الوطنية لحماية الطفولة بناءا على عملها الطويل في الميدان وخبرتها وكفاءتها العلمية والمهنية حيث تولت الوظائف التالية:

ـ فهي قاضية للأحداث مما يعني أنها على احتكاك ودراية بالمشاكل التي تتعرض لها هذه الفئة، وبالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها، وما هي الدوافع والعوامل التي تؤدي إلى جنوح الأحداث.

ـ أستاذة بالمدرسة العليا للقضاء.

ـ مديرة فرعية لحماية الأحداث والفئات الصعبة على مستوى المديرية العامة لإدارة السجون.

3 ـ مهام الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة:

لقد تم تسخير كافة الوسائل البشرية والمادية اللازمة للقيام بمهامها فأوكلت لرئيسها مجموعة من المهام وذلك من خلال اتخاذه مجموعة من التدابير الوقائية لحماية الأطفال المعرضين للخطر وذلك في المواد من (13 إلى 20) من القانون أعلاه.

حيث تنص المادة 13 على أن" يتولى المفوض الوطني لحماية الطفولة مهمة ترقية حقوق الطفل لاسيما من خلال:

- وضع برامج وطنية ومحلية لحماية وترقية حقوق الطفل بالتنسيق مع مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة وتقييمها الدوري.
- متابعة الأعمال المباشرة ميدانيا في مجال حماية الطفل والتنسيق بين مختلف المتدخلين.
- القيام بكل عمل لتوعية والإعلام والاتصال.
- تشجيع البحث والتعليم في مجال حقوق الطفل بهدف فهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية و/أو الثقافية لإهمال الأطفال وإساءة معاملتهم واستغلالهم، وتطوير سياسات مناسبة لحمايتهم.
- إبداء الرأي في التشريع الوطني الساري المفعول المتعلق بحقوق الطفل قصد تحسينه.
- ترقية مشاركة هيئات المجتمع المدني في متابعة وترقية حقوق الطفل.
- وضع نظام معلوماتي وطني حول وضعية الطفل في الجزائر، بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية."

وهنا تجدر الإشارة إلى علاقة هذه الهيئة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان المستحدث بموجب المادة 198 في إطار تعديل الدستور الجزائري لسنة 2016[1]، حيث نصت المادة 199 على الصلاحيات نفسها تقريبا[2]، غير أن

ـ عضو ضمن اللجنة الوزارية التي أعدت قانون حماية الطفل 15 ـ 12.

[1] ـ التعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب قانون رقم: 16 ـ 01 المؤرخ في: 26 جمادى الأولى عام 1437، الموافق لـ: 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص ص 1 ـ 37.

[2] ـ تنص المادة 199 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على" يتولى المجلس مهمة المراقبة والإنذار المبكر والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان، يدرس المجلس دون المساس بصلاحيات السلطة القضائية كل حالات انتهاك حقوق الإنسان التي يعاينها أو تبلغ إلى علمه ويقوم بكل إجراء مناسب في هذا الشأن، ويعرض نتائج تحقيقاته على السلطات الإدارية المعنية وإذا اقتضى الأمر على الجهات القضائية المختصة. يبادر المجلس بأعمال التحسيس والإعلام والاتصال لترقية حقوق الإنسان، كما يبدي آراء واقتراحات وتوصيات تتعلق بترقية حقوق الإنسان وحمايتها، يعد المجلس تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية و إلى البرلمان والى الوزير الأول وينشره أيضا".

المجلس الوطني لحقوق الإنسان له صلاحيات أعم بحقوق الإنسان، والهيئة لها اختصاصات متعلقة بحماية الطفل، وبالتالي السؤال يطرح نفسه هنا ما مجال تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في صلاحيات الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة؟

يمكننا تحليل هذه العلاقة في إطار قانون 16-13[3]، حيث يعتبر المفوض الوطني لحماية الطفولة عضوا في المجلس بموجب أحكام المادة 10ـ 14 منه، وهو دليل على استقلالية الهيئة عن المجلس، كما يمكن رصد التداخل بين الهيئتين في وجود لجنة دائمة من بين اللجان الستة للمجلس معنية بالمرأة والطفل والفئات المستضعفة بموجب المادة 24 من القانون 16 ـ 13، لذلك فلا مناص من ضرورة تحديد العلاقة بين الهيئتين على النطاق الهيكلي والموضوعي.

ثانيا: الهيكل الإداري للهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة

بقراءة لنصوص المرسوم التنفيذي 16 ـ 334 المتعلق بإنشاء الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة وخاصة المادة (7) منه يتضح لنا هيكل إدارة الهيئة الوطنية على النحو الآتي بيانه:

1 ـ رئيس الهيئة: يتولى رئاسة الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة المفوض الوطني، وذلك طبقا للمادة (8) و(9) من الرسوم أعلاه، بالإضافة إلى مهمة الرئاسة يتولى أيضا تسيير الهيئة وتنسيق نشاطاتها وذلك من خلال مباشرة الإجراءات التالية:

- إعداد برنامج عمل الهيئة والسهر على تطبيقه.
- إدارة عمل مختلف هياكل الهيئة وتنسيقها وتقييمها.
- إبداء الرأي في التشريع الوطني المعمول به المتعلق بحقوق الطفل.
- اتخاذ أي تدبير من شأنه حماية الطفل في خطر، بالتنسيق مع مصالح الوسط المفتوح.
- استغلال التقارير التي ترفعها إليه مصالح الوسط المفتوح.
- تنسيق الأشغال المتعلقة بإعداد مشروع التقرير السنوي وحصائل نشاطات الهيئة.
- تمثيل الهيئة لدى السلطات الوطنية والهيئات الدولية.
- التسيير الإداري والمالي للهيئة.

[3] - قانون رقم 16 ـ 13 مؤرخ في 3 صفر عام 1438 الموافق لـ 3 نوفمبر 2016 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلق بتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية ، العدد 65، الصادر بتاريخ 6 نوفمبر 2016.

- تمثيل الهيئة أمام القضاء وفي كل أعمال الحياة المدنية.
- توظيف وتعيين مستخدمي الهيئة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ممارسة السلطة السلمية على جميع المستخدمين.
- إعداد النظام الداخلي للهيئة.
- تفويض إمضائه لمساعديه.
- إعداد تقرير سنوي عن حالة حقوق الطفل ومدى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل يرفعه إلى رئيس الجمهورية.

2 ـ الأمانة العامة للهيئة: بالرجوع الى المرسوم 16 ـ 334 وحسب نص المادة (10) منه، نجد أن الأمانة العامة تتشكل من:

- الأمين العام وهو الذي يشرف على تسيرها.
- نائب مدير المالية والإدارة والوسائل يساعده في أداء مهامه.

يكلف الأمين العام بمجموعة من المهام تتمثل في:

- ضمان التسيير الإداري والمالي للهيئة.
- مساعدة المفوض الوطني في تنفيذ برامج عمل الهيئة.
- تنسيق عمل هياكل الهيئة.
- إعداد تقارير الميزانية وتسيير الاعتماد المالية المخصصة للهيئة.

متابعة العمليات المالية و المحاسبية للهيئة.

3 ـ مديرية حماية حقوق الطفل: طبقا لنص المادتان(11)و (13) من المرسوم سالف الذكر، نجد أنه من ضمن تشكيلة الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة مديرية مخصصة لحماية حقوق الطفل تضم: (02) رئيسا للدراسات، ومساعد واحد لكل رئيس تكلف بالمهام التالية:

- وضع برامج وطنية ومحلية لحماية حقوق الطفل بالتنسيق مع مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة وتقييمها الدوري.
- تنفيذ التدابير التي تدخل ضمن الساسة الوطنية لحماية الطفل.
- متابعة الأعمال المباشرة ميدانيا في مجال حماية الطفل والتنسيق بين مختلف المتدخلين.
- وضع آليات عملية للإخطار عن الأطفال الموجودين في خطر.

- السهر على تأهيل الموظفين والمستخدمين في مجال حماية الطفولة.
- تطوير سياسات مناسبة لحماية الطفل من خلال تشجيع البحث والتعليم في مجال حقوق الطفل.
- تشجيع مشاركة المجتمع المدني في مجال حقوق الطفل.

4 ـ مديرية لترقية حقوق الطفل[1]: حماية للمصلحة الفضلى للطفل، وتدعيما للهياكل الإدارية سالفة الذكر أضاف المشرع حسب نص المادتان (12)و(13) مديرية تعمل على ترقية حقوق الطفل، تضم هي الأخرى: (02) رئيسا، ومساعد واحد لكليهما، أناطها بمجموعة من المهام وذلك على النحو الآتي بيانه:

وضع برامج وطنية ومحلية لحماية حقوق الطفل بالتنسيق مع مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة وتقييمها الدوري.

- تنفيذ برنامج عمل هياكل الهيئة في مجال ترقية حقوق الطفل.
- القيام بكل عمل تحسسي وإعلامي في مجال حماية حقوق الطفل وترقيتها.
- إعداد وتنشيط الأعمال التحسيسية في مجال ترقية حقوق الطفل بالتنسيق مع المجتمع المدني.
- تسيير النظام المعلوماتي الوطني حول وضعية الأطفال في الجزائر.
- تشجيع مشاركة هيئات المجتمع المدني في مجال ترقية حقوق الطفل.
- إحياء التظاهرات والأعياد الخاصة بالطفل.

5 ـ لجنة تنسيق دائمة: وتضم ممثلي عن الوزارات المكلفة بالشؤون الخارجية والداخلية للجماعات المحلية والعدل والمالية والشؤون الدينية والتربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين والتعليم المهنيين والعمل والضمان الاجتماعي والثقافة والتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والصحة والشباب والرياضة والاتصال، ويشترط في هؤلاء الممثلين أن يكونوا من بين الذي يشتغلون وظيفة نائب مدير في الإدارة المركزية على الأقل، وكما تضم هذه اللجنة أيضا ممثلي المديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الوطني وممثلي المجتمع المدني، تعمل هذه اللجنة تحت رئاسة المفوض الوطني أو ممثله.

وطبقا للمادة (16) من ذات المرسوم، يتم تعيين أعضائها لمدة (4) سنوات قابلة لتجديد بموجب مقرر من المفوض الوطني بناءا على اقتراح من السلطات والمنظمات التي ينتمون إليها، وكما يمكن للهيئة إشراك ممثلين عن أي

[1] ـ بلقاسم سويقات، الحماية الجزائية للطفل في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، 2011/2010، ص 59.

إدارة عمومية أو مؤسسة عامة أو خاصة، وعن المجتمع المدني أو أي شخص مؤهل باستطاعته مساعدة اللجنة في أداء مهامها.

6 ـ لجان موضوعاتية: يتم تشكيلها من طرف الهيئة من أجل مساعدتها في أداء مهامها سواء تلك المتعلقة بالمجال التربوي أو الصحي أو الشؤون القانونية وحقوق الطفل وكما تعتبر أيضا حلقة وصل مع المجتمع المدني، وتحدد الهيئة من خلال نظامها الداخلي كيفيات تنظيم هاته اللجان وطريقة سيرها والمهام الموكلة لها.

من خلال تشكيلة الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة يتبين أنها تضم كل الهياكل التي من شأنها حماية الطفل من كل خطر يهدد نشأته ونموه بشكل سليم، لهذا وأوجدت كهيئة اجتماعية وقائية لحماية الأطفال المعرضين للخطر[1].

ـ المحور الثاني مصالح الوسط المفتوح: دورها في حماية وترقية الطفولة

تشكل مصالح الوسط المفتوح آلية الحماية الاجتماعية على المستوى المحلي، تتولى الوظيفة الحمائية للطفل بالتنسيق مع مختلف الهيئات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة، فهي امتداد هيكلي وعملي للهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة التي سبق الإشارة إليها وتستمد منها وظيفتها واختصاصها ونمط سيرها وصلب عملها.

ـ أولا: تنظيم مصالح الوسط المفتوح

نظرا لتمتع مصالح الوسط المفتوح بخصوصية معينة، ونظرا لأهميتها في نظام الحماية الاجتماعية لطفل في خطر فقد اهتم المشرع بتنظيمها من حيث هيكلتها...الخ.

1 ـ هيكلية مصالح الوسط المفتوح

عرفت المادة الثانية من القانون 12/15 مصالح الوسط المفتوح بأنها الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح، وبذلك فان المصالح تحتك مباشرة بالأطفال في حالة خطر في المجتمع، كما تعتبر واحدة من أربعة مراكز ومصالح مختصة

ـ يعرف الحدث في خطر معنوي وفقا للمادة 2 من القانون 15 ـ 12 بأنه" كل شخص لم يكمل 18 سنة من عمره وكانت صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضه له، أو تكون ظروفه المعيشية أو سلوكه من شأنهما أن يعرضاه للخطر المحتمل أو المضر بمستقبله، أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية والنفسية أو التربوية للخطر" كما نجد أن المشرع قد عدد لنا 13 حالة من بين الحالات تعرض الطفل للخطر. سكماكجي هبه فاطمة الزهراء وبولمكاحل أحمد، الحماية القضائية للطفل في حالة خطر في القانون رقم 12/15، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، جوان 2018، ص 77.

بحماية الطفل التي توضع تحت وصاية وزارة التضامن الوطني[1]، غير أن المشرع أفرد مصطلح "مصالح" بدل "مركز" كخصوصية لها طابع خاص[2]، لأن الأصل فيها هو اتخاذ الإجراءات الوقائية لحفظ الطفل في خطر، وليست هيئة لاستيعاب الأطفال، فيغلب عليها الطابع الإداري وليس الاجتماعي والاستيعابي.

فقد نصت المادة 21 على أن « تتولى الحماية الاجتماعية للأطفال على المستوى المحلي مصالح الوسط المفتوح بالتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة.

تنشأ مصالح الوسط المفتوح بواقع مصلحة واحدة بكل ولاية، غير أنه يمكن للولايات ذات الكثافة السكانية الكبرى إنشاء عدة مصالح.

يجب أن تتشكل مصالح الوسط المفتوح من موظفين مختصين لاسيما مربين ومساعدين اجتماعيين وأخصائيين نفسانيين أخصائيين اجتماعيين وحقوقيين[1]"

وقد جاء القانون رقم 12/15 ليلغي أحكام الأمر 64/75 المتعلق بإنشاء المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، غير أن مراسيمه التنظيمية تبقى سارية إلى حين صدور النصوص التنظيمية لهذا القانون باستثناء التي تتعارض مع هذا القانون حسب المادة 1/149 من القانون 12/15، كما أن مصالح الوسط المفتوح الموجودة حاليا[2] وهي 48 مصلحة تبقى قائمة ولا تحل، غير أنها تخضع للمراسيم التنظيمية التي لم تلغ، والقانون 12/15 في حالة التعارض وذلك حسب المادة 2/149 من ذات القانون.

---

[1] ـ نصت المادة 116 من القانون 12/15 " تقوم الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بإحداث وتسيير المراكز والمصالح الآتية: ـ المراكز المتخصصة في حماية الأطفال في خطر،
ـ المراكز المتخصصة في حماية الأطفال الجانحين،
ـ المراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشباب،
ـ مصالح الوسط المفتوح."

[2] ـ كانت تسمى بمصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح؛ (أنظر) المادة 2 من الأمر 64/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر 1975 يتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، ج ر ج ج، عدد 81، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1975؛ (أنظر كذلك): المرسوم التنفيذي رقم 12/ 1165 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1433 الموافق 5 أبريل 2012 المتضمن تعديل القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة، ج ر ج ج، العدد 21، الصادرة بتاريخ 11 أبريل 2012.

1 ـ حيث أن مصلحتي الملاحظة والتربية على مستوى المحلى تتكون من إداريين، مربين، مندوبين عالم نفساني، طبيب ومساعد اجتماعي، ولكل واحد من هؤلاء دور يؤدي إلى هدف واحد والمتمثل في مراقبة صحة الأحداث المعنيين؛ (أنظر): على مانع، جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة "دراسة في علم الإجرام المقارن "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996،ص 209.

[2] ـ حيث أن هذه المصالح تعمل على الإدماج الاجتماعي لفئة الأطفال المنحرفين أو في خطر ، كما أنه لا يتم وضع الأطفال في هذه المصالح إلا من قبل قاضي الأحداث أو الجهة القضائي الخاصة بالأحداث ، غير أنه يجوز في حالة الاستعجال وبناءا على طلب الوالي وضع الطفل في خطر لدى هذه المصالح لمدة لا تتجاوز(8) أيام ويجب على مدير المؤسسة إخطار قاضي الأحداث بذلك فورا، ولا يمكن التحاق الطفل بهذه المراكز إلا بناءا على تحقيق استعجالي تقوم

ثانيا ـ آليات عمل مصالح الوسط المفتوح

لقد منح المشرع الجزائري من خلال نصوص القانون 12/15 محل الدراسة لمصالح الوسط المفتوح صلاحيات واسعة للقيام بكل ما من شأنه أن يضمن الحماية للطفل المعرض للخطر، حيث أوكل للمصالح نفس المهام تقريبا التي منحها للمفوض الوطني لترقية وحماية حقوق الطفل، خاصة فيما تعلق منها بالإجراءات المتبعة لحالة الطفل في خطر، وكذا النزولات والتحقيقات التي تجريها مصالح الوسط المفتوح ويتبعها التدخل القضائي عن طريق الإخطارات والبلاغات[1]، التي يخول القانون لمصالح الوسط المفتوح التقدم بها إلى قاضي الأحداث المختص بغية تحقيق الحماية اللازمة للطفل إذا تعلق الأمر بجرائم تهدد حياه الطفل أو تعرضه لخطر جسيم يستحيل معه بقاء الطفل ضمن محيطه المتواجد داخله لأجل نقله إلى مكان تتحقق فيه الغاية من الحماية أو تأمين الحماية اللازمة له لحفظ نفسه من أي خطر يهدده.

1 ـ اتصال مصالح الوسط المفتوح بالحالات الافتراضية:

بالرجوع إلى القانون **12/15** وبالذات المادة **22** منه التي تنص" تقوم مصالح الوسط المفتوح بمتابعة وضعية الأطفال في خطر ومساعدة أسرهم.

تخطر هذه المصالح من قبل الطفل و/ أو ممثله الشرعي أو الشرطة القضائية أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو كل جمعية أو هيئة عمومية أو خاصة تنشط في مجال حماية الطفل، أو المساعدين الاجتماعيين أو المربين أو المعلمين أو الأطباء أو كل شخص طبيعي أو معنوي آخر، بكل ما من شأنه أن يشكل خطرا على الطفل أو على صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية، كما يمكنها أن تتدخل تلقائيا.

به مصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح وكل هذه الإجراءات من أجل تحقيق المصلحة الفضلى للطفل، كما أنا هذه المصالح تتشكل من عدد من المصالح الأخرى تتمثل في:
ـ مصلحة الملاحظة
ـ مصلحة إعادة التربية
ـ مصلحة العلاج البعدي. (انظر): دوحي بسمة، حماية الأطفال داخل مراكز ومؤسسات حماية الطفولة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع، المجلد 2، مارس 2018، 1229؛ سعيدي بشيش فريدة، أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية ودورها في جنوح الأحداث "دراسة ميدانية على مصلحة الملاحظة والتربية بالوسط المفتوح S .O .E.M.O"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 1، 2014، ص 158؛ حاج علي بدر الدين، الحماية الجنائية للطفل في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009، ص 204.

[1] ـ عبد الحفيظ بكيس وآخرون، حماية حقوق الطفل "تشريعا ـ فقها ـ قضاء"، طبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص ص 237، 238.

لا يمكنها أن ترفض التكفل بطفل يقيم خارج اختصاصها الإقليمي، غير أنه يمكنها في هذه الحالة طلب مساعدة مصلحة إقامة أو سكن الطفل و/أو تحويلها إليها.

يجب على هذه المصالح عدم الكشف عن هوية القائم بالإخطار إلا برضـاه.

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

يستشف من نص المادة 22 أعلاه أن المشرع قد وسع في مجال الأشخاص و الهيئات التي تتكفل بتقديم الإخطارات عن وجود الطفل في حالة خطر أو أن هناك خطر يهدد حياته، ولعلى العلة من ذلك هو توسيع دائرة الحماية للطفل، وأيضا رفع الوعي المجتمعي بضرورة الإبلاغ والإخطار عن الخطر القائم أو المحتمل في أي صورة كان عليها، ومن بين الأشخاص الذين يحق لهم التبليغ عن حالة الخطر نجد:

- الطفل و/ أو ممثله الشرعي.
- ضباط الشرطة القضائية.
- الوالي.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- الجمعيات أو الهيئات الناشطة في مجال الطفولة.
- المساعدين الاجتماعيين والأطباء.
- فئة المعلمين والمربين.
- الأشخاص المعنوية الأخرى.

وفي حالات التي تخرج عن دائرة اختصاصها الإقليمي يمنع منعا باتا عليها رفض التكفل بهم، بل تقوم بتحويلهم إلى دائرة اختصاصهم الأصلي والمتمثل في:

- مكان إقامة الطفل المخطر عنه.
- مكان سكن الطفل.

كما يمنع على مصالح الوسط المفتوح الكشف أو الإعلام عن هوية القائم بالإخطار[1]، ولو تحتم ذلك يجب أن يكون إلا برضا المبلغ، و في ذلك حماية له من أي أخطار تهدد أمنه وسلامته من جهة ومن جهة ثانية تهديد للمجرم في حد ذاته.

[1] ـ حيث يعاقب بناءا على نص المادة 134 من هذا القانون بالحبس من شهر إلى (6) أشهر وبغرامة من 50,000 دج إلى 150,000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يكشف عمدا عن هوية القائم بالإخطار المنصوص عليه في المادتين

2 ـ الإجراءات المتخذة:

انه في ظل الآليات التي منحها المشرع لهذه الهيئة المحلية(مصالح الوسط المفتوح) ومن أجل القيام بالدور المنوط بها، لابد لها من اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة منها:

ـ التأكد الفعلي من وجود حالة الخطر.

ـ اتخاذ التدابير الضرورية لضمان حماية الطفل.

ـ التدخل القضائي لقاضي الأحداث.

أ ـ التأكد الفعلي من قيام حالة الخطر:

تتأكد مصالح الوسط المفتوح من الوجود الفعلي لحالة الخطر، من خلال القيام بالأبحاث الاجتماعية والانتقال إلى مكان تواجد الطفل والاستماع إليه والى ممثله الشرعي، حول الوقائع محل الإخطار، وذلك من أجل تحديد وضعيته واتخاذ التدابير المناسبة له.

وعند الضرورة تنتقل مصالح الوسط المفتوح إلى مكان تواجد الطفل فورا، كما يمكنها عند الاقتضاء طلب تدخل النيابة أو قاضي الأحداث.

كما أنه توجد هناك حالتين[1] في هذا الصدد هما:

- **الحالة الأولى:** إذا تأكدت مصالح الوسط المفتوح من عدم وجود حالة الخطر، تعلم الطفل وممثله الشرعي بذلك. وهذه الحالة لا تثير أي إشكال.

---

15 و 22 من هذا القانون دون رضاه، فالمادة 15 تتعلق بإخطار المفوض الوطني لحماية الطفولة بينما المادة 22 تتعلق بإخطار مصالح الوسط المفتوح وهذا ما يهمنا. (أنظر): نجمي جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر تحليل وتأصيل القانون رقم 15 - 12 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2015مادة بمادة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، الطبعة الثانية، 2016، ص 221.

[1] ـ حيث يعاقب بناءا على نص المادة 134 من هذا القانون بالحبس من شهر إلى (6) أشهر وبغرامة من 50,000 دج إلى 150,000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يكشف عمدا عن هوية القائم بالإخطار المنصوص عليه في المادتين 15 و 22 من هذا القانون دون رضاه، فالمادة 15 تتعلق بإخطار المفوض الوطني لحماية الطفولة بينما المادة 22 تتعلق بإخطار مصالح الوسط المفتوح وهذا ما يهمنا. (أنظر): نجمي جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر تحليل وتأصيل القانون رقم 15 - 12 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2015مادة بمادة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، الطبعة الثانية، 2016، ص 221.

- **الحالة الثانية:** تأكد مصالح الوسط المفتوح من قيام ووجود حالة الخطر فعلا، في هذه الحالة تعلم الممثل الشرعي للطفل من أجل الوصول إلى اتفاق بخصوص التدبير الذي من شأنه ملائمة احتياجات الطفل ووضعيته من أجل إبعاد حالة الخطر عنه.

كما أن المشرع يؤكد على ضرورة إشراك الطفل الذي يبلغ من العمر ثلاث عشرة (13) سنه على الأقل في التدبير الذي سيتخذ بشأنه.

بالإضافة إلى ذلك فان مصالح الوسط المفتوح يجب عليها إعلام الطفل الذي يبلغ ثلاث عشرة (13) سنه على الأقل وممثله الشرعي بحقهما في رفض الاتفاق، وفي حالة ما تم قبول الاتفاق يدون في محضر، ويوقع عليه جميع الأطراف، ذلك بعد تلاوته عليهم[1].

وما يلاحظ أن القانون في الحالتين يقوم بإعلام الطفل ووليه الشرعي، كما يمنح الطفل الذي يبلغ من العمر ثلاث عشرة (13) سنه حق الاشتراك في تحديد التدبير القضائي الذي تتخذه الهيئات القضائية بشأنه لاسيما ما تعلق بالعزل أو النقل من مكان تواجده وذلك من شأنه أن يجعل الطفل في حالة جيدة في التعامل مع وضعه، إلا أنه من جهة ثانية قد يعود عليه بعواقب وخيمة في حالة خوفه من التدبير المتخذ بشأنه، مما قد يعرضه للخطر أكثر، وفي هذا الصدد كان على المشرع تقييد كل ذلك بالمصلحة الفضلى للطفل وهو ما نصت عليه جل الاتفاقيات الدولية.

ب ـ اتخاذ التدابير الضرورية لضمان حماية الطفل:

يجب على مصالح الوسط المفتوح، ضرورة إبقاء الطفل في أسرته، مع اتخاذ أحد التدابير المتفق عليها في الاتفاق الواقع بين أطراف الاتفاقية، ومن بين هذه التدابير[2] ما يلي:

ـ إلزام الأسرة باتخاذ التدابير الضرورية المتفق عليها، لإبعاد الطفل عن الخطر وفي الآجال التي حددتها مصالح الوسط المفتوح.

---

[1] - إن معالجة حالة الطفل الموجود في خطر معنوي لا تسمح لمصالح الوسط المفتوح إلا بالبحث عن الاتفاق الرضائي مع ممثليه الشرعيين لاتخاذ أفضل تدبير يخدم مصلحة الطفل وفي حالة عدم الاتفاق أو مخالفة ولي الطفل لما اتفق عليه، أو في حالة الاستعجال، يتعين على تلك المصالح أن تطرح الأمر على قاضي الأحداث عملا بأحكام المادة 27 وما بعده، (أنظر): نجمي جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر تحليل وتأصيل القانون رقم 15 - 12 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2015مادة بمادة، المرجع السابق، ص 64.

[2] - (انظر) المادة 25 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل المؤرخ في2015/07/15.

ـ تقديم المساعدة للأسرة وذلك بالتنسيق مع الهيئات المكلفة بالحماية الاجتماعية.

ـ إخطار الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص أو أي هيئة اجتماعية، من أجل التكفل بالطفل.

ـ اتخاذ الاحتياطات الضرورية لمنع اتصال الطفل مع أي شخص يمكن أن يهدد صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية.

وفي حالة عدم ملائمة هذه التدابير المتخذة مع الحالة التي يكون عليها الطفل، يمكن مراجعة التدابير المتفق عليها جزئيا أو كليا وذلك إما:

- تلقائيا من طرف مصالح الوسط المفتوح.
- بناءا على طلب الطفل أو ممثله الشرعي.

كما يجب على مصالح الوسط المفتوح أن ترفع الأمر إلى قاضي الأحداث المختص في الحالات الآتية[1]:

- عدم التوصل إلى أي اتفاق في أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ إخطارها.
- تراجع الطفل أو ممثله الشرعي.
- فشل التدبير المتفق عليه، بالرغم من مراجعته.

كما يجب على المصالح الوسط المفتوح، وعلى العاجل أن ترفع الأمر إلى قاضي الأحداث المختص، ذلك في:

- حالات الخطر الحال[2].
- وفي الحالات التي يستحيل معها إبقاء الطفل داخل أسرته، لاسيما إذا كان ضحية جريمة ارتكبها ممثله الشرعي.
- يجب على المصالح إعلام قاضي الأحداث دوريا، بالأطفال المتكفل بهم وبالتدابير المتخذة بشأنهم.
- كما أنها تعلم المفوض الوطني بمآل الإخطارات التي وجهها إليها، وأن توافيه كل ثلاثة (3) أشهر بتقرير مفصل عن كل الأطفال الذين تكفلت بهم.

---

[1] - (انظر) المادة 27 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل المؤرخ في2015/07/15.

[2] - إن حالة الخطر الحال لا تسمح لمصالح الوسط المفتوح بمحاولة البحث عن اتفاق مع أولياء الطفل مخافة تفاقم الضرر بل يجب عليها استباق الأحداث والاتصال فورا بقاضي الأحداث الذي يمكنه اتخاذ تدابير ملزمة لرعاية مصالح الطفل وتقوم هذه الحالة كلما كان هناك خطر مباشر يهدد حياة أو صحة الطفل، ومن أمثلة ذلك أن يكون الطفل قد تعرض إلى اعتداء جنسي في وسطه العائلي أو تعرض لإهمال أدى إلى بقائه في الشارع ليلا.(أنظر): نجمي جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر تحليل وتأصيل القانون رقم 15 - 12 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2015مادة بمادة، المرجع السابق، ص 65.

ج ـ التدخل القضائي لقاضي الأحداث

إن نظرة المشرع الجزائري للطفل المعرض للخطر لا تختلف كثيرا في جوهرها عن نظرته للطفل الجانح، وأساس هذا التناسب هو أن كلا من الصنفين يشكلان مؤشر ميلاد خطورة اجتماعية أو مشروع جريمة، وهو دليل على قصور الحماية الاجتماعية في رقابة هذه الشريحة وحمايتها من الوقوع في روافد الانحراف والجريمة، لذلك ينبغي علينا في هذه الدراسة تحديد أوجه الحماية القضائية التي يتمتع بها الأطفال المعرضين للخطر من خلال نقطتين:

ـ تدخل قاضي الأحداث.

ـ سلطات قاضي الأحداث.

- **تدخل قاضي الأحداث:**

لقد حدد القانون رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل إجراءات تدخل قاضي الأحداث لحماية الأطفال المعرضين للخطر وذلك من خلال:

ـ اتصال قاضي الأحداث بدعوى الحماية:

لقد نصت المادة 32 من القانون 12/15 على الاختصاص الإقليمي لقاضي الأحداث بنظر دعوى في حالة الأطفال المعرضين للخطر على أن: "يختص قاضي الأحداث لمحل إقامة الطفل المعرض للخطر أو مسكنه أو محل إقامة أو مسكن ممثله الشرعي، وكذلك للمكان الذي وجد به الطفل وفي حالة عدم وجود هؤلاء عن طريق رفع عريضة له"

كما تضيف ذات المادة الأشخاص المخول لهم رفع هذه العريضة هم[1]:

ـ الطفل وهذا هو الجديد الذي جاء به القانون رقم 12/15 المتعلق بحماية الطفل، وذلك راجع إلا أن هناك أطفال يتقدون إلي المصالح الأمنية لطلب المساعدة من أجل حمايتهم.

ـ ممثله الشرعي ونادر ما يكون ذلك من طرف الأولياء لأنه في كثير من الأحيان هم الذين يكونون بسبب في تعريضهم للخطر أو هم الذين يرتكبون جرائم في حق أبنائهم.

ـ وكيل الجمهورية.

[1] ـ موالفي سامية، آليات الحماية للطفل في القانون 12/15 المؤرخ في:2015/07/15، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ص 361.

ـ الوالي وذلك متى وصل إلى علمه بان هناك أطفال موجودين في حالة خطر، كما منح له المشرع في الحالات الاستعجالية بوضع الأطفال الموجودين في خطر داخل المؤسسات المكلفة بحماية الطفولة، لمدة لا تزيد عن 8 أيام.

ـ رئيس المجلس الشعبي البلدي، وذلك باعتباره ضابط شرطة قضائية هذا من جهة، ومن جهة أخرى خول له المشرع التبليغ عن الأطفال المعرضين لخطر الانحراف كما أسلفنا الذكر.

ـ مصالح الوسط المفتوح، أو الجمعيات أو الهيئات العمومية المهتمة بشؤون الطفولة.

ـ كما يجوز لقاضي الأحداث أن يتدخل تلقائيا، وما يلاحظ في هذه النقطة أن قاضي الأحداث هو الذي يقوم بتقديم الدعوى لنفسه وهو الناظر والفاصل فيها، وفي هذا خروج عن القواعد العامة التي تمنع على قاضي الذي يحقق في الدعوى أن ينظر فيها، عملا بمبدأ الاستقلالية قضاة الحكم عن قضاة التحقيق، كما تضيف ذات المادة أنه يمكن لقاضي الأحداث تلقي الإخطار شفاهة من الطفل.

- **سلطات قاضي الأحداث:**

عند اتصال قاضي الأحداث بعريضة الإخطار المقدمة إليه بوجود الطفل في حالة خطر، يقوم باستدعاء الطفل أو ممثله الشرعي[1].

وعند حضور الممثل الشرعي يعلمه بما ورد في العريضة، ويقوم بسماع أقواله حولها، ويتلقى آرائه حول وضعية الطفل ومستقبله، كما يعلم قاضي الأحداث الطفل بحقه في الاستعانة بمحامي، وبناءا على ذلك يقوم قاضي الأحداث وفي إطار السلطات الممنوحة له بتكليف مصالح الوسط المفتوح بالقيام بالبحث الاجتماعي لدراسة شخصية الطفل وإجراء فحوصات طبية وعقلية ونفسية ومراقبة السلوك.

و ذلك لتأكد من مدى سلامة الطفل، كما له أن يصرف النظر عن جميع هذه التدابير أو أن يأمر ببعضها فقط، ذلك في حالة توافر لديه المعلومات الكافية.

وقد منح القانون لقاضي الأحداث كل الصلاحيات في اتخاذ التدابير التي يراها ضرورية لحماية الأطفال المعرضين لخطر معنوي، ومن بين هذه التدابير ما يلي:

[1] ـ حيث أن المادة 38 من قانون حماية الطفل لم توجب حضور النيابة العامة عند الفصل في قضايا الأحداث المعرضين لخطر وكل ما يتوجب على قاضي الأحداث عمله هو أن يرسل الملف للاطلاع عليه، كما أنها توجب حضور والدي الطفل أو ممثله الشرعي إلى جانب المحامي. (أنظر): عنان جمال الدين، الحماية القانونية للطفل الموجود في خطر، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الأول/ مارس 2019، ص 71.

- **تدابير الحراسة:** هذه التدابير تتخذ أثناء مرحلة التحقيق وهي مؤقتة وغير قابلة لأي طعن، على أن تكون جوازية بحسب ما تنص عليه المادة 35 من القانون 12/15، في حين تكون إلزامية في مرحلة المحاكمة بحسب المادة 40 من ذات القانون، تتمثل في:

ـ إبقاء الطفل في أسرته.

ـ تسليم الطفل لوالده أو لوالدته الذي يمارس حق الحضانة عليه، ما لم تكن قد سقطت عنه بحكم.

ـ تسليم الطفل إلى احد أقاربه.

ـ تسليم الطفل إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة.

كما تضيف ذات المادة أنه بإمكان قاضي الأحداث أن يكلف مصالح الوسط المفتوح بمراقبة وملاحظة الطفل في وسطه الأسري أو المدرسي أو المهني، وذلك في الحالات التي يتخذ في تدبير الحراسة .

- **تدبير الوضع:** فقد منح القانون لقاضي الأحداث سلطة وضع الطفل في مرحلة التحقيق بصفة مؤقتة في إحدى المراكز التالية:

ـ مركز متخصص في حماية الأطفال في خطر

ـ مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة

ـ مركز أو مؤسسة استشفائية، إذا كان الطفل في حاجة إلى تكفل صحي أو نفسي.

أما بعد المحاكمة فيجوز للقاضي أن يأمر بوضع الطفل في:

ـ مركز متخصص في حماية الأطفال في خطر.

ـ بمصلحة مكلفة بحماية الطفولة[1].

فالملاحظ للتدابير المنصوص عليها بالمادتين 35 و36 يجد أن مدة هذه التدابير المؤقت لا يمكنها أن تتجاوز ستة (6) أشهر، كما أنها تبلغ للطفل و/أو ممثله الشرعي في ظرف (48) ساعة من اتخاذها من قبل قاضي الأحداث، في حين أن التدابير المنصوص عليها في المادتين 40 و41 تكون مقررة لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد على أن لا يتجاوز الطفل سن الرشد الجزائي.

[1] ـ عنان جمال الدين، الحماية القانونية للطفل الموجود في خطر، المرجع السابق، ص 73.

وإذا تبين لقاضي الأحداث أن الطفل بحاجة إلى تمديد هذه التدابير إلى غاية إحدى وعشرين (21) سنه، فله ذلك إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من سلم إليه الطفل أو من قبل الطفل في حد ذاته.

كما يمكن لقاضي الأحداث تعديل ومراجعة التدبير وذلك في أجل لا يتجاوز شهر من تقديم الطلب له.

الخاتمة:

لقد أولى المشرع الجزائري لفئة الأطفال حماية خاصة ، وذلك من خلال تكييف التشريعات الجزائرية مع الاتفاقيات الدولية لاسيما اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 المصادق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 92/ 461 المتضمن المصادقة على التصريحات التفسيرية للاتفاقية حقوق الطفل، من خلال إصداره القانون رقم 15ـ 12 المتعلق بحماية الطفل الذي يعتبر خطوة ايجابية حيث كرسي المصلحة الفضلة الطفل كأولية له، فنجده عمدا على تطبيقها من خلال توفير له حماية اجتماعية وقضائية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 334 الذي وضع لها الإطار القانوني الذي تعمل به، ومن النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

ـ وجود قانون خاص مستقل يعنى بحماية الطفولة الذي تمثل في القانون 15ـ 12 الذي يعد ضمانة أساسية لحماية الطفل بكل أوصافه القانونية في المجتمع سواء كان حدثا أو جاني أو مضطهدا أو لاجئا ، هذه الأوصاف التي جاء بها القانون من خلال الباب الأول المتعلق بالإحكام العامة.

ـ تكريس المشرع الجزائري لمبادئ اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 في التشريعات الداخلية ، على الرغم من وجود بعض النقائص من ناحية انعدام الترابط في مجال الإجراءات وكذا تكييف الخطر القانوني ومدى تحقيق الحماية اللازمة .

ـ صدور المرسوم التنفيذي الذي ينظم كيفية سير وعمل الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، بينما المرسوم المتعلق بتنظيم وسير مصالح الوسط المفتوح لم يتم إصداره إلى حد اليوم.

ـ انعدام التواصل بين الجهات القضائية من جهة والآليات المكلفة بحماية الطفل بموجب القانون 15ـ 12 على غرار مصالح الوسط المفتوح والهيئة الوطنية لحماية الطفولة من جهة ثانية.

وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من التوصيات التالية:

ـ برغم من كل هذه الآليات التي كرسها القانون المتعلق بحماية الطفل، إلا أن في التطبيق تبقى غير كافية لتحقيق الحماية المرجوة للطفل في خطر، ومن ثمة وجب مراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بحماية الطفل خاصة في مجال الهيئات القائمة بالحماية الاجتماعية، وجعلها مسايرة للقوانين والاتفاقيات الدولية.

ـ ضرورة تحديد الإطار التنظيمي لمصالح الوسط المفتوح بما يضمن سهولة عمل هذه المصالح.

ـ ضرورة تفعيل الخط المفتوح أكثر من خلال القيام ببرامج توعية بأهميته خاصة لانعدام الثقافة القانونية لدى العائلات الجزائرية.

ـ العمل على تنصيب مراكز خاصة تتلقى البلاغات من قبل الأطفال الذين يتعرضون للخطر أو من يمثلهم.

ـ قائمة المصادر والمراجع:

ـ أولا: المصادر:

1 ـ قوانين:

ـ قانون رقم: 16 ـ 01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437، الموافق لـ 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 27 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 7 مارس 2016م.
ـ الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989، في دورتها 44، دخلت حيز النفاذ في 02 سبتمبر 1992، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 92/ 461 المتضمن المصادقة على التصريحات التفسيرية للاتفاقية حقوق الطفل، العدد 91، بتاريخ 1992/12/23.

ـ قانون رقم 16 ـ 13 مؤرخ في 3 صفر عام 1438 الموافق لـ 3 نوفمبر 2016 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلق بتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية ، العدد 65، الصادر بتاريخ 6 نوفمبر 2016م.
ـ القانون رقم 15 ـ 12 المؤرخ في 15 يوليو 2015، المتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2015م.

2 ـ المراسيم والأوامر:

ـ مرسوم تنفيذي رقم 16/ 334 المؤرخ في: 19 ديسمبر 2016، المتعلق بإنشاء الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75 ، الصادر بتاريخ: 2016.

ـ مرسوم رئاسي رقم 92 ـ 461 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1413 الموافق 19 ديسمبر 1992، يتضمن المصادقة مع التصريحات التفسيرية، على اتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989.

ـ الأمر 64/75 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر1975 يتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، ج رج ج، عدد 81، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1975

ـ المرسوم التنفيذي رقم 12/ 1165 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1433 الموافق 5 أبريل 2012 المتضمن تعديل القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة، ج ر ج ج، العدد 21، الصادرة بتاريخ 11 أبريل 2012.

ـ ثانيا: المراجع:

1 ـ الكتب:

ـ أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، سنة 1972.

ـ على مانع، جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة " دراسة في علم الإجرام المقارن "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

ـ عبد الحفيظ بكيس وآخرون، حماية حقوق الطفل "تشريعا ـ فقها ـ قضاء"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2018.

ـ نجمي جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر تحليل وتأصيل القانون رقم 15 ـ 12 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2015مادة بمادة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، الطبعة الثانية، 2016.

2 ـ مذكرات وأطروحات:

ـ حاج علي بدر الدين، الحماية الجنائية للطفل في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009.

ـ بلقاسم سويقات، الحماية الجزائية للطفل في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، 2011/2010.

1 ـ المقالات:

ـ أحمد فتحي سرور، السياسة الجنائية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الأول، مارس 1969.

ـ سكماكجي هبه فاطمة الزهراء بولمكاحل أحمد، الحماية القضائية للطفل في حالة خطر في القانون رقم 12/15، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، جوان 2018.

- موالفي سامية، آليات الحماية للطفل في القانون 12/15 المؤرخ في:2015/07/15، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية.

- عنان جمال الدين، الحماية القانونية للطفل الموجود في خطر، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33، الجزء الأول/ مارس 2019.

- دوحي بسمة، حماية الأطفال داخل مراكز ومؤسسات حماية الطفولة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع، المجلد 2، مارس 2018.

- سعيدي بشيش فريدة، أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية ودورها في جنوح الأحداث "دراسة ميدانية على مصلحة الملاحظة والتربية بالوسط المفتوح،S .O .E.M.O "، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 1، 2014.

ISSN 2676-1521
مجلة الدراسات الأكاديمية
مجلة دَورية دوليّة محُكمّة تصدر عن المركز الجامعي آفلو

الإصلاح التربوي الجزائري في ظل مناهج الجيل الثاني

_ المزايا والمزالق_

Algerian educational reform in light of the second-generation curricula

- Advantages and pitfalls-

د. زهور شتوح _ أستاذ محاضر أ/ جامعة باتنة1

zhour.chettouh@univ-batna.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث تسليط الضوء على الإصلاحات والتعديلات التي شهدتها المنظومة التربوية الجزائرية من خلال اعتماد مناهج الجيل الثاني، نظرا للضعف الذي أظهره الواقع الميداني في جودة التعليم والتعلم باعتماد المناهج السابقة، ويركز البحث على أهم مصطلحات الجيل الثاني، وذلك من خلال دراسة تحليلية لأهم ما ورد عن اللجنة الوطنية للمناهج، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية تتكون من (42) أستاذا بمديرية التربية لولاية باتنة خلال الموسوم الدراسي 2019_2020 لتقييم مدى معرفتهم لدواعي التطوير وكذا استراتيجيات التدريس المعتمدة في ظله.

الكلمات المفتاحية: المنظومة التربوية_ المقاربة بالكفاءات_ الجيل الثاني _ المعلم _ التعليم الابتدائي

Abstract :
This research aims to shed light on the reforms and amendments witnessed by the Algerian educational system through the adoption of second-generation curricula, given the weakness shown by the field reality in the quality of education and learning by adopting previous curricula, and the research focuses on the most important terms of the second generation, through an analytical study of official documents,a random sample of (42) teachers were chosen in the directorate of education of batna state during the academic year 2019_2020 for evaluation of a sample of primary education professors for it, And their knowledge of the reasons for development as well as the teaching strategies adopted under it.
Key words:educationalsystem_ the competency approach - the second generation - the teacher - primary education

مقدمة

شهدت منظومتنا التربوية عدة إصلاحات وتعديلات، بهدف الوصول الى تعليم يتماشى ومتطلبات المجتمع الجزائري من جهة، ومواكبة التكنولوجيا من جهة أخرى، حيث دخلت مناهج الجيل الأول حيز التنفيذ ابتداء من الموسم الدراسي 2003/2004 معتمدة على المقاربة بالكفاءات، ونظرا لضعف التناغم الذي أظهره الواقع الميداني بين ما هو مخطط له و بين ما تعج به الحقائق الميدانية من تواضع في جودة التعليم والتعلم حيث لم ترق المناهج المدرسية الحالية الى المستوى المطلوب، ليبدأ التخطيط لإصلاحات الجيل الثاني معتمدة كذلك على المقاربة بالكفاءات لكن بشكل متطور حيث دخلت حيز التطبيق ابتداء من الموسم الدراسي 2016/2017.

أولا_الإطار المفاهيمي للمقاربة بالكفاءات ودواعي التطوير إلى مناهج الجيل الثاني:

تعد المقاربة بالكفاءات « بيداغوجية وظيفية تعمل على التحكم في مجريات الحياة بكل ما تحمله من تشابك في العلاقات وتعقيد في الظواهر الاجتماعية، ومن ثم فهي اختيار منهجي يمكن المتعلم من النجاح في هذه الحياة على صورتها هذه، وذلك بالسعي إلى تثمين المعارف المدرسية وجعلها صالحة للاستعمال في مختلف مواقف الحياة »[1]، وتعرف كذلك على أنها : تعبير عن تطور تربوي بيداغوجي، ينطلق من الكفاءات المستهدفة في نهاية أي نشاط تعليمي أو نهاية مرحلة تعليمية تعلمية، لضبط استراتيجية التكوين في المدرسة، من حيث طرائق التدريس والوسائل التعليمية وأهداف التعلم وانتقاء المحتويات وأساليب التقويم وأدواته[2]

ويهتم مصطلح المقاربة بالكفاءات بدراسة موضوع معين، أو مجال ما من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تعرقل السير العادي نحو تحقيق أهداف معينة، وهذا بالفعل ما تعاني منه جل الأنظمة التعليمية بالبلدان النامية، حيث تحاول أن تكتشف لغزه وداءه من أجل تقديم الدواء الناجح[3].

ويعتبر هذا المنهج التربوي حديثا، إذا ما قورن بالتعليم التقليدي الذي يعتمد على محتويات مفادها التلقين والحفظ، فمسعى هذه المقاربة إذن، هو : توحيد رؤية تعليم /تعلم من حيث تحقيق أهداف مصاغة على شكل كفاءات قوامها المحتويات، وتستلزم تحديد الموارد المعرفية والمهاريةوالسلوكية لتحقيق الملمح المنتظر(الكفاءة) في نهاية مرحلة تعلم ما[4].

---

[1] حاجي، فريد. بيداغوجيا التدريس بالكفاءات ، الأبعاد والمتطلبات .[د،ط] دار الخلدونية . الجزائر، 2013 ،ص:10

2 المركزالوطنيللوثائقالتربوية.الكفاءاتموعدك . ع: 05 .الجزائر، 2000،ص: 12

3 جبارة،حمدالله. مؤشراتكفاياتالمدرسمنصياغاتالكفاياتإلىالوضعيةالمطابقة .[د،ط]. الدارالبيضاء.2009، ص: 69

4 وزارةالتربيةالوطنية .الوثيقةالمرافقةلمنهاجالسنةالثانيةمنالتعليمالمتوسط.الديوانالوطنيللتعليموالتكوينعنبعد.الجزائر،2003،ص:84

وانطلاقا مما سبق فإن المقاربة بالكفاءات هي تصور بيداغوجي يتبنى استراتيجية في التعلم والتعليم، ترتكز على المتعلم جاعلة منه هدف العملية التربوية ومحورها، وتسعى إلى تنمية قدراته وإكسابه مهارات وكفاءات بما يتناسب وهذه القدرات من جهة وما يتناسب ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى.

أ. مفهوم مناهج الجيل الثاني :

هي مناهج تعتمد على المقاربة بالكفاءات، لكن بشكل متطور دخلت حيز التطبيق ابتداء من الموسم الدراسي 2017/2016 بصفة جزئية على الطور الابتدائي والتعليم المتوسط، يمكن أن نعرفها باختصار على أنها:

«نظام جديد للتقويم البيداغوجي يتجه أكثر نحو التركيز على بناء التعلمات، ويضع حدا للحفظ والاسترجاع الآلي للمعارف، ويركز على المرحلة الابتدائية من الجوانب التنظيمية والبيداغوجية، وهياكل الاستقبال والوسائل المادية.»[1]

وهذه المناهج تسمح بإدراج تحسينات في مناهج الجيل السابق دون المساس ببنية المواد وحجمها الساعي وهذه التحسينات تمس: المحتويات وطرق التعليم بحيث يتم التركيز على القيم الجزائرية والممارسة في القسم، وفهم الدروس بدل حفظها، واكتساب المهارات عوض التكرار، وذلك بجعل التلميذ هو محور العملية التعليمية حيث تمكنه من اكتساب مهارات: ترتيب الأفكار، تحليل واستنتاج، في العمليات التعليمية بطريقة تخدمه في حياته المستقبلية.

أما الأستاذ فيكون له دور التوجيه والتقويم باستخدام الطرق الحديثة في التدريس.

ب. مصطلحات مناهج الجيل الثاني :

جاءت مناهج الجيل الثاني بجملة من المصطلحات الجديدة و التي تميزها عن مناهج الجيل السابق، وتتلخص فيما يلي :

[1] بوزوادة ،حبيب . بلحيداس ،خديجة . التخطيط التربوي في الجزائر في ظل إصلاحات الجيل الثاني. مجلة الآداب و اللغات. ع :09. معسكر.2018، ص:326

ب.1 «**الكفاءة الشاملة**: هدف يتم السعي إلى تحقيقه في كل نهاية فترة دراسية محددة وفق نظام المسار الدراسي وفي كل مادة، لذا نجد كفاءة شاملة في نهاية المرحلة، وكفاءة شاملة في نهاية كل طور وفي نهاية كل سنة.

ب.2 المصفوفات المفاهيمية: تحدد مفاهيم المادة التي لها تأثير إدماجي وتظهر الانسجام الأفقي والعمودي لمضامين المادة ويتطلب هذا العمل التوفيق بين تدرج المضامين المعرفية التي تستلزمها مركبات الكفاءة الختامية والهيكلة الخاصة بالمادة ضمن ميادين.

ب.3 مخطط التعلم السنوي: وهو المخطط الذي تتحدد فيه الخطوط العريضة لما يتم برمجته خلال سنة دراسية ويكون بشكل جدول يتضمن السيرورة العامة لتنفيذ المناهج انطلاقا من: المعالجة البيداغوجية، وضعية التقويم، وضعية إدماج المركبات، وضعيات تعلم الإدماج، وضعيات تعلم الموارد، الوضعية المشكلة الانطلاقية، مركبات الكفاءة، الكفاءة الختامية، الميدان،...»[1]

ب.4 مصطلح الكتاب الموحد: «هي فكرة بيداغوجية خالصة ظهرت في مناهج الجيل الثاني، و ذلك بالاعتماد على طريقة التوحيد بين ثلاثة مواد و هي: اللغة العربية – التربية الإسلامية و التربية المدنية بشكل مدمج و منسجم، و يشكل هذا المسعى الإدماجي استراتيجية متناسقة و متناغمة لتحقيق الملمح الشامل للسنة.

ب.5 ملمح التخرج: يترجم غايات المدرسة الجزائرية، و ملمح المواطن الجزائري الذي على المدرسة تكوينه، و يعرف عادة على شكل معارف و مهارات و سلوكات، و جاءت ملامح التخرج في مقدمات البرامج كأهداف بعيدة المدى أو كمشروع تربوي مدرسي تعاقدي.»[2]

ب.6 الوضعيات التعلمية: وضعيات مركزة حول مفاهيم التعلم، و هي وضعيات – رغم أنها من تصميم المدرس و إعداده – تتمحور حول المتعلمين و تأخذ بعين الاعتبار خصائصهم المعرفية و الثقافية و الاجتماعية.

ب.7 وضعية تعلم الإدماج: تتمثل في توفير الفرصة للمتعلم لممارسة الكفاءة المستهدفة، وهي نشاط يقوم به المتعلم لاستغلال المعارف، والمهارات المكتسبة مستعينا بموارده الذاتية ومكتسباته مجندا إياها بشكل متصل في

[1] بوفاتح، محمد . بن سماعيل ، فاطمة. مقاربة تربوية تحليلية لمناهج الجيل الثاني في المنظومة التربوية الجزائرية. مجلة العلوم الاجتماعية. م:4. ع: 08. مستغانم.2018، ص: 136

[2] بن فروج ،هشام . بورزق ،كمال . تعليمية اللغة العربية في الطور الأول من التعليم الابتدائي – مناهج الجيل الثاني . مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية. م:2. ع :02. الجلفة.2017،ص: 113

وضعيات ذات دلالة، يستهدف بناء أو تنمية كفاءة المتعلم حيث يكون الفاعل في هذا النشاط، أما المعلم فيكون مشرفا وموجها.

ب.8 الوضعية المشكلة: هي وضعية تعلمية يعدها الأستاذ بهدف إنشاء فضاء للتفكير و التحليل و هي شاملة و مركبة و ذات دلالة مستمدة من الأحداث التي نواجهها في الحياة اليومية، ينتج عنها جو من الحيرة و التساؤل و تدعو المتعلم للتفكير و استحضار موارده المعرفية و الاجتماعية و الوجدانية لحلها[1].

ب.9 الانشطة التعلمية: تتمثل في:«مجموعة الأنشطة المتتالية التي تنجز في وقت قصير تنتهي بالتحكم في معرفة جديدة أو مهارة أو سلوك.»[2]

ب.10 المقاربة النصية: يعرفها المختصون على أنها:«اختيار بيداغوجي يقتضي الربط بين التلقي و الإنتاج، و يجسد لنظر إلى اللغة باعتبارها نظاما ينبغي إدراكه في شمولية، حيث يتخذ النص محورا أساسيا تدور حوله جميع فروع اللغة، و يمثل البنية الكبرى التي تظهر فيها كل المستويات اللغوية، الصوتية، الدلالية، النحوية، الصرفية و الأسلوبية.»[3]

ج– خصائص ومميزات مناهج الجيل الثاني:

ج.1 الخصائص:

نظرا لاتصاف المناهج التربوية بالمرونة وعدم الجمود، فإننا نجد جل دول العالم تخضعها دوريا إلى التعديل والتحسين وإعادة النظر، وذلك باتصافها بعدة خصائص وهي:

« – يتمحور المنهاج حول التلميذ ويجسد خبراته كمشروع للحياة أو الإعداد لها.

– ينمي شخصية المتعلم في جميع جوانبها الوجدانية و العقلية و البدنية في شمول وتكامل و اتزان.

[1] وزارة التربية الوطنية. دليل استخدام كتاب اللغة العربية السنة الثالثة من التعليم الابتدائي. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجزائر.2017،ص: 12

[2] بن يونس، زينب . كيف نفهم الجيل الثاني ؟. ط1، Allure للنشر. الجزائر.2017،ص:82

[3] وزارة التربية الوطنية.(2016). الوثيقة المرافقة لمنهج اللغة العربية مرحلة التعليم الابتدائي. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجزائر.ص:6

– يؤكد على ضرورة توظيف المعلومات و المهارات و الخبرات التي يكتسبها التلميذ في حياته اليومية الحاضرية و المستقبلية.

– يهيئ الفرص لتنمية روح الإقدام و الاكتشاف والاستقاء والابتكار والقوة على حسن الاختيار و إبداء المواقف و اتخاذ القرارات.»[1]

ج.2 المميزات:

مناهج الجيل الثاني تتميز عن المناهج السابقة في تبنيها لمبادئ النظرية البنائية فهي بذلك قد استفادت من مميزاتها وهي:

« – انسجامه مع القانون التوجيهي للتربية وبالتالي مع الغايات المحددة للنظام التربوي.

p اعتماد البنيوية الاجتماعية التي تضع في الصدارة الاستراتيجيات التي تمكن المتعلم من بناء معارفه ضمن العمل التشاركي.»[2]

« p التقويم يشمل تقويم المعارف والمساعي ونمو القيم و السلوكات من خلال تأسيس التقويم الذاتي؛ و المعالجة البيداغوجية في التعلم التي تمكن من تجاوز الصعوبات التي تعترضه.

p التركيز في التعلمات على كل وكبات الكفاءات العرضية و القيم والسلوك. »[3]

« – التصور يهدف إلى تحقيق ملامح التخرج لغاية شاملة مرساة في الواقع الاجتماعي تتضمن القيم ذات علاقة بالحياة الاجتماعية و المهنية.»[4](و،ت،و،2017،ص:8)

د. المبادئ المؤسسة لمناهج الجيل الثاني:

[1] مزي، زينب، مستوى تقييم لأساتذة الطور الأول في التعليم الابتدائي لمناهج الجيل الثاني، دراسة استكشافية ببعض المؤسسات التربوية بعين وسارة. مجلة تطوير العلوم الاجتماعية. مجلد10.ع:2. جامعة زيان عاشور. الجلفة. 2017، ص:6

[2] بوحفص، بن كريمة. (2017). الانتقال الى مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات في الجزائر: ضرورة أم خيار. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. ع:36 .

[3]. بوفرة، مختار.مرياح، فاطمةالزهراء. اتجاهات معلمي التعليم الابتدائي نحو مناهج الجيل الثاني.ع:6، جامعة وهران، 2017، ص: 242

[4] وزارة التربية الوطنية. (2017). دليل استخدام كتاب اللغة العربية السنة الثالثة من التعليم الابتدائي، ص:8

تقوم مناهج الجيل الثاني على مجموعة من المبادئ التي يتم الاستناد إليها عند تخطيط المنهج وتنفيذه وتقويمه، وهي كما يلي:

د.1 الجانب الأخلاقي :(الاكسيولوجي)

- تعزيز عملية اكساب مجموعة من قيم الهوية الوطنية المرجعية التي تشكل بانصهارها الجزائري.
- تعزيز عملية اكتساب القيم العالمية.[1]

إن الجانب الاخلاقي يكسب المتعلم قيم الهوية المتمثلة في الإسلام العروبة والأمازيغية التي تساهم في بناء هويته وتكوين سلوك فردي وجماعي متماشي و القيم النبيلة للإسلام.

د.2 الجانب الابستمولوجي: (الفلسفي المعرفي)

- التركيز على المفاهيم و المبادئ و الطرائق المهيكلة للمادة واعتبارها كموارد في خدمة الكفاءة.
- الانسجام الخاص بالمادة الذي يوفق بين مراحل النمو النفسي للمتعلم، مع الأخذ في الحسبان تصوراته.
- فك عزلة مناهج المواد بعضها عن بعض، و جعلها في خدمة مشروع تربوي واحد، و دعم تشارك و تقاطع بين مختلف مناهج المواد.[2](مزي، 2017،ص:7)

د.3 الجانب المنهجي:

« المقاربة المنهاجية نظرة شمولية في بناء المناهج من ملمح التخرج الشامل للمرحلة ثم للطور ثم السنة مع تكامل بين المواد و توحيد شكل المنهاج و المصطلحات. »[3](مزي، 2017،ص:7)

تتضمن المقاربة النسقية الوحدة المنهجية والانسجام بين مناهج مختلف المراحل وتطابق مضامين الكتب و الممارسات داخل القسم مع التوجيهات البيداغوجية.

[1] مزي، زينب، مستوى تقييم لأساتذة الطور الأول في التعليم الابتدائي لمناهج الجيل الثاني، دراسة استكشافية ببعض المؤسسات التربوية بعين وسارة، ص: 7

[2] المرجع نفسه،ص:7

[3] المرجع نفسه،ص:7

و يكمن هدف الوحدة المنهجية في جعل المناهج الدراسية تتضافر نحو متلق واحد هو التلميذ[1].(و،ت،و، 2009،ص:20)

د.4 الجانب البيداغوجي :

يتم التغيير بالتركيز على الكفاءات كمبادئ منظمة للمناهج، فالمقاربة بالكفاءات تترجم أهمية العناية بمنطق التعلم المتمركز على التلميذ وأفعاله وردود أفعاله إيزاء الوضعيات المشكلة، في مقابل منطق تعليم يرتكز على المعارف التي ينبغي إكسابها للتلاميذ.[2]

د.5 محاور هيكلة مناهج الجيل الثاني: تم الاعتماد في هيكلة المنهاج بحلته الجديدة على أربعة محاور موضحة في المخطط الآتي:[3]

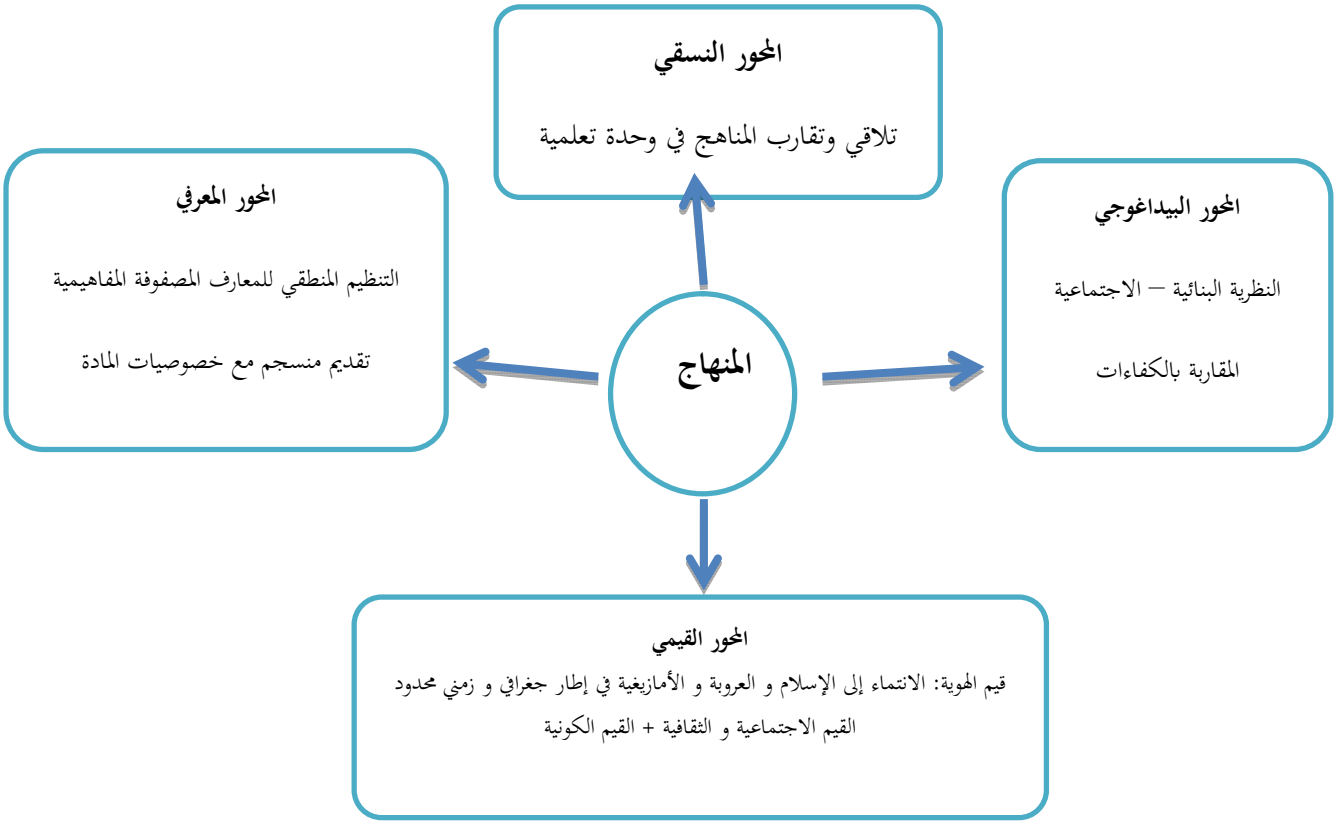

[1] وزارة التربية الوطنية .(2009). الوثيقة المرافقة لمنهاج السنة الثانية من التعليم المتوسط .الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد .الجزائر، ص: 20.

[2] وزارة التربية الوطنية.(2016). الوثيقة المرافقة لمنهج اللغة العربية مرحلة التعليم الابتدائي. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجزائر.ص:27_28

[3] وزارة التربية الوطنية.(2017). دليل استخدام كتاب اللغة العربية السنة الثالثة من التعليم الابتدائي. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجزائر. ص: 9

ثانيا_ أنواع الوضعيات في مناهج الجيل الثاني:

1- وضعيات لبناء المعارف و التعلمات:

هي وضعيات تستهدف إنجاز مهام من طرف المتعلم وفق منهجية معينة تقوده الى صياغة فكرة أو استنباط تعريف أو حل مسألة {...} وبالتالي فهي تساعد على إرساء معارف و مهارات وتقنيات سلوكية جديدة من خلال نشاطات ملموسة تستجيب لحاجات المتعلم ومن ثم تساهم في بناء و تطوير كفاءاته[1]

2_وضعيات لتعلم التجنيد:

هي مجموعة من العمليات والممارسات العقلية والعلمية التي يتبعها المعلم أثناء التدريس لجعل المتعلم قادرا على تحريك مكتسباته و معارفه ضمن وضعية تعليمية تعلمية {...}، هدفها تمكين المتعلمين من الكفاءات، التي يمكنهم توظيفها في سائر المجالات، لمواجهة مختلف المواقف و وضعيات الحياة.

3_ وضعيات متعلقة بالتقويم :

يعد التقويم عنصرا أساسيا في العملية التعليمية التعلميةيواكبهافي جميع مراحلها إذ أنه الوسيلة التي تمكننا من الحكم على تعلمات التلميذ من خلال تحليل المعطيات المتوفرة، وتفسيرها قصد اتخاذ قرارات بيداغوجية وإدارية، فهو تعديل للسلوك ومنه أولت المناهج الجديدة للروح النقدية، والطرائق وأنشطة التعليم، والكفاءات خاصة المستعرضة منها أولوية إذ من خلالها يمكن تطوير الكفاءات المستهدفة قصد تفادي النقائص الحاصلة من طرف العملية التعليمية التعلمية.

- لماذا التغيير من الجيل الأول إلى الجيل الثاني :[2]

مناهج الجيل الأول	مناهج الجيل الثاني
المحور المنهاجي	
بناء المنهاج سنة بسنة،والأولوية لمنطق المادة، وكل مادة معزولة عن المواد الأخرى. أنتج مناهج مختلفة الشكل والمصطلحات ونقص	نظرة شمولية أو نسقية. بناء المناهج من ملمح التخرج الشامل للمرحلة ثم للكور ثم للسنة، تكامل بين المواد مع توحيد شكل

[1] بن يونس، زينب . كيف نفهم الجيل الثاني ؟ص: 89،103،112

[2] مزي، زينب .(2017). مستوى تقييم لأساتذة الطور الأول في التعليم الابتدائي لمناهج الجيل الثاني، دراسة استكشافية ببعض المؤسسات التربوية بعين وسارة.ص: 7_8

في التنسيق الأفقي والعمودي.	المنهاج والمصطلحات.
المقاربة بالكفاءات	
وجود مبدئي، ونقص في التطبيق الفعال في التعلمات. التركيز على الكفاءات المتعلقة بالمادة ومعارفها مع نقص في الكفاءات العرضية والقيم والسلوكات.	التركيز على مركبات الكفاءات، خاصة الكفاءات العرضية والقيم والسلوكات في كل مكونات المنهاج.
الموارد المعرفية والمنهجية	
الأولوية للتحكم في المعارف. نقص في الموارد المنهجية	تحديد المواد المعرفية والمنهجية لبناء الكفاءات في جدول شامل.
المصطلحات	
مصطلحات مختلفة بين المناهج.	مصطلحات موحدة في كل المناهج. مصطلحات معرفية مهيكلة للمنهاج (ملمح التخرج، كفاءة شاملة، كفاءة ختامية، مقطع تعلمي...)
شروط وضع المناهج حيز التنفيذ	
نقص في تكوين الاساتذة لتطبيق مناهج الجيل الأول اختلالات بين المناهج والكتاب المدرسي. السنة الدراسية 28 أسبوع للتدريس.	برمجة تكوين مسبق لكل مدرس معني بتطبيق مناهج الجيل الثاني. الكتاب المدرسي الجديد خاضع لدفتر الشروط. السنة الدراسية 36 أسبوع(32+4 للتقويم).
النشاطات التعلمية والتقويم	
نشاطات تعلمية وأنماط التقويم موجهة نحو التحكم في المفاهيم فقط.	إدراج نشاطات تعلمية لتوظيف الموارد المعرفية وتعلم الإدماج ونمو القيم والسلوكات إلى جانب مفاهيم.

ثالثا_ أهداف إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر :

تسعى عملية الإصلاح التربوي إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

[1] هنية عريف. اللغة العربية و مناهجها في ظل إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بين مقومات الهوية الوطنية و تحديات العولمة.مجلة الأثر ع:29. جامعةورقلة.2017،ص:79

- إعادة الاعتبار لمهنة التعليم وجعلها في طليعة المهن، برعايتها ماديا ومعنويا وبيداغوجيا وترقية كل من القوانين والقيم التي تحكمها، وتثمين دور القائمين عليها ورفع مستوياتهم.
- مراجعة المناهج والمحتويات التعليمية بشكل علمي يضمن لها الانسجام مع الأهداف المسطرة وإعادة بنائها وفق تدرج منهجي يراعى فيه قدرات المتعلمين وحاجاتهم.
- التدقيق في وضع الأهداف وتحديدها وتصنيفها وفق مستويات تتلاءم ومستوى تفكير المتعلمين وحاجاتهم من جهة وإمكانات النظام وانتظارات المجتمع من جهة أخرى.
- ضبط وتيرة العمل الدراسي اليومي والأسبوعي وفق دراسة علمية تقنية واجتماعية تضمن التوازن بين قدرات واستيعاب المتعلم وبين فترات التعلم وممارسة النشاطات الثقافية والترويحية.
- تحسين ظروف التمدرس وتطوير وسائل العمل، واللجوء إلى الطرائق والاساليب الحديثة التي تنمي القدرة على التعلم الذاتي، توفير العدد الكافي من المنشآت وتأسيس الخدمات الصحية والنفسية.

رابعا_ الدراسة الميدانية

بعد تطرقنا في الجانب النظري لمفهوم ومبادئ مناهج الجيل الثاني، ودواعي تبنيها، سيتم في هذا المبحث التحدث عن إجراءات الدراسة الميدانية من وسائل ومنهج، وكيفية تحديد العينة وطريقة التنفيذ.

1- وسائل الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة على استبيان موجه للأساتذة؛ مكون من جزئين؛ الجزء الأول يتضمن بيانات شخصية تتمثل في السن، الجنس، الأقدمية في التعليم، نوعية التكوين العلمي والتربوي، أما الجزء الثاني فخصص لأسئلة حول الموضوع وتضم إحدى عشرة سؤالا (11) سؤالا جاءت على النحو الآتي:

- أسئلة خاصة بمدى معرفتهم للمناهج الجديدة والجديد الذي أتت به،وهل كان من الضروري إعدادها، ومدى مراعاتها للقيم الثقافية والدينية في المجتمع وكذا الفروق الفردية بين المتعلمين.
- أسئلة خاصة بمدرسي اللغة العربية وفق مناهج الجيل الثاني وذلك بتطبيقهم لتعليمات المنهاج، وسعيهم لرفع مستواهم، ومواكبتهم للتطور التكنولوجي في تقديم الدروس إضافة إلى اشتراكهم مع أعضاء هيئة التدريس لتبادل الخبرات.
- أسئلة خاصة بالكتاب المدرسي ومدى ملاءمة محتواه لمستوى التلاميذ ومراعاته لأهداف المادة، ومنح التلميذ فرصة المشاركة في القسم بالتعاون مع زملائه.

2- **عينة الدراسة :**

طبقت العينة على أساتذة السنة أولى ابتدائي للموسم الدراسي 2020/2019 و بلغ عدد أفراد هذه العينة 42 أستاذا يتوزعون على الابتدائيات الآتية :

الابتدائية	البلدية	تاريخ توزيع الاستبيان	عدد الاستبيانات الموزعة
بلدي محمد	آريس	2019-11-05	10
بخوش محمد	غوفي	2019-11-05	8
بوخامة عمار	بوصالح	2019-11-06	7
بن عمر عثمان	غسيرة	2019-11-06	9
نوري محمد	غسيرة	2019-11-07	8

3-تحليل عناصر الاستبيان :

-البيانات السوسيوديموغرافية :

أ- متغير الجنس: شملت الدراسة اثنين وأربعين (42) أستاذا كعينة إجمالية، أربعة عشرة (14) أستاذا و ثماني وعشرين (28) أستاذة، و الملاحظ أن عدد الإناث هو الغالب و ذلك راجع إلى توجه الإناث إلى التعليم أكثر و كذلك طبيعة المتعلم في هذه الفترة و الذي يتأقلم أكثر مع الإناث لمعرفتهن كيفية التعامل مع تلاميذ هذا المستوى .

ب- المؤهل العلمي :

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ليسانس في التعليم العالي	37	%88,09
المدرسة العليا للأساتذة	05	%11,90
المجموع	42	%100

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة الأساتذة الذين يملكون شهادة ليسانس في التعليم العالي 88,09 % و هم يمثلون أعلى نسبة، أما أساتذة المدرسة العليا للأساتذة تقدر نسبتهم ب5.55%، بالإضافة

إلى وجود شهادات إضافية للمؤهل العلمي كشهادة المبادئ الأولية في الاعلام الآلي، ويعود ارتفاع نسبة شهادة الليسانس إلى أن الوزارة كانت قد فتحت باب التقاعد النصفي الذي أدى إلى قلة نسبة أساتذة المعهد التكنولوجي و تفسر قلة نسبة أساتذة المدرسة العليا لارتفاع معدل القبول لشهادة البكالوريا، و بالتالي توجه الأغلبية إلى نظام الLMD.

أما عن امتلاك بعض الأساتذة لشهادة في المبادئ الأولية في الاعلام الآلي يلعب دورا هاما في العملية التعليمية التعلمية و مواكبة التطور التكنولوجي.

ج –متغير الخبرة الدراسية : و هي الفترة الزمنية التي قضاها الأساتذة في سلك التعليم و قد قسمت إلى خمس فئات و الجدول الآتي يوضح ذلك بالنسب المئوية:

الخبرة التدريسية بالسنوات	النسبة%
من 1 إلى 4	%38.9
من 5 إلى 8	%27.77
من 9 إلى 13	%16.67
من 14 إلى 17	%5.55
من 18 إلى 23	%11.11

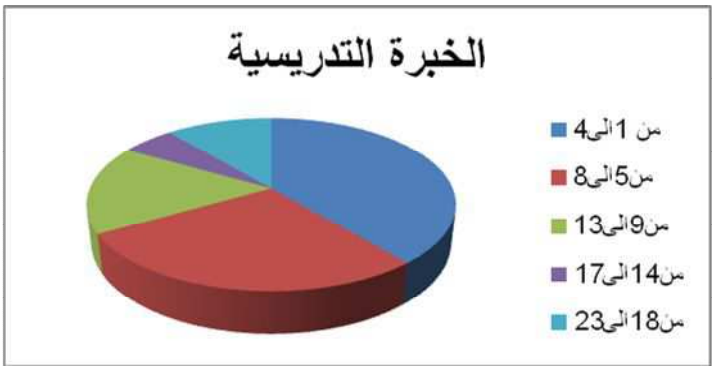

1– تحليل نتائج الاستبانة:

– النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:في رأيك هل كان من الضروري إعداد مناهج الجيل الثاني؟

نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة الأساتذة الذين يوافقون على ضرورة إعداد مناهج الجيل الثاني 66.67 % وهي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة الذين يرفضونها وهم بنسبة 33.33% وتعود أسباب هذا التباين حسب الأساتذة إلى ما يلي:

نعم	لا

_ لتغيير الواقع المعاش للتلميذ.	_ لأنها مكثفة.
_ مسايرة المستجدات المعرفية وصونا لمقومات الهوية الوطنية.	_ تراعي الكم أكثر من النوع كما أنها تحرص أكثر على تنفيذ المقاطع دون الفهم.
_ للتطورات التكنولوجية في ميدان المعلوماتية واللاتصالومسايرة المنظومات التربوية العالمية.	_لأن المناهج السابقة كانت ملمة بجميع المواضيع ومواكبة للتطور العلمي.

من خلال الجدول نلاحظ التناقض الواضح بين المؤيدين و المعارضين و تعود أسباب ذلك حسب رأينا إلى أن الأساتذة الذين يدرسون مناهج الجيل الثاني يرون أنها من الجانب النظري تجمع بين الأصالة و المعاصرة و تنفتح على المستجد من الأفكار و النظريات التربوية و السيكولوجية، أما من جانبها التطبيقي فهي جد مكثفة و طويلة ولا تتوافق وقدرات التلاميذ في هذه المرحلة.

– النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما الذي تعنيه مناهج الجيل الثاني ؟

توصلنا بعد تحليل النتائج إلى أن نسبة 66.67% من الأساتذة ينظرون إلى أن مناهج الجيل الثاني مطورة للمناهج السابقة، وذلك نتيجة للتطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي، و هذا دليل على وعي الأساتذة بضرورة مواكبة المناهج الدراسية لتطورات العصر، أما نسبة 27.78% من الأساتذة يرون أنها مناهج جديدة غير متصلة بالمناهج السابقة، ووجهة نظرهم تتسم بالقصور لأن المتطلع على المناهج السابقة يرى الارتباط بينها و بين مناهج الجيل الثاني من حيث المواضيع و القيم و المقاربات، في حين يرى 5.55% من الأساتذة أن مناهج الجيل الثاني مصححة للأخطاء الموجودة في المناهج السابقة.

– النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما الجديد الذي أتت به مناهج الجيل الثاني؟

طرح هذا السؤال ليتمكن الأساتذة من تقديم آرائهم بكل حرية حول جديد الذي أتت به مناهج الجيل الثاني وركزت إجابتهم على النقاط الآتية:

–التغيير في بعض المصطلحات واستبدالها بأخرى.

– حذف بعض الدروس وإضافة أخرى.

– التدرج والانسجام العمودي للكفاءات الشاملة تحقيقا لملمح التخرج مع إدراج القيم والمواقف والكفاءات العرضية.

–جاءت بمفاهيم جديدة تجعل التلميذ في وضعيات مشكلة يكون الغرض منها إعداده للحياة.

-لم تأت بالجديد الناجح وإنما جاءت بصفة جديدة للتمكن من التدريس بالكفاءات.

-تبنيها للمقاربة بالكفاءات التي تجعل المتعلم محور العملية التعليمية التعلمية.

-الكثافة في الدروس.

-دمج بعض المواد في كتاب واحد.

-التركيز على الوسائل خاصة التكنلوجية منها وتحقيق الكفاءات بأنواعها مع إبراز القيم والمواقف.

-جاءت بميدان فهم المنطوق.

-ثلاثية الأبعاد؛ تصور المعرفة ثم توظفها على المستوى القريب والبعيد.

نلاحظ أن آراء الأساتذة متنوعة ومتباينة حول مناهج الجيل الثاني، وهذا ما جعلها لا تحمل متكاملة حول الجديد الذي أتت به، فكل أستاذ ينظر إلى هذه المناهج من جوانب مختلفة، كما أن بعض الأساتذة يصر أن مناهج الجيل الثاني لم تأت بالجديد وأنها مناهج تفوق مستوى التلاميذ وفاشلة من الجانب التطبيقي مقارنة بالمناهج السابقة التي لم تكن مطورة إلا أنها كانت صالحة للتطبيق ميدانيا وتناسب مستوى التلاميذ.

-النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع :هل يراعي محتوى منهاج الجيل الثاني القيم الثقافية والدينية للمجتمع؟

نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة 83.33 %من الأساتذة يرون أن منهاج اللغة العربية للسنة الأولى ابتدائي يراعي القيم الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري ويهدف إلى تنمية حب الوطن في المتعلمين، لكن نجد في المقابل 16.67% من الأساتذة يرون أن المنهاج لا يراعي هذه القيم، وهي نسبة قليلة جدا مقارنة مع نسبة الأساتذة الذين يرون أن المنهاج ينمي هذه القيم في المتعلمين، وهذا ما نجده مجسدا في الكتاب من خلال النصوص والأنشطة الواردة فيه كالنصوص الدينية والثقافية.

-النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:هل يراعي المنهاج الفروق الفردية بين المتعلمين؟

يرى 72.22% من الأساتذة أن المنهاج يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، وهذا دليل على أن الأساتذة ينوعون في طرق التدريس ما يساهم في تحقيق كفاءات مناهج الجيل الثاني، حيث يطبقون الطرق والأساليب الحديثة أثناء الحصة وفق الأهداف التعليمية التي تراعي خصوصيات المتعلمين وقدراتهم الذهنية، وفي المقابل نجد أن 27.78% من الأساتذة يرون أنه لا يراعي الفروق الفردية لدى المتعلمين ويبررون وجهة نظرهم بأن هذه المناهج موجهة للفئة الممتازة دون الضعيفة.

-النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل ينمي المنهاج مهارة حل المشكلات لدى المتعلمين؟

نلاحظ من خلال تحليل نتائج السؤال أن 94.45% من الأساتذة يرون أن منهاج اللغة العربية للسنة أولى ابتدائي ينمي مهارة حل المشكلات لدى المتعلمين، غير أن 5.55% من الأساتذة رافضة لذلك والسبب راجع إلى خبرة الأستاذ وتحكمه في المناهج فبعضهم يطبقون طريقة التدريس بحل المشكلات المدرجة في المنهاج والبعض لا يطبقونها، وبالتالي عدم وقوع المتعلم في وضعيات تعليمية تمكنه من اكتساب مهارة حل المشكلات.

_النتائج المتعلقة بالسؤال السابع: هل ينمي المنهاج التفكير الإبداعي لدى المتعلمين؟

نلاحظ أن 77.78% من الأساتذة يرون أن المنهاج ينمي التفكير الإبداعي للمتعلمين من خلال جملة الأنشطة الموظفة داخل القسم، في حين يرى 22.22% من الأساتذة عكس ذلك، وتفسير ذلك أن الفئة المؤيدة لذلك هم الأساتذة الذين يمنحون للمتعلم فرصة للإبداء برأيه على اعتبار أن من أهم مميزات الجيل الثاني جعل المتعلمين ملزمين باقتراح حلول مختلفة للمشكلة، لتحقيق تنمية الفكر عن طريق التفكير المستم،وكذا خلق مجموعة تساؤلات من سؤال واحد، أو مشكلات من مشكلة واحدة قصد تحفيز المتعلم على البحث والعودة الى المصادر المعرفية المختلفة، أما الفئة الرافضة في الأغلب لا تزال تعتمد الطريقة التلقينية التي تهمش المتعلم ولا تفتح له مجال للتعبير بحرية.

_النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن: هل تتيح مناهج الجيل الثاني فرصة التعلم التعاوني بين المتعلمين؟

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن كل الأساتذة يتيحون فرصة للعمل التعاوني بين المتعلمين، ويعود ذلك إلى تطبيقهم للتعليمات الواردة في مناهج الجيل الثاني التي تنص على العمل التعاوني لتشجيع تبادل المعارف بين المتعلمين.

_النتائج المتعلقة بالسؤال التاسع:هل تشارك في ندوات خاصة بمناهج الجيل الثاني؟

نلاحظ من خلال تحليل النتائج أن نسبة 88.89% من الأساتذة يشاركون في ندوات خاصة بمناهج الجيل الثاني، للاستفادة وفهم كيفية تطبيق المنهج، مصرحين أن هذه الندوات تعود عليهم بالفوائد التالية:

-تبسيط المفاهيم.

-فضاء مفتوح لتبادل الخبرات.

-التمكن من توظيف طرائق التدريس الحديثة.

طريقة العمل وفق هذه المناهج ومنهجية فهمها.

-مفاهيم واضحة وكيفية تطبيقها في البيئة الصفية.

-التعرف على مصطلحات جديدة (شاملية، ختامية).

-التعرف على الميادينالمهيكلة لمادة اللغة العربية وطريقة تقديمها.

في حين أن نسبة 11.11% من الأساتذة لا يشاركون في هذه الندوات مما يجعلهم لا يستفيدون من القضايا التي تطرح فيها ولا يتمكنون من تطبيق المنهاج حق التطبيق.

_النتائج المتعلقة بالسؤالالعاشر: هل تلقيت تكوينا خاصا بمناهج الجيل الثاني لتيسير تطبيقه؟

نلاحظ من خلال النتائج أن 80.89% من الأساتذة تلقوا تكوينا في مناهج الجيل الثاني وهم الاساتذة القدماء و الاساتذة الناجحون في مسابقة الأساتذة للعام الدراسي 2017/2016،أين تم تقديم توضيح لأهم المفاهيم القاعدية الجديدة المتداولة في هذه المناهج، كما تم مقارنتها بمناهج الجيل الأول وهذا ما أدى إلى وضوح غايات الإصلاح الجديدة للأساتذة لتيسير تطبيقه ميدانيا واكتشافه، أما نسبة 19.11% من الأساتذة لم يتلقوا تكوينا في مناهج الجيل الثاني و ذلك لتوظيفهم من خلال القوائم الاحتياطية بعد نهاية التكوين، وهذا ما يجعل تطبيق المنهاج غير واضح بالنسبة لهم.

_النتائج المتعلقة تحليل بالسؤال الحادي عشر:هل تم إعداد السندات والوثائق التربوية بطريقة تحسن من الأداء البيداغوجي للأستاذ وتوجهه نحو التحكم في بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات؟

نلاحظ من النتائج أن كل الأساتذة يوافقون على أن السندات والوثائق التربوية من دليل المعلم والمنهاج تم إعدادها بطريقة تحسن من الأداء البيداغوجي للأستاذ وتوجهه إلى التحكم في بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات، وهذا راجع لتطبيقهم لكل التعليمات الواردة في هذه الوثائق.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تمكنا من حوصلة النتائج الآتية:

- ✓ تسعى مناهج الجيل الثاني إلى نقلة نوعية للخروج من دائرة نقل المعارف إلى تزويد التلاميذ بخبرات تعليمية دائمة مدى الحياة، وركزة على النوعية لا الكمية.
- ✓ الانطلاق من الكفاءات ووضعيات التعلم، مع بروز مفاهيم بيداغوجية جديدة من بينها: المقطع التعلمي، الكتاب الواحد، ملمح التخرج، المصفوفة المفاهيمية.

- ✓ من خلال الدراسة الميدانية لاحظنا أن مناهج الجيل الثاني عملت على غرس القيم الأخلاقية في نفوس المتعلمين والشديد على الهوية من أجل الحفاظ عليها، والاشتغال على تربية القيم واستعمال الطرائق والأساليب البيداغوجية التي تجمع بين الحفظ والحوار والمناقشة والنقد.
- ✓ جاءت إصلاحات الجيل الثاني في السياق نفسه لإصلاح التعليم وسد الثغرات التي لم يستطع الجيل الأول إدراجها، والمتمثلة في التدريس عن طريق الوضعيات والادماج والتقويم الإدماجي.
- ✓ تفتح المجال واسعا للمتعلم حتى يتعلم بنفسه ويعارك الحياة التعلمية بقدراته الخاصة ولا ينتظر من المعلم الدعم والتوجيه في حالة العجز.
- ✓ تكفلت مناهج الجيل الثاني بالقيم وإدراجها لأنها تتميز:

بكونها عرضية تجعل كل المواد تسلهم في اكتسابها وتدعيمها بصفة متلازمة في المشاريع المشتركة بين عدة مواد.

- ✓ بناء الكتاب الجديد على نظام المقطع التعلمي الذي يمثل مجموعة مرتبة ومترابطة من الأنشطة.
- ✓ تمت إعادة كتابة المنهاج وتعديله من أجل إضفاء الانسجام الداخلي لهذا الأخير من حيث:

-الانسجام بين المنهاج والكفاءات الشاملة والكفاءات الختامية.

-الانسجام بين مكونات جدول البرامج السنوية.

- ✓ توظيف مفاهيم وأدوات تدريسية متجددة مما يشجع في المنظومة التربوية التفاعل بين الموروث الثقافي والتطورات والكشوف التربوية المعاصرة.
- ✓ شكل الكتاب وإخراجه الفني مناسب لتلميذ السنة أولى ابتدائي ورنا ولونا ووضوحا، نصوصه مختارة ومصاغة صياغة لغوية تربوية هادفة حاملة للقيم.
- ✓ ترتكز المناهج الجديدة على مبدأين أساسيين: المقاربة بالكفاءات المستوحاة من البنيوية الاجتماعية التي تتمحور حول نشاطات التعلم الفردي والجماعي، والمقاربة النسقية.
- ✓ ترتكز مناهج الجيل الثاني على ضرورة التنويع في طرائق التدريس، واتباع الطرائق التي تنمي في المتعلمين الجانب الابداعي، والمهاري والعلمي كماتركز على ضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية التي تتماشى ومستوى التلاميذ.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائجالمتوصلإليها نحاول تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات بغية المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لضمان فعالية مناهج الجيل الثانيوتحسين العملية التعليمية:

- ✓ المتابعة الميدانية لتطبيق مناهج الجيل الثاني والوقوف على نقاط الضعف ومعالجتها لتحقيق أهداف هذه الإصلاحات.
- ✓ توفير الوسائل التعليمية التي تتناسب مع محتوى مناهج الجيل الثاني على مستوى المؤسسات التربوية.
- ✓ التخفيف من عدد التلاميذ بالأقسام الدراسية.
- ✓ الاهتمام أكثر بالتكوين الموجه للأساتذة فيما يخص أي إصلاحات تطرأ على المنظومة التربوية.
- ✓ تبسيط المفاهيم وتقريبها من الحصيلة المعرفية للمعلم حتى يتجاوب والمستجدات الحاصلة على مستوى المفاهيم، من خلال إقامة الندوات والملتقيات التخصصية لفائدتهم.

مراجع البحث

بوزوادة ،حبيب . بلحيداس ،خديجة .(2018). التخطيط التربوي في الجزائر في ظل إصلاحات الجيل الثاني. مجلة الآداب و اللغات. ع :09. معسكر.

بوفاتح، محمد . بن سماعيل ، فاطمة .(2018). مقاربة تربوية تحليلية لمناهج الجيل الثاني في المنظومة التربوية الجزائرية. مجلة العلوم الاجتماعية. م:4. ع: 08. مستغانم.

بوحفص، بن كريمة.(2017). الانتقال الى مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات في الجزائر: ضرورة أم خيار. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية . ع:36 .

بوفرة، مختار .مرياح ،فاطمة الزهراء .(2017).اتجاهات معلمي التعليم الابتدائي نحو مناهج الجيل الثاني.ع:6 ،جامعة وهران.

بن فروج ،هشام . بورزق ،كمال .(2017). تعليمية اللغة العربية في الطور الأول من التعليم الابتدائي – مناهج الجيل الثاني . مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية. م:2.ع :02. الجلفة.

بن يونس، زينب . كيف نفهم الجيل الثاني ؟. ط1، Allure للنشر. الجزائر.

جبارة، حمد الله .(2009م).مؤشرات كفايات المدرس من صياغات الكفايات إلى وضعية المطابقة .[د،ط]. الدار البيضاء.

حاجي، فريد. (2013). بيداغوجيا التدريس بالكفاءات ، الأبعاد والمتطلبات .[د،ط] دار الخلدونية . الجزائر.

لمركز الوطني للوثائق التربوية.(2000). الكفاءات موعدك.ع: 05 .الجزائر.

هنية عريف.(2017) اللغة العربية و مناهجها في ظل إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بين مقومات الهوية الوطنية و تحديات العولمة.مجلة الأثر ع:29 . جامعة ورقلة.

وزارة التربية الوطنية .(2003). الوثيقة المرافقة لمنهاج السنة الثانية من التعليم المتوسط .الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد .الجزائر.

وزارة التربية الوطنية.(2017). دليل استخدام كتاب اللغة العربية السنة الثالثة من التعليم الابتدائي. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجزائر.

وزارة التربية الوطنية.(2016). الوثيقة المرافقة لمنهج اللغة العربية مرحلة التعليم الابتدائي. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجزائر.

مزي، زينب .(2017). مستوى تقييم لأساتذة الطور الأول في التعليم الابتدائي لمناهج الجيل الثاني، دراسة استكشافية ببعض المؤسسات التربوية بعين وسارة. مجلة تطوير العلوم الاجتماعية. مجلد10.ع:2. جامعة زيان عاشور. الجلفة.

وزارة التربية الوطنية.(2017). دليل استخدام كتاب اللغة العربية السنة الرابعة من التعليم الابتدائي. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية .الجزائر.

وزارة التربية الوطنية ،المرجعية العامة للمناهج، الديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر، 2016.

ISSN 2676-1521
مجلة الدراسات الأكاديمية
مجلة دَورية دوليّة محُكمّة تصدر عن المركز الجامعي آفلو

الأدب الجاهلي وجدلية السبق بين الشّعر والنثر

Pre-Islamic literature and dialectics of the race between poetry and prose

الدكتور بن الدين بخولة /المركز الجامعي آفلو

الدكتور هواري ناصر

ملخص:

يستهدف البحث الوقوف على مسألة السبق بين الشّعر والنثر في الأدب الجاهلي باعتبار المسألة يتجاذبها رأيان، لأنّ حقبة الموروث القولي الجاهلي تتسم بالغموض، فالعرب لم يدونوا تاريخهم، بل تناقلته الأجيال بالمشافهة، وآليتهم الوحيدة في نقل الشعر هي الحافظة، فقد حباهم الله حوافظ قوية، ولولاها لما وصلتنا المدونة الشعرية الجاهلية ، وفق هذا التصور تود الدراسة استعراض هذه الجدلية مشفوعة بحجج كلّ طرف، وترجيح المعقول منها وفق براهين ورؤية بحثية.

الكلمات النفتاحية: الشعر، النثر، الغموض، الخطابة، السجع

Abstrat

The research aims at examining the issue of the race between poetry and prose in pre-Islamic literature, as the issue is attracted by two opinions, because the era of pre-Islamic ancestral legacy is ambiguous, because the Arabs did not write down their history, but were passed on generations by the recipient, and their only mechanism for transmitting poetry is the preservative, because God had loved them with strong preservation, and without it When we received the pre-Islamic poetic blog, according to this scenario, the study would like to review this dialectic, accompanied by the arguments of each party, and the weighting of the .reasonable ones according to the evidence and research vision

Key words: poetry, prose, mystery, rhetoric, bravery

مقدمة

العرب أمّة البيان، ملكوا ناصية القول فأجادوا في منثوره ومنظومه، ونزل القرآن بلغتهم متحدّيا ومغاليا بما فيه من فصاحة، وإعجاز، ونظم متين، وأسلوب فاتن أدهش جمعهم، وأعجز أعيانهم في أن يأتوا بمثله، قال تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ، وهذا التّحدّي وحده كاف لإثبات شأن كلام العرب، فالعربي يجوب الصحراء كادحا في سبيل العيش، يتتبّع مساقط الغيث ومواطن الكلإ وفي رحلته هذه كما في سائر أعماله يغني ليُروّح عن نفسه، يغنّي لأنّه يعتقد أنّ في هذه الكلمات قوة سحرية تعينه على تحدي الصّعاب، فلم تكن مجرد كلمات يطلقها اللّسان، وإنّما كانت وسيلة للتأثير في سامعها، وذلك هو الشّاعر الذي يتمتّع في مخيلة سامعيه بقوة سحرية خارقة، يجلّون كلامه ويخشونه في الوقت نفسه، يجلّونه لأنّ فيه من الزخرف ما تهفو إليه النفوس، ويخشونه لأنّه إذا نال من أحد أزرى به، وحطّ من مكانته، وأقعده عن المكارم والمجد «ولم يكن الشّاعر وحده هو الذي تهفو له النفوس، وتسمو إليه الأعين عند عرب الجاهلية، بل كان القاصّ يقوم أيضا مقاما هاما إلى جانب الشّاعر في سمر اللّيل، بين مضارب الخيام لقبائل البدو المتنقلة وفي مجالس أهل القرى والحضر... وكانت أحبّ القصص إلى النّفوس أخبار أيام العرب» .

لعلّ الحقبة التّي عاشها العرب قبل الإسلام، وهي فترة اتّسم تاريخها ببعض الغموض، ذلك أنّ العرب لم يدوّنوا تاريخهم في كتب، وكلّ ما وصلنا تناقلوه بالثقافة الشفوية، ولا شكّ أنّ الكثير منه سقط بفعل التّقادم، والهدر، والحروب. قال عمرو بن أبي العلاء(ت150هـ): «ما انتهى اليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير، وما يدل على ذهاب العلم وسقوطه قلة ما بقي بأيدي الرواة المصحّحين» .

ويجمع أهل العلم على أنّ عصر الأدب الجاهلي لا يتجاوز القرنين قبل ظهور الإسلام حيث أشار الجاحظ(ت255هـ) إلى ذلك بقوله: «وأمّا الشّعر، فحديث الميلاد صغير السّن، أوّل من نهج سبيله وسهّل الطريق إليه، امرؤ القيس بن حجر ومهلهل بن ربيعة... فإذا استظهرنا الشّعر وجدنا له، إلى أن جاء الله بالإسلام خمسين ومائة عام، وإذا استظهرناه بغاية الاستظهار فمائتي عام» ، وأكثر ما وصلنا من أدب الجاهلية كان شعرا لخفة علوقه بالأذهان والصدور، وهذا لا يعدم وجود النثر بالمطلق، إلّا أنّ النّثر يتطلب التدوين أكثر من الحفظ، حتّى وإن عرفت العرب الكتابة في عقودها التجارية ومواثيقها، على قلّتها، وما يروى عن كتابة المعلقات وتعليقها على أستار الكعبة دليل على سريان فعل التدوين والكتابة لدى الخاصّة، غير أنّ وسائلها لم تكن ميسورة، فانصرف أكثر العرب إلى الرّواية، فلمّا كان للعرب شعر ونثر، اختلف الدّارسون. لأيّهما كانت حظوة الظّهور؟ وقبل أن نخوض في مسألة السبق لابدّ أن نعرّج على نماذج للشعر والنثر الجاهليين.

1- النّثر الجاهلي.

كان الشّعر في الجاهلية ديوان العرب الذي لا علم لهم غيره، فيه تُذكَر أمجادهم وأنسابهم، وقد عرفوا الكتابة إلى جانب الشّعر، ولما كانت وسائلُها بسيطة لا تسمح بتدوين النصوص الطوال، جعلتهم لا يستخدمونها في الأغراض الشّعرية والنّثرية، فاقتصرت على حياتهم التّجارية والسّياسية من عقود ومواثيق، وأمّا النّثر المراد به خلاف الكلام العادي الذي يقصد صاحبُه إلى التّأثير في نفوس سامعيه ولأجل ذلك كانوا يعتنون بعذب الألفاظ ومناسبتها للموقف، وحسن الصّياغة، وجميل الأداء، فلم ينته إلينا منه إلاّ النّزر القليل، وكلّ ما وصلنا مجسّد في الوصايا، والخطب، والتوقيعات، والأمثال، والحكم، ولكن على تلك القلّة كانت تعكس صورة العصر وظروفه الطبيعية.نذكر منها:

أ- الخطابة:

عرف عرب الجاهلية الخطابة إلى جانب الشّعر، فكانت وسيلة للتحريض على القتال أو الأخذ بالثّأر، وفي المناظرات والمفاخرات، كما اتُّخذت سبيلا لإصلاح ذات البين، والتهنئة في المناسبات والأفراح، فكان للخطيب مكانته عند القبيلة شأنه شأن الشّاعر، وفي ذلك يروي الجاحظ عن بعض العلماء : «كان الشّاعر في الجاهلية يُقدَّم على الخطيب لفرط حاجتهم إلى الشّعر الذي يقيِّد عليهم مآثرهم ويفخم شأنهم ، ويهوّل على عدوّهم، ومَن غزاهم، ويهيب من فرسانهم ، ويخوِّف من كثرة عددهم، ويهابهم شاعر غيرهم فيراقب شاعرهم، فلمّا كثر الشّعر والشّعراء، واتّخذوا الشّعر مكسبة، ورحلوا إلى السوقة وتسرّعوا إلى أعراض النّاس، صار الخطيب عندهم فوق الشّاعر» ، فالخطيب في الجاهلية هو الذي يعبّر عن المثُل العليا للقبيلة، فهو المدافع عن قيّم العصبية القبلية التي كانت تسود المجتمع العربي، وهو الداعي إلى الحرب، والمجادل في وقت السّلم، وهو المحامي عن قيّم المروءة والفضائل، ولأجل ذلك اقترنت بالخطابة فضائل الحكمة، والشّرف، والشّجاعة، وعُرفت الخطابة في موضوعات عدة، فبالإضافة إلى المناظرات، والتهاني نجد الوصايا، وخطب الوفادة على الملوك، ولعلّ أهم سمات النّص الخطابي تتلخص في كونه قصيرا، لقلة تعدّد الأغراض فيه، وتعمدهم الإيجاز، فمن الخطب ما تأتي صارمة، في مواقف مستعجلة، كالنفير، والغزو، تُقتضب نصوصها، حتى كأنّها تقارير، أو توقيعات ومضية دالّة وحاسمة، وهذا لا يعدم وجود الخطب الطوال كما ذكر صاحب العقد الفريد خطبة للنعمان بن المنذر يفاخر كسرى بمناقب العرب وفضلهم وهي قوله: «أمّا أمّتك أيّها الملك فليست تُنازع في الفضل لموضعها الذي هي به من عقولها وأحلامها، وبسطة محلّها، وبحبوحة عزّها، وما أكرمها الله به من ولاية أبائك وولايتك، وأمّا الأمم التّي ذكرت فأيّ أمة تقرنها بالعرب إلّا فضلتها.قال كسرى:بماذا؟ قال النعمان: بعزها ومنعتها وحسن وجوهها، وبأسها وسخائها، وحكمة ألسنتها، وشدّة عقولها، وأنفتها ووفائها... » ، كما يُعِدُّ الخطيب الألفاظ المتداولة فيتخيّرها، والمعاني القريبة من

النّفوس، وكثيرا ما يضمِّن خطبته أبياتا شعرية، لبلاغة الشّعر وإضفاء للجمالية عليها، «فالمزج بين الإيقاع الشّعري والنّص النّثري غير الموزون يريح الخطيب والسّامع، فالنَّفَسُ النّثري يتوقف ليقرأ النّص الشعري، ومن ثَمَّ ينقل السامع من حالة إلى حالة، فيشدّ انتباهه، فالنّثر تعبير عن الحقائق، ولكي يؤثر الشّعر في نفس العربي، جعل الخطيب يمزج بينهما في صورة أشدّ تأثيرا، وأكثر تعبيرا في غرض الخطبة، وغالبا ما يدور هذا الشّعر حول الغرض نفسه، تأكيدا له وتثبُّتا منه» ،لأنّ الخطبة بالنهاية فن إلقائي يُراد منه الإفهام، والإبلاغ، والتوجيه، فضلا عن الإقناع, ومن ثمّ يكون تطعيم النثر بالشّعر وجها من وجوه الاستدلال النّصي، لأنّ طبيعة العصر الجاهلي تتطلّب أن يحسن الخطيب نظم الشّعر، فالخطيب الشّاعر «يكون إذا تحدّث، أو وصف، أو احتجّ بليغا مفوّها بيّنا» .

ب –السّجع:

ارتبط هذا اللّون النّثري بلغة الكهنة، فهم يتكلّمون كلاما مقفى له فواصل كفواصل الشّعر من غير وزن «قصير الفقرات، يلتزم التقفية، وتساوي الفواصل من كل فقرتين أو أكثر، يعمد إلى الألفاظ العامة المبهمة المعماة، وإلى تكوين الجمل الغامضة، ليمكن تأويلها تأويلات متعدّدة وتفسيرها بتفسيرات كثيرة، لا تلزم الكاهن فيقع في حرج، كالذي يقع لو تكلّم بكلام واضح وصريح، فيظهر بمظهر الجاهل الكاذب» ، وهذا النوع من السجع نهى عنه النبي (ﷺ) في الإسلام لأنه تَشَبُّه بالكهان فروى البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «سأل رسولَ الله (ﷺ) ناسٌ عن الكهان فقال: ليس بشيء، فقالوا: إنّهم يحدّثونا أحيانا بشيء فيكون حقّا، فقال رسول الله (ﷺ): تلك الكلمة من الحق يخطفها الجنّي فيقرّها في أذن وليّه فيخلطون معها مائة كذبة» ، وهذا ليعلّم الناس أنّ مثل هؤلاء لا يفلحون مهما أتوا، وهم من الفئة الخاسرة، والمسلم لا يتشبه بهم تحرزا من الوقوع فيما يقول به هؤلاء، ومن أسجاع كهان العرب منافرة الكاهن الخزاعي لهاشم بن عبد مناف على أمية بن عبد شمس؛ إذ حسد أمية هاشما على السقاية والرفادة التّي ورثها عن أبيه، فتنافرا إلى الكاهن الذي قال:« والقمر الباهر، والكوكب الزاهر، والغمام الماطر، وما بالجوّ من طائر، وما اهتدى بعلم مسافر من منجد وغائر، لقد سبق هاشم أميةَ إلى المآثر، أوّل منه وآخر» فهذه الأسجاع متساوية الفقر، متحدّة الفواصل توهم السامع أنّها قول منزّل يعلم به الكاهن الغيب، فجاء القرآن معجزا، ومتحدّيا الكهان وفصحاء العرب، ببلاغته التّي كان فيها الفصل، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ ١٣ وَمَا هُوَ بِٱلۡهَزۡلِ﴾ وأمّا السّجع «المنسوب إلى الخطباء ففقره أطول، وكلمه أوضح، طويل النفس متحرر نوعا ما من قيود السّجع، بين الفقر تطابق في الطول، وفي فقره بيان مشرق، فواصله كفواصل الشّعر من دون وزن، جُهد صاحبه أن يجعل الفواصل فيه واضحة صافية، ذات مقاطع مستقلة بمعناها في الغالب، وينتهي الكلام بانتهائها من غير التزام قافية، وقد يكون مرسلا خالصا من تساوي الجمل والتزام القافية، فهو بين سجع وازدواج وترسّل، وقد يكون مزدوج فهو سجع خفيف مقبول» ، ومن أمثلة ذلك خطب سادة العرب، فهذا

عبد المطّلب بن هاشم يهنئ سيف بن ذي يزن باسترداد ملكه من الحبشة قائلا: « إنّ الله–أيّها الملك– أحلّك محلا رفيعا، صعبا منيعا، باذخا شامخا، وأنبتك منبتا طابت أرومته، وعزّت جرثومته، ونبُل أصله، وبسق فرعه، في أكرم معدن، وأطيب موطن؛ فأنت أبيت اللعن رأس العرب، وربيعها الذي به تخصب، وملكها الذي به تنقاد...نحن ايّها الملك أهل حرم الله وذمّته، وسدنة بيته، أشخصنا إليك الذي أنهجك، لكشف الكرب الذي فدحنا، فنحن وفد التهنئة، لا وفود المرزئة» والنّص المسجوع إجمالا قوامه الفواصل وتتابعها في تساو من حيث الطول مما يتّضح أنّه كان الباب الذي ظهر منه الشّعر، لأنّ الشّعر البدائي لا يكاد يختلف عن السجع فضلا عن القيّم التعبيرية الصوتية التّي يحوزها ، والتّي من خلالها تتحقق الغنائية لاتّحاد الفواصل.

ج –الأمثال:

لعرب الجاهلية أمثال هي ملخّص تجاربهم الاجتماعية والتاريخية والثقافية في عبارة موجزة تعتمد التّشبيه، فالمثل قول سائر يُشَبّه به حال الثّاني بالأوّل، «ولمّا عرفت العرب أنّ الأمثال تتصرّف في أكثر وجوه الكلام، وتدخل في جلّ أساليب القول، أخرجوها في أقواها من الألفاظ، ليخفّ استعمالها ويسهل تداولها، فهي من أجلّ الكلام وأنبله، وأشرفه وأفضله، لقلّة ألفاظها، وكثرة معانيها، ويسير مؤنتها على المتكلم، مع كبير عنايتها، وجسيم عائدتها» ، وذُكر المثل في كثير من الآيات القرآنية، لأنّ في المثل عبرة، وإيضاح، وتفسير، وبيان قال تعالى: ﴿وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ، ويُشترط في المثل إيجاز اللّفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، وارتباطها بالمرجع الموروث، وهذا الذي يضمن ديمومتها وسرعة جريانها على الألسنة مما يرجح أنّ الأمثال لم ينل منها التحريف والوضع، وأغلبها وصلنا بلفظه، « فالإيجاز كان مقياس البلاغة العربية منذ القدم، إنّه روح العربية وسرّها، وليس أقرب إلى عبقرية الإيجاز من المثل الذي يلخّص موقفا كبيرا في كلمات موجزة تنبثق معها في النفس معان كثيرة» فكثيرة هي القضايا والمواقف الاجتماعية التّي صارت مضربا للأمثال فقولهم: « إنّه لشديد جفن العين يُضرب لمن يقدر أن يصبر على السهر» لأنّ النعاس أوّل ما يصيب الإنسان تتثاقل أجفانه، وكلّما ثقلت لا يستطيع مقاومة النعاس فيستسلم للنوم، ومن ثمّ صارت علامة النعاس تثاقل الأجفان، وكلّما باتت الأجفان صامدة صبر صاحبها على السهر، فالنوم ظاهرة من الظواهر البيولوجية في الإنسان، ولما كان السّهر هو الاستثناء صار مضربا للأمثال لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا وَٱلنَّوۡمَ سُبَاتٗا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورٗا﴾

د –القصص:

طبيعة الحياة في الصّحراء المقفرة صعبة، عاش فيها عرب الجاهلية صراعا مريرا من أجل العيش يجوبونها ليلا نهارا يتتبعون مساقط الغيث ومواطن الكلإ، ويصارعون صراعا أخر من أجل البقاء فكثيرا ما ثارت حروب لأتفه الأسباب أتت على الحرث والنسل، ما جعل حياة العرب حافلة بالأيام والوقائع، كلّ هذه التّجارب بمرارتها وبطولاتها كانت تنتقل من جيل إلى جيل عبر القصص، «فكان القاصّ يقوم أيضا مقاما هاما إلى جانب الشاعر في سهر الليل، بين مضارب الخيام لقبائل البدو المتنقلة، وفي مجالس أهل القرى والحضر.. وكانت أحبّ القصص إلى النفوس أخبار أيام العرب» ، ومن المؤكّد أنّ القاصّ كان يُلبِس قصصه شيئا من خياله وفنّه ليبهر سامعيه، فتهفوا قلوبهم عبر مراحل قصصه، «فيحوّلهم من الشفقة إلى محبة الانتقام، ومن الضحك إلى الجدّ، وعيونهم تلمع في وجوههم السّمر، وقلوبهم تخفق من آن إلى آن» ، ولم يصلنا من قصص الجاهلية إلاّ القليل لقلة التدوين، وأهم المواضيع التي وصلتنا تتحدث عن أيام العرب وبطولاتهم، وحروبهم، وقصص ملوكهم من الغساسنة والمناذرة، وهناك لون آخر من القصص المتعلق بالأساطير والخوارق، والجن، ومنها حديثهم عن الغول، فهذا الكائن الوهمي المسمى بالغول لا ندري أهو طائر، أم حيوان آخر، لابد أنّه كان متداولا في القصص حتى أصبح مثالا للتخويف والترويع، وبيت امرئ القيس الذي يذكر الغول هو تعبير عن تداول الأساطير بين فئات المجتمع، لأنّ لسان حال الشاعر هو التعبير عن واقع المجتمع، وماكان له أن يتحدّث عن هذه الظاهرة، إلّا لكونها متداولة.

أيَقتُلُنِي والمشرَفِي مُضَاجِعي ومَسنُونة زُرق كأنيابِ أَغوالِ

وكلّ ما وصلنا من نثر جاهلي على قلّته هو صورة أخرى من صوّر الحياة العربية الجاهلية وترجمة صادقة لعاداتهم، وتقاليدهم، ومعتقداتهم، وأيّامهم، وبطولاتهم في ألوان نثرية شتّى.

2- الشّعر الجاهلي.

الشّعر من المكوّنات الأصيلة للثقافة العربية قبل الإسلام، سجّل مآثرهم وحفظ أنسابهم «وكان الشّعر في الجاهلية ديوان علمهم، ومنتهى حكمهم به يأخذون وإليه يصيرون» وما وصلنا منه إنّما وصلنا مقفى، وفي صورته الفنّية الكاملة، ولا نكاد نعلم شيئا عن بدايته الحقيقية، ويرى بعض الباحثين أنّ الشّعر العربي نشأ في جاهلية العرب الأولى نتيجة لتطوّر العبارات المسجوعة التي كان يستخدمها الكهنة في رقاهم وتنبؤاتهم ، ويرى آخرون أنّ شعر الرّجز هو أوّل لون شعري ظهر عند العرب القدامى، «فالمعروف أنّ الرّجز يتكون من شطرات هي بمثابة الجُمل، أو أجزاء الجمل، وأنّ كلّ شطرة منها مقفاة بالضرورة، وهو بذلك أقرب شيء إلى السّجع، بل هو السّجع نفسه، وقد حدّدت المسافات الموسيقية لجمله» ، وهناك من ربط الرّجز بوقع أخفاف الإبل في سيرها، وما يهمنا في هذا المقام ليس أولية الشّعر بقدر ما يهمّنا الشّعر ذاته باعتباره ظاهرة أدبية ذات أغراض وتقاليد فنّية واضحة، ونعني بذلك القصائد المقصّدة، «فلم يكن لأوائل العرب من الشّعر إلاّ الأبيات يقولها الرّجل في حادثة، وإنّما قُصِّدت

القصائد وطُوِل الشّعر على عهد عبد المطلب وهاشم بن عبد مناف» ،هذا العهد الذي يذكره ابن سلاّم الجمحي ليس بعيدا عن مجيء الإسلام، وهو بذلك يقارب أو يكاد يعاصر حرب البسوس، «وكان أوّل من قصّد القصائد وذكر الوقائع المهلهل بن ربيعة التّغلبي في قتل أخيه كليب بن وائل... وكان اسم المهلهل عديّا، وإنّما سمي مهلهلا لهلهلة شعره كهلهلة الثّوب، وهو اضطرابه واختلافه» ، وهذه هي المرحلة التي شهدت الأوّلية النّاضجة للشّعر الجاهلي. ويذهب بعض الباحثين إلى أنّها ذات المرحلة التي سادت فيها لغة قريش التّي نزل بها القرآن الكريم، ثمّ أخذ الشعر يتطوّر فجاء امرؤ القيس وبه عَرفت القصيدة الجاهلية نموذجها الفنّي المكتمل، «فاحتجّ العلماء لأمرئ القيس ليس لأنّه قال مالم يقولوا، ولكنّه سبق العرب إلى أشياء، ابتدعها استحسنها العرب واتّبعه فيه الشعراء؛ منه استيقاف صحبه، والبكاء في الديار ورقة النسيب، وقرب المأخذ، وشبّه النّساء بالظباء والبيض، والخيل بالعقبان والعصّي، وقيّد الأوابد، وأجاد في التشبيه، وفصل بين النسيب وبين المعنى، وكان أحسن طبقته تشبيها» ، وامرؤ القيس نفسه يذكر أنّه مُقلِّد لشاعر قبله اسمه ابن خذام في قوله :

عُوجَا على الطّلَل المحيلِ لأنَّنا نبكي الدّيارَ كما بكى ابن خذامِ

غير أنّه لم يصلنا شيء من شعر ابن خذام هذا، والمؤكّد هو أنّ القصيدة العربية التي عرفت صورتها المكتملة مع امرئ القيس قد مرّت بمراحل عرفت فيها عدّة عثرات، وسقطات حتى بلغت شكلها وتقاليدها الفنّية، التّي منها تعدّد الموضوعات في المطوّلة الواحدة عدا المراثي، ذلك «أن مُقصِّد القصيد إنّما ابتدأ فيها بذكر الدّيار والدّمن والآثار، فبكى، وشكى، وخاطب الرّبع، واستوقف الرّفيق، ليجعل ذلك سببا لذكر أهلها الظاعنين عنها، ثمّ وصل ذلك بالنّسيب فشكا شدّة الوجد، وألم الفراق، وفرط الصّبابة والشوق، ليميل نحوه القلوب ويصرف اليه الوجوه، فإذا علم أنّه استوثق من الإصغاء اليه، والاستماع له عقّب بإيجاب الحقوق، فرحل في شعره، وشكا النّصب والسّهر، وسرى اللّيل، فإذا علم أنّه قد أوجب على صاحبه حقّ الرّجاء. بدأ في المديح، فبعثه على المكافأة، وهزّه للسماح، وفضّله على الأشباه، وصغر في قدره الجزيل» ، هذا النموذج الذي ذكره ابن قتيبة (ت276هـ) لقصيدة المديح يجرى على كل الألوان ،« فالشاعر المجيد من سلك هذه الأساليب ،وعدل بين هذه الأقسام ،فلم يجعل واحدا منها أغلب على الشّعر ،ولم يطل فيُمِلّ السّامعين ،ولم يقطع بالنفوس ظمأ إلى المزيد» ويمكن تعليل تعدّد الموضوعات في طوال القصائد بأنّ الشّاعر كان يخضع لأصول فنّية متوارثة تجعل من الهيكل الفنّي للقصيدة يشكّل وحدة فنّية داخلية بديلا عن الوحدة الموضوعية، وأمّا الأصل في تعدد الموضوعات والأغراض قد تكون له علاقة، بحياة الشّاعر وبيئته، فنمط حياته المبنى على التّرحال الدّائم فرض عليه التغلّب على المشقّة بالاستقرار المؤقت؛ لأنّه رجل حال مرتحل، فلا قرار دائم، ولا ترحال دائم. هذا النموذج اليومي لحياته انطلى على فنّه، فجاءت قصيدته محاكية لحركته على الأرض، متعدّدة الأغراض كثيرة المحطّات، لا تكاد تُنهي غرضا حتى تنتقل إلى آخر، قد يحسن

التخلّص من أحدهما إلى الأخر، وقد تُترك فجوة تنبئ بفراغ بين الغرضين، وهذا الذي يؤكّد أثر البيئة في الشعر الجاهلي، فحياة العربي بسيطة لا تعقيد فيها، مليئة بالوحشة، والرهبة لقفر الصّحراء، ونفسيته مشحونة بالمشاعر، والأحاسيس، وجغرافيتة متعدّدة المناظر، متنوعة المضارب، وارتباطه بالقبلية قائم على الوفاء، كلّ هذه الظروف جعلت من الشعر الجاهلي يُنسج في أغراض شتّى؛ فمن الغزل إلى المديح، ومن الفخر إلى الهجاء، ومن الوصف إلى الحماسة، ومن الحكمة إلى الرّثاء. كلّها فنون، وشجون انفسحت أمام براعته القولية، فشكّل منها ما تقتضيه عادة الإسماع، والأطراب بهذا السمت البدوي الماتع.

أ –الغزل:

يكاد الغزل يفوز بالنّصيب الأوفى بين سائر الأغراض الأخرى، على تفاوت حظه بين شعراء الجاهلية فهو «موزَّع بين ذكريات الشّاعر لشبابه، ووصفه للمرأة، ومعروف أنّ أوّل صورة تلقانا في قصائدهم هي بكاء الدّيار القديمة التّي رحلوا عنها، وتركوا فيها ذكريات شبابهم الأولى، وهو بكاء يفيض بالحنان الرّائع» ، والغزل أقرب الفنون الشّعرية إلى النّفوس، لما للمرأة من تأثير عميقةفي حياة الرّجل، وتغذية عواطفه وأحاسيسه، ومرافقته في حلّه وترحاله، في حربه وسلمه،كما أنّ الغزل مضمار الغناء، ومن ثمّ كثر هذا الغرض، واستطالت أفانينه لعوامل ذاتية وطبيعية عند الرّجل والمرأة على حدّ السواء. وعرف الشعر الجاهلي لونين من الغزل، غزل متعهّر يعرّي المرأة ويصف دقائق جسدها، وهو مرتبط باللّهو والمجون، ويتزعم هذا اللّون امرؤ القيس وأمثلة ذلك يوم دارة جلجل في معلقته:

ألا ربَّ يوم لك منهن صالحٌ ولاسيَّما يومٌ بدَارةِ جُلجُلِ

وهناك لون آخر من الغزل، يصور فيه الشاعر ما يقاسيه من ألم النوى، وفرط الصبابة وتجنّي المحبوبة، والشعراء الذين سلكوا هذا المسلك معظمهم من العشّاق الذين عُرفوا بالعفّة والبعد عن الأوصاف الحسّية، ومعاناة الأشواق اللاذعة، وغالبا ما كان يقترن اسم الشّاعر بصاحبته كعنترة بعبلة، والمخبل السّعدي بميلاء، وعبد الله بن العجلان بهند ومن شعر عنترة:

وظلَّ هواكِ ينمو كلَّ يومٍ كمَا ينمُو مشيبِي في شبابِي

ب –المديح:

من شيّم العرب الشّجاعة والكرم، وحماية الجّار، وإعانة الملهوف، وهذه السّجايا لا تصدر إلاّ عن ذي عقل، وعفّة، وعدل، وسداد رأي، فجاء شعر المديح يشهد بهذه المناقب، فكلّ صنيع من هذا القبيل، يُجازي صاحبه شكرا وعرفانا، سواء كان الممدوح ملكا أم أميرا، أم سيدا، فسجّل المديح الكثير من نواح الحياة، وكان يمتزج غالبا

بالإسراف والمبالغة، فيختلط فيه الواقع بالخيال، والعقل بالعاطفة حتى يكاد أحيانا يلبس الحق بالباطل. وشعر المديح في الجاهلية عرف طريقين أوّلهما مديح للتكسّب والاحتراف وميدانه قصور الملوك والأمراء، وأفنية الأشراف والأعيان؛ ويتزعم هذا الاتجاه النابغة الذبياني في مدحه لملوك المناذرة، والغساسنة، وهو مديح يغذيه الطّمع،كما يمكن أن يكون خوفا، فالرغبة والرهبة انفعالات نفسية قد تكون سببا في ذلك، ومن أمثلة ذلك مدح النابغة للنعمان بن منذر بقوله:

أَلَمْ تَرى أنّ اللهَ أعطاك سورةً* تَرى كلَّ ملكٍ دونَها يَتَذَبْذَبُ

أنت شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكبُ

وأمّا الثاني فهو طريق الإعجاب والشّعور الصّادق، يصدر عن إحساس نقّي لا تملقَ ولا تزلفَ فيه ويمثّل هذا الاتجاه زهير بن أبي سلمى الذي سخّر شعره لكلّ من أصلح ذات البين ،أو صنع معروفا نائيا في شعره عن المبالغة والشّطط، وأكثر ممدوحيه هرم بن سنان والحارث بن عوف اللذان أصلحا بين عبس وذبيان، فمن مدحه هرم بن سنان وقومه بني مرّة قوله:

لوْ كانَ يَقْعُدُ فوقَ الشَّمسِ منْ كرمٍ قـومٌ بأوّلِهـم أو مجدهم قَـــعَدُوا

قومٌ أبـــوهم سنانُ حينَ تُنْسِبُهُـــم طابُوا وطابَ من الأولادِ ما وَلدُوا

ج –الفخر:

صلة الفخر بالمديح وثيقة، فالقيّم والشيّم ذاتها التي تتردّد في المدح يفتخر بها الشّعراء فحياة الجاهلي يميّزها الصّراع الدّائم من أجل العيش فرضت عليه التّغنّي بالشّجاعة والفروسية والإقدام في الحرب، والذود عن القبيلة، ونجدة الصريخ والدّفاع عن الشّرف، هذه المواقف جعلت شعر الفخر يمتزج بعاطفة قوّية وانفعال عميق، تصحبه العصبية والمغالاة، وعرف شعر الفخر مذهبين، مذهب يميل إلى نظام الجماعة، صخّر كلّ فخره لقبيلته فسيطرت عليه روح حماسية جارفة، تعلي من شأن القبيلة، وتسجل انتصاراتها، ويستهين بأعدائها وخير مثال على هذا النوع من الفخر معلقة عمرو بن كلثوم التّغلبي التي يختمها ب:

مَلأنا البحرَ حتّى ضاقَ عنَّا وماءَ البحرِ نملؤُه سفينَا

إذا بلغَ الفطامَ لنَا صبِيٌّ تخرُّ له الجبابرُ ساجدينَ

وأمّا المذهب الثّاني فتغلب عليه الذّاتية ينبعث من نفوس تهوى العزّة والمجد، وتحرص على التّباهي بالمآثر الفردية، ويمثل هذا المذهب الشّعراء الفرسان كعنترة ،والصّعاليك كالشّنفري، وعروة بن الورد.

ومن شعر عنترة مفتخرا بنفسه:

سَيَذْكُرُنِي قَوْمي إذا الخيلُ أَقبَلتْ وفي اللَّيلةِ الظلمَاءِ يُفْتَقَدُ البَدْرُ

يَعِيبون لَـــــوِني بالسَّوادِ جَهالةً ولولاَ سوادُ اللّيلِ ما طَلَعَ الفَجْرُ

وإنْ كان لَوْني أسودا فخصائلي بَيَاضٌ ومِنْ كَفِّي يُسْتَنْزَلُ القَطرُ

د –الهجاء:

الهجاء نقيض المدح، فإذا كان المدح يُعلي من شأن الممدوح، فانّ الهجاء يتعرّض لنفس الفضائل؛ لكنّ على العكس يجرّد مهجوه منها فيحطّ من قيمته، فهو إذن انتقاص للخصم، وتعيير له بجملة من المخازي والمساوئ التي استهجنها المجتمع الجاهلي، وتشمل كلّ مناحي الحياة في الحرب والسّلم كالإحجام عن القتال، والفرار من المعارك، والجبن، والبخل، والقعود عن المكارم، والاعتداء على الجار، وكلّ المعايب والسّقطات التّي تعدّ عند العرب عارا يتبرؤون منه، وحظ الهجاء في شعر الجاهلين قليل موازنة بالأغراض الأخرى، وأغلب ما يميّزه الجدّ، بعيدا عن الإفحاش، والشّتم الصّريح، يخالطه شيء من السّخرية، والتعريض، والتلميح بدلا من الهجاء المباشر.

هـ –الوصف:

الشّعر الجاهلي وصفي بامتياز، فالوصف باب واسع يشمل كل ما يقع تحت الحواس من ظواهر طبيعية حية أوصامته «وفي العادة يذكرون ذلك بعد غزلهم وتشبيبهم؛ إذ يخرج الشّعراء إلى وصف رحلاتهم في الصّحراء» ، ثم إنّ صورة الشّعر الجاهلي حسّية مستوحاة من طبيعة الصحراء فتشبيهاتهم، واستعاراتهم هي في حقيقتها وصف لطبيعة الصّحراء، ولذلك تجد الوصف يرافق كلّ الأغراض، ويعدّ امرؤ القيس زعيم شعراء الوصف، وله في أشعاره تشبيهات وصفها النقّاد بالعجيبة كوصفه لفرسه في قوله:

لهُ أيطلاَ ظبي وساقَا نعامةٍ وارخاءُ سرحانٍ وتقريبُ تتفلِ

و –الحكمة:

الشّعر الجاهلي حافل بالحكم المستمدة من البيئة، فهذه الحكم تنمّ عن صفاء الفطرة ودقّة الإحساس، وغنَى التجارب، والقدرة على استخلاص العبر، وهي ذات قيّم تاريخية، ودلالات اجتماعية، وأخلاقية تعبّر عن طبيعة

المجتمع بكلّ مكوّناته، فهؤلاء الشّعراء إنّما يثبتون حِكَمَهم التّي تمثّل نظرتَهم الثاقبة، وبصيرتَهم الواعية تجاه قضايا المجتمع، ولا تكاد تخلو قصيدة من حكمة، ولعلّ زهيرا هو شاعر الحكمة الذي أبدى في معلقته الكثير من الحنكة، والخبرة في نظرته للحرب، والسلم والحياة، والموت، وخفايا النفس، ومن شعر الحكمة ما ورد في معلقة زهير قوله:

وإنَّ سَفاهَ الشَّيْخِ لاحِلْمَ بَعْدَهُ وإنَّ الفَتَى بَعْدَ السَّفَاهَةِ يَحْلُمِ

سألنَا فأعطيتُمْ وعُدْنَا فَعُدْتُمْ ومَنْ يُكْثِرِ التَّسْآلَ يومًا سَيُحْرَمِ

ز –الرثــاء:

هو مديح غير أنّ الممدوح هالك، ففيه إشادة بالميت وذِكر خصاله وسجاياه، وكثيرا ما تتضمّن المرثية فخرا بالقبيلة، ووعيدا بالأعداء إذا كان الميت قتيلا، وقد عدّ ابن سلام شعراء المراثي طبقة، ووضع صاحب الجمهرة سبع مرثيات، ومن أهم شعراء الرثاء مهلهل في بكائه كليبا أخاه:

كُليبُ لَا خَيْرَ في الدُّنيا ومَنْ فيها إنْ أنتَ خَلَّيْتَها فِيمَنْ يُخَلِّيـــــها

كُلَيبُ أَيُّ فَتَى عِزٍّ ومَكْرُمَـــــةٍ تَحْتَ السَّفَاسِفِ*إذْ يَعْلُوكَ سَافيها

نعَى النعاةُ كليبـــاً لي فقلتُ لهم مَالَتْ بِنا الأرضُ وزالَتْ رواسِيـــــهَا

الحَزْمُ والعَـزْمُ كانا مِنْ صَنِيعَتِهِ ما كلُّ آلائِه يا قومُ أُحْصِيـــــــــهَا

والخنساء ترثي أخاها صخرا

تبكي لصخر هي العبرى وقد ولهت ودونه من جديد الترب أستارُ

وإنّ صخـــــرًا لتأتم الهداة به كأنَّه علـمٌ في رأســه نـــــارُ

ويرى أبو دؤاد الأيادي أنّ الفقر إنّما هو في فقد الأحبة في قولهه:

لا أعدُّ الافتقارَ عدمًا ولكن فقدُ من قد رزئته الإعدامُ

والخلاصة إنّ الشّعر بأفانينه وشعبه الإبداعية لا يعدو من كونه حاضنا طبيعيا للعبقرية التعبيرية المنفعلة والمتفاعلة من أحداث الزمان، وحِكاته. فهو لا يخرج في النهاية عن كونه: قولا نوعيا ذا قصد، ودلالة في سياق معلوم تقتضيه معطيات الحياة البدوية العامرة بالعفوية، والارتجال، ويبقى مميّزا للأمّة شاهدا لها، فإذا كانت الحكمة، وقفا

على أمّة اليونان، والعمران صفة للفراعنة، فإنّ الكلمة الفصيحة خلّدت النّص العربي بتفوّقه الجمالي سيشفع هو أيضا لأمّة العرب بأن تُخلّد بالقول الجميل.

3- جدلية السبق بين الشّعر والنثر

مناقشة هذه الجدلية تؤدي بنا إلى رأيين مختلفين، اتجاه يرى أسبقية النثر وآخر يعطي السبق للشعر.

فيرى مؤيدو أسبقية النثر «أن النثر أسبق أنواع الكلام في الوجود لقرب تناوله، وعدم تقيّده، وضرورة استعماله» ، فقرب المأخذ يعطي السبق للنثر، ويذكر الباقلاني (ت:403هـ) أنّ «العرب بدأوا بالنثر وتوصّلوا منه إلى الشّعر فلمّا استحسنوه، واستطابوه، ورأوا أنّه قد تألفه الأسماع، وتقبله النفوس، تتبعوه من بعد وتعلّموه» ، وهو نفس ما ذهب إليه ابن رشيق(390-463هـ) إذ يقول: «وكان الكلام كلّه منثورا فاحتاجت العرب إلى الغناء بمكارم أخلاقها، وطيب أعراقها، وذكر أيامها الصالحة، وأوطانها النازحة، وفرسانها الأنجاد، وسمحائها الأجواد، لتهز أنفسها إلى الكرم، وتدلّ أبناءها على حسن الشّيم، فتوهموا أعاريض جعلوها موازين الكلام، فلما تم لهم وزنه، سموه شعرا لانّهم شعروا به أي فطنوا» ، فهذه الآراء تُجمع على أنّ النّثر سابق ومنه نشأ الشّعر، فطبيعة التطور تقضي أنّ الكلام العادي فالمسجوع، فالموزون الذي يسمى الشعر، «كما أن الكتب السماوية ضاربة في القدم، وذلك قبل أن نسمع بالشعر والشعراء، ولعلّ هذه الكتب هي التّي أدّت إلى نشأة النثر الفني في العصور القديمة قبل أن يوجد الشعر بزمن طويل» .

أمّا أصحاب اتّجاه أسبقية الشّعر فهم يتّكئون على جملة من المعطيات فالشّعر «هو الطّريقة الوحيدة التي اهتدى إليها الإنسان بحكم تكوينه البيولوجي والنفسي للتعبير والتنفيس عن انفعالاته... ومن هنا ارتبطت الانفعالات بالشّعر، والأفكار بالنّثر» ، والدكتور طه حسين يناقش هذه المسألة من منطلق أنّ النّثر الفني لا يظهر ولا يقوى عادة إلاّ بظهور ملكة العقل وشيوع الكتابة ويقول: «وإذن فالنّثر العربي الذي ليس لغة التخاطب ولا الأحاديث العادية، والذي لا يعبر عن عاطفة أو شعور من حيث هي عاطفة أو شعور، بل من حيث هي ضرورة عامة يظهر فيها نتيجة التفكير، هذا النثر أثر من آثار الحياة الإسلامية الجديدة، ظهر في الإسلام ولم يكن موجودا» ، فطه حسين ينفي وجود النّثر عند عرب الجاهلية، وهو في ذلك يجاري المستشرقين الذين استنتجوا أولوية الشّعر العربي قياسا على آداب الأمم القديمة فيذكر قوله: «تقرر أنّنا لسنا نعرف أمّة قديمة أو حديثة ظهر فيها النّثر قبل أن يظهر الشّعر، أو ظهر فيها النّثر مع ظهور الشّعر، وإنّما الذي نعرفه في تاريخ الآداب العامة أنّ الأمم تأخذ بحظها من الشّعر قبل كلّ شيء، وتنفق من حياتها عصورا طوالا يتطور فيها الشّعر ويستحيل، وهي تجهل النّثر جهلا تاما، وأنت تستطيع أن تلتمس الأمر عند اليونان والرومان والأمم الغربية، فسترى أن هذه الأمم كلّها تغنّت

ونظمت الشّعر، قبل أن تعرف النّثر بأزمان طوال، وأنت تستطيع أن تلتمس ذلك في الأمم غير الرّاقية المعاصرة لنا، فسترى أمما وحشية، أو بدوية تتغنّى، وتنظم الشّعر، وليس لها من النّثر حظ، وأنت تستطيع أن تلتمس ذلك في أقاليمنا المصرية، فسترى البيئات المصرية الجاهلة، تنظم الشّعر في لغتنا العامية، ولكنّها لا تعرف النّثر في هذه اللّغة إلاّ حين تأخذ بحظ من التعليم يختلف قلّة وكثرة» ، هذه الفكرة قائمة على أساس نظري حملا على الأمم الأخرى، فكثيرا ما يتغنّى الإنسان بمقاطع موسيقية ليست من نسجه وإنّما حملتها حافظته لخفتها ووقعها في السماع، وكثيرا ما تكون مقاطع مسجوعة لم ترق إلى الشّعر، ومع ذلك يُتغنى بها وتُؤدى فرادى وجماعات، كما يحتج أصحاب هذا الاتّجاه بكثرة ما وصلنا من الشّعر موازنة بالنّثر، فالأكثر شيوعا وتداولا هو الأسبق، ولو كان النّثر كذلك لوصلنا قبل الشّعر، والأرجح عندنا هو رأي الاتجاه الأول لجملة من المعطيات نسوقها فيما يلي:

أ- يرى الكثير من الباحثين أن الشّعر الجاهلي وصلنا في صورته الفنّية المكتملة، ولا بد أن يكون قد مر بمراحل تطوّر شهدت عدّة عثرات إلى أن صار إلى الشّكل الذي وصلنا وعليه «فماذا يمكن أن نسمي أقدم ما ورد إلينا من ذلك النّثر المقفّى، والجمل المسجوعة المستخدمة في طقوس الكهانة، والعرافة، والسّحر، وشعائر التعبّد للأوثان؟ من المحقق أنّ هذه الجمل كانت بداية التّعبير الفنّي لدى العرب، وإن كانت قد تطورت في صورة من صورها إلى نمط الشّعر المعروف بعد ذلك» ، وإذا كان النّثر مرتبطا بالكتابة فإنّ «الخطّ العربي الذي عُرف في الإسلام – بالخطّ الكوفي – قد كان معروفا في الجاهلية منذ مطلع القرن الرّابع الميلادي على أقلّ تقدير» ، فوجود الخطّ والكتابة تعني وجود النّثر، وهو قبل الشّعر الذي يعود أقصى تاريخ له إلى قرنين قبل الإسلام، «فعرب الجاهلية كانوا لا يكادون يتركون شأنا من شؤون حياتهم الخاصّة والعامّة الاّ سجّلوه وقيّدوه» .

ب – النظام الاجتماعي الذي عاشه العرب منذ أقدم الأزمان يعتمد القبيلة، هذا النظام ولّد الأحقاد والمنافرات والمنافسة، فعاشت القبائل حياة حربية لا تكاد تنطفئ، حصونهم ظهور خيلهم، ومهادهم الأرض، وسقوفهم السماء، وجنتهم السيوف، وعدتهم الصبر، ومن خصالهم الكرم الذي لم تفقه خصلة عندهم، والشّجاعة، والوفاء، وحماية الجار، وسعة الصّدر، «وكان سادتهم يمثّلون هذه الخصال جميعا في أقوى صوّرها، مضيفين إليها حكمة وحنكة بالغة» ، ولعلّ سيّد القبيلة يحتاج في إدارة شؤون قبيلته من الكلام ما يجعل النّفوس تطمئنّ إليه، وتأتمر بأمره، فهو يأمر وينهى، ويحثّ على الثّأر والحرب، وهذا الكلام لا يمكن أن يكون كلام العامّة، لما فيه من حضّ، وإرشاد، وتهديد، ووعيد، فلا شكّ أنّه النّثر بعينه، ثمّ إنّ القبيلة إذا نبغ فيها شاعر تُقيم الأفراح، وتتلقى التّهاني من القبائل، وذلك لقيمة الشّعر وجِدّته في القبيلة، وأمّا النثر فقد ألفوه في سيّدهم، كما أنّ حاصل التواصل الاجتماعي في أي بيئة وعصر لا يكون بالضرورة شعرا، لما في الشعر من تعقيد، ومعيارية، وتكلّف. بل تتواصل الأمم، والشعوب، والقبائل، وأفراد الأسر في مواقعها بقدر من الكلام البسيط المرسل الذي لا يعدو أن يكون نثرا، ومن ثمّ صار النّثر في رأينا قائما مقام السّبق والتقديم.

غير أنّ الشّعر بأفانينه وشعبه الإبداعية رغم تأخُّره فهو الحاضن الطبيعي للعبقرية التعبيرية المنفعلة والمتفاعلة من أحداث الزمان، وحِكاته، فهو لا يخرج في النهاية عن كونه: قولا نوعيا ذا قصد، ودلالة في سياق معلوم تقتضيه معطيات الحياة البدوية العامرة بالعفوية، والارتجال، ويبقى مميّزا للأمّة شاهدا لها، فإذا كانت الحكمة، وقفا على أمّة اليونان، والعمران صفة للفراعنة، فإنّ الكلمة الفصيحة خلّدت النّص العربي بتفوّقه الجمالي سيشفع هو أيضا لأمّة العرب بأن تُخلّد بالقول الجميل.

المرجع :

- سورة البقرة، الآية: 23.
- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة ، مصر، ط، 05، ص: 129.
- محمد بن سلام الجحي، طبقات فحول الشعراء ، دار النهضة، بيروت، لبنان، ص: 10.
- الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر، 1960. ج: 01، ص: 74.
- الجاحظ، البيان والتبيين، تح : عبد السلام هارون ، دار الفكر، دط، دت ، ج 01، ص: 243.
- ابن عبد ربه، العقد الفريد، تح: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1983، ج01، ص: 276.
- هاشم صالح مناع، النثر في العصر الجاهلي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط01، 1993. ص: 93.
- الجاحظ، البيان والتبين، ج 01، ص: 45.
- جواد علي الظاهر، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،دط، 1970. ج08، ص: 745.
- البخاري،صحيح البخاري، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى، القاهرة،مصر، ط01، 2012ح رقم: 5762، ص: 722.
- أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، مطبعة مصطفى البابي مصر، مصر، ط1، 1923، ص:317.
- سورة الطارق، الآية:13- 14.
- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج 08.ص: 745.
- ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج1، ص:291.
- أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط02، 1988، ج01، ص: 04.
- سورة إبراهيم، الآية: 25.
- عفت الشرقاوي، قضايا الأدب الجاهلي، ص: 168.

- الميداني، مجمع الأمثال، تح: محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1، ص:357.
- سورة الفرقان، الآية:47.
- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ص: 129.
- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي)، ص: 399.
- امرؤ القيس، ديوان امرئ الفيس ، تح: الشر بيني شريدة ،دار اليقين ، مصر ،ط1 ،2011، ص: 119.
- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص: 05.
- ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ص: 26.

عز الدين إسماعيل، المكونات الأولى للثقافة العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1986 ،ص: 32

- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء ، ص: 11.
- نفسه، ص: 11.
- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء ، ص: 16 و17.

امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص: 152.

- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 2003، ج1،ص:76.
- نفسه، ص:76.
- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي)، ص: 220.
- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص: 110.
- عنترة، ديوان عنترة، ص: 26.
- النابغة الذبياني، ديوان النابغة، تح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 2003، ص:12.

* سورة:الرفعة والشرف والمنزلة. ديوان التابغة ص: 18.

- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1988، ص:10.
- عمرو بن كلثوم، ديوان عمرو بن كلثوم، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،ط1،1991،ص:91..
- عنترة، ديوان عنترة، ص:99.
- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي (العصر الجاهلي)، ص: 214.
- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص: 114.
- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير، ص:112.
- المهلهل بن ربيعة، ديوان المهلهل، شرح وتقديم طلال حرب، الدار العالمية، دط، دت، ص: 89.

* السفاسف:جمع السفساف، وهو ما دق من التراب فارتفع. ديوان مهلهل، ص:89.

- الخنساء، ديوان الخنساء، شرح: حمد وطماس، دار المعرفة ،بيروت، لبنان، ط2، 2004، ص: 45.
- الأصمعي، شرح الأصمعيات، تح: سعدي صناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2012، ص: 246.
- أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، دار المعرفة، بيروت، لبنان،دط، دت، ص: 18.
- الباقلاني، إعجاز القرآن، تر: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط: 05، 1981، ص: 63.
- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تح: محمد فرقزن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط01، 1988، ص: 04.
- محمد حسن عبد الله، مقدمة في النقد الأدبي، دار البحوث العلمية، الكويت، ط01، 1975، ص: 251

République algérienne démocratique et populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre universitaire Aflou

Revue

Études Académiques

Revue périodique, scientifique, internationale et arbitrée

Numéro : 03
Septembre 2019

ISSN2676-1521 :الترقيم الدولي